١٠٥

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٤


بسم الله الرحمن الرحيم

(١٠٥)

اليـــمن

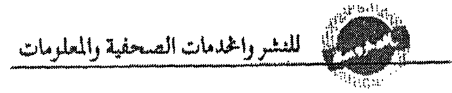
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد الرابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1994

العنوان

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ فصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

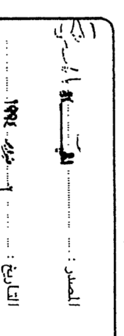
فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : ...... الحياة
التاريخ : ... ٦ فبراير ١٩٩٤

اليمن

الضباب يكتنف الجو السياسى

فى الوقت الذى يقترب فيه السابع من فبراير الحالى وهو الموعد الذى جرى الاتفاق عليه بين القوى السياسية المتنافرة لتوقيع وثيقة « العهد والميثاق » بهدف اخراج البلاد من ازمتها الحالية الا ان الضباب مازال يكتنف الجو حول امكانية توقيع هذه الوثيقة فى الموعد المحدد .

ففى حين اعلن الرئيس على عبدالله صالح استعداده للسفر الى عمان للتوقيع عليها فى الموعد المحدد الا ان على سالم البيض نائب الرئيس يرى اضافة بعض الشروط لضمان تنفيذ الوثيقة .

كما ذكرت مصادر فى الحزب الاشتراكى الذى يراسه سالم البيض ان حزب المؤتمر الذى يراسه الرئيس على عبدالله صالح لاينوى التوقيع على الوثيقة استنادا على انه اشترط فى « لجنة الحوار » ان ينتقل سالم البيض نائب الرئيس وابو بكر العطاس رئيس الوزراء من عدن حيث يقمان الى صنعاء حيث يقيم الرئيس على صالح ، لممارسة مهامهما الدستورية والتنفيذية قبل التوقيع على الوثيقة فى عمان عاصمة الاردن كما هو متفق عليه .. والاشتراكى يرى التوقيع على الوثيقة قبل الانتقال الى صنعاء لاستئناف مهامهما فى السلطة

من جهة اخرى اصدر تكتل المعارضة بيانا قال فيه « ان الجميع بذلوا جهودا مضنية للوصول الى وثيقة » للعهد والاتفاق ايذانا بقرب نهاية المحنة التى تعيشها البلاد والتى استقبلها الشعب بالفرح والاستبشار بالرغم ما للمعارضة من تحفظات على الية التنفيذ فى حكومة الائتلاف التى يراسها المهندس حيدر العطاس والتى يعلم الجميع عجزها الكامل فى تركيبها عن وضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ .

وقد جاء فى بيان المعارضة « انه بالرغم من مرور اكثر من ١٢ يوما على تشكيل اللجنة الفرعية التى تحددت مهمتها فى اعداد الترتيبات اللازمة لتوقيع الوثيقة الا انها لم تستطع انجاز هذه المهمة .. بل دخلت فى دوامة من مماحكات احزاب الائتلاف المنبثقة منها هذه اللجنة التى لم تقدم اى تقرير لا لرئيسها ولا اعضائها مما يدل على عجزها حتى على الاتفاق على ترتيبات التوقيع .

من ناحية اخرى اذاعت وكالة رويتر نقلا عن مسافرين وصلوا الى دبى من اليمن قولهم ان الحزب الاشتراكى الذى يتمركز رئيسه فى عدن يرسل مزيدا من الدبابات الى منطقة شبوه الغنية بالبترول وانهم شاهدوا حوالى ٥٠ دبابة سوفيتية الصنع ومدافع وصواريخ نقلتها حوالى مائة عربة ثقيله خلال يومين ، وكانت تعزيزات اخرى قد حدثت عشية التوصل الى الاتفاق المبدئى حول وثيقة العهد والاتفاق الذى جرى فى ١٨ يناير الماضى .

وقد بررت مصادر للحزب الاشتراكى ارسال التعزيزات العسكرية بانه اجراء لحماية مناطق البترول لمواجهة عمليات السطو والخطف وقطع الطريق التى تشهدها المناطق الاخرى .

وفى حديث له فى جريدة الاهرام المصرية قال على سالم البيض ان الازمة الراهنة جعلت بلاده امام اختبار حقيقى ودرجة تمكنه من اقامة دولة المؤسسات والاستقرار دون الاستجابة الى مؤثرات التصادم وقال ان دولة الوحدة لم تتوحد حولها الرؤية الواضحة فى الممارسة ، ولم تمهل القوى المضادة للاشتراك الوقت الكافى له مما جعله فى وضع لايحسد عليه من خلال الاغتيالات للشخصيات القيادية ورجال الدولة .

□ على عبدالله صالح

□ على سالم البيض



صالح: شروط الاشتراكى تعرقل توقيع الوثيقة

صنعاء - وكالات الانباء: اعرب الرئيس اليمنى على عبد الله صالح عن اسفه لعدم تمكن القوى السياسية فى بلده من توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» فى العاصمة الأردنية عمان أمس - السبت - كما كان مقرراً. وارجع الرئيس اليمنى عدم توقيع الوثيقة الى الشروط والمطالب الجديدة التى تقدم بها الحزب الاشتراكى اليمنى والتى وصفها بانها خارج الوثيقة.

من ناحية أخرى تستانف لجنة حوار القوى السياسية إجتماعاتها فى صنعاء صباح اليوم لبحث التقرير المقدم اليها بشان تحديد مكان وزمان التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق.



المصدر : ...... الحياة الشرعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...... ٢ فبراير ١٩٩٤ ...

أكد أن الدولة ستعاقب خاطفي الأجانب

علي صالح يحمّل الاشتراكي مسؤولية عدم توقيع الوثيقة

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ حمّل رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس الحزب الاشتراكي مسؤولية عدم توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» بين الاحزاب اليمنية كما كان مقرراً في عمان. وقال في لقاء مع ممثلي ملتقى ابناء محافظة صنعاء انه «كنا نامل بان يوقع الاتفاق اليوم السبت (امس) في الأردن الشقيق، ولكن للأسف الشديد لم يتم ذلك نظراً الى الشروط والمطالب الجديدة التي تقدم بها شريكنا في الائتلاف الحزب الاشتراكي اليمني، وهي شروط ومطالب خارج الاتفاقية».

واعلن ارتياحه الى ما توصل اليه الملتقى الذي ايّد الوثيقة «التي باركها الشعب كله من أجل إنهاء الازمة السياسية والخروج بالوطن من الاوضاع الصعبة التي يواجهها نتيجة تلك الازمة».

واشار الى «ما خلفته الازمة من اثار سلبية على صعيد الواقع الوطني وعلى حياة المواطنين ومستوى معيشتهم وما فرضته من تحديات ومخاطر امام وحدة الوطن ونهجه الديموقراطي، والى بعض الاختلالات في الجوانب الاقتصادية والامنية وغيرها والمرتبطة بالأزمة وبحال الشلل التي اصابت الكثير من اجهزة الدولة بسبب انشغال المسؤولين بمتابعة تطورات الازمة وتداعياتها المؤسفة».

واكد «اهمية تنشيط الاجهزة والادارات والمؤسسات واضطلاعها بمهماتها والتفرغ لمهمات البناء والتنمية للتخفيف من المعاناة المعيشية للمواطنين والانتقال بالوطن

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : ... .الحياة الشرقية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .. ... ٢٠ فبراير ١٩٩٤

علي صالح يحمّل الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

الى الوضع الآمن والمستقر».

واعتبر ان «المواطنين هم الذين يكتوون بنار الازمة واثارها الضارة». وقال: «حان الوقت لان يضطلع الجميع بمسؤولياتهم بنكران الذات بعيداً عن الانانية وتغليب المصالح الذاتية على المصالح العامة». واكد ان «الوطن ملك الجميع وهو ليس مسؤولية حزب او افراد بل مسؤولية كل ابناء الوطن دون استثناء».

واشار الى «بعض الظواهر السلبية التي قام بها البعض اخيراً والمتمثلة في اعمال قطع الطرق وعمليات الخطف وسرقة السيارات». وقال: «ان هذه ظواهر اجرامية تسيء الى شعبنا وتتنافى مع عقيدته وقيمه الاخلاقية ومبادئه. فليس من قيم شعبنا وعاداته الاساءة الى الضيوف، وان من يقومون بمثل تلك الاعمال لن تتسامح الدولة معهم ابداً وسينالون جزاءهم اجلاً ام عاجلاً... فالذين يقومون بمثل تلك الاعمال هم ضعفاء النفوس الذين لا يشعرون بمسؤولية الانتماء الى الوطن وواجبات المواطنة الحقة».

وفي عدن اثار التصريح الذي أدلى به الملك حسين اول من امس عن تاجيل توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» مخاوف من تصعيد الأزمة. وزاد مخاوف السياسيين «عدم اتفاق لجنة الحوار للقوى السياسية على تحديد موعد نهائي للتوقيع ومكان له».

وذكرت مصادر سياسية موثوق بها ان «ممثلي احزاب الائتلاف (الاشتراكي والمؤتمر والاصلاح) في لجنة الحوار تبادلوا في اجتماع امس الذي عقد في صنعاء الاتهامات مما دفع باحزاب المعارضة المشاركة في الحوار الى رفع الاجتماع على ان يتابع اليوم لتتمكن المعارضة من تنقية الأجواء بين اعضاء الائتلاف في اللجنة».

الى ذلك تحدثت مصادر عسكرية مسؤولة في عدن عن «عودة الحشود العسكرية في مناطق الأطراف (سابقاً) من قبل القوات الشمالية والجنوبية».

واضافت ان «اللجنة العسكرية المكلفة النزول الى المعسكرات الواقعة في هذه المناطق فشلت في مهمتها وعادت الى صنعاء».

واكدت المصادر نفسها ان «الوضع الحالي الذي تعيشه البلاد ينذر بالخطر إذا لم تبذل جهود كبيرة من الجميع لاحتوائه والاسراع في توقيع وثيقة العهد والاتفاق».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٤

علي ناصر يطلب «وقف القرارات الخاطئة»

لجنة الحوار استأنفت اجتماعاتها أمس ومطالبة بتأييد البرلمان اليمني أو حله

صنعاء: من حمود منصر

عقدت لجنة حوار القوى الوطنية اليمنية اجتماعاً لها صباح امس في مقر الحكومة بصنعاء، وسط اجواء مشوبة بالترقب والحذر، بعد ان تعثر عمل اللجنة الفرعية في الترتيب لعقد لقاء التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» لحل الأزمة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، التي استمرت قرابة 6 اشهر حتى الآن.

واكدت مصادر مسؤولة في الحوار إن اللجنة الفرعية عقدت اجتماعاً قبل لقاء لجنة الحوار الموسعة مباشرة، حددت فيه القضايا الخلافية، والقضايا التي توصلت إلى اتفاقات حولها، وادخلت تعديلات محددة وواضحة على تقريرها إلى اجتماع لجنة الحوار، الذي تضمن القضايا الخاصة بالترتيبات لعقد لقاء التوقيع على وثيقة العهد، وبالضمانات المطلوبة لذلك.

واوضحت المصادر انه تقرر ان تتولى لجنة الحوار الوطني التي اجتمعت امس بكامل اعضائها برئاسة عبد العزيز عبد الغني، عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ـ مهمة حسم الخلافات والقضايا التي ما زالت معلقة، وتمثل صعوبات واضحة، حالت دون التوقيع على الوثيقة في الموعد الذي كان قد تحدد يوم 6 فبراير (شباط) الجاري في العاصمة الاردنية عمان.

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر وثيقة الاطلاع ـ ان التعديلات التي ادخلت على تقرير اللجنة الفرعية، ساعدت في تحقيق تقدم امس، وانفراج ملموس للوضع، بعد حالة الغموض والجدل التي سادت الموقف طوال الأسبوع الماضي، ومن اهم التعديلات، التاكيد على عدم جواز إسقاط اي نص من نصوص وثيقة العهد، وان لا تتولى تفسيرها اي جهة مهما كانت غير لجنة الحوار الوطني التي انجزتها.

كما جرى الاتفاق علي تشكيل لجان متخصصة لمتابعة تنفيذ القضايا المتعلقة بالوثيقة، على أن تتولى الحكومة ـ بمشاركة لجنة الحوار ـ تشكيل هذه اللجان.

وجدير بالذكر ان أبرز القضايا الخلافية العالقة، تتمثل في الضمانات الدستورية والقانونية التي يطالب بها الحزب الاشتراكي، وتلقى دعماً من التكتل الوطني للمعارضة، إضافة إلى الترتيبات الأمنية، والية التنفيذ التي يرى الحزب الاشتراكي ان تكون حكومة وحدة وطنية، وهو الراي الذي اصرت عليه المعارضة في وقت سابق، وتحفظ زعماؤها على النص الذي خالف ذلك، اثناء التوقيع على الوثيقة بالاحرف الاولى يوم 18 يناير (كانون الثاني) الماضي في عدن.

وكذلك فإن تحديد مكان وزمان التوقيع، واولئك الذين سيحضرون مراسم التوقيع من العرب، والاجانب، ما زال ضمن الموضوعات الخلافية، ومن المقرر أن تواصل اللجنة مناقشتها في اجتماعاتها المقبلة.

وفي ما يتعلق بالضمانات الدستورية، ما زال الحزب الاشتراكي يصر على ان يصدر البرلمان بياناً يعلن فيه مباركته وتاييده للوثيقة، قبل موعد التوقيع عليها باسبوع واحد على الاقل، او طرح الوثيقة للاستفتاء إذا لم يحدث ذلك، غير ان المعارضة ترى حل البرلمان في هذه الحالة، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، وهو الأمر الذي ما زال المؤتمر الشعبي العام وتجمع الإصلاح يرفضانه، باعتبار انه التفاف على نتائج انتخابات ابريل (نيسان) الماضي، وعلى الشرعية الدستورية.

وأكد مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي ان الحزب لن يقبل تحديد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٤

اي موعد او مكان للقاء التوقيع، قبل حسم جميع القضايا التي ما زالت محل خلاف، وعلى راسها الضمانات القانونية والدستورية والامنية، والاتفاق على الية واضحة للتنفيذ.

ولم يبد المسؤول الاشتراكي اي تحفظ على احتمال اتخاذ قرار بعقد لقاء التوقيع في الجامعة العربية، وقال إنها «بيت كل العرب، ولن نقبل بالتوقيع بمعزل عن الاشقاء والاصدقاء، باعتبار ان اليمن جزء من الامة العربية ومن العالم».

ومن جانب اخر دعا الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد الشعب اليمني إلى ممارسة ضغوط على القادة السياسيين في بلاده، لكي يخرجوا من الارتهان للماضي»، وحذر . في حديث تنشره صحيفة «يمن تايمز» الاسبوعية الصادرة باللغة الإنجليزية اليوم . من ان «تكرار القرارات الخاطئة في الوقت الراهن، قد يترتب عليه ممارسات تؤدي إلى عواقب وخيمة، وتلحق الضرر باجيال كثيرة في المستقبل».

وقال إن «القيادات السياسية اليمنية ما زالت تعالج قضايا ما بعد الوحدة بادوات قديمة، تعود إلى عهود سابقة عليها»، واضاف ان «جزءاً كبيراً من القيادة لم يستوعب بعد المتغيرات الجديدة، سواء على مستوى اليمن او على مستوى العالم» وجدد تاكيده بان «الحزب الاشتراكي ولد وحدوياً، وترعرع وحدوياً».

وفي نفس الوقت علمت «الشرق الاوسط» ان الحزب الاشتراكي عقد العزم على إنهاء خلافاته السياسية مع جميع معارضيه في الداخل والخارج، ومن بينهم الرئيس السابق علي ناصر محمد.

وكشفت مصادر مطلعة ان عدداً من اعضاء اللجنة المركزية السابقين، والذين انسحبوا من الاشتراكي في اعقاب احداث 13 يناير عام 1986 سيعودون إلى عضوية المكتب السياسي، إذا لم يكونوا قد التحقوا . خلال الفترة الماضية . بالمؤتمر الشعبي العام.

واضافت ان من التحق منهم بالمؤتمر الشعبي، ويرغب في العودة إلى الحزب الاشتراكي، فسيعود إلى موقعه كعضو في اللجنة المركزية. وتوقع البعض ان عوض الحمزة الذي تحمل مسؤولية وزارة الإعلام قبل الوحدة، وكان عضواً في اللجنة المركزية . سيصل إلى عدن قريباً، للانضمام إلى الحزب الاشتراكي، وربما يعين في منصب حكومي.

٦٠٠٤٤٤



المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

..و تصاعد حرب التصريحات بين الحزب الاشتراكى وحزب المؤتمر

صنعاء - رويتر: تصاعدت امس حدة الحرب الكلامية بين حزبى المؤتمر العام الذى يتزعمه الرئيس اليمنى على عبدالله صالح والاشتراكى بزعامة نائبه سالم البيض بعد يوم واحد من اخفاق الاطراف المتنازعة فى التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق».

وقد اتهم البيض قوات الامن الخاضعة لسيطرة حزب المؤتمر العام بتوزيع منشورات واشرطة كاسيت تهزا به وبقادة حزبه الاشتراكى

وفى تطور اخر، اذاعت وزارة الداخلية اليمنية انه تم احتجاز طائرة اوغندية فى مطار الحديدية بشمال صنعاء، بعد ان كانت متجهة الى عدن، وهى تحمل بطاريات ومعدات تستخدم فى الاغراض العسكرية، واضافت الوزارة، فى بيان لها امس، أن الطائرة كانت تدخل البلاد بشكل غير قانونى ودون موافقة السلطات المختصة.

وفى الوقت نفسه، قال مسئول من الحزب الاشتراكى المسيطر على الجنوب اليمنى انه تم إجبار الطائرة على الهبوط فى الحديدية، بعد أن اعترضتها طائرات عسكرية. واضاف ان الطائرة كانت تحمل شحنة مدنية من بطاريات السيارات، وانها كانت تدخل البلاد بشكل قانونى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الحيــــاة اللندنية

التاريخ : .... ٧ فبراير ١٩٩٤ ....

معلومات عن تعليق اجتماعات لجنة الحوار

احتجاز طائرة محملة أجهزة «عسكرية» لعدن

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ ارغمت طائرة شحن كانت متوجهة الى عدن على الهبوط في مطار الحديدة. وصرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية بان طائرة شحن من نوع «بوينغ ٧٠٧» تحمل علم اوغندا احتجزت امس في مطار الحديدة (جنوب غربي صنعاء).

واوضح ان الطائرة كانت اتية من لندن عبر اثينا ومتجهة الى عدن وهي محملة شحنة كبيرة من البطاريات الخاصة بالمعدات العسكرية والأجهزة اللاسلكية بهدف ادخالها الى البلاد بطريقة غير قانونية من دون علم الجهات المختصة او موافقتها.

واكد المصدر ان «الجهات المعنية بدات التحقيق لمعرفة ملابسات ادخال الشحنة الى البلاد والجهات التي تقف وراءها». وعلم ان السلطات باشرت التحقيق مع طاقم الطائرة التي ارغمت على الهبوط وبدا تفريغ حمولتها في مطار الحديدة.

في المقابل نفى مصدر مسؤول في مطار عدن الدولي ما ورد في بيان وزارة الداخلية في صنعاء من «ان الطائرة التي اجبرت على الهبوط في مطار الحديدة دخلت البلاد بطريقة غير شرعية او قانونية». واوضح ان الطائرة كانت تقوم برحلة عادية على خط لندن - اثينا - عدن، بعدما استاجرتها شركة طيران «اليمدا»، وتحمل ترخيص دخول من سلطات مطار عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن.

واكد المصدر ان مطار عدن سبق ان ابلغ سلطات الطيران في صنعاء والحديدة بان الطائرة مرخص لها بالهبوط في مطار عدن. وافاد انه «منذ الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠ يتولى مركز مطار عدن الدولي مسؤولية حركة الطيران والنقل الجوي في اقليم الطيران اليمني، وعلى رغم الاشعار المسبق للسلطات في الحديدة وصنعاء بحركة الطائرة وحمولتها المكونة من بطاريات واجهزة اتصال فان قيادة القوى الجوية والدفاع الجوي في صنعاء قامت بارغام الطائرة على الهبوط في مطار الحديدة واحتجازها ودهمها، كذلك احتجاز طاقمها والاستيلاء على الشحنة التي تحملها».

وحمّل المصدر المسؤول في مطار عدن الجهات المسؤولة في هيئة الطيران وقيادة القوات الجوية في صنعاء والحديدة «عواقب مثل هذه الاعمال غير المشروعة»، مؤكداً بان ذلك «يمثل بادرة خطيرة تهدد حركة النقل الجوي في الاجواء اليمنية وتسيء الى سمعتها الدولية». وطالب السلطات اليمنية بردع مثل هذه الاعمال والافراج الفوري عن الطائرة وطاقمها وحمولتها.

في غضون ذلك واصلت لجنة الحوار المعنية بحل الأزمة السياسية في اليمن اجتماعاتها امس في صنعاء وسط تضارب الانباء عن النتائج التي توصلت اليها. وابلغت مصادر موثوق بها في اللجنة «الحياة» ان الاطراف المعنية اتفقت من حيث المبدا على توقيع وثيقة «الاتفاق والعهد» في العاصمة الاردنية وتحديد موعد نهائي للتوقيع قبل ١٧ الشهر الجاري، في حين قالت مصادر مطلعة في صنعاء ان اللجنة علقت اجتماعاتها الى موعد لم يحدد.

وحمل مصدر مسؤول في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي على «الممارسات التشطيرية الانفصالية التي تسعى الى تطهير اي قوة عسكرية او امنية من كل المحافظات لتقتصر على عناصر قريبة من

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : ... ... الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢ فبراير ١٩٩٤

احتجاز طائرة محملة أجهزة عسكرية لعدن

تتمة الصفحة الاولى

السلطة المتنفذة في الشمال». وجاء في بيان صدر في عدن امس ان صنعاء تشهد عملية «تصفية الأمن المركزي الذي يرأسه شقيق الرئيس علي عبدالله صالح من الافراد الذين انضموا اليه من المحافظات الجنوبية والشرقية». واشار الى ان هؤلاء «اعيدوا الى عدن».

وعقد اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي برئاسة امينه العام نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض اجتماعاً لمناقشة مستجدات الازمة السياسية التي تشهدها البلاد منذ اعتكاف البيض في عدن في آب (اغسطس) الماضي. وتأجل اجتماع استثنائي لقيادة الحزب وكوادره في المحافظة دعا اليه عضو مجلس الرئاسة السيد سالم صالح محمد.

وراس السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو المجلس الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام اجتماعات لجنة الحوار أمس، وقالت مصادر في اللجنة ان جميع الاطراف اتفقت على تحديد ١٠ شباط (فبراير) الجاري موعداً للانتهاء من دورة اللجنة، على ان تحدد في الاسبوع الذي يلي هذا التاريخ موعد توقيع «وثيقة الاتفاق والعهد». وتابعت ان المعارضة طالبت بالتوقيع في العاشر من الشهر الجاري، ووافق ممثلو المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح في حين عارض ممثلو الاشتراكي ولفتوا الى عدم استكمال اللجنة الترتيبات الأمنية لتنفيذ الوثيقة وتحديد الفترة التي سينفذ خلالها ما ورد في البند السابع المتعلق بالجانب الامني والعسكري، والمراحل العملية التي ستلي التوقيع.

واضافت المصادر أن «ممثلي الحزب الاشتراكي ابدوا رغبة في ان يكون مقر الجامعة العربية في القاهرة مكاناً لتوقيع الوثيقة بدلاً من العاصمة الاردنية، وهو التغيير المفاجئ في موقف الاشتراكي الذي كان مصراً على التوقيع في عمان بدلاً من الداخل». وأوضحت ان «الحزب الاشتراكي طالب بحضور عربي ودولي واسع لتوقيع الوثيقة وعارض المؤتمر الشعبي باعتبار ان هذا الامر يتعلق بمدى استعداد الاردن لاستضافة هذا الحشد».

وخلصت الى ان «عدداً من ممثلي المعارضة في لجنة الحوار ابدوا قلقهم من موقف الاشتراكي حيال مسالة التوقيع واعتبروا تلك المبررات بمثابة مماطلة او عدم رغبة في التوقيع في الزمان والمكان اللذين تحددهما لجنة الحوار».

ورأى مراقبون إن نتائج اجتماع لجنة الحوار اول من أمس «عودة الى البداية»، بعدما أعلن في صنعاء ان اللجنة ناقشت التداعيات الاعلامية في ضوء قراراتها وتوصياتها السابقة بعد استئناف الحملات الاعلامية المتبادلة بين صحف الحزب الاشتراكي من جهة وصحف المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح من جهة أخرى. ودرست اللجنة ضوابط جديدة لتنفيذ تلك القرارات.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة في صنعاء جرى الاتصال بها من عدن مساء امس ان لجنة الحوار المكونة من احزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح) واحزاب التكتل الوطني للمعارضة «اخفقت للمرة الثانية في تسوية الجوانب المختلف عليها بين احزاب الائتلاف، خاصة الضمانات التي يطالب بها ممثلو الاشتراكي لتنفيذ ما جاء في الوثيقة، وكذلك توسيع المشاركة العربية والدولية في مراسم التوقيع». واكدت ان ممثلي المؤتمر الشعبي يشددون على ضرورة عودة البيض وسالم صالح محمد الامين العام المساعد للاشتراكي والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للاشتراكي الى العاصمة صنعاء «لممارسة مهماتهم الدستورية والتنفيذية من اجل ضمان التنفيذ». واشارت المصادر الى ان «لجنة الحوار علقت اجتماعاتها الى موعد لم يحدد، ما يعني ان توتراً جديداً ظهر بين احزاب الائتلاف، خاصة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي».



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٤

الأزمة مستمرة حتى اشعار آخر

السياسيون يبحثون عن حل.. واليمنيون يحلمون

□ صنعاء – العالم اليوم:

أصبح فى حكم المؤكد الاتشهد العاصمة الاردنية قريبا مراسم التوقيع النهائى لوثيقة «العهد والاتفاق» التى توصل إليها ممثلو الائتلاف الحاكم فى اليمن، وذلك بعد أن تأجل التوقيع عليها إلى أجل غير مسمى، ويرجع السبب الرئيسى فى التأجيل إلى استمرار مشاعر عدم الثقة بين طرفى الصراع السياسى واليمن وهما المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى.

ورغم أن وثيقة «العهد والاتفاق» لقيت استجابة غير عادية من القوى السياسية فى اليمن، حتى وصل الامر إلى وصفها بانها عقد اجتماعى يفوق فى قوته وشرعيته كل الوثائق والدساتير التى اعتمدها اليمنيون منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٤ إلا أن الخلافات السياسية بين الحزبين الرئيسيين المشاركين فى الحكم واللذين صنعا الوحدة اليمنية فى مايو ١٩٩٠، أدت إلى استمرار الازمة ووصول الحوار بينهما إلى طريق مسدود.

«العالم اليوم» استطلعت آراء العديد من القيادات اليمنية حول الاسباب التى ادت إلى عدم ذهاب الرئيس اليمنى ونائبه إلى العاصمة الاردنية لتوقيع الاتفاقية المهمة التى عول عليها الكثيرون فى الأوساط السياسية والدبلوماسية فى انفراج الازمة اليمنية، فالتقت والشيخ سنان أبولحوم رئيس اتحاد القوى الوطنية الذى قال: إن الوثيقة ستجد طريقها إلى التنفيذ لان الوثيقة الان أصبحت ملكا للشعب اليمنى وعليه أن يتمسك بها بقوة، وذلك هو الضمان الوحيد والفاعل الذى سيمنع التلكؤ فى التنفيذ.

ويقول الدكتور عبدالكريم الاريانى وزير التخطيط والتنمية وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى العام أن حزب المؤتمر لايعارض توقيع الاتفاقية وليس لديه أى تحفظات على الوثيقة وأن المؤتمر الشعبى العام ممثلا بامينه العام على صالح مستعد للتوقيع عليها حتى إذا استدعى الامر التوقيع على ظهر باخرة فى مالطا وذلك فى إشارة واضحة إلى أن المؤتمر حريص على الاسراع بالتوقيع والتنفيذ واستبعد الدكتور الاريانى، وجود موعد نهائى وقال إن الجانب الاردنى قد تسلم كافة المقترحات بشأن التوقيع وهو الذى سيقرر ذلك لاحقا فيما اعتبر الاريانى تصريحات رئيس الوزراء حيدر ابوبكر العطاس بشان ضرورة تشكيل حكومة وفاق وطنى فى اليمن بعد توقيع وثيقة العهد بأنه مخالف لنتائج الانتخابات اليمنية التى جرت فى ٢٧ ابريل الماضى.

أما الحزب الاشتراكى اليمنى وعلى لسان ابوبكر باذيب عضو المكتب السياسى فيرى أن مجرد توقيع الوثيقة ليس نهاية المطاف، ولن يؤدى تلقائيا إلى تجاوز الازمة وأن جهدا مضاعفا سيكون – بالضرورة – مطلوبا لتجسيد الوثائق على صعيد الواقع. ويقول إنه اللافت للنظر أنه لم تكد تنقضى ايام قليلة على صدور الوثيقة وفى ظل الاستعدادات الجارية لإستكمال التوقيع النهائى عليها، حتى فوجئنا ببروز اجتهادات وتخريجات تصدرت وسائل الإعلام الرسمية فضلا عن الحزبية باستحياء تارة وبشكل سافر تارة اخرى تستهدف التقليل من شأن الوثيقة وسط عبارات وأوصاف الثناء والاستحسان للوثيقة الذى يبلغ اعتبارها «بمثابة برنامج للمرة المقبلة والذى ينتهى عادة بالتلويح بموضوع الشرعية الدستورية وطرحها من طرف خفى كبديل للاجماع الوطنى الذى عبرت عنه وثيقة العهد والاتفاق وبمعنى اخر فإن المؤتمر الشعبى العام مصر على إعادة الوثيقة إلى البرلمان».

وبالنسبة للتجمع اليمنى للاصلاح فإنه لم يفصح حقيقة عن موقفه تجاه الوثيقة وظل يراوح بين التأييد والوقوف موقف المتفرج لما سيسفر عنه الصراع بين صانعى الوحدة ليبحث له عن فرصة للسيطرة على مقاليد السلطة ويعيد تجربة الجبهة الإسلامية فى السودان والأزمة السياسية فى اليمن تعود جذورها إلى عام ٩٠ عقب عودة ما يزيد على مليون مغترب كانوا فى السعودية والخليج وتوقف تحويلاتهم التى كانت تصل إلى قرابة ٢,٥ مليار دولار سنويا وانقطاع المساعدات والهبات والقروض التى كانت تقدم من الصناديق العربية والدولية اثر موقف اليمن من ازمة الخليج حسب قول الدكتور محمد سعيد العطار لـ«العالم اليوم» مما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الريال اليمنى فعند قيام الوحدة اليمنية وعلى وجه الخصوص فى شهر مايو ارتفع سعر الدولار إلى ١٣ ريالا مقابل كل دولار فيما تصاعد على مدى السنوات الثلاث حتى وصل فى أوج الازمة اليمنية إلى ٧٣,٥ فى السوق الموازية.

ونتيجة للصراع السياسى بين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى تحولت الدولة اليمنية إلى مجرد أدوات للصراع بين طرفى النزاع وكل منهما يهدف إلى تحقيق نصر سياسى على خصمه مما أدى فى نهاية المطاف إلى فساد ادارى وتسيب وظيفى اضعف ايرادات الدولة وفتح المجال أمام العديد من مراكز القوى إلى نهب المال العام واختلاسه والتحايل عليه فما

أوصل عجز للفترة الميزانية العامة إلى ٢٦,٥ مليار ريال يمنى لعام ٩٢ ووصل العجز من يناير ٩٣م وحتى نهاية سبتمبر ٩٣ مبلغ ١٩,٨٦٧,٤٩٣,٤٧٠ ريال

ولوحظ فى الاونة الاخيرة أن الحزب الاشتراكي اليمنى قد دعا العديد من قوى المعارضة فى الخارج إلى العودة إلى اليمن لممارسة عملها السياسي وذلك فى إطار الضغط على خصمه المؤتمر والتلويح بأنه مازال يملك العديد من الاوراق السياسية التى يناور بها من اجل كسب المزيد من التنازلات من شريكه وكسب تلك القوى إلى صفه ومن تلك القوى وصل إلى صنعاء الدكتور عبدالرحمن البيضاني أول نائب لرئيس الجمهورية فى اليمن ابان الستينات والذى ظل لاجئا سياسيا فى مصر لمدة تزيد على العشرين عاما.

الدكتور البيضانى أعرب عن تفاؤله لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق وقال إنه استمع إلى كل من الرئيس اليمنى ونائبه ورئيس مجلس النواب الذين حثهم على توقيع الاتفاقية واعتبرها ميلادا سعيدا لمستقبل يمنى مشرق وقال إني لا اتصور أن عاقلا يمكن ان يقف امام احلام الشعب اليمني وأمانيه لانه عندئذ يعلن انه عدو للشعب واستقراره ومستقبله وتطلعات اجياله.

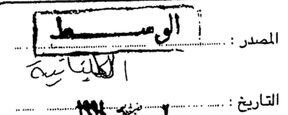
وزير الخارجية السابق بما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية عبدالله الاصنج هو الاخر رحب بدعوة على سالم البيض امين عام الحزب للمشاركة فى وضع أسس تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق بكامل بنودها واشترط لذلك حسب رسالته التى نشرت إلغاء مراكز القوى وعناصر الارهاب والفساد فى المؤسسة العسكرية والاقتصادية والبنك المركزى وتفكيك الحرس الجمهورى ومحاسبة رؤوس الجريمة والفساد وكل ذلك من القضايا التى لابد لنا جميعا من مواجهتها دون ان نهرول وراء عواطف جياشة واحلام وردية تكمن وراء عناوين جامدة فى وثيقة العهد والاتفاق.

أما الرئيس السابق على ناصر محمد الذى يعيش الان فى سوريا فقد أعلن ايضا استعداده للعودة لممارسة العمل السياسى من اجل تعزيز الوحدة الوطنية وحماية الوحدة اليمنية والدفاع عنها كما ابدى رغبته فى أن تستعيد اطراف القيادة السياسية الثقة فيما بينها واظهار الجدية فى تنفيذ بنودها لكي تساعد على اشاعة اجواء الثقة بين بقية القوى الوطنية والشخصيات السياسية.

واذا كان تأجيل توقيع الاتفاقية قد اعاد من جديد الازمة اليمنية إلى سابق عهدها ومنذ بدأت فى شهر اغسطس الماضى من العام الماضى الا ان الدعوة التى وجهت لاعضاء الائتلاف فى لجنة الحوار السياسية يعول عليها كثيرا فى تحديد اسماء المشاركين للتوقيع على الوثيقة وتحديد مكان وزمان التوقيع على الوثيقة وتحديد اسماء الجهات التى ستحضر مراسم التوقيع تجعل الامل واردا فى أن تتخطى اليمن ازمتها التى اثقلت على كاهل المواطن وأصبح من الصعوبة بمكان استمرارها.



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٤

المعارضة اليمنية في الخارج: شروط العودة

القاهرة – عادل الجوجري:

رحبت قيادات المعارضة اليمنية في القاهرة بالدعوة التي وجهها نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض لرجال المعارضة في الخارج بالعودة الى البلاد للمساهمة مع القوى السياسية الأخرى في مرحلة ما بعد «وثيقة العهد والاتفاق». وقال عبدالقوي مكاوي الأمين العام للتجمع الوطني اليمني لـ «الوسط» ان هذه الدعوة «تعتبر دعوة جادة نحو حل الأزمة اليمنية المستعصية التي تقلق الشعب اليمني وتهدد مستقبله». واضاف: «نحن نرحب بهذه الدعوة لكننا لم نتلق رسمياً حتى الآن اي دعوات للمجيء الى صنعاء او عدن» وقال «ان الدعوة هي الاعتراف بالدور النضالي الوطني الذي لعبته المعارضة الجادة في الخارج خلال السنوات الطويلة الماضية باعتبار انها كانت سباقة في حماستها للوحدة اليمنية، محذرة من مخاطر القرارات العشوائية غير المدروسة».

وقال علي محمد السقاف عضو اللجنة التنفيذية للتجمع الوطني اليمني ان «وثيقة العهد والاتفاق» «جيدة من حيث النصوص، لكن الأهم هو توافر النية لتطبيقها، خصوصاً في ظل ازمة الثقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي التي حالت دون تطبيق اتفاقات وقرارات سابقة». ورحب السقاف الذي يرأس تحرير مجلة «الوحدة» المعارضة بالدعوة التي وجهها البيض، مؤكداً «ضرورة ان تكون هناك مبادرات حقيقية في اتجاه توقيع الوثيقة في اسرع وقت، وان تتخذ اجراءات بناء ثقة بين احزاب الائتلاف الثلاثة مثل القبض بسرعة على مرتكبي حوادث الاغتيال وتقديمهم للمحاكمة، واخلاء المدن من الثكنات العسكرية والعمل على رفع القيمة الشرائية للريال اليمني». اما عوض العرشاني مسؤول الاعلام في التجمع فرأى ان دعوة البيض تأتي في وقت تحتاج فيه اليمن الى تكاتف الجهود للخروج من النفق المظلم، وقال: «نحن نرحب بهذه الدعوة من دون قيد او شرط، فالمعارضة اليمنية في الخارج جزء من نسيج الشعب اليمني تعمل لمصلحته، واذا صدقت نيات الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي ستساهم باقي القوى السياسية بفعالية لانهاء الأزمة، واذا استمرت حالة الشك والارتياب فان الوحدة نفسها ستكون مهددة من الداخل».

ورد العرشاني على ما تردد في اوساط المؤتمر الشعبي عن استخدام البيض ورقة المعارضة في الخارج للمزايدة السياسية بقوله: «لسنا طرفاً في الصراع بين المؤتمر والاشتراكي وانحيازنا الوحيد لمصلحة الشعب».

(انظر صفحة ١٨)

اردني مهم على الصعيد العربي، كمساهمة اردنية في الحفاظ على الوحدة اليمنية. فيما تعتبر القيادة اليمنية ان اعلان المصالحة في العاصمة الأردنية هو من قبيل العرفان بالجميل للملك حسين الذي ابدى اهتماماً كبيراً بالأزمة اليمنية منذ نشوبها وسلم ملفها الى رئيس الديوان الملكي الدكتور خالد الكركي ثم الشريف زيد بن شاكر. وحسب مسؤول اردني فان الرئيس اليمني ونائبه ابلغا القيادة الأردنية في اواخر الشهر الماضي ان الجهود الأردنية اثمرت ولم تعد القيادة اليمنية بحاجة لوساطات اخرى.

وجاء هذا التاكيد بعد اقتراح الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد على عدد من الدول العربية تشكيل وفد برئاسة وزراء الخارجية لزيارة صنعاء وعدن بهدف التوسط بين صالح والبيض، وبعد زيارة الرئيس ياسر عرفات لصنعاء قبل نحو اسبوعين.

وكان الكركي وبن شاكر زارا صنعاء وعدن حيث نقلا رسائل من العاهل الاردني الى صالح والبيض اسفرت عن تقريب وجهات النظر بينهما.

(انظر صفحة ١٨)



الوثيقة ومسؤولية الطلاق في اليمن

■ عاجلاً ام اجلاً، ستوقع الاحزاب اليمنية وثيقة العهد والاتفاق. وكلما جاء الترقيع عاجلاً، زادت فرص البحث في حلول جدية تنهي الأزمة التي يمر فيها البلد. اما لماذا يبدو ان لا مفر من توقيع الوثيقة، فلأن ليس في استطاعة اي طرف ان يتحمل مسؤولية الطلاق بعد الوحدة. من هنا، يبدو من الافضل الاستغناء عن جولة جديدة في الحرب الاعلامية لا يمكن ان تؤدي سوى الى نتيجة وحيدة هي زيادة حال انعدام الثقة بين الطرفين الاساسيين للازمة اي المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي بزعامة السيد علي سالم البيض.

الواقع ان لدى الحزب الاشتراكي وجهة نظر لا يمكن الا ان تؤخذ في الاعتبار عندما يطالب بآلية، او على الاصح بضمانات، لتنفيذ الوثيقة التي خرجت بها لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) الماضي فماذا تعني الوثيقة إذا كانت لن تنفذ؟ ولكن على الحزب الاشتراكي أن يقتنع في الوقت نفسه بان توقيع الوثيقة هو المدخل الى تنفيذها. ومن هذا المنطلق عليه ان يوقع أولاً كون البلد في حاجة الى فترة نقاهة ليلتقط انفاسه قبل مباشرة الحوار في العمق في شان المستقبل والخيارات السياسية المطروحة امام كل طرف. وبالطبع يفترض في الاشتراكي الا ينسى انه يخسر بعض الرصيد الذي كسبه حتى الآن على الصعيد السياسي بتحول توقيع الوثيقة مطلباً للمؤتمر الشعبي العام يتبناه في السر والعلن. فلتوقيع الوثيقة شعبية كبيرة هذه الأيام.

ولكن ابعد من توقيع الوثيقة، لا بد من الاعتراف بان البلد لا يمكن ان يعود الى الصيغة التي عمل بها في فترة ما بعد الوحدة وصولاً الى الانتخابات والى الأزمة الأخيرة. فالوثيقة لا بد ان تعني اولاً انها مدخل الى مرحلة جديدة، مرحلة تاسيس دولة الوحدة. لنكن أكثر صراحة ولنقل انها مدخل الى مرحلة التفاوض مجدداً في شان كيفية الاستمرار في الوحدة، ذلك ان الشيء الوحيد الذي لا يزال يجمع بين اليمنيين هو الوحدة التي وفرت عليهم حتى الآن كوارث حقيقية ان في ما كان يعرف الشطر الشمالي او في الشطر الجنوبي.

لتوقع الوثيقة في عمان أو في غير عمان، فالمهم ان توقّع لان المرحلة الجدية ستبدأ بعد ذلك وهي مرحلة لا بد أن يقول فيها كل طرف ما الذي يريده فعلاً. وفي هذا المجال ليس امام المؤتمر الشعبي العام سوى أن يبرهن بالملموس على انه لا يريد احتكار السلطة وان الاكثرية وحدها ليست كافية لحكم بلد مثل اليمن حتى ولو ان هذه الاكثرية كانت منبثقة عن انتخابات عامة شهد العالم بنزاهتها مثل تلك التي اجريت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي. اما الاشتراكي فعليه ان يحدد صراحة ما هو مفهومه لاقتسام السلطة وكيف يريد أن يكون شريكاً في السلطة، شريكاً فعلياً وليس مجرد موظف. والاهم من ذلك كله عليه أن يقول صراحة ما هي الصيغة التي يقترحها لهذه الشراكة.

كلما تاخر توقيع الوثيقة، زادت الازمة اليمنية تعقيداً، ذلك ان ما يحتاجه اليمن اليوم اكثر من اي وقت هو حوار في العمق، حوار صريح يبحث فيه كل شيء ويقول فيه كل طرف ما الذي يريده ويعنيه فعلاً، فهل كان انسب من عمان لمثل هذا الحوار؟ ولماذا فوتت فرصة عمان؟

خيرالله خيرالله



اليمن: تناقضات في وثيقة الوفاق وخلافات على أولوية التنفيذ

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

انتقلت الأزمة السياسية اليمنية من موضوع المشاركة في الحكم الى تغير بنود وثيقة الوفاق والأولويات التي وضعتها. اذ اعتبرها كثيرون غامضة وتتناقض، في بعض بنودها، مع الدستور. «الوسط» عرضت الوثيقة وطرحت أسئلة في شأنها على مسؤولين وخبراء.

كان طبيعياً ان تأتي وثيقة الوفاق السياسي متعددة المجالات وعميقة الأسس لتواكب أزمة الخلاف السياسي التي طالت كل مؤسسات الدولة. وكان طبيعياً ان تختلف وجهات النظر على مضامينها كون الاتفاق على مجملها لا يلغي حق التباين في الآراء على تفاصيلها، وهذا ما حدث بالفعل، على رغم ان حساسية الظروف المحيطة بالوثيقة وحساسية علاقة الأطراف الرئيسة ببعضها البعض لا تزال تحجب الجزء الأكبر من تباين الآراء تجنباً للتغيرات غير المسؤولة للمواقف التي قد تجرّ الى تبادل التهم من جديد، كما يستفاد من مجمل التصريحات التي حصلت عليها «الوسط». الا ان بعضاً من الأطراف المعنية لم يُخفِ تخوفه «من قبول الوثيقة على علاتها، لأن هذا من شأنه ان يدفع الى تطور الاختلاف اثناء التنفيذ، فنكتشف ان كل ما توصل الجميع اليه هو مجرد برمجة جديدة للأزمة». ومن هنا تتعدد وجهات النظر بين أوساط الفئات الثلاث من اطراف لجنة حوار القوى السياسية التي وضعت الوثيقة ووقعت عليها، وهي أحزاب الائتلاف الحاكم والشخصيات المستقلة وأحزاب المعارضة كما انها وجهات نظر لا تقتصر مواطن الاختلاف في ما بينها على قضايا تتعلق بمستقبل تنفيذ الوثيقة، بل ان منها ما جاء «بأثر رجعي» يعود الى فترة الحوار. وهذه الآراء يتركز معظمها في ثلاثة أطر عامة هي: مضامين الوثيقة وعملية التنفيذ وأولوياتها.

هاجس الفيديرالية

«الوسط» حضرت مناقشات وحوارات عن الوثيقة والتقت شخصيات من الأطراف المعنية وحاورتها في المسائل التي تتعدد الآراء حيالها. ولوحظ ان صوت احزاب المعارضة المشاركة في الحوار هو أجهر الأصوات وأوضحها حتى الآن. ومن ناحية أخرى ما زال الاهتمام مشدوداً نحو أولى الخطوات لتنفيذ وثيقة الاتفاق. وتعرض «الوسط» هنا أبرز الآراء ووجهات النظر من خلال الأطر الثلاثة:

الأول: مضامين وثيقة الاتفاق حيث تلخصت الآراء في النقاط الآتية:

١ – برزت ملاحظات سياسية وقانونية اعتبرت ان الوثيقة خلطت بين نظامي اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية. وكذلك بين نموذجي النظامين السياسيين للدولة، الرئاسي والبرلماني. وبالنسبة الى اللامركزية يرى المستشار اسماعيل الوزير (عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، وأحد ممثليه في لجنة الحوار، وزير الدولة للشؤون القانونية في الحكومة السابقة) ان الوثيقة اخذت باللامركزية الادارية وهذا واضح كونها تضمنت أبرز مقومات هذا النظام. وهي وإن ظهرت فيها ملامح من اللامركزية السياسية فان ذلك لا يعني شيئاً من الخلط بين النظامين نظراً الى انهما يتداخلان في بعض التفاصيل والملامح العامة. وأوضح لـ «الوسط»: «ان اللامركزية السياسية تعني الفيديرالية وهي وإن كانت فكرة موجودة لدى

بعض الأطراف في الحوار الا انها ظلت هاجساً ولم تطرح، فكل ما طرح ظل محصوراً في الحكم المحلي ممثلاً في نظام اللامركزية الادارية»

وبالنسبة الى النظامين الرئاسي والبرلماني (النظام الحالي في اليمن رئاسي)، برر المستشار الوزير هذا الخلط بانه «مزج» بينهما، لان كلا النظامين يخضع بالدرجة الأولى لخصوصيات كل بلد. ودلل بنماذج منهما في دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا، او مثل بريطانيا والهند وغيرها. وخلص الى ان لجنة الحوار تجاوزت عند وضع الوثيقة خصوصيات هذه النماذج في بلدانها واخذت بالمضمون الملائم لواقع اليمن. وانطلق حديث الوزير عن هذه المسألة مما تضمنته الوثيقة، من تحديد سلطات الرئاسة، في مقابل تعزيز صلاحيات الهيئة التشريعية (مجلس النواب ومجلس الشورى) والهيئات والمؤسسات الأخرى.

الا ان قيادياً من ممثلي احزاب المعارضة في لجنة الحوار يؤكد ان الوثيقة في هذه المسألة تضمنت ان يكون النظام برلمانياً خالصاً. واوضح السيد احمد محمد الشامي، الأمين العام لحزب الحق، ان هذا لم يكن مقصوداً في البداية لذاته، ولكن ما تم وضعه اثناء الحوار من اسس لبناء الدولة ادى الى اعتماد النظام البرلماني. واشار في حديثه الى «الوسط» الى ان ممثلي احزاب الائتلاف طرحوا التمسك بالنظام الرئاسي، بينما اصرت غالبية الآراء الأخرى على النظام البرلماني.

٢ - يطرح سياسيون واختصاصيون مآخذاً على الوثيقة تتمثل في غموض مضامين اساسية فيها، وهو امر ربما بدا طبيعياً لسببين، احدهما ان لجنة الحوار ركزت في الأساس على وضع نصوص في خطوط عامة استهدفت تجميع اسس الوفاق في مقترحات الأطراف السياسية بوصفها موضوعاً للحوار وعناصر لصياغة الوثيقة، اكثر مما استهدفت وضع صيغة لأسس الدولة تتم مجردة عن الخلاف السياسي واطرافه. وثانيهما ان الوثيقة صيغة وفاق سياسية وليست مشروع دستور او قانون. وهذه الاعتبارات انعكست على صيغتها، وبالتالي فانها تتطلب في بداية التنفيذ تصنيفها في صيغة تفصيلية شاملة. تحدد ما هو خاص بالتعديلات الدستورية من جهة، وبوضع القوانين وتعديلاتها، من جهة ثانية، وبالخطوات واولويات تنفيذها، من جهة ثالثة. وهذا ما يؤكده المعنيون في لجنة الحوار. لكن الذين يأخذون على الوثيقة غموض مضامينها يعتبرون هذا التصنيف مجرد كلام ويرون ان الغموض سيترتب عليه، احد امرين، اما ان يعود الحوار من جديد بكل اطرافه لوضع هذه الصيغة التفصيلية، وهذا في نظرهم غير وارد، ليس فقط لانه سيضيف اشهراً اخرى الى فترة الحوار بل لانه ايضاً عديم الجدوى. والأمر الثاني هو اما ان يكون الغموض مصدر تعدد وتناقض في التفسيرات، ومن ثم سبباً للخلاف من جديد. وهذا ما قاله السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة أبناء اليمن وممثلها في لجنة الحوار واضاف في حديثه الى «الوسط» بأن في الوثيقة قضايا لم يتحقق الاتفاق بين أطراف الحوار على قرار نهائي فيها «مثل عدد المخاليف (المقاطعات) الذي سيبدأ منه وينتهي اليه، مشروع التقسيم الاداري للجمهورية اليمنية. لذا فان الذي وضعناه مجرد خطوط عامة وناقصة لا تكفي وحدها لبناء الدولة»

تناقض مزدوج

٣ - القصور والتناقض في الوثيقة، حسب تعبير القاضي حمود الهتار، رئيس المحكمة الجزائية، نائب رئيس المنتدى القضائي، الذي حدد في حديثه الى «الوسط» مآخذه على الوثيقة، فاعتبر انها تتضمن تناقضاً مزدوجاً بين بعض نصوصها من جهة، وبينها وبين الدستور من جهة اخرى. ودلل على هذا بمسألة تعديل الدستور، اذ نصت الوثيقة على «الالتزام بالدستور الحالي، حتى يتم تعديله». «وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء واطراف حوار القوى السياسية وبعض المختصين في جامعتي عدن وصنعاء ومشاركة بعض الشخصيات الاجتماعية...» الى آخر النص. وحدد القاضي الهتار التناقض بين النصين بان التزام الدستور حتى يتم تعديله يقتضي اتباع اجراءات التعديل المنصوص عليها في الدستور (مادة ١٢٩) بان الحق لمجلس الرئاسة ومجلس النواب في طلب التعديل، على ان يوقع على طلب مجلس النواب ثلث اعضائه، وان يكون الطلب مشفوعاً بايضاح اسباب التعديل، الى آخر الاجراءات. اضافة الى ان لمجلس النواب، بحكم المادة الدستورية نفسها، الحق فى قبول طلب التعديل او رفضه، بينما يوحي نص الوثيقة بان مشروع التعديلات الذي ستقدمه اللجنة الوطنية اصبح مفروغاً من قبوله ومن اجرائه

ورأى الهتار ان الوثيقة تصطدم مع مبدأ استقلال القضاء ومع النص الدستوري المؤكد لهذا المبدأ (مادة ١٢٠). واوضح بما جاء في الفقرة الرابعة من الوثيقة الذي ينص على ان يتولى مجلس الشورى انتخاب اعضاء المحكمة العليا. ورأى ان استقلال القضاء يجب ان يتمثل في مجلس اعلى ينتخبه اعضاء السلطة القضائية وتوكل اليه كل شؤون القضاء من دون تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقال الهتار ان الوثيقة تضمنت تكليف وزيري العدل والداخلية تقديم كشف الى رئيس الوزراء باسماء المحققين مع المتهمين (بالتفجيرات)



المصدر : 

الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ تموز ١٩٩٤

والاغتيالات)، وهذا يشكل تدخلاً في اختصاص النيابة العامة والقضاء اذ لا علاقة لكلا الوزيرين بالتحقيقات مع المتهمين، حسب ما يراه القاضي الهتار

حكومة وطنية موقتة

الاطار الثاني، عملية التنفيذ، حيث تركزت الآراء على آلية التنفيذ واجهزته. وكان مطروحاً في لجنة الحوار ان تتشكل لهذا الغرض حكومة وطنية موقتة من احزاب الائتلاف واحزاب المعارضة والشخصيات المستقلة. لكن الراي الراجح كان ان يترك التنفيذ للحكومة الحالية. على رغم ان اطرافاً من الحوار لم تقتنع بهذا الراي، بل انقسمت احزاب المعارضة بالذات على الرايين واصر كل طرف على رايه، فاصحاب الراي الاخير يرون ان اشتراك احزاب المعارضة في حكومة وطنية (موقتة لتنفيذ الوثيقة) مع احزاب الائتلاف من شانه ان يلغي وجود المعارضة ويجعل الجميع احزابا حاكمة. ومن اخرى «نحن عارضنا فكرة الاشتراك لأننا سناتي الى أوضاع متدهورة لنشاطر حكومة الائتلاف، ليس في عملية الاصلاح فقط، بل في المسؤولية عن هذه الأوضاع. وفضلنا ان ندع حكومة الائتلاف تتحمل مسؤوليتها ونظل عوناً لها على تنفيذ الوثيقة، او ان تعلن هي، عدم قدرتها على التنفيذ...»، حسب ما قاله لـ «الوسط» الأمين العام لحزب الحق. وعلى رغم هذا فان بعضاً من المستقلين يرى ان احتفاظ لجنة حوار القوى السياسية لنفسها بالاشراف على تنفيذ الوثيقة يكفي لجعل احزاب المعارضة في اللجنة مع الحكومة في خندق واحد وامام مسؤولية واحدة. وفي هذه المسألة ابدى القاضي الهتار تخوفه «من ان يتكرر ما حدث في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، عندما شاركت احزاب المعارضة مع احزاب الائتلاف في اجتماع موسع انتهى بقرار تاجيل الانتخابات النيابية وتحملت احزاب المعارضة وزر السلطة». واضاف «اذا اخفقت الأحزاب في تنفيذ الوثيقة، لا سمح الله، فان رد الفعل سيكون شديداً لدى المواطن من حيث ثقته بالأحزاب عموماً...».

ويرى المؤيدون لفكرة تشكيل الحكومة المشتركة ان حكومة الائتلاف الحالية لا تستطيع تنفيذ الوثيقة «... لأن الخلاف والعجز في داخلها لم ينته اي منهما بمجرد التوقيع بالأحرف الأولى او التوقيع النهائي على الوثيقة. وبالتالي فان هذا السبب الذي اقعد حكومة الائتلاف في الماضي والحاضر عن العمل لا يزال قائماً». وهذا ما قاله لـ «الوسط» زعيم حزب الرابطة. واضاف، «كنا اقترحنا تشكيل حكومة وطنية، ليس لأننا نرغب في السلطة، فنحن نعرف تبعات الاشتراك في الحكومة في هذه الظروف، لكن لأن هذه الحكومة القائمة مجزأة وتعجز عن الاتفاق على عقد اجتماع واحد في مكان واحد، فكيف ننتظر منها القدرة على تنفيذ الوثيقة؟». وعن مدى فقدان المعارضة موقعها باشتراكها في الاشراف على تنفيذ الوثيقة قال الجفري، «لا، ليس هذا صحيحاً، فنحن نشرف على عملية التنفيذ ونراقبها وهذا من صميم دور المعارضة...»

عودة الثقة

الاطار الثالث، أولويات التنفيذ، وترى مصادر في احزاب الائتلاف ان المشاورات تجري لانضاج فكرة مشاركة القوى السياسية في حكومة الائتلاف الحالية. وتؤكد مصادر الحزب الاشتراكي ان هذا سيتم عبر تعديل وزاري يجريه العطاس في حكومته الحالية، من دون ان تشير الى شيء من حجم التعديل او عناصره او موعد اعلانه، اذ يبدو ان قادة الائتلاف، لم يتفقوا بعد على التفاصيل فالمؤتمر الشعبي حسب مصادره يرى ان البداية تتمثل في ان يعود جناح الحزب الاشتراكي في الائتلاف الى مواقعه في سلطات الدولة عقب التوقيع النهائي على وثيقة الوفاق مباشرة. (ترجح مصادر الاشتراكي ان التوقيع سيتم في العاصمة الاردنية) اذ ان اضطلاع الحكومة بمهامها في التنفيذ يتوقف على التئام شملها ولمّ شتاتها، بينما يرى الحزب الاشتراكي، ممثلاً بامينه العام، ان عودته تتوقف على البدء في

المادة ١٢٠
من الدستور اليمني

القضاء سلطة مستقلة في اداء مهامه، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم، لغير القانون، ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة... التدخل في القضايا او في شأن من شؤون العدالة. ويعتبر مثل هذا التدخل، جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

المادة ١٢٩

لكل من مجلس الرئاسة ومجلس النواب، طلب تعديل مادة او اكثر من مواد الدستور. ويجب ان يذكر في طلب التعديل، المواد المطلوب تعديلها، والاسباب الداعية لهذا التعديل. فاذا كان الطلب صادراً من مجلس النواب، وجب ان يكون موقعاً من ثلث اعضائه وفي جميع الاحوال، يناقش المجلس مبدأ التعديل، ويصدر قراره في شأنه باغلبية اعضائه. فاذا تقرر رفض الطلب، لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها، قبل مضي سنة على هذا الرفض. وإذا وافق مجلس النواب على مبدأ التعديل، يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، المواد المطلوب تعديلها. فاذا وافق ثلاثة ارباع المجلس، على التعديل، اعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.



تنفيذ الوثيقة، لكن هذا الاختلاف على الأولويات، لا يمثل مشكلة، كما قال لـ «الوسط» قيادي في لجنة الحوار، مؤكداً ان المقصود بالبدء في التنفيذ البدء باجراءات ضبط الأمن والقبض على الفارين من المتهمين في الاغتيالات وتقديمهم للمحاكمة كذلك البدء بسحب المعسكرات من العاصمة والمدن الأخرى «.. لاعادة شيء من جو الثقة والتعبير عن الصدقية» كما قال السيد علي سالم البيض.

ويلاحظ ان الاتجاه «لاعادة جو الثقة» بدا يظهر في صنعاء في الترتيبات المكثفة التي تقوم بها وزارة الداخلية، خصوصاً في ما يتعلق باجراءات محاكمة المتهمين الا ان الذي يبدو من الآن هو ان اتساع الاجراءات الخاصة بوثيقة الوفاق سيجعل من فترة تنفيذها فترة انتقالية اطول وربما اصعب من الفترة الانتقالية التي تلت قيام دولة الوحدة واستمرت ٣٥ شهراً.

وتتركز الخلافات على اولويات التنفيذ في ثلاث نقاط:

الأولى، اقتراح المؤتمر الشعبي ان تبدا خطوات التنفيذ بعد التوقيع النهائي على الوثيقة مباشرة، بان يعقد مجلس الرئاسة والحكومة، بكامل اعضاء كل منهما، اجتماعاً مشتركاً تصدر عنه القرارات اللازمة لتنفيذ الوثيقة، على ان يسبق ذلك اجتماع استثنائي لمجلس النواب يتيح لنائب رئيس مجلس الرئاسة (البيض)، اداء اليمين الدستورية. (عن انتخابه ضمن اعضاء مجلس الرئاسة، في ١١ اكتوبر الماضي). وقالت مصادر لـ «الوسط»، ان الحزب الاشتراكي أكد في رده انه لا بد اولاً، من توفير ضمانات سياسية وأمنية لقادته. وان عودتهم الى صنعاء، يجب ان تكون مسبوقة بالبدء في تنفيذ الوثيقة.

الثانية، الضمانات السياسية من وجهة نظر الحزب الاشتراكي التي طرحها في اللجنة المصغرة، تتمثل في امرين، اشراك القوى السياسية في الداخل في عملية التنفيذ، واشراك دول عربية واجنبية في التوقيع على الوثيقة. واكدت المصادر موافقة المؤتمر الشعبي مبدئياً على هذا الاقتراح.

الثالثة، في ما يتعلق بالناحية الأمنية تقول المصادر نفسها ان الجانبين اتفقا على تشكيل لجنة برئاسة العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء عضو لجنة الحوار، تضع الترتيبات الأمنية للقادة، وبالذات رئيس مجلس الرئاسة ونائبه. لكن الجانبين اختلفا بعد تشكيل اللجنة على عناصر اراد الاشتراكي اضافتها الى اللجنة، ما ادى الى ان يقدم العميد ابو شوارب استقالته من رئاسة اللجنة الأمنية.

وعلى اية حال فان المصادر المطلعة تؤكد عدم اهمية هذا الاختلاف، الا انه ربما يحتاج الى انشغال اللجنة الفنية بوضع صيغة للاتفاق على خطوات التنفيذ من حيث أولوياتها بالذات. وقد يؤدي هذا، حسب ما قالته هذه المصادر، الى تاخير اعمال اللجنة نوعاً ما. والأهم هو الخطوة الأولى المتمثلة في التوقيع النهائي على الوثيقة ■



المصدر: القبس الدولي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ: ١-٢-١٩٩٤

صنعاء تصادر طائرة شحنات عسكرية متجهة الى عدن

اليمن: حرب منشورات بين «المؤتمر» و«الاشتراكي»

صنعاء - وكالات - تزايدت حدة التوتر بين الاطراف اليمنية المتنازعة، في اعقاب فشل لجنة حوار القوى السياسية في التوصل الى تحديد مكان وموقع التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق التي قبلها الطرفان الشهر الماضي.

فقد لوحظ ان اذاعة صنعاء التي يسيطر عليها حزب المؤتمر الشعبي الحاكم عادت مرة اخرى للهجوم على الحزب الاشتراكي.

واوردت الاذاعة تصريحات شديدة اللهجة لمصدر مسؤول بحزب المؤتمر يحذر فيها الحزب الاشتراكي، الذي يتزعمه نائب الرئيس علي سالم البيض، من الاستمرار فيما اسماه «بالبيانات المدسوسة التي يبثها الحزب عبر اجهزته الاعلامية».

واوضح المصدر «ان الحزب الاشتراكي اليمني لا يرى في وثيقة العهد والاتفاق سوى ورقة للدعاية وساسة للتضليل الاعلامي».

واشار الى البيان الذي اصدره الحزب يوم الجمعة الماضي حول موقفه من وثيقة العهد والاتفاق وقال «ان ما جاء في هذا البيان لا يجني منه المواطن سوى الخوف والقلق عندما يعجز عن فهمه او تحديد القصد منه».

وكان قد اتفق امس الاول على تشكيل لجنة خاصة لوقف الحرب الدعائية المتبادلة

واتهم الرئيس علي عبد الله صالح الحزب الاشتراكي بتقديم مزيد من المطالب والشروط الجديدة بهدف المراوغة وعدم التوقيع على اتفاق المصالحة الوطنية الذي تم التوصل اليه في الشهر الماضي

ومن ناحيته اتهم الحزب الاشتراكي قوات الامن التي يسيطر عليها المؤتمر بتوزيع منشورات واشرطة تسجيل تسخر من البيض وباقي زعماء الحزب الاشتراكي

وقال صالح في تصريحات نشرتها صحيفة «الثورة» اليمنية امس انه آن الاوان لينهض الجميع الى مستوى المسؤولية.

وقال الحزب الاشتراكي في بيان صدر في عدن، دون ان يذكر المؤتمر الشعبي، انه «من وراء توزيع المنشورات واشرطة التسجيل لايزالون اسرى عقلية الدكتاتورية الفردية التي تلجأ الى الاغتيالات وتحاول تمزيق اوصال البلاد من جديد».

ومن جانب اخر، نقل راديو صنعاء عن مسؤول بوزارة الداخلية اليمنية امس ان طائرة شحن اوغندية متجهة الى عدن في اليمن الجنوبي السابق احتجزت امس في مطار، وهي تحمل كميات كبيرة من «البطاريات التي تستخدم في معدات عسكرية».

ونقل الراديو عن المسؤول قوله ان طائرة شحن بوينغ ٧٠٧ ترفع علم اوغندا احتجزت امس في مطار الحديدة الى الجنوب الغربي من صنعاء العاصمة

وقال الراديو نقلا عن المسؤول ان الطائرة كانت قادمة من لندن عن طريق اثيوبيا في طريقها الى عدن وهي تحمل كميات كبيرة من «البطاريات التي تستخدم في معدات عسكرية، واجهزة اتصال بغرض الدخول الى البلاد بطريق غير مشروع دون علم او موافقة الجهات المختصة

وقال الراديو ان السلطات تجري تحريات عن ظروف وملابسات هذه الشحنة الا ان الراديو لم يحدد ما الذي تعنيه كلمة «بطاريات» وكيف احتجزت الطائرة وما اذا كانت قد اجبرت على الهبوط او اي تفاصيل اخرى

ومن ناحية ثانية، صرح مصدر امني الليلة قبل الماضية ان جهودا تبذل مع الخاطفين للافراج عن الفرنسيين الذين خطفوا الشهر الماضي من قبل رجال قبائل في اليمن خلال الايام القليلة المقبلة وكان الرئيس اليمني قد حذر مختطفي الرهائن بانهم سينالون جزاءهم عاجلا او اجلا ووصف عمليات الخطف بانها اعمال اجرامية منافية لمعتقدات الشعب اليمني واخلاقياته ومبادئه وتؤذي المواطنين



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٧/٢/١٩٩٤

تصاعد حرب الكلمات في اليمن رغم جهود «الوفاق الإعلامي»
علي صالح: الاتفاق لم يوقع بسبب شروط «الاشتراكي»

صنعاء ـ رويتر: صعدت اطراف النزاع في اليمن حرب الكلمات بعد ساعات فقط من الاتفاق امس الاول على تشكيل لجنة خاصه لوقف الحرب الدعائيه بينها. واتهم الرئيس على عبد الله صالح والمؤتمر الشعبى العام الذي يتزعمه الحزب الاشتراكي اليمنى منافسه في الجنوب بوضع شروط جديدة بهدف المراوغة وعدم التوقيع على اتفاق مصالحة وطنية تم التوصل اليه في الشهر الماضي.

واتهم الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه على سالم البيض نائب صالح قوات الامن التي يسيطر عليها المؤتمر الشعبي بتوزيع منشورات واشرطة تسجيل تسخر من البيض وباقى زعماء الحزب الاشتراكى.

وجاء تبادل الاتهامات بعد ان قررت لجنة تضم ممثلين عن كل الاحزاب امس الاول تشكيل لجنة خاصة لانهاء الحرب الاعلامية بين الاحزاب الثلاثة في الائتلاف الحاكم، والحزب الثالث هو التجمع اليمنى للاصلاح وهو حزب اسلامي مناهض للحرب الاشتراكى ويتزعمه الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر عضو البرلمان.

وقد اجتمعت اللجنة التي تضم ٢٧ عضوا يمثلون الاحزاب الحاكمة والمعارضة والمستقلين لكسر الجمود الذي يعوق التوقيع رسميا على اتفاق المصالحة.

وينص الاتفاق على تطبيق اصلاحات سياسيه واقتصاديه وعسكريه واداريه بهدف انهاء الازمه التى نشبت في يوليو الماضى اثر وقوع خلافات بين المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكي. ويتبادل المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكى الاتهامات بعرقلة التوقيع على الاتفاق في العاصمة الاردنية عمان. وقال صالح امام تجمع في صنعاء ان الاتفاق لم يوقع بسبب شروط ومطالب جديدة لايشملها من جانب الحزب الاشتراكي. وقال في تصريحات نشرتها صحيفة الثورة امس انه ان الاوان لينهض الجميع الى مستوى المسئولية.

واتهم مصدر رسمى في المؤتمر الشعبى في بيان نشرته ايضا صحيفة الثورة الحزب الاشتراكى بالتاثير على الراديو والتلفزيون في عدن بما يخدم مصالحه.

واتهم الحزب الاشتراكى في بيان صدر في عدن امس الاول ما وصفه بعناصر امنية بتوزيع منشورات واشرطة تسجيل ملفقة بما وصفه بالكراهية والسخرية من البيض وباقي زعماء الحزب الاشتراكى.

وقال البيان دون ان يذكر المؤتمر الشعبى ان من وراء توزيع المنشورات واشرطة التسجيل مابر الدون اسرى عقلية الدكتاتورية الفردية التى تلجأ الى الاغتيالات وتحاول تمزيق اوصال البلاد من جديد.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات • التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٤



جار الله عمر وزير الثقافة والسياحة اليمني:

لا عودة عن دولة الوحدة..وحل الأزمة من خلال نظام لامركزي موسع

في انتظار التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» مانزال الازمة السياسية في اليمن تتفاعل منذ التاسع عشر من شهر اغسطس الماضي.وهو تاريخ اعلان انسحاب السيد علي سالم البيض الى عدن حيث اعتكف ومابزال معلنا العديد من المواقف اهمها ان دولة الوحدة لم تأخذ باقتراحات حزبه «الاشتراكي اليمني» الهادفة الى اجراء تعديلات على النظم السياسية والاقتصادية في البلاد.

السيد جار الله عمر وزير الثقافة والسياحة في الحكومة اليمنية، هو احد انشط اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني يرد على اسئلة حول الازمة اليمنية من خلال لقاء صحفي مع مجلة «أرابي» اجرى معه في باريس مؤخرا.

● ماهي اسباب الازمة التي تشهدها اليمن حاليا حسب رأيك؟

ـ ان الازمة الحالية ناجمة عن تراكم مجموعة من الازمات الصغيرة بدأت مع اعلان دولة الوحدة عام ١٩٩٠ لم تتوافر لها الحلول اللازمة الامر الذي اوصل اليمن الى الحالة التي يشهدها الان.

ان اعلان دولة اليمن الموحدة والديمقراطية كان مشروعا كبيرا لم تتوافر له آلية التنفيذ المطلوبة.

● هل يمكن القول ان الوحدة في الاساس كانت سابقة لاوانها؟.وهل رأت دولتا اليمن سابقا ان الوحدة هي المخرج للطريق المسدود الذي وصلتا اليه وانه يمكن فيما بعد الخروج من هذه الوحدة.

ـ ابدا هذه النظرية ليست صحيحة.. لقد جاءت الوحدة في وقتها المناسب على الصعيدين المحلي والعالمي.. والمشكلة ليست في توقيت الوحدة.. لقد رأى اليمنيون في الشمال كما في الجنوب ان ازالة الحدود ستوفر المزيد من فرص العمل وزيادة ملحوظة في فرص حل المشاكل في كل من البلدين.

● هل تعتقد اذن ، ان القادة اليمنيين مسئولون بالكامل عن اخطاء السنوات الثلاث الماضية؟

ـ المشاكل كان طابعها موضوعيا.. وان طريقة حلها هي التي كانت خاطئة..ولعل ابرز تلك المشاكل كانت: الاختلافات بين الشمال والجنوب، تدهور الوضع الاقتصادي، نتائج حرب الخليج وانتشار الامية الدراماتيكي.. كل هذه القضايا كانت تتطلب قيام دولة حديثة يشعر كافة المواطنين بالمساواة فيما بينهم وامام المؤسسات الدستورية.

● ماهي حسب رأيك الاخطاء الرئيسية؟

ـ الخطأ الاساسي حسب رأيي هو ان دولة الوحدة ارادت نسخ ماكان يحدث في الشمال وتطبيقه في الجنوب وذلك على الصعيدين الاجتماعي والاداري دون الاخذ في الاعتبار العناصر الايجابية التي حققها نظام اليمن الجنوبية في الماضي.. وبالتحديد فيما يتعلق بتطبيق القوانين ومنع الاخذ بالثأر ومنع حمل وبيع السلاح ومكانة المرأة في المجتمع بالاضافة الى تخصيص يوم في الاسبوع لتخزين «القات».

وكان لزاما على دولة الوحدة الا تصبغ نفسها بلون واحد هو لون الشمال او الجنوب!

● ما هي الجهات التي اعاقت قيام مثل هذه الدولة؟

ـ مجموعات عدة من مصلحتها غياب النظام والترعيب ولان الاستقرار الامني هو ضرورة ماسة للاستقرار السياسي والاقتصادي كان على دولة الوحدة ان تكافح الارهاب فيما تركزت الانظار على الحزب الاشتراكي اليمني .. وعلى الرغم من تعرض الحزب لهجمات «الجهاد الاسلامي» فان قادة هذا الحزب لم يطلبوا سوى تطبيق القوانين بشدة دون ان يبدو معارضتهم لمشاركتهم العناصر الاسلامية المعتدلة في حكومة الوحدة.

كل ذلك من اجل تجنيب اليمن مصيرا كالذي تعيشه الجزائر!

● هل يكون حل الازمة الحالية من خلال اعادة النظر في قيام الوحدة؟

ـ ابدا.. لاعودة عن قرار الوحدة والى الحالة التي كانت سائدة في العشرين من مايو من عام ١٩٩٠. علينا أن نضع موضع التنفيذ سياسة جديدة في اطار دولة الوحدة تعتمد على لامركزية موسعة.

● اي منحى يمكن ان تتجه اليه الازمة في اليمن اذا ما استعصت الحلول في التوفيق بين الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي؟

ـ كلما تأخرنا في حل الازمة ارتفع الثمن الذي سندفعه جميعا.. وان تطور وازدهار اليمن الموحد سيكون الضحية الاساسية.

● هل تخشى انفجارا عسكريا او مايشبه النزاع الاهلي اذا تعثرت الحلول؟

ـ ان كل الاطراف تعي خطورة تحول الازمة الى صراع مسلح مستفيدين من تجربتي لبنان والصومال..وان القاعدة الصحيحة هي اننا نعلم كيف نبدأ الحرب الاهلية ولكننا لانعلم ابدا كيف تنتهي.. وفي كل الاحوال انها الكارثة الكبرى لاقدر الله.

عن مجلة «أرابي»

إعداد: جورج أبوزيد

٠٤٠٠٢٠



المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٤

جهود لتوقيع وثيقة العهد اليمنية بأمانة الجامعة العربية

سفير مصر : موعد ٦ فبراير لم يكن نهائيا والآمال متجددة

كتب ـ أمين محمد أمين:

تواصل لجنة حوار القوى الوطنية اليمنية اجتماعاتها بصنعاء للتغلب على العقبات والمشاكل التى تحول دون اجتماع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق والتى كان من المقرر توقيعها امس بالعاصمة الاردنية عمان.

وقال السفير عطاء محمود هارون سفير مصر باليمن ـ فى اتصال هاتفى مع الاهرام ـ ان هناك جهودا تبذل من الدكتورعصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية لتقريب وجهات النظر بين الرئيس اليمنى ونائبه ودعوتهما للتوقيع على وثيقة العهد بمقر الامانة العامة للجامعة بالقاهرة.

ياتى ذلك فى الوقت الذى أكد فيه مصدر مسئول بالجامعة العربية للاهرام امس حرص الجامعة على ان يعود الوئام لليمن والمحافظة على وحدته مشيرا الى ان الجامعة ترحب بالتوقيع على الوثيقة بمقرها بالقاهرة او عمان او مسقط او اى مكان يتفق عليه الطرفان لصالح وحدة الشعب.

واوضح سفير مصر باليمن ان هناك حالة من الترقب والحذر تسود الاوساط السياسية اليمنية خاصة بعد مطالبة البعض بمشاركة عدد من الدول غير العربية من بينها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا واثيوبيا فى التوقيع على الوثيقة لضمان تنفيذها، كما ظهرت مطالب بمشاركة عدد من الاحزاب اليمنية خارج الاتفاق فى الحوار.

واكد السفير ان موعد توقيع الوثيقة فى ٦ فبراير لم يكن نهائيا ومازالت الآمال تتجدد لتوقيع الاتفاق قبل بدء شهر رمضان او تاجيله الى مابعد اجازة عيد الفطر المبارك وذلك وفقا لماتبذله لجنة الحوار.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٧

صنعاء تحتجز طائرة معدات عسكرية في طريقها إلى عدن

لجنة الحوار اليمنية إختارت عمان مكاناً لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق»

صنعاء ـ عدن ـ من مراسل «العرب» عبد الرحمن علي والوكالات ـ اعلن في صنعاء الليلة الماضية ان لجنة حوار القوى السياسية في اليمن توصلت إلى اتفاق بشان مكان وزمان التوقيع على وثيقة الاتفاق والعهد وكذلك من يحضر مراسيم التوقيع.

وقالت وكالة الأنباء اليمنية (سبا) ان اللجنة توصلت في اجتماعها في صنعاء أمس إلى الاتفاق بصورة نهائية على اختيار العاصمة الأردنية (عمان) مكانا للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق.

واضافت الوكالة ان اللجنة أقرت تحديد العاشر من فبراير الحالي سقفا زمنيا للانتهاء من بقية الموضوعات المدرجة في جدول اعمالها وذلك تمهيدا للاعلان عن زمن التوقيع خلال أسبوع من تاريخ انتهاء اللجنة من جدول أعمالها.

في غضون ذلك صرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية الليلة قبل الماضية انه جرى احتجاز طائرة شحن «بوينج ٧٠٧ تحمل علم (أوغندا) في مطار الحديدة قادمة من لندن عبر اثينا (اليونان) وهي في طريقها الى عدن وتحمل الطائرة شحنة كبيرة من البطاريات الخاصة بالمعدات والأجهزة العسكرية وكذا أجهزة لاسلكية اخرى. لغرض ادخالها لليمن بطريقة غير قانونية وبدون علم الجهات المختصة او موافقتها وتجرى الآن في وزارة الداخلية تحقيقاً لمعرفة ملابسات ادخال هذه الشحنة لليمن والجهات التي تقف وراءها.

وقال مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه نائب الرئيس علي سالم البيض أن الطائرة دخلت اليمن بطريقة قانونية ووصف اعتراض القوات الجوية اليمنية الشمالية لها بانه عمل من أعمال القرصنة.

وقال لرويتر بالتليفون من عدن ان الطائرة استاجرتها شركة طيران اليمن الجنوبي (اليمدا) وكانت تحمل شحنة مدنية من بطاريات السيارات وانها دخلت البلاد بصورة قانونية.

هذا وصعدت أطراف النزاع في حرب الكلمات بعد ساعات فقط من الاتفاق أمس الأول على تشكيل لجنة خاصة لوقف الحرب الدعائية بينها.

واتهم الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الحزب الاشتراكي اليمني منافسه في الشطر الجنوبي بوضع شروط جديدة بهدف المراوغة وعدم التوقيع على اتفاق مصالحة وطنية تم التوصل اليه في الشهر الماضي.

واتهم الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه علي سالم البيض نائب صالح قوات الأمن التي تسيطر عليها المؤتمر الشعبي بتوزيع منشورات واشرطة تسجيل تسخر من البيض وباقي زعماء الحزب الاشتراكي وجاء تبادل الاتهامات بعد ان قررت لجنة تضم ممثلين عن كل الاحزاب امس الأول تشكيل لجنة خاصة لانهاء الحرب الاعلامية بين الاحزاب الثلاثة في الائتلاف الحاكم. والحزب الثالث هو التجمع اليمني للاصلاح وهو حزب اسلامي مناهض للحزب الاشتراكي ويتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر عضو البرلمان.

وقد اجتمعت اللجنة التي تضم ٢٧ عضوا يمثلون الاحزاب الحاكمة والمعارضة والمستقلين أمس الأول لكسر الجمود الذي يعوق التوقيع رسميا على اتفاق المصالحة.

وينص الاتفاق على تطبيق اصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية وإدارية بهدف انهاء الأزمة التي نشبت في يوليو ـ تموز الماضي اثر وقوع خلافات بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي.

ويتبادل المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي الاتهامات بعرقلة التوقيع على الاتفاق في العاصمة الأردنية عمان.

وقال صالح امام تجمع في صنعاء مساء أمس الأول ان الاتفاق لم يوقع بسبب شروط ومطالب جديدة لا يشملها من جانب الحزب الاشتراكي.

وقال في تصريحات نشرتها صحيفة الثورة أمس الأحد أنه آن الأوان لنهوض الجميع إلى مستوى المسؤولية.

واتهم مصدر رسمي في المؤتمر الشعبي في بيان نشرته ايضا صحيفة الثورة الحزب الاشتراكي بالتاثير على الراديو والتلفزيون في عدن بما يخدم مصالحه.

واتهم الحزب الاشتراكي في بيان صدر في عدن أمس الأول ما وصفه

بعناصر أمنية بتوزيع منشورات واشرطة تسجيل مليئة بما وصفه بالكراهية والسخرية من البعض وباقي زعماء الحزب الاشتراكي

وقال البيان دون أن يذكر المؤتمر الشعبي أن من وراء توزيع المنشورات [illegible] عقلية الدكتاتورية الفردية التي تلجأ إلى الاغتيالات وتحاول تمزيق اوصال البلاد من جديد.

وقد تجلى انتهاك اتفاق بحثه حوار القوى السياسية لكبح جماع الداعيات الاعلامية من تصريح قوي وغاضب للمؤتمر الشعبي العام – من خلال دائرته الاعلامية، لا يساهم كما يقول المراقبون السياسيون على الالتزام بقرار لجنة القوى السياسية وما وصلت إليه من طلب بوقف الحملات الاعلامية فقد أدلى مسؤول بالدائرة الاعلامية الليلة قبل الماضية بتصريح باسم المؤتمر الشعبي العام يرد فيه على أدلة ومعطيات «الاشتراكي» التي أدلى بها مسئول في اللجنة المركزية يوم ٣ فبراير الحالي.. وفي تصريح المؤتمر الشعبي الغاضب يرد فيه على ملاحظات المؤتمر وتوزيعها وهي ملاحظات التحفظ على الوثيقة: قبيل توقيعها يوم ١٨ يناير ١٩٩٤م. ويرفض المؤتمر الشعبى أن تلك التحفظات تشكل تناقضا بين قبوله الوثيقة والتحفظ عليها. وفيما يتعلق بالحملات الاعلامية على الاشتراكي من خلال أجهزة الاعلام الرسمية وغير الرسمية حول استخدام الاشتراكي للقناة الثانية للتلفزيون والبرنامج الثاني للاذاعة وما ينشر في صحفه الرسمية من بيانات وردود تهجما على المؤتمر الشعبي وقياداته



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٤م

لجنة الحوار اليمنى تختار «عمان» لتوقيع وثيقة الوفاق

صنعاء ــ ق ن أ اعلن في صنعاء الليلة الماضية ان لجنة حوار القوى السياسية في اليمن تـوصلت الى اتفاق بشأن اختيار العاصمة الاردنية عمان لتوقيع وثيقة الاتفاق والعهد وكذلك من يحضر مراسم التوقيع. وقالت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» ان اللجنة اقرت تحديد العاشر من فبراير الحالي سقفا زمنيا للانتهاء من بقية الموضوعات المدرجة في جدول اعمالها وذلك تمهيدا للاعلان عن زمن التوقيع خلال اسبوع من تاريخ انتهاء اللجنة من جدول اعمالها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٤

مساعٍ لاطلاق سراح ٢ فرنسيين محتجزين باليمن

صنعاء ـ ر ـ يبذل المسئولون اليمنيون جهودا مكثفة لاقناع احدى القبائل بشمال غرب اليمن بالافراج عن ٢ فرنسيين بينهم امراة اختطفتهم فى ٢٣ يناير الماضى احتجاجا على شق احد الطرق الرئيسية باراضيها.


المصدر : الحيـــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

البيض لـ«الحياة»: الاشتراكي ملتزم توقيع وثيقة الاتفاق لكنه يريد ضمانات «حقيقية»

□ لندن - من خيرالله خيرالله:

■ اكد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي في تصريح الى «الحياة» «ضرورة» توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» التي حظيت بموافقة الاحزاب اليمنية. واعتبر ان هذه الوثيقة باتت تشكل «وثيقة اجماع وطني» وهي «مكملة» لاتفاق الوحدة الموقع في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. لكن البيض الذي كان يجيب عن سؤال خطي ارسلته إليه «الحياة» يتعلق باسباب تاخير توقيع الوثيقة، اوضح ان حزبه يربط التوقيع بضمانات «حقيقية وكافية لتنفيذ ما ورد فيها». وشدد في ما يشبه لهجة تحذيرية على ان «التاريخ لن يعود الى وراء» في إشارة واضحة الى ان الحزب الاشتراكي يرفض العودة الى الوضع الذي كان سائداً في البلاد قبل اعتكافه في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي.

وهنا نص تصريح البيض الذي يشرح فيه وجهة نظر الاشتراكي من الازمة، وذلك رداً على سؤال في شان الاسباب التي اخّرت توقيع الوثيقة:

«- اولاً اودّ تاكيد ان الحزب الاشتراكي اليمني يعتبر وثيقة العهد والاتفاق التي اقرّتها لجنة الحوار الوطني تمثل الرؤية المشتركة لكل القوى الحية الحريصة على حماية الوحدة وتعزيز التجربة الديموقراطية وبناء الدولة الحديثة في اليمن.

وهي بالتالي اصبحت بعد التوقيع عليها من قبل اطراف الحوار، اضافة الى التاييد الجماهيري والشعبي الواسع الذي حظيت به، تشكل وثيقة اجماع وطني اي انها اصبحت وثيقة كل الناس الخيّرين في اليمن وهم يمثلون دون شك السواد الأعظم من سكان البلاد. ولم تحظ اية آراء ومواقف واتفاقيات حول قضايا الوطن اليمني وقضايا الشعب اليمني بهذا التاييد الشعبي الواسع كما حصل بالنسبة الى هذه الوثيقة المهمة والتي نعتبرها نحن في الحزب الاشتراكي اليمني الوثيقة المكملة لاتفاقية الوحدة الموقعة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

فتلك الوثيقة (الاتفاقية) وقعت بين طرفين في العمل الوطني اليمني هما الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام بينما وثيقة العهد والاتفاق هذه وقّعتها كل الأطراف العاملة في الساحة الوطنية اليمنية وتحمل في مضمونها تاكيد حماية الوحدة التي تم التوقيع عليها في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. وتؤكد ايضاً بناء دولة الوحدة التي بحكم الفترة الانتقالية لم تبن وتستدعي الضرورة الوطنية بناءها اليوم لتستقيم الوحدة اليمنية في جذور ساحة الوطن وعمقها وتشمخ في بنيانها نحو السماء. ولهذا فإن الحزب الاشتراكي اليمني من منظوره التكويني الوطني الوحدوي وباعتباره صاحب مصلحة حقيقية في الوحدة والديموقراطية يؤكد ضرورة توقيع هذه الوثيقة الوطنية المهمة التي سميت بوثيقة العهد والاتفاق.

- ثانياً: ولان الحزب الاشتراكي اليمني يؤكد على هذه الوثيقة المهمة ويعتبرها عقداً اجتماعياً جديداً يلغي عقد الانفصال والتشطير ومخلفاتهما، فإنه يحرص على ان تجد هذه الوثيقة مكانها الجاد في التنفيذ العملي السريع لتستقيم امور الحياة بكل حلقاتها. وهو لذلك وفي ضوء تقويمه لتجربته الماضية، يؤكد - وله الحق في ذلك - ضرورة وجود الضمانات الحقيقية والكافية لتنفيذ ما ورد في هذه الوثيقة، وهو امر يطرحه الحزب الاشتراكي مجدداً سيما وانه سبق ان اكده منذ بداية بروز تجليات الأزمة السياسية وتحديده للنقاط الـ ١٨ المعروفة. لكننا اكدنا حينها ضرورة ان ترتبط الموافقة على تلك النقاط ببدء تنفيذها وإيجاد ضمانات كافية لذلك ومنها ما طرحه الحزب حينها والذي تمثل بتوسيع الحوار ليشمل كل القوى الفاعلة في ساحة الوطن اليمني والتي تمثلت بعد ذلك بلجنة الحوار الوطني.

ولهذا لا زلنا نؤكد ما سبق ان أكدناه واكدته معنا كل القوى التي تحرص حقيقة وفعلاً على حل الازمة الحالية ووضع حد لكل المعوقات التي تهدد الوحدة والديموقراطية واستمراريتها.

- ثالثاً: في ضوء ما اوضحناه هنا، لا بد من الشروع في توقيع الوثيقة مع ايجاد الضمانات لتنفيذها ومن يرفض ذلك فإنه يقف ضد ارادة الشعب. والحزب الاشتراكي لن يكون إلا مع إرادة الشعب ومع كل الخيّرين في اليمن وهم السواد الاعظم في شعبنا اليمني الطيب، بل هم كل الشعب اليمني المناضل.

- رابعاً: اما حول من يعيق توقيع الوثيقة فهو الطرف الذي يضع العراقيل امام توفير الضمانات لتنفيذ هذه الوثيقة (العهد والاتفاق) التي اجمع عليها - كما اشرت - كل الشعب. وهؤلاء انما يكشفون نياتهم الحقيقية الرافضة لهذه الوثيقة ويصرون على تغليب مصالحهم الشخصية والضيقة على مصالح الشعب. لكن الاهم هو ان التاريخ لن يعود الى وراء».

من جهة اخرى قال السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني إن «الحزب الاشتراكي يرحب بما توصلت اليه لجنة الحوار للقوى السياسية في اجتماعها اول من امس في



صنعاء» معلنا «الموافقة التامة للحزب على القرار الذي اتخذته اللجنة بشان تحديد المكان الذي سيتم فيه التوقيع النهائي على وثيقة «العهد والاتفاق» في العاصمة الاردنية عمان».

واكد الرجل الثاني في الاشتراكي في تصريح ادلى به مساء امس في عدن ان «الحزب الاشتراكي يجدد دعمه التام لكل الجهود المخلصة التي تبذلها لجنة الحوار للقوى السياسية على طريق تحديد موعد التوقيع على الوثيقة خلال الفترة التي حددتها اللجنة بعد الانتهاء من جدول اعمالها».

وكانت لجنة الحوار اقرت في اجتماعها اول من امس «تحديد العاشر من شباط (فبراير) الجاري سقفاً زمنياً للانتهاء من بقية الموضوعات المدرجة في جدول اعمالها وذلك تمهيداً للاعلان عن موعد التوقيع خلال اسبوع من تاريخ انتهاء اللجنة من جدول اعمالها».

وجدد سالم صالح «تاكيد الحزب الاشتراكي أن توقيع الوثيقة ونقل محتوياتها الى الواقع العملي يعتبران انجازاً وطنياً كبيراً يحرص الحزب على تحقيقه». واضاف انه «ليس للحزب اية شروط من شانها ان تحول دون ما تقرره لجنة الحوار بل على العكس فانه يعتبر التوقيع على الوثيقة والالتزام بتنفيذ ما ورد فيها منجزاً تاريخياً لا يقلّ اهمية عن منجزي الوحدة والديموقراطية ويشكل بداية راسخة على طريق بناء الدولة اليمنية الحديثة».



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

وزير الدفاع اليمني لـ «الشرق الأوسط»

الوضع معقد وخطير وعدم توقيع الاتفاق كارثة

عدن: من لطفي شطارة

اعلن وزير الدفاع اليمني العميد الركن هيثم قاسم طاهر ان عدم توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» سيشكل كارثة لليمن، ووصف الوضع الراهن بانه معقد وخطير.

جاء ذلك في حديث خاص لـ«الشرق الأوسط» في وقت ادت فيه تعقيدات الازمة اليمنية الى عدم عقد مؤتمر المصالحة بين اطراف النزاع وتوقيع وثيقة الاتفاق في الموعد الذي حدد سابقا.

وقال العميد طاهر، الذي ينتمي للحزب الاشتراكي، ان احتمالات الحرب بعيدة في اليمن، لكنه راى ان عوامل الانفجار العسكري ضاقت ولكنها لم تنتف. وقال ان الوضع خطير وان لم يصل بعد الى الانفلات والخروج عن دائرة السيطرة.

واعتبر ان لا مجال لتنفيذ الوثيقة بشكل جزئي وانتقائي، واكد راي حزبه بضرورة وجود ضمانات تضاف الى الوثيقة نفسها.

ووصف الوضع داخل القوات المسلحة حاليا بانه يهدد البلاد بمخاطر مغامرات لانها موجودة في مناطق «التشطير» والانقسام. لذا لا بد من سحبها من تلك المناطق لاستكمال دمجها، واعادة انتشارها في مناطق دفاعية. وقال ان هناك عدم ثقة داخل المؤسسة العسكرية، واعتبر ان تضخم القوات المسلحة كما هو الآن لا مبرر له. ودعا لدمج الحرس الجمهوري في الجيش بدل ابقائه كما هو الآن له الاستقلالية التامة.



المصدر : .... الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ٨ ..... حزيران ١٩٩٤

بطاريات واجهزة ارسال في الطائرة المتجهة الى عدن

□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

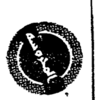
■ راوحت قضية الطائرة الاوغندية المتجهة الى مطار عدن والتي ارغمت على الهبوط في مطار الحديدة اليمني مكانها وقالت مصادر في صنعاء أمس ان لجنة خاصة انتهت من حصر مواد الشحنة التي كانت في الطائرة. وتبين للجنة «ان الطائرة كانت تنقل ٦٥٧٤٨ بطارية جافة قوة ٦ فولت تستخدم عسكرياً و١٥ جهازاً للارسال والاستقبال محمولة ميدانياً ومنظومة متكاملة للاتصالات اللاسلكية واربع محطات تابعة لها تركب على العربات العسكرية مع اجهزة اضافية متعددة الاستخدام وجهازي مراقبة التنصت مع جهازي تحكم عن بعد وثلاثة طرود كبيرة من قطع الغيار لهذه المعدات وبعض التوابع الخاصة باعادة شحن البطاريات والتي يمكن استخدامها لفترة تصل الى ١٥ ساعة اضافة الى عدد من محولات الارسال وتجهيزاتها. واصرت صنعاء على ان ملاحظات لجنة التحقيق المختصة توصلت الى عدم وجود التصريح الخاص الذي يسمح للطائرة بالهبوط في اليمن. واكدت ان الجهة الوحيدة المخولة اصدار مثل هذه التصاريح هي الهيئة اليمنية للطيران المدني والارصاد.

وعثرت لجنة التحقيق على ظرف مرسل مع قائد الطائرة الى مؤسسة الشقاع – عدن وفي داخله عشر بوليصات شحن.

وفي اتصال هاتفي اجرته «الحياة» في صنعاء مع قيادي في وزارة الدفاع، اكد القيادي الذي طلب عدم ذكر اسمه ان لا علم لوزارة الدفاع اليمنية بهذه الشحنة ولم تطلبها رسمياً كما انها لم تدرج في موازنتها العسكرية للعام الماضي او هذا العام او ضمن بروتوكولات الوزارة والاتفاقات العسكرية مع اي طرف من الاطراف. ولم يستبعد القيادي «ان تكون هذه المعدات ضمن صفقة سرية لطرف يملك حق القرار بادخالها البلاد بطريقة غير مشروعة».

وكان مصدر مسؤول في الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد في صنعاء اكد ان الجهة المختصة باصدار تصاريح النقل الجوي بانواعها هي الهيئة العامة للطيران المدني وفقاً للمادة العاشرة من قانون الطيران المدني الرقم ١٢ للسنة ١٩٩٣.

وفي عدن توسعت دائرة الاتهامات المتبادلة بين قيادات الحزبين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) وذلك في اطار التداعيات المتصاعدة للازمة السياسية الراهنة التي تعيشها البلاد. وعلم ان وزير الدفاع العميد الركن هيثم قاسم طاهر (اشتراكي) ورئيس هيئة الاركان العميد عبدالملك السياني (مؤتمر) وجها اول من امس رسائل الى اعضاء لجنة الحوار. وذكرت مصادر قريبة من لجنة الحوار ان «رسالة الوزير هيثم اوردت ٢٤ مخالفة عسكرية من بينها القيام بتعزيزات اضافية واستلام اسلحة ونخائر جديدة افرغت من سفن كذلك انتشار بعض القوات واستحداث مواقع وطرد لعسكريين من مختلف الرتب الى جانب مضايقات للكادر العسكري المنقول من المحافظات الجنوبية الى صنعاء بعد الوحدة». واضافت ان «رسالة رئيس هيئة الاركان حملت بلاغاً بتاريخ اول من امس تضمن الشكوى عن وجود ممارسات غير انسانية لافراد الشرطة الجوية من المحافظات الشمالية الموجودين في معسكر «بدر» في مدينة عدن تمثلت بقطع المياه والكهرباء عنهم وكذلك قطع الغذاء حتى اصبحوا في وضع ماسوي مما اضطرهم الى العودة الى صنعاء مجبرين». واشارت رسالة رئيس الاركان الى ان «الشيء نفسه تكرر مع وحدات الامن المركزي والشرطة العسكرية وبقية الوحدات الشمالية الموجودة في عدن».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

وزير الدفاع اليمني لـ «الشرق الأوسط»:

لا مجال لتنفيذ الوثيقة جزئياً أو انتقائياً أدعو للتخلص من عقدة التآمر والمكايدة

عدن: من لطفي شطارة

أشاد وزير الدفاع اليمني العميد الركن هيثم قاسم طاهر بـ «وثيقة العهد والاتفاق»، وابرز اهميتها خاصة بالنسبة للقوات المسلحة وانسجامها، وابعادها عن الانتماءات الحزبية.

وأكد انه لا مجال لتنفيذها جزئياً او انتقائياً. وقال في حديث خاص لـ «الشرق الأوسط» ان تنفيذها رهن بالتخلص من عقدة التآمر والمكايدة السياسية المتبادلة والابتعاد عن تحقيق مكاسب ذاتية او حزبية على حساب الوطن.

ويأتي الحديث مع الوزير اليمني في وقت ارتفعت فيه حدة الأزمة بين الحزب الاشتراكي، الذي ينتمي اليه ويرأسه علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني، وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وأكد الوزير انه يتكلم بعيداً عن حزبيته فهو وزير للجمهورية اليمنية كلها.

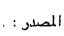
وأضاف العميد الركن طاهر ان هناك ضرورة لتنفيذ ما نصت عليه الوثيقة من استكمال لدمج القوات المسلحة وإعادة انتشارها، وسحبها من المناطق والاطراف «التشطيرية»، وأكد انتشارها في مناطق دفاعية.

وقال الوزير، الذي تبادل الاتهامات مع رئيس الأركان العامة للجيش اليمني امس، انه لا بد من دمج الحرس الجمهوري بالجيش ككل، لأنه قوة مسلحة ومدربة وقادرة.

وجاء حديث وزير الدفاع اليمني على النحو الآتي:



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الشرق الاوسط /

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

● الزائر لليمن التي تعيش واحدة من اخطر ازماتها السياسية يستقرئ تفاؤلا رسميا وشعبيا كبيرا بوثيقة العهد والاتفاق التي خرج بها الحوار الوطني ما هي في نظركم الاهمية الوطنية والتاريخية لهذه الوثيقة؟

- اهمية الوثيقة انها مثلت قاعدة للاجماع الوطني تحمل فيه الجميع مسؤوليتهم بشرف وامانة، وجسدت قدرة الحركة السياسية الديمقراطية اليمنية على الاستجابة لحاجة الوطن والشعب الموضوعية للديمقراطية وبناء مؤسسات دولة الوحدة وفق مفاهيم معاصرة. وتكمن الاهمية الوطنية والتاريخية لهذه الوثيقة في انها تجاوزت كل الاتفاقيات الثانوية الضيقة القائمة على مبدا التوازن والتقاسم بين الحزبين، اللذين صنعا الوحدة، وشكلت عقدا اجتماعيا استوعب جملة القواسم والطروحات المشتركة التي تضمنتها البرامج الحزبية الانتخابية لمختلف القوى السياسية، ليس فقط من اجل تجاوز الازمة وحل معضلات الواقع اليمني، بل من اجل صيانة الوحدة والديمقراطية، وارساء اسس صحيحة للوحدة اليمنية، يذوب فيها كثير من التناقضات وتتحقق عناصر الاندماج الوطني وتتوحد المؤسسات المختلفة بما فيها القوات المسلحة.

الوثيقة والقوات المسلحة

● على الصعيد العسكري ما هو الجديد الذي اتت به الوثيقة، وكيف تقيمون اهميتها في البناء العسكري لدولة الوحدة؟

- على الصعيد العسكري يمكن القول ان هذه الوثيقة وضعت رؤية استراتيجية واضحة المعالم لاعادة بناء، اكرر اعادة بناء، وتنظيم القوات المسلحة على اسس وطنية حديثة تجاري التطورات الوحدوية والديمقراطية الشاملة على الساحتين الوطنية والدولية، والأهم من ذلك وضعت المنطلقات التي من شانها تعزيز مكانة الجيش ودوره الايجابي في سياق العملية التنموية، وتحويله الى عامل دفع واستقرار لها، وليس معيقا لحركتها، وكما لاحظتم حددت المهام للقوات المسلحة: اصنافها المختلفة، حجمها الامثل، تنظيمها واساليب ادارتها ووضعت الخطوط العامة للوصول بها الى ذروة الكمال في الاعداد والتسليح والتنظيم والتاهيل. ويمكن القول انه ولاول مرة منذ الوحدة استطاعت القوى الوطنية الاسهام المباشر في صياغة رؤية منهاجية لقضية الوطن الدفاعية، وتعزيز اقتدار القوات المسلحة، والحفاظ عليها عند مستوى الكفاية المعقولة والضرورية، وتخفيف حجم الاعباء عن الاقتصاد الوطني. وتجلى حرص القوى الوطنية التي شاركت في وضع الوثيقة على تعزيز ارتباط الجيش بالمجتمع والعملية الديمقراطية، من خلال تحديد الاسس التي يجب ان تتوحد عليها وتجنيبها اي مخاطر انغماس في السياسة، وتخليها عن الانتماءات الحزبية، والكف عن التدخل في الحياة المدنية وغيرها من المهام المتعلقة بقضية بناء وقيادة القوات المسلحة، ومسرح انتشارها العملياتي، ودورها على الخارطة السياسية والاجتماعية، وهي في اعتقادي عوامل تعزيز ثقة الكل بالقوات المسلحة.

شروط نجاح الاتفاق

● بصفتكم احد قياديي الحزب الاشتراكي الذي يمثل احد اطراف الازمة الراهنة، هل تتوقعون نجاح وثيقة العهد والاتفاق؟ وما هي في نظركم عوامل وشروط نجاح التنفيذ؟

- معيار اهمية اية وثيقة يكمن في تحويلها الى قوة تغيير وتحقيق الاهداف المتوخاة منها، وفي قدرتنا على تنفيذها، والتنفيذ لهذه الاتفاقية لا يمكن أن يكون «جزئيا» او «انتقائيا» وفق معايير المصلحة الضيقة بل شموليا وضمن اطارها الزمني، واتمنى ان تتميز عن سابقاتها بجدية التنفيذ وترجمتها الى الواقع العملي.

اما عن ضمانات وشروط تنفيذها فتكمن في جملة الاجراءات التنفيذية العملية الالزامية بحيث تعكف لجنة الحوار على صياغتها وبلورتها كجزء من مكونات هذه الوثيقة.

وفي رايي الشخصي ان مثل هذه الضمانات والشروط لا يمكن ان تكون بمعزل عن التحلي بروح المسؤولية، والحرص من قبل كل الاطراف المعنية وقدرتها على مواصلة العمل الذي شرعت فيه بمزيد من الصدق والصبر والعمل المثابر، واستنفار كل الامكانيات المادية والبشرية من اجل التنفيذ المباشر والسريع والتصدي لجملة المهام دون تخوف وان بدت مستحيلة لان الترحيل او الانتقاء عند التنفيذ يعني اجهاضا لهذا العمل وخلق عوامل جديدة للازمة، لا احد يستطيع التكهن بعواقبها ومصير الوطن بعدها.

● ولكن ما هي في اعتقادكم الضمانات التي ينبغي ان تتوفر من الطرف الآخر للازمة؟

- الضمانات من كل الاطراف دون استثناء، وهي كثيرة ابرزها التحرر من عادة تجذرت في سلوكنا كاحزاب وقوى سياسية، وهي القاء مسؤولية الفشل والعراقيل على الغير، ومبادرة الكل اولا الى نقد الذات وتحمل مسؤولية العجز والاخفاق الذاتي والاعتراف به كاحد مصادر ازمة الوطن.

وثانيا الشروع في بناء واعادة بناء الشخصية او الجماعة العملية او الاحزاب والمؤسسات، رسمية كانت او جماهيرية، على اسس وحدوية تضمن توحيد الطاقات والامكانيات وتسخيرها لعملية التنفيذ، والتخلص من عقدة التامر والمكايدة السياسية المتبادلة، ومحاولة تحقيق مكاسب ذاتية او حزبية على حساب الوطن، واحداث تبدل جوهري في العقلية الشمولية والمعتقدات الخاطئة باحتكار الحقيقة والقدرة على الفعل المنفرد.

تحقيق الاجماع الوطني عند التنفيذ وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية في قيادة عملية التغيير التي تشترطها الوثيقة، ودفع دماء جديدة الى مراكز التاثير وصنع القرار، والمبادرة الذاتية ضرورية في هذه الحالة حتى لا يبقى البعض في موقف المتفرج من قضايا الوطن، فيما يبقى البعض الاخر عاجزا عن الانجاز، وتحديد مصير الوطن بشكل سليم.

الضمانات العسكرية للتنفيذ

● واذا ما سألناكم عن الشروط والضمانات في الجانب العسكري ماذا يمكنكم قوله؟ كما ان تنفيذ هذا الاتفاق عسكرياً يتطلب امكانيات مادية وبشرية كبيرة لنقل الوحدات الى مواقع جديدة لها. هل جرى وضع كل الترتيبات لذلك؟

- النجاح في الجانب العسكري لا يمكن ان يكون بمعزل عن نجاح عملية التنفيذ برمتها، فالقضية متكاملة ومترابطة، والطير لا يمكن ان يحلق بجناح واحد، وفي اعتقادي ان شروط النجاح عامة قبل ان تكون خاصة، وتسخر من اجلها مختلف الامكانيات وثروات وطاقات البلد طالما هي مرتبطة ببناء اسس لدولة وحدوية جديدة وقوية ومزدهرة.

وفي ما يتعلق بالامكانيات الضرورية لتنقل الوحدات العسكرية والمنضبطة اكثر من غيرها، فهذا عامل له دلالاته الكبيرة. وهناك متطلبات اضافية اعتقد ان المجتمع والدولة لن يكونا عاجزين عن تلبيتها، فالمواطن الذي تحمل الكثير من المعاناة والمشقة وتبعات وخيمة للازمة في سبيل حماية الوحدة، وبناء الدولة الحديثة، هذا المواطن وهو يرى الهدف الذي ناضل في سبيله قريب المنال، على استعداد للمزيد من التضحية وان تطلب الامر حياته في سبيل أهداف مهمة ونبيلة، اذا ما اقتنع بذلك. وموارد البلد وامكانياته كبيرة وكافية اذا ما استخدمت بشكل عقلاني وسخرت في مجالاتها الصحيحة.

● حظيت القوات المسلحة باهتمام الحوار الوطني اكثر من اي مؤسسة اخرى. بماذا تعللون ذلك، وما هي خططكم لتنفيذ ما جاء في الوثيقة في الجانب العسكري؟

- كما تابعتم، حظي الجانب العسكري باهتمام مختلف اطراف الحوار اكثر من غيره، ربما لوجود قلق مشروع، قد يكون مشروعا لدى البعض من استمرارية بقاء القوات المسلحة على الوضع الحالي، وما يترتب عنه من مخاطر ومغامرات لا تحمد عقباها، وربما لان القوات المسلحة تمثل بوتقة الوحدة الوطنية التي تستوعب جملة التباينات، خارطة الوطن الاجتماعية والسياسية، الثقافية، الاخلاقية



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

والجغرافية وتوحدها الكامل ضرورة حتمية لانتصار الوحدة وصيانتها. كما أن هذه الاهمية نابعة من الدور المتميز للقوات المسلحة في الحفاظ على منجزات الوحدة والثورة والديمقراطية.

وفي ما يتعلق بخططنا للتنفيذ فالوثيقة حددت بوضوح الخطوط العامة لمهامنا في القوات المسلحة في استكمال دمجها واعادة انتشارها وسحبها من مناطق الاطراف الشطرية وغيرها من المهام. وحددت كذلك الاطار الزمني لتنفيذ ذلك. وبناء عليه شرعنا في تحليل وتقييم ما جاء في الوثيقة ووضع مهام وخطوات تفصيلية للتنفيذ والسبل والامكانيات الضرورية لذلك. ولذلك شرعنا في تشكيل اللجان التخصصية لكل مهمة على حدة، وتحديد الاتجاهات والاهداف والمبادئ التي تضمن صحة ودقة التنفيذ الصارم.

نقل القوات إلى أين؟

● اقرت الوثيقة نقل الوحدات الموجودة حاليا في ما كان يعرف بالاطراف بين الشطرين. الى اي مناطق سيتم نقلها؟

- اقرار هذا المبدا لم يكن وليد الازمة، او كما يتجلى في حقيقته بالوقت الراهن من اجل نزع فتيل الانفجار في الازمة الراهنة، او تجنيب هذه الوحدات مخاطر هذه الاحتكاكات والمماحكات السياسية، ولكنه كان ضمن رؤيتنا العامة منذ اليوم الاول للوحدة اذ لا يقتضي اي ضرورة عسكرية او امنية ولا حتى اقتصادية بقاء هذه الوحدات بمواقعها السابقة، بقدر ما جسد وجودها حاليا جزءاً من واقع التشطير، ولو على الصعيد النفسي للمواطن. ونقل الوحدات بالضرورة يكون الى تلك المناطق التي تقتضيها مهام الجيش ورسالته الوطنية التاريخية في الدفاع عن السيادة الوطنية، وحماية المصالح الاقتصادية للشعب من اية اعتداءات، اي ان تنقل الوحدات يكون خاضعا لمبدا تعزيز امن واستقرار الوطن، وحماية المنشآت الاقتصادية والشركات الاجنبية وسد منافذ الارهاب والتهريب والاسهام الحاسم في مكافحتها.

● هل تتوقعون ردود فعل خارجية عند بداية التنفيذ بسحب القوات من الاطراف واعادة انتشارها الى مواقع جديدة؟ وهل هناك تناقض بين مفهوم اخلاء المدن من القوات المسلحة ومفهوم التموضع في العمق عند التنفيذ؟

- حتى لا تفهم قضية تنقل الوحدات العسكرية بشكل خاطئ، او تتكرر نفس المفاهيم والحسابات الخاطئة التي حالت دون انتقال هذه الوحدات بعد اعلان قيام دولة الوحدة مباشرة، اود التاكيد ان خطة البناء العسكري التي تناولتها الوثيقة تقتضي بالضرورة اعادة انتشار القوات المسلحة ضمن مسرح عملياتي دفاعي جديد وفي مناطق عسكرية جديدة تحدد حجمها وخارطة انتشارها حسب اهميتها، وخصوصيتها العملية، مساحتها وخصائصها الجغرافية والاحتمالات الدفاعية. ومن الضروري ان تكون اعادة الانتشار مستوعبة المميزات المختلفة لمسرح الاعمال القتالية المحتمل في كل مناطق الاطراف، وشاملة لحدود الدولة البرية والبحرية والجوية وجرفها القاري بعيداً قدر الامكان عن المناطق السكانية، وتقتضي كذلك الضرورات وجود وحدات في مناطق العمق.

والوثيقة اشارت بوضوح الى استمرارية تموضع بعض الوحدات في عمق البلاد، وهذه قضية حتمية بالنسبة للجيش في اي من بلدان العالم، ولكن تحديد حجم هذه الوحدات ومواقعها لا بد له ان يخضع لقرارات عملية مدروسة تلبي مصلحة الوطن الدفاعية وحاجته الماسة لذلك، وبما يؤمن الاحتياطي المادي والبشري وسرعة المناورة والامداد العسكري الكافي في الظروف الاستثنائية.

نقل الوحدات القتالية

● ما هي الوحدات العسكرية المطلوب اخراجها من المدن؟

- كل الوحدات العسكرية ذات الطابع والمهمة والتسليح القتالي، والتي لا ترتبط بمهام خدمية او ادارية عسكرية تستدعي بقاءها في المدن. واعتقد ان النص واضح في الوثيقة كل الوضوح.

● طالب عسكريون جنوبيون بضرورة الغاء الحرس الجمهوري ودمج القوات المسلحة.. لماذا؟ وهل هناك خطة بديلة لتوفير الحماية الامنية للرئيس ونائبه واعضاء مجلس الرئاسة الآخرين؟

- الحرس الجمهوري كان قبل الوحدة موجوداً ضمن التكوين العسكري للقوات المسلحة في المحافظات الشمالية، ويخضع في قيادته لرئاسة الدولة على غرار ما هو موجود في بعض البلدان مثل العراق الشقيق ولم يوجد له مثيل في المحافظات الجنوبية والشرقية وهو (اي الحرس الجمهوري) ليس وحدات امن وحراسة داخلية كما يفهم البعض، بقدر ما هو وحدات قتالية عسكرية على درجة عالية من الاعداد والتسليح الرفيع والحديث.

وهو من حيث بنائه وتعداده ونوعية تسليحه معد قبل كل شيء للقيام بمهام عسكرية واسعة النطاق في الدفاع عن السيادة الوطنية، ولهذا بات من الضروري أن يكون ضمن قوام وتكوين القوات المسلحة اليمنية، وان تدمج وحداته المختلفة في اطار الجيش اليمني، اسوة بوحدات الجيش الاخرى، وتلتقي خصوصياته وفق اسس وتشريعات وقوانين البناء العسكري لدولة الوحدة.

وهذا ما اكدت عليه وثيقة العهد والاتفاق وحددت الاطار الزمني لدمج القوات المسلحة خلال اربعة اشهر، من تاريخ اقرار الوثيقة، وان يستوعب الدمج كافة الوحدات العسكرية دون تمييز او استثناء.

● كثيراً ما يتردد عن رفض الاشتراكي خططا لنقل المعسكرات من الاطراف السابقة الى مواقع حماية السيادة الوطنية؟

- حين اتحدث معك، اتحدث باعتباري وزيرا للدفاع للجمهورية اليمنية، وليس عنصرا حزبيا.

وكل ما يتردد عن رفض هذا الطرف الحزبي او ذاك غير صحيح، فالمسؤولية مشتركة في كل حالات الفشل، وكذلك ستكون في كل حالات النجاح. وسبق الحديث عن هذا. وانتشار الجيش على الاطراف ما زال يمثل احد اشكال التشطير ويجسد حالات الفشل في توحيد ودمج الجيشين بعد الوحدة. واستمر الوضع على هذه الشاكلة حتى اتت الازمة وطغت عليه ابعاد سياسية خطيرة انطلاقا من واقع المكايدة ومحاولة تسجيل النقاط على الخصم. ونحن لسنا بحاجة لمثل هذا فامامنا مهام وطنية جسيمة وخطيرة، ولعلها المرة الاولى الذي يمكننا من خلال الوثيقة العمل المشترك وفق اهداف استراتيجية شديدة الوضوح.

الدمج سابقاً

● لماذا لم يتم دمج الجيش خلال السنوات الماضية.. واين تكمن مسؤوليتكم عن ذلك كوزير للدفاع؟

- شكل وضع الجيش بعد الوحدة جزءاً من منظومة الدولة الوليدة القائمة على قاعدة جمع نظامين سياسيين مختلفين تم دمجهما دفعة واحدة في وحدة اجتماعية ونظام سياسي قائم على مبدا التقاسم في السلطة، وهذا خلق بدوره كيانا سياسيا جديدا لم يستوعب حقيقة التناقضات والفوارق في مجمل الاسس والمفاهيم التي يقوم عليها هذا الكيان الوحدوي والذي بدوره افتقر الى وجود هوية سياسية اقتصادية اجتماعية عسكرية مكتملة السمات واضحة المعالم والاهداف، الامر الذي خلق تراكمات ومصاعب في مختلف المجالات وتمخض عن تشكيل مؤسسات واحزاب وهياكل دولة تحمل في داخلها تناقضات حادة علامة على تناقضاتها مع التطلعات التي يجب ان تقوم عليها الدولة الديمقراطية الحديثة.ومجمل هذه التناقضات والصعوبات في ظل غياب المعالجة الآنية والجادة والمسؤولية والمصداقية قاد الى بروز الصراعات التي وصلت ذروتها بالاغتيالات واسهمت في ابطاء عملية اعادة توحيد المجتمع ومؤسساته بما في ذلك المؤسسة العسكرية.

اذن.. كيف لنا ان نتصور وحدة جيشين في دولة انحصرت سماتها ومهامها الوحدوية في السلطة فقط.

وكيف يمكن أن نتوقع هذه



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

الوحدة (للجيشين) في ظل واقع لم تترسخ فيه بعد مقومات التوحيد الضرورية لبناء الدولة الحديثة، ويعيش دوامة الازمات المستعصية.. والتناقضات الكبيرة.

ولكن ذلك لا يعني التوقف عن العمل من اجل دمج القوات المسلحة. فقد تقدمت قيادة وزارة الدفاع بجملة من المشروعات العملية لتوحيد الجيش، كان ابرزها «وثيقة اعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة على اسس وطنية وعلمية حديثة». وكان الحذر المتبادل وغياب الثقة يحولان دون تنفيذ هذه المشاريع وفي احيان كثيرة حال دون توفير ارضية ملائمة ومناخ وطني مناسب لتوحيد الجيش.

تباين بين الجيشين

● توقعات بعض المراقبين ترى ان الصعوبات ستظل قائمة امام توحيد القوات المسلحة، بسبب التباين الواضح بين الجيشين من حيث ولاءاتهما الحزبية والتربية العسكرية والسياسية للافراد؟

- توقعات المراقبين غير دقيقة، بل غير صحيحة، ولست ادري هل هذا الخطا نابع من جهل هؤلاء لابسط بديهيات الوحدة اليمنية التي قامت بين كيانين اجتماعيين متلاحمين ومتوحدين في كثير من العوامل، وضمن اطار تاريخي جغرافي اجتماعي واصل وعقيدة موحدة. والاكثر من ذلك توحدهما عوامل الترابط الاسري والتداخل الديموغرافي اكثر من القرارات السياسية التي لم تكن سوى تجسيد للارادة والفعل الشعبي والرسمي. والجيش جزء من هذا الشعب، نما وترعرع في كنف ثورة يمنية واحدة واساس وحدوي راسخ الجذور ثابت المنابع، واي سجايا او عوامل ثانوية مصدرها التربية السياسية والعسكرية للافراد لا يمكنها ان تشكل خطرا على التكوين الروحي التاريخي والاخلاقي الوحدوي للمقاتلين اليمنيين.

● الى اي مدى تعتقدون بان الجيش موحد في الوقت الراهن؟

- هناك فرق بين مفهوم الدمج للجيش كوحدات، وبين مفهوم التوحد كتكوين وطني لشخصية المقاتل. واذا ما اخذنا بالمفهوم الآخر فالجيش اكثر وحدودية مما يتصوره البعض ويجسد الوحدة الوطنية للشعب باسطع صورها الانسانية الجميلة في كل وحدة قتالية مكونة لنسيجه الحي. وبامكانك زيارة اي وحدة عسكرية فلن تجد سوى كتلة بشرية ذات خصائص وحدوية ديمقراطية فريدة وشحنة من الطاقات الوطنية المتميزة، وستجدها اكثر تماسكا مما تتصور، رغم انها تشكلت من انتماءات لعدة مناطق وسمات ثقافية، اجتماعية متنوعة بتنوع خارطة الوطن. واي سلوكيات او تصرفات شاذة عن هذا السياق الوحدوي، محدودة وغير عامة.

ولو ان الجيش افتقر لهذه السمات الوحدوية الرفيعة لامكن لاي مغامر سياسي في ظل الازمة الحادة استغلاله وتسخيره ضد الوطن والشعب ووحدته.

الثقة بين العسكريين

● هناك من يرى ان اكثر المخاطر التي تهدد مستقبل اليمن هي استمرار تدهور عوامل الثقة بين العسكريين، بعد ان وصلت الى ادنى مستوى لها بين السياسيين والقياديين في ما كان يعرف بـ «الشمال والجنوب»، ما هي امكانية اعادة عوامل الثقة الى سابقتها داخل المؤسسة العسكرية؟

- ازمة الثقة المتبادلة تمثل احد مظاهر تداعيات الازمة وتستمد جذورها من مسبباتها وعوامل استشرائها وتكرارها دون حلول مناسبة وفي الوقت المناسب. وحتى النيات الحسنة في ظل غياب التعاطي والتفاعل والمبادرات والحلول المقترحة وعدم تنفيذها لم تساعد على تجاوز عقدة الثقة، بقدر ما عمقتها وتحولت مع الايام الى خلافات، فعل وردود فعل وتناقضات تتعلق بالاصلاح المرجو وباسس بناء الدولة، مشروعها الحضاري لقواتها المسلحة. وعدم الثقة التي نتحدث عنها لا يمكن ان تكون في يوم من الايام خطرا يهدد مستقبل اليمن، فالخطر ياتي من استمرارية الوضع المازوم كقوى وطنية باي اصلاحات جذرية ملموسة لبناء دولة الوحدة التي تحمي الوحدة وتستوعب متغيراتها الديمقراطية الكبيرة. وامكانية اعادة الثقة سواء بين السياسيين او العسكريين لن تتحقق الا بزوال الاسباب التي خلقتها

● اشترطت الوثيقة ان يجري تنظيم القوات المسلحة بعد ان يتم تحديد حجمها، كيف سيجري تقليص القوات الحالية، وما هي المعايير التي ستتبعونها لتحديد القوة المطلوبة؟

- تحديد حجم القوات بفروعها المختلفة (برية، بحرية، جوية) يمثل احد المبادئ التي تقوم عليها خطة اصلاح ودمج واعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة. ووفق هذا المبدأ لا يسمح ببقاء او انشاء وحدات خلافا لذلك وخارجا عن هذه الفروع، كما يحظر وجود او انشاء اي قوة عسكرية او شبه عسكرية تتبع اي جهة اخرى. وهذا المبدأ له اهميته ودلالاته العميقة والواضحة لتقليص القوة الحالية.

والوثيقة حددت الاتجاهات العامة لتحقيق هذا الهدف. واذا ما عملنا بهذه الاتجاهات فإنه يمكننا تخفيض نسبة كبيرة من منتسبي هذه المؤسسة التي شهدت في السنوات الاربع الماضية تضخما لا مبرر له بسبب عودة طابور واسع من العسكريين ضمن تركة الماضي لاسباب مختلفة، ولا يقل شانا عن ذلك عدد اولئك العسكريين الذين بلغوا سن التقاعد او الذين يعملون في المؤسسات المدنية.

وفي ما يتعلق بالمعايير المتبعة لتحديد حجم القوات المسلحة المطلوب فهي نفس المعايير التي تقوم عليها عقيدتنا الدفاعية العسكرية والسياسة الدفاعية للدولة، وهي معايير تشترطها امكانية البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقدرة المجتمع على التعبئة العسكرية والاقتصادية وقت الحرب، وكذلك معيار الكفاية الدفاعية الضرورية لحماية السيادة الوطنية من اي عدو محتمل.

لماذا المجلس الأعلى؟

● ما هي مبررات انشاء المجلس الاعلى للامن القومي؟ وباعتباركم سياسياً اولاً وعسكرياً ثانياً هل انتم متفائلون بهذه الخطوة وكيف تقيمونها؟

- المبررات هي نفس المبررات التي اشترطت ضرورة الاصلاح الوطني الشامل، وبناء الدولة الحديثة. وهذا يمثل واحدا من متطلبات البناء والاصلاح والذي نصت عليه الوثيقة.

في ما يتعلق بالشطر الثاني من السؤال، فانا كسياسي اؤمن بوجود مطلق التفاؤل او نقيضه في عالم السياسة، خصوصا في واقع شديد التعقيد، زاخر بالمتناقضات والاحتمالات المختلفة والمتباينة ويفتقر الى المؤسسات العلمية المختصة برسم السياسات والتوجهات الصحيحة للدولة.

ومن خلال ادراكي لمهام المجلس الاعلى للامن القومي نقول ان هذه الخطوة كشفت بجلاء نمو الوعي الاجتماعي والشعور الوطني بالمسؤولية ازاء واحدة من اعقد مهام الدولة وهي قضية الامن القومي. وانطلاقا من المهام المنوطة بالمجلس والمتمثلة في اجراء الابحاث والدراسات واعداد التوصيات لرئاسة الدولة في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية يمكن القول اننا في امس الحاجة لمجالس مماثلة تسهم في رسم خارطة الواقع الوطني اللاحق بشكل سليم ودقيق، ليس فقط في ما يتعلق بالامن القومي، بل في مختلف المجالات.

المشاركة الغربية

● كيف تنظرون الى التحرك الاميركي والاوروبي من خلال اشراك عسكريين اميركيين وغربيين في اللجان العسكرية التي تقوم بزيارات داخل المعسكرات وهل يتركز دورها على نزع فتيل الصدام العسكري؟

- في بعض الزيارات الميدانية للجان العسكرية المختصة سيشارك ممثلون عسكريون لبعض سفارات الدول الصديقة التي ابدت اهتماما بالازمة وبالاوضاع الداخلية في اليمن. ومثل هذا النشاط العسكري يأتي امتدادا مكملا لنشاطهم السياسي والدبلوماسي الهادف لمعالجة الازمة بالطرق السلمية والحوار الديمقراطي الواسع على



المصدر : ... الشرق الأوسط (السعودية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ... ١٩٩٤

اساس الحفاظ على الوحدة وبناء الدولة الحديثة وتوسيع المشاركة الجماهيرية في السلطة. ونحن نشكر هذه الاطراف على جهودها الصادقة في تقريب وجهات النظر في الجانب السياسي والتخفيف من التوترات العسكرية في منطقة الاطراف ومساعيها في درء مخاطر الحرب.

إذا فشل التنفيذ؟

● اذا ما فشلت الاطراف الموقعة على الوثيقة في تنفيذ بنودها هل تتوقعون خيارا عسكريا يحسم الموقف؟

- لماذا نتوقع الفشل ولا يكون هناك يقين بالنجاح؟ وهو ما اؤمن به لعدة اسباب، منها اولا: نحن جادون، بل مصرون كل الاصرار على العمل من أجل انجاح الوثيقة، ولا شيء مستحيل اذا وجدت الارادة والاجماع الوطني على العمل من اجل الوطن.

وثانيا: ارى ان الوثيقة تمتلك الكثير من عوامل النجاح اخرها الاجماع الوطني والتاييد الشعبي المطلق وما حظيت به من مباركة وتاييد عربي ودولي كبيرين.

والحديث عن احتمالات الفشل او اجهاض هذا المشروع العظيم لا يغدو كونه رغبة وحلما عند المتضررين من الاصلاح الوطني وبناء الدولة الحديثة وعند اعداء الوحدة والديمقراطية وهم بكل المقاييس قليلون وضعيفو التاثير.

● وماذا عن احتمالات الحرب؟

- احتمالات الحرب بعيدة عن قاموسنا السياسي، والجميع يدرك بل مقتنع بعدم جدوى الحرب وويلاتها المدمرة. والازمة وضعت الكل امام حقائق ساطعة كالشمس، مفادها ان الحرب لن تاتي إلا بالدمار وتمزيق الوطن الى اشلاء وتحطيم كل امكانياته. وفي اعتقادي ان عوامل انفجار الموقف عسكريا قد ضاقت الى اقصى حدودها الممكنة ان لم تكن قد زالت، فهناك وثيقة الاجماع الوطني وهناك جيش وطني مسيس بما فيه الكفاية، ويدرك ان دوره ومهامه في حماية الوحدة والسيادة الوطنية وليس في تدمير الوطن وابادة الشعب استجابة لرغبات نزقه.

والاكثر من ذلك هناك الاجماع والقرار الشعبي برفض لغة الحرب والاقتتال، معاركنا المقبلة من اجل الوطن سلمية.. معارك سياسية وديمقراطية، واي خيار غير ديمقراطي تشترطه الانانية والمصالح الضيقة عند اي من الاطراف لا يمكن له ان ياتي باي حلول لمعضلات الواقع، بل على العكس من ذلك.

● اليمن تعيش اليوم حالة انفصال واقعي، ما هي المخارج من وجهة نظركم اذا ما استمر الوضع على ما هو عليه ولم يجر تنفيذ بنود الاتفاقية؟

- الازمة وليدة واقع موضوعي لها مسبباتها وقواها، وتجاوزها ليس بالمستحيل.

ورهاننا دائما على لغة العقل والحوار الكفيلة بحل اعقد المشاكل باسلوب ديمقراطي حضاري. ورغم تعقيد الموقف وخطورته، فإنه لم يصل الى مرحلة الانفلات والخروج عن دائرة السيطرة السياسية، وانا دائما اراهن على الجماهير والفعل الجماهيري الذي صنع وثيقة العهد والاتفاق ما زال في اعتقادي قادرا على تنفيذها، وهو الذي صنع الوحدة، وهو حاميها.

اما اذا لم تنفذ هذه الوثيقة لا سمح الله فإنني شخصيا عاجز عن مجرد التنبؤ الدقيق بنوعية وحجم العواقب الوخيمة والمخاطر المترتبة عنها على وحدة الوطن ومستقبله. فحدوث شيء من هذا القبيل يعني العجز المطلق للسيطرة على مجريات الامور واحتواء افرازاتها، وهذه كارثة بكل المقاييس.

ان على الجميع مسؤولية وطنية جسيمة لا مناص منها، وخيارا مصيريا لا بديل له، وعلى الكل ان يتحمل هذه المسؤولية بشرف واخلاص، وما دمنا قد نجحنا في وضع هذه الوثيقة، فعلينا ان نواصل النضال بنفس الروح من اجل تنفيذها.

● اليمن الى اين تسير؟

- حركة التاريخ في طابعها العام تسير نحو الامام، نحو التقدم الحضاري، وان وجدت بعض الاستثناءات والاخطاء المرحلية المعيقة لهذه السيرورة الازلية التي تشترطها عوامل التطور وحتمية صراع المتناقضات التي تتمحور غالبا بين الجديد والقديم، بين التقدمي والمتخلف. ولكن مثل هذه الاستثناءات محدودة الفعل الجغرافي التاريخي، وايا كانت حدتها وتاثيرها والقوى الدافعة لها فإنها لا محالة زائلة بزوال مسبباتها، وهي اشبه ما تكون بتلك الدوائر التي يولدها سقوط جسم صلب داخل سائل حيث تقترب من نهايتها كلما زاد حجمها وابتعادها عن مركز السقوط.

وقد لا اكون مجافيا للحقيقة حين اجزم القول ان اليمن رغم كل شيء تسير نحو الامام، نحو الازدهار وانجاز مشروعها الحضاري التقدمي بافاقه الوحدوية والديمقراطية الرحبة.

بعد احتجاز طائرة «شحن» فى مطار الحديدة:

نزاع بين صنعاء وعدن حول السيطرة على المجال الجوى لليمن

الطائرة المحتجزة تحمل معدات عسكرية من لندن إلى عدن

صنعاء - وكالات الانباء: فى تصعيد جديد للصراع الدائر باليمن ثار امس نزاع بين صنعاء وعدن حول السيطرة على المجال الجوى اليمنى بعد احتجاز طائرة شحن مستأجرة من شركة بريطانية فى مطار الحديدة وهى فى طريقها لعدن واكتشاف كمية من الاجهزة والمعدات العسكرية على متنها.

وقد وصف مسئول بمطار عدن احتجاز الطائرة فى مطار الحديدة (جنوب غرب صنعاء) بأنه عمل من اعمال القرصنة مشيرا الى أن الطائرة كانت فى رحلة عادية على خط لندن - اثينا. واوضح المسئول انه منذ الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ يتولى مركز مطار عدن الدولى مسئولية حركة الطيران والنقل الجوى فى المجال الجوى اليمنى، وحمل المسئول سلطات الطيران فى صنعاء والحديدة مسئولية الحادث ودعاها للافراج فورا عن الطائرة وشحنتها.

فى الوقت نفسه أكدت هيئة الطيران المدنى فى صنعاء انها السلطة الوحيدة المسئولة عن منح تصاريح المرور والطيران لطائرات الشحن، وأشار مسئول بالهيئة انها لم تمنح أى تصريح للطائرة بعبور المجال الجوى أو الهبوط فى أحد مطاراتها، واضاف ان المطارات فى عدن ليست مخولة بمنح مثل هذا التصريح.

وقال اندى كمينج مدير شركة الطيران البريطانية التى تمتلك الطائرة انها حصلت على اذن مسبق بالهبوط فى مطار عدن واشار الى ان الطائرة كانت تحمل شحنة من البطاريات واجهزة الاتصال.

واشار الى أنه رغم ذلك فإن الطائرة تم اعتراضها وتعرضت لما وصفه بعمل من أعمال القرصنة الجوية. وكان مسئول بالداخلية اليمنية قد صرح بأن الطائرة وهى من طراز بوينج «٧٠٧» قد احتجزت فى مطار الحديدة وكانت محملة بشحنة كبيرة من البطاريات الخاصة بالمعدات العسكرية والاجهزة اللاسلكية بهدف ادخالها البلاد بطريقة غير قانونية.

فى الوقت نفسه نفى مصدر مسئول برئاسة الاركان العامة للقوات المسلحة اليمنية أن تكون للمؤسسة العسكرية اية صلة بالأسلحة والمعدات العسكرية التى جرى اكتشافها على متن الطائرة.

وقالت صحيفة «الميثاق» التى تصدر عن حزب المؤتمر الشعبى العام فى اليمن ان الجهات المختصة تواصل التحقيق وفحص المعدات الموجودة على متن الطائرة

من ناحية اخرى رحب الأردن امس بقرار لجنة الحوار اليمنية الذى اتخذته امس الاول باختيار عمان مكانا للتوقيع على وثيقة الاتفاق والعهد برعاية العاهل الاردنى الملك حسين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط / اللندنية

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤

وزير الدفاع اليمني يتعهد بمعاقبة «مختطفي» الطائرة

الاتفاق على توقيع «وثيقة العهد» في عمان ولقاءان جماهيريان لتأييدها في إب وشبوة



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

ما زالت آثار احتجاز الطائرة الاوغندية بالحديدة التي كانت محملة بمعدات دفاعية للوحدات اليمنية الجنوبية في الطريق الى مطار عدن تتفاعل في الاوساط السياسية والعسكرية اليمنية، فقد وصف تصريح اصدره العميد الركن هيثم قاسم طاهر - وزير الدفاع - الحادث بانه «قرصنة جوية»، وتعهد بمعاقبة «مختطفي الطائرة» الذين «سيتحملون عواقب مضاعفات انتهاكهم قواعد الملاحة الجوية، خاصة ان الطائرة مستاجرة من احدى مؤسسات الدولة، التي تعرضت للقرصنة في اجوائها الاقليمية».

ولكن لجنة حوار القوى السياسية اليمنية تحررت من هذه الآثار، وتعمل الآن لاستكمال حسم القضايا الخلافية حول ترتيبات توقيع «وثيقة العهد والاتفاق»، بعد اقرار مبدأ توقيعها في العاصمة الاردنية عمان، في ظل تحركات شعبية متواصلة لتاييد الوثيقة، تمثلت في لقاءين جماهيريين بمحافظتي إب (الشمالية) وشبوة (الجنوبية)، اضافة الى موجة من البيانات والبرقيات الموجهة الى لجنة الحوار وكل من الرئيس اليمني ونائبه.

وطلب العميد طاهر من السلطات في الحديدة الاسراع باطلاق سراح الطائرة، والافراج عن حمولتها - التي قيل انها تشمل نحو الف بطارية، وكمية من اجهزة الاتصالات اللاسلكية محمولة، واجهزة عربات، واجهزة تنصت وزنها الاجمالي 41 طنا، مسجلة باسم تاجر يمني يدعى عبد الله الشقاع - والسماح لها بمواصلة رحلتها الى عدن.

ودعم وزير الدفاع تصريحاته بالترخيص الرسمي - الذي حصلت عليه الطائرة - تحت رقم ADN-SPL57-94، وكانت في رحلتها رقم DCR571، وقال ان المعدات التي تحملها هي من ذات النوع الذي تستخدمه الوحدات الجنوبية منذ الاستقلال.

وشدد هيثم - في تصريحه الذي وزع على اجهزة الاعلام - على ان الشحنة نقلت وفقا لانظمة الملاحة الجوية في الجمهورية اليمنية، وبمعرفة السلطات المختصة فيها، ونفى مخالفة الطائرة لقوانين الملاحة الوطنية والدولية. واضاف ان هذا الحادث يسيء الى سمعة اليمن، والملاحة الجوية فيها، باعتبارها الدولة التي نقلت اليها حمولة الطائرة وبمعرفتها، بعد اتخاذ كافة الاجراءات المتعلقة بالنقل الجوي.

واعلنت قيادة وزارة الدفاع - للراي العام - ادانتها اجبار الطائرة على الهبوط بواسطة بعض وحدات سلاح الجو اليمني، واكدت عدم علمها بالاوامر التي صدرت لتلك الوحدات لاجبار الطائرة على الهبوط.

وفسرت مصادر سياسية حادث الطائرة بانه تاكيد لحقيقة الانفصال القائم في اليمن، بعد ان اصبحت ابسط مقومات التنسيق الرسمي - حتى في اطار الوزارة الواحدة - معدومة نهائيا، وتبادل المسؤولون من الشطرين السابقين الاتهامات حول احقية اي منهم في اصدار تراخيص الملاحة الجوية.

وزاد حادث الطائرة من مخاوف المواطنين اليمنيين من مخاطر اتساع نطاق اعتراض الطائرات، واجبارها على الهبوط في اي من مطارات «الشطرين» السابقين، واستحداث نقاط عسكرية جوية لتفتيش الطائرات العابرة الى المدن الرئيسية في البلاد. وعلى صعيد التحركات السياسية لتاييد «وثيقة العهد والاتفاق»، اوضح محسن ابو بكر بن فريد - المسؤول القيادي في حزب رابطة ابناء اليمن (راي)، واحد الشخصيات البارزة في محافظة شبوة - ان ابناء المحافظة عقدوا لقاءهم الموسع يوم السبت الماضي، لاول مرة في تاريخ المحافظة، وشاركت فيه كل الاحزاب السياسية والمشايخ، والعسكريون واساتذة الجامعة، ومختلف القوى الاجتماعية، وتجاوز عدد الحاضرين الفي شخص، بهدف اسماع صوت «شبوة» للسلطات الرسمية. وقال: «ان شبوة ظلت نهبا للصراعات السياسية خلال الـ30 سنة الماضية، وظل ابناؤها يدفعون «فواتير» سياسية يستفيد منها غيرهم، غير ان جميع رهانات الفرقة والتشرذم فشلت هذه المرة».

وأشار الى ان الملتقى تكلل بالنجاح، وتمخض عن اصدار وثيقة سياسية، تضمنت مختلف المشكلات والهموم التي يعاني منها ابناء المحافظة، كما اصدر بيانا اكد فيه دعمه ومساندته للجنة الحوار الوطني، واعلن دعمه لوثيقة العهد والاتفاق، التي اسفر عنها حوار القوى السياسية، وطالب بسرعة التوقيع عليها والبدء في تطبيقها، بما يخدم مصالح الشعب، ويرفع عن كاهله المعاناة، ويحد من المركزية والممارسات الخاطئة.

وشكل الملتقى الجماهيري لمحافظة شبوة لجنة لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي توصل اليها، وفي طليعتها حل المشكلات والهموم التي تعيشها المحافظة والمتعلقة بالخدمات الرئيسية، ورفع الحرمان عن ابناء شبوة العاملين في مؤسسات الجيش والامن ووزارات الحكومة، وتلافي حرمانهم ايضا من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤

المشاركة في القرار السياسي.

وقال بن فريد ان «ابناء شبوة لن يقبلوا - بعد اليوم - الا ان يكونوا مواطنين وليسوا رعية، مصدراً للجباية والأتاوات، والاستخدام في الصراعات».

وقد استقبل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس في صنعاء لجنة المتابعة المنبثقة عن ملتقى شبوة، وتسلم من اعضائها نسخة من الوثيقة الاساسية، والبيان الختامي للملتقى، ومن المقرر ان يستقبل علي سالم البيض - نائب الرئيس - اللجنة ذاتها في عدن اليوم لنفس الغرض.

وعلى نفس الصعيد شهدت محافظة إب (الشمالية القريبة من تعز) انعقاد الملتقى الشعبي الاول لابنائها يوم الاحد الماضي، وشارك فيه عدة آلاف من ابناء المحافظة وممثلي الاحزاب والمنظمات والنقابات والشخصيات الاجتماعية والاكاديمية، باستثناء ممثلي حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح.

ويأتي انعقاد هذا الملتقى بعد مرور نحو شهر ونصف الشهر تقريبا من الاعلان عن انعقاد ملتقى جماهيري سابق في نفس المحافظة، تلي بيانه الختامي في حضور الرئيس اليمني اثناء زيارة قام بها لعاصمة المحافظة في تلك الآونة، الا ان منظمات وفروع الاحزاب السياسية والمنظمات والنقابات في المحافظة اصدروا بيانا حينئذ نفوا انعقاد الملتقى، واتهموا المؤتمر الشعبي العام، وتجمع الاصلاح بمحاولة السيطرة على الملتقى وفرض الوصاية على ابناء المحافظة، بالاعلان عن ملتقى مزعوم، وشكلوا لجنة تحضيرية بعد ذلك مباشرة، انتهت بعقد الملتقى الشعبي يوم الاحد الماضي، بمشاركة شعبية واسعة.

وقد اصدر ملتقى إب - في ختام اعماله - بيانا اعتبر فيه وثيقة العهد والاتفاق تعبيراً عن «صوت العقل والضمير الوطني» و«تشخيصاً حقيقياً للازمة التي تمر بها البلاد، وحددت مكامنها بوضوح، ووصفت لها علاجاً ناجعاً»، وثمن جهود لجنة حوار القوى السياسية التي توصلت الى وضع تلك الوثيقة، ودعا كافة القوى السياسية والاجتماعية الى الاصطفاف الوطني لتنفيذ ما ورد في الوثيقة، واخراج البلاد من الازمة الراهنة.وتضمن البيان اعلان الملتقى الشعبي لمحافظة إب الالتزام بجملة من الثوابت الوطنية، وعلى رأسها الاسلام عقيدة وشريعة، والتمسك باهداف ومبادئ الثورة، وبالحوار لحل كافة المشكلات، ورفض اللجوء الى العنف والارهاب بكافة اشكاله وصوره، ورفض الهيمنة الاحادية، والعشائرية والمناطقية والقبلية والحزبية.

كما اعلن ابناء إب تاييدهم المطلق لما ورد في وثيقة العهد والاتفاق، ورفض اي انتقاء او تقاعس او التفاف عليها، او تهميش لاي من بنودها، ودعا كافة ابناء اليمن واحزابها ومنظماتها الى جعل التمسك بالوثيقة والعمل على تنفيذها اولى أولويات العمل المستقبلي، كما اكد البيان على «سرعة استكمال الترتيبات للتوقيع عليها، وإلزام مختلف مؤسسات الدولة بتنفيذها».

واعتبر ملتقى محافظة إب ان خير ضمان لتنفيذ الوثيقة هو تشكيل حكومة باجماع وطني، واكد ان «اي تراجع عن الوثيقة يعتبر خيانة وطنية، وخروجا عن الاجماع الوطني»، كما تضمن جملة من التوصيات والقرارات المتعلقة بمعالجة المشكلات التي تعاني منها إب في القطاعات الخدمية المختلفة، وبخاصة قطاع الصحة والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وطالبوا بسرعة انجاز جامعة في عاصمة المحافظة، وحماية المساحة الزراعية، واقر الملتقى تشكيل لجنة وطنية للتعاون مع الفعاليات الشعبية والسياسية في جميع المحافظات.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٢/١٩٩٤

البيض: «الاشتراكي» ملتزم بتنفيذ الوثيقة ويطالب بضمان لتنفيذها

عدن - من مراسل العرب - عبد الرحمن علي و - الوكالات

اعرب العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع اليمني عن استغراب قيادة وزارة الدفاع في أن يتم اجبار الطائرة الاوغندية _ كانت تقل بطاريات لأجهزة اتصال تستخدم في الوحدات العسكرية في المحافظات الجنوبية والشرقية على الهبوط في مطار الحديدة.

هذا ونسبت صحيفة سعودية إلى علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني وزعيم الحزب الاشتراكي قوله أن الحزب ملتزم بالتوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» ولكنه يريد أولا الحصول على ضمانات «حقيقية وكافية لتنفيذ ما ورد فيه».

ونشرت صحيفة الحياة اللندنية أمس ردا كتابيا من البيض على سؤال لها بشأن أسباب تأخير التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق التي تم التوصل إليها في الشهر الماضي.

وتنص الوثيقة على تطبيق اصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية وادارية بهدف انهاء الازمة التي نشبت في يوليو الماضي بين الرئيس علي عبدالله صالح زعيم حزب المؤتمر الشعبي ونائبه البيض بسبب الخلاف على اصلاحات سياسية واقتصادية.

ويتبادل المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي الاتهامات بعرقلة التوقيع على الاتفاق في العاصمة الاردنية عمان.

وقال صالح في صنعاء في مطلع الاسبوع أن الاتفاق لم يوقع بسبب بشروط ومطالب جديدة لا يشملها من جانب الحزب الاشتراكي.

ونقلت الصحيفة عن البيض قوله ان الحزب الاشتراكي يعتبر «وثيقة العهد والاتفاق» مكملة لاتفاقية الوحدة الموقعة في مايو آيار ١٩٩٠ وانه يؤكد ضرورة توقيع هذه الوثيقة الوطنية المهمة.

لكنه أضاف أن الحزب الاشتراكي يطالب وله الحق في ذلك بضرورة وجود الضمانات الحقيقية والكافية لتنفيذ ما ورد في هذه الوثيقة».

وألقى البيض باللوم في عرقلة توقيع الوثيقة على «الطرف الذي يضع العراقيل أمام توفير الضمانات لتنفيذ هذه الوثيقة.. وهؤلاء انما يكشفون نياتهم الحقيقية الرافضة لهذه الوثيقة ويصرون على تغليب مصالحهم الشخصية والضيقة على مصالح الشعب».

ودعا الرئيس اليمني في كلمته امام الملتقى الذي حضره الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب إلى العمل الصادق والمخلص في الميدان والتصدي لكل من يريدون أن يلحقوا بالوحدة أي ضرر.

وذكرت وكالة الانباء اليمنية (سبا) أن الرئيس صالح تطرق إلى حادث احتجاز الشحنة الكبيرة من اجهزة التصنت والاتصالات العسكرية التي تم احتجازها بمطار الحديدة الاحد الماضي في محاولة لادخالها البلاد بطريقة غير قانونية - فقال متسائلا لمصلحة من يتم هذا ومن أين دفعت اموالها.

في غضون ذلك دعا وزير الدفاع اليمني هيثم قاسم امس إلى سحب «القوات المسلحة» الشمالية والجنوبية من الحدود السابقة التي كانت تفصل بين شطري اليمن قبل توحيدها محذرا من المخاطر الجسيمة المترتبة على عدم حل الازمة اليمنية.

ونقلت صحيفة سعودية عن قاسم تاكيده على ضرورة سحب القوات المسلحة من مناطق الاطراف الشطرية (الحدود السابقة) واستكمال دمجها وفقا لخطة اعادة بناء الجيش الذي نصت عليه وثيقة المصالحة الرامية إلى حل الازمة السياسية في اليمن

وقال قاسم «إذا لم تنفذ الوثيقة فان ذلك سيقود إلى كارثة بكل المقاييس. واني شخصيا عاجز عن مجرد التنبؤ بالمخاطر المتوقعة على وحدة الوطن ومستقبله

وفي حديث لوكالة الانباء اليمنية «سبأ» أوضح العميد هيثم قاسم طاهر بان الطائرة البوينج ٧٠٧ والتي تحمل العلم الأوغندي والتي اجبرت على الهبوط بمطار الحديدة في السادس من فبراير الجاري كانت تحمل بطاريات لاجهزة اتصال تستخدم في الوحدات العسكرية في المحافظات الجنوبية والشرقية وهي ذات النوع التي تستخدم في هذه الوحدات منذ الاستقلال مشيرا إلى أنه قد تم نقل هذه الأجهزة وفقا لأنظمة الملاحة الجوية في الجمهورية اليمنية وبمعرفة السلطات



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٩/٢/١٩٩٤

المحتصة فيها وبترخيص رسمي يحمل رقم ADN - SPL ٤٧ - ٩٤.

معربا عن استغراب قيادة وزارة الدفاع في أن يتم إجبار الطائرة التي كانت تقل الشحنة على الهبوط بمطار الحديدة بينما كانت تواصل رحلتها في نطاق السيادة الجوية للدولة اليمنية مما ينفي عن الطائرة اي مخالفة لقوانين الملاحة الوطنية والدولية بل أن يسيء إلى سمعة اليمن والملاحة الجوية فيها باعتبارها الدوله التي نقلت إليها حمولة الطائرة وبمعرفتها بعد اتخاذ كافة الاجراءات المتعلقة بالنقل الجوي.

وقال الوزير «أن قيادة وزارة الدفاع إذ تدين إجبار هذه الطائرة على الهبوط بواسطة بعض وحدات سلاح الجو اليمني تود أن تعلن للرأي العام أن ذلك قد تم دون معرفة قيادة وزارة الدفاع باعتبارها الجهة الشرعية التي تمتلك الحق في أن تصدر منها هذه الأوامر.



المصدر : الأهرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٤

البيض يطالب بضمانات لتنفيذ وثيقة العهد

عدن - ر - طالب على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة، والأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى بضمانات لتنفيذ وثيقة العهد والمصالحة التى توصلت اليها الأحزاب السياسية لانهاء الأزمة فى اليمن .

وقال البيض فى بيان نشر امس ان الحزب الاشتراكى يرحب بالوثيقة، ويؤكد ضرورة التوقيع عليها غير ان خبراته السابقة تؤكد ضرورة وجود الضمانات اللازمة لتنفيذها، ولم يكشف البيض عن طبيعة هذه الضمانات



المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمنى يؤكد: لابديل لبلاده عن الوحدة

صنعاء ـ وكالات الانباء : أكد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح انه لابديل لبلاده عن الوحدة التى وصفها بأنها الحصانة للجميع من أجل مستقبل افضل

وحذر الرئيس فى كلمة له خلال استقباله ممثلى الملتقى الجماهيرى الموسع لابناء محافظة اشبره امس ان البديل للوحدة سيدمر الوطن كله .



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤

وزير خارجية اليمن لـ«الأهرام»:

تفاقم الأزمة يعود إلى التنافس على السلطة

بعض الدبلوماسيين لم يتخلصوا من المؤثرات الانفصالية



محمد سالم باسندوه

اجرى الحوار بصنعاء:

كمال جاب الله

اكد السيد محمد سالم باسندوة وزير خارجية اليمن ان هناك مسئولين فى الديوان العام لوزارته أو فى البعثات الدبلوماسية اليمنية بالخارج لم يتخلصوا بعد من مؤثرات الماضى الانفصالية التى يحتاج التحرر منها الى بعض الوقت، موضحا ان سبب الأزمة السياسية الراهنة يعود الى التنافس على السلطة مما اثر على حركة تدفق الاستثمارات الخارجية الى اليمن ونفى تعليق الأزمة وتفاقمها وإستمرارها على مشاجب خارجية.

واضاف باسندوة - فى تصريح لـ «الاهرام» - ان التنافس على السلطة والحرص على بلوغ اكبر مكاسب فيها بالاضافة الى المشكلات الاقتصادية قد ساهمت جميعا فى تفاقم الازمة غير ان الازمة - نفسها - ادت إلى تفاقم وتردى الاوضاع الاقتصادية وتدهور المستوى المعيشى لليمنيين وتدهور العملة «الوطنية» على نحو غير مسبوق خاصة وان اليمن تعانى - فى الأصل - من عدم كفاية مواردها لتغطية إحتياجاتها الضرورية للاستهلاك والتنمية.

وأوضح وزير الخارجية اليمنى ان الاتهامات التى بدات توجه الى بلاده بايواء إرهابيين «قد يكون مردها تسلل بعض الافغان العرب الى اليمن، مؤكدا ان تسلل مثل هذه العناصر يتم عادة خلسة ودون موافقة السلطات الأمنية اليمنية المختصة.

وقال ان مثل هذا التسلل حدث فى بلاد عربية اخرى تعانى من الارهاب، وقد اعلنت الحكومة اليمنية - مرارا وتكرارا - إستعدادها للتعاون لاجلاء العناصر الارهابية من اراضيها حتى لاتتحول اليمن الى مركز أو منطلق للتآمر ضد اى بلد عربى أو أجنبى وبصفة خاصة مصر التى قدمت الكثير من التضحيات والشهداء فى مساعدة الثورة اليمنية.

واكد باسندوة أن حكومته نجحت فى تطبيع علاقاتها مع بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولاتزال تواصل جهودها مع البعض الآخر فى هذا الاتجاه حتى تعود الى سابق عهدها قبل أزمة إحتلال العراق للكويت فى عام ١٩٩٠.

ودعا وزير الخارجية اليمنى الى عدم استغلال الاكتشافات البترولية الجديدة فى بلاده كمبرر للتفكير فى العودة الى «التشطير» مرة أخرى، وحتى لاتتحول الثروة البترولية الى «نقمة» بدلا من ان تكون مصدر «نعمة» كما ينبغى أن تكون، وموضحا ان حجم تأثير الازمة على العلاقات الخارجية لليمن يمكن إحتوازها بالرغم من انعكاسها سلبا على الصورة المشرقة والمشرفة التى كانت قد إكتسبتها من جراء الوحدة وإنتهاج الديمقراطية.

وقال باسندوة ان السحب التى لاتزال تلبد وتعكر سماء العلاقات العربية - العربية وتحتاج الى بذل المزيد من الجهود المضنية والحثيثة مع ادخال تعديلات جوهرية على ميثاق جامعة الدول العربية، موضحا أن ما تحملته اليمن فى سبيل دعم الشعب الفلسطينى يفوق قدرتها وامكانياتها.

صنعاء تطلق الطائرة التي احتجزت في الحديدة

صالح: من اين ثمن الأجهزة؟

□ صنعاء - من عبدالله الحيدري:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ تطرق رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح للمرة الاولى الى قضية الطائرة الاوغندية التي اجبرت الأحد الماضي على الهبوط في مطار الحديدة في طريقها الى مطار عدن. واشار في كلمة القاها امس الى الشحنة الكبيرة من اجهزة «التجسس والتنصت على المكالمات واجهزة الاتصالات العسكرية» التي احتجزت وكانت في الطائرة وتساءل: «لمصلحة من يتم ذلك ومن اين دفعت اثمان (تلك الاجهزة) واين النظام والقانون اللذان ينبغي ان نحترمهما؟ نحن نريد ان ننفق الاموال لما فيه خير الشعب اليمني وتنمية الوطن.. وعلينا ان نتعظ من الماضي وان نحكم العقل والمنطق والا ننجر وراء الاهواء والشكوك التي لن يستفيد منها غير اعداء اليمن ووحدته». لكن وزير الدفاع اليمني العميد هيثم قاسم طاهر وهو من الحزب الاشتراكي اعتبر اجبار الطائرة على الهبوط في الحديدة عمل «قرصنة».

وسمح مساء امس للطائرة بمغادرة الحديدة الى مطار عنتيبي في اوغندا بعد مصادرة الشحنة التي كان مفترضا ان تفرغها في عدن.

وكان الرئيس اليمني يتحدث امام ممثلين عن «الملتقى الجماهيري الموسع لابناء محافظة شبوه الذين استقبلهم أمس وقال: «كان تطلعنا وما يزال ان يكون يوم ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠، الحد الفاصل لانهاء كل الصراعات والماسي التي عانى شعبنا اليمني من ويلاتها كثيراً. وكانت الوحدة اليمنية هي البوتقة التي تنصهر فيها الخلافات وهي السياج الذي يلمّ شمل الاسرة اليمنية الواحدة وبلسم لكل جراحات الماضي التشطيري. لكن من المؤسف ان المماحكات السياسية والمصالح الذاتية تريد ان تشوه هذه الصورة المجلية للوحدة، ان الوحدة هي حصانة المستقبل الافضل. والحفاظ عليها واجب وطني مقدس وان البديل من الوحدة بديل مدمر للوطن كله وتقع على الجميع مسؤولية الحفاظ على الوحدة لانها حصانة الجميع تفادياً للارتداد الى ذلك الماضي التشطيري السيئ».

في احتفال اخر في ذكرى مرور ٢٦ عاماً على حصار صنعاء حمّل علي صالح الحزب الاشتراكي من دون ان يسميه مسؤولية الازمة السياسية وقال «اننا ونحن على قرب حلول شهر رمضان المبارك، كنا نتمنى ان ياتي هذا اليوم، ذكرى مرور ٢٦ عاماً على دحر الحصار عن صنعاء الباسلة، وقد وقعنا وثيقة «العهد والاتفاق» التي انجزتها لجنة الحوار للقوى السياسية للخروج بشعبنا من هذه الازمة المؤسفة التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، وهي تعود على صناعها الذين يتحملون المسؤولية في وجود هذه الأزمة التي يعاني منها ابناء شعبنا كثيراً من غلاء المعيشة والحالة النفسية غير المستقرة... وانها لمناسبة نجدد فيها الدعوة الى كل ابناء شعبنا وفي الطليعة الى كل القوى السياسية من اجل ان تتكاتف جهودها للحفاظ على الوحدة والديموقراطية بالروح النضالية نفسها التي حافظ بها شعبنا على مسيرة الثورة والجمهورية».

التتمة في الصفحة (٤)

علي صالح يسأل من أين ثمن

تتمة الصفحة الاولى

وفي عدن اعترف وزير الدفاع اليمني العميد هيثم قاسم طاهر بان «الطائرة التي تحمل العلم الاوغندي والتي أجبرت على الهبوط بمطار الحديدة (٤٥٠ كيلومتراً شمال غربي عدن) الاحد الماضي كانت تحمل بطاريات لاجهزة اتصال تستخدم في الوحدات العسكرية في المحافظات الجنوبية والشرقية، مشيراً الى انها «من النوع الذي تستخدمه هذه الوحدات منذ استقلال الجنوب اليمني عن بريطانيا في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٦٧».

واكد العميد هيثم وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ان «هذه البطاريات نقلت وفقاً لانظمة الملاحة الجوية في الجمهورية اليمنية وبمعرفة السلطات المختصة فيها وبترخيص رسمي يحمل الرقم «ADEN - 94 - 57 - SPL»، وكان مصدر مسؤول في وزارة الداخلية في صنعاء صرح الاحد الماضي بان «الطائرة المحتجزة في مطار الحديدة تحمل شحنة كبيرة من البطاريات الخاصة بالمعدات العسكرية والاجهزة اللاسلكية بغرض ادخالها البلاد بطريقة غير قانونية دون علم الجهات المختصة او موافقتها».

واشار وزير الدفاع في تصريح صحافي امس في عدن الى «ان قيادة وزارة الدفاع تستغرب اجبار الطائرة التي كانت تقلّ الشحنة على الهبوط في مطار الحديدة بطريقة القرصنة الجوية»، معتبراً ان «هذا العمل يسيء الى سمعة اليمن والملاحة الجوية فيها باعتبارها الدولة التي نقلت اليها حمولة الطائرة وبمعرفتها بعد اتخاذ كل الاجراءات المتعلقة بالنقل الجوي».

وقال وزير الدفاع: «ان قيادة وزارة الدفاع اذ تدين اجبار هذه الطائرة على الهبوط بواسطة بعض وحدات سلاح الجو اليمني، تود أن تعلن للراي العام ان ذلك تم دون معرفتها باعتبارها الجهة الشرعية التي تمتلك الحق في ان تصدر مثل هذه الاوامر» مؤكداً «احتفاظ قيادة الوزارة بحقها في محاسبة خاطفي الطائرة» وطالب «باطلاق الطائرة والافراج عن حمولتها والسماح لها بمواصلة رحلتها الى مطار عدن الدولي» مشيراً الى ان «الذين اقدموا على هذا العمل سيتحملون عواقب ما يترتب عن ذلك من مضاعفات بسبب انتهاكهم قواعد الملاحة اليمنية والدولية خصوصاً ان الطائرة مستاجرة من احدى مؤسسات الدولة اليمنية التي تعرضت الطائرة للقرصنة في اجوائها الاقليمية».



المصدر : الأهالي
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤

وثيقة العهد والاتفاق فى مهب الريح

مصير الوحدة اليمنية بين اتفاق اللحظات الاخيرة واحتمالات التفجير

اليمن :

رغم مرور مايزيد على عشرين يوما على التوصل الى « وثيقة العهد والاتفاق » ، التى تهدف الى تجاوز الازمة السياسية المتفجرة فى اليمن ، فان التوقيع على الوثيقة من قبل اطراف الائتلاف الثلاثى الحاكم « المؤتمر الشعبى والاشتراكى والاصلاح » لايزال يصطدم بفتور الحماس للتوقيع من جانب حزب الرئيس على عبد الله صالح « المؤتمر الشعبى » ، ونفس الامر قد ينسحب على حزب الاصلاح ذى الاتجاهات القبلية الدينية . فبينما اصدرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى بيانا اعلنت فيه تاييدها للاتفاق ، فان اجتماعات الهيئات القيادية للحزبين الاخرين فشلت فى صياغة بيان مماثل رغم موافقة مندوبى الحزبين فى « لجنة الحوار » على الوثيقة . ويعكس هذا التردد من الهيئات القيادية للمؤتمر والاصلاح فى صياغة بيان واضح مؤيد للوثيقة عدم الاجماع داخل الحزبين تجاه الاتفاق .

والعقبة الرئيسية الآن التى تحول دون الاسراع بتوقيع الاتفاق على رفض « المؤتمر الشعبى » و « الاصلاح » لمطلب الحزب الاشتراكى بضرورة اقرار الاتفاق من جانب مجلس النواب اليمنى . والواقع ان رفض هذا المطلب لابد وان يثير توجسات قوية لدى الحزب الاشتراكى فى نيات الحزبين وجدية التزامهما بالاتفاق . فالاشتراكى يرى ان الاتفاق حتى فى حال التوقيع عليه من جانب الحزبين الاخرين لن يكون ذى جدوى دون التزام نواب « المؤتمر الشعبى » و « الاصلاح » بترجمته الى قوانين تصدر من مجلس النواب .

وقد تعزز هذا الشعور بالتوجس لدى الحزب الاشتراكى فيما اعتبره ممارسات من جانب حزب الرئيس تتنافى مع الرغبة فى المصالحة اذ نشرت الصحف التابعة للمؤتمر الشعبى بيان الاتحاد الاوروبى « الجماعة الاوروبية سابقا » الذى يؤيد فيه الاتفاق الاخير بعد اضافة عبارات الى البيان لم ترد فيه اصلا من قبيل « واشادت رئاسة المجموعة الاوروبية باستعداد الاخ الرئيس على عبد الله صالح لتوقيع الاتفاقية فى الوقت المقترح فى العاصمة الاردنية ولكنها اكدت فى المقابل اهمية اقناع الاخ على سالم البيض بعدم المطالبة بشروط اضافية الى وثيقة الاتفاق » ، وقد دفعت هذه الاضافة المختلقة رئاسة الاتحاد الاوروبى الى ارسال احتجاج الى وزارة الخارجية اليمنية !

ولم تقف ممارسات الدس والوقيعة عند هذا الحد اذ تعمد وزير الخارجية اليمنى محمد سالم باسندوة والذى ينتمى لحزب المؤتمر الشعبى ان يدلى بتصريح مفاده ان الحزب الاشتراكى يعترض على توقيع وثيقة « العهد والاتفاق » فى مقر الجامعة العربية فى القاهرة بدلا من عمان . وهو مانفته تماما مصادر الحزب الاشتراكى !

وعموما فانه قد يمكن النظر الى مايجرى حاليا فى اليمن على انه من قبيل مساومات اللحظة الاخيرة التى تسبق التوقيع النهائى . الا انه من شبه المؤكد أن الحزب الاشتراكى لن يتنازل عن ضرورة اقرار ضمانات تكفل التنفيذ فى حال توقيع الاتفاق .

على عبدالله صالح

وبعيدا عن تكهنات واحتمالات التوقيع التى يرجحها كثير من المتابعين ، فان السيناريو الآخر المتمثل فى عدم التوقيع وبالتالى استمرار الازمة يظل مطروحا . فما هى العواقب التى يمكن ان تنشأ عن استمرار الازمة ؟

تجمع مصادر الحزبين « الاشتراكى والمؤتمر » على ان خيار « الانفصال غير الودى » غير وارد على الاطلاق وتعزو هذه المصادر ذلك الى ان كلا الحزبين لا يمكنهما تحمل تبعات هذا الانفصال امام الشعب اليمنى . فالانفصال فى ظل الظروف الحالية لا يعنى سوى الحرب .

فبالنسبة للمؤتمر الشعبى فبعيدا عن المسئولية الاخلاقية والتاريخية ،

المصدر : الأهالي
القاهرة
التاريخ : 9 فبراير 1994



على سالم البيض

عمر احمد عمر

فان خيار « الانفصال - الحرب » هو خيار غير مضمون العواقب تماما لنظام الرئيس على عبد الله صالح . فالمعروف ان كثيرين من افراد الجيش اليمنى « الشمالى » هم من محافظات تعز وإب وغيرهما من مناطق « جنوب الشمال السابق » الذين يتعاطفون لسبب أو لآخر مع موقف الحزب الاشتراكى اضافة الى ان الجيش اليمنى « الشمالى تحديدا » يعانى بالفعل فى الوقت الراهن من شعور قوى بالتململ وعدم الرضا .

اما على مستوى التوازن القبلى فى محافظات الشمال فالمؤكد ان هناك مجموعات قبلية واسعة تشعر بالظلم والاضطهاد من جراء هيمنة قبيلة الرئيس « قبيلة حاشد » وشيخها عبد الله الاحمر رئيس حزب الاصلاح . فقد اصبحت هذه المجموعات القبلية الواسعة تنظر الى مشروع الحزب الاشتراكى باعتباره منقذا لها من الظلم الواقع عليها . ولعل اكثر المؤشرات الدالة على هذا هو التعاطف الذى تبديه هذه القبائل الشمالية المهضومة تجاه مشروع الحزب الاشتراكى والتقارب الملحوظ بين قبائل « بكيل » الشمالية والحزب الاشتراكى .

وبالتالى فان الرئيس على عبد الله صالح لابد وانه يضع فى حساباته احتمال نشوب تحالف بين هذه القبائل الشمالية المغبونة والحزب الاشتراكى فى حال نشوب صراع مسلح بين الشمال والجنوب . وبالتاكيد فان مثل هذه العوامل تساهم بدرجة كبيرة فى كبح جماح النزوع الى الصراع المسلح داخل معسكر الرئيس اليمنى .

اما الحزب الاشتراكى فانه وبعد « نجاحه » فى توسيع رقعة تاثيره داخل المحافظات الشمالية ، ومد جسور من التفاهم مع قوى هامة داخل هذه المحافظات ، فانه بالتاكيد لن يكون راغبا فى الانكفاء داخل الجزء الجنوبى من الوطن اليمنى ، فى الوقت الذى اصبح فيه قادرا بحكم مايطرحه من برامج للاصلاح السياسى والاجتماعى على الانتشار والتاثير فى كافة ارجاء اليمن .

الا انه يبقى فى النهاية ان اى وضع متأزم لايعدم وجود مغامرين يدفعون فى اتجاه تفجيره عسكريا ، خاصة اذا كان بعض هؤلاء المغامرين يشغلون مواقع حساسة داخل الجيش ، ويدافعون عن مصالح يخشون زوالها !

ملامح فرز سياسى جديد فى اليمن

ما هى الأسس التى التزمت بها «لجنة الحوار» اليمنية فى مهمتها لبلورة وصياغة «وثيقة العهد والاتفاق» بين مختلف القوى السياسية، للخروج باليمن من ازمته العميقة متعددة الجوانب؟

اين موقع وثيقة الاتفاق بين كافة رؤى أطراف الأزمة؟ والى اى درجة حظت باتفاق الأطراف عليها؟ وما هى احتمالات تراجع طرف ما؟

ما هى امكانية تطبيق الاتفاق؟ والمشكلات التى تواجهه؟ ومدى جدية الاستعداد الذى يبديه كل طرف للالتزام بمسئولياته تجاه الاتفاق؟ وما هى الخيارات الأخرى المتاحة او المحتملة؟

ما هى ملامح عملية اعادة الفرز التى تجرى من حول الاتفاق؟ وما هو مستقبلها؟

هذه أسئلة هامة تشغل الاهتمام العربى وهو يتابع تطورات الأزمة اليمنية. ومقال اليوم، يستخلص اجاباته على هذه الأسئلة من خلال الزيارة الميدانية التى قام بها الكاتب ـ الاسبوع الماضى ـ لليمن. والحوارات المباشرة التى اجراها مع اعضاء من «لجنة الحوار» ينتمون الى الأحزاب والتنظيمات الرئيسية والقوى السياسية المختلفة

حسن أبو طالب

وسط تناقضات شتى ومناورات عديدة استخدمت فيها كافة الاوراق السياسية والاعلامية والعسكرية، استطاعت لجنة الحوار للقوى السياسية اليمنية ان تصيغ «وثيقة العهد والاتفاق»، باعتبارها الحد الأدنى المشترك بين كافة القوى السياسية للخروج من المازق الذى وصلت اليه دولة الوحدة اليمنية بعد ما يقرب من اربعة اعوام على قيامها. ظهرت خلالها كومة كبيرة من المشكلات التى تمحورت حول قضية رئيسية وهى كيف يمكن استكمال بناء الدولة الموحدة، والتى تلغى من جانب تراثا بغيضا من التشطير، وتدفع من جانب اخر باليمن الموحد على طريق النمو والحداثة.

والواقع ان جزءا كبيرا من هذا المازق يعد نتيجة طبيعية للطريقة التى تمت بها عملية الوحدة، والتى لم تراع فى جانب كبير منها خصوصيات تجربة كل شطر، ومستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى داخل كل شطر سابق على حدة. ونظرا لعمق الأزمة التى وصلت اليها البلاد وشمولها لجوانب عدة، كان على لجنة الحوار ان تجعل من مهمتها اعادة النظر فى بناء دولة الوحدة وفق عدة اسس مترابطة. اولها الالتفاف حول الوحدة كمنجز تاريخى لايجوز لأى طرف التراجع عنه أو التعريض به فى سبيل أهداف حزبية ضيقة. وثانيها التمسك بالخيار الديمقراطى التعددى الذى لولاه لكان مصير البلاد مختلفا تماما. وثالثها أن مهمة اللجنة هى ان تضع الخطوط الأساسية لبناء دولة مؤسسات محددة الاختصاصات والالتزامات، بصورة تعكس التوازن السياسى الاجتماعى الذى تبلور فى ربوع اليمن عبر الفترة الانتقالية. ورابعها النظر الى دور اللجنة ـ المكونة من ممثلى القوى السياسية الرئيسية فى البلاد الى جانب شخصيات اجتماعية ذات دور بارز ـ باعتباره فرصة تاريخية يجب انجاحها مهما كانت العقبات التى سوف تعترض طريقها.

وبمقارنة «وثيقة العهد والاتفاق» بالمشروعات التى قدمتها القوى السياسية رسميا الى اللجنة، يمكن القول بأن الوثيقة تمثل نقطة وسط بين كافة الرؤى التى طرحت من قبل القوى السياسية اليمنية. وانها لا تمثل رؤية طرف معين بذاته، وانما هى رؤية الأطراف جميعها حول قضايا بناء اليمن الحديث وترسيخ القانون والنظام فيه. وربما من هذه الزاوية فإن الاتجاه القوى داخل الحياة السياسية اليمنية والقائل بان مسئولية تطبيق الوثيقة هى مهمة كل الأطراف تبدو صحيحة تماما.

وبالرغم من وضوح هذا المعنى لدى رجل الشارع اليمنى، فإن النزعات الحزبية والمصالح الضيقة تبدو احيانا لها الغلبة عند البعض، حتى ولو كان المقابل لهذه المواقف هو الاضرار بالوطن وبمصالحه العليا. والقضية الرئيسية التى تطرح نفسها الآن فى الشارع اليمنى هى كيفية تطبيق الوثيقة تطبيقا امينا يعكس روحها ومضامينها الاصلاحية والثورية السلمية فى آن واحد دون تراجع او نكوص. وتبدو اهمية هذه المسالة فى ضوء أمرين مترابطين. اولهما التعثر النسبى الذى تواجهه اللجنة ذاتها فيما يتعلق باجراءات التوقيع الرسمى على الوثيقة. وهو التعثر الذى أصاب المواطن اليمنى بقدر من الاحباط والقلق، خاصة وانه يعول على تطبيق الوثيقة باعتبارها مخرجا ضروريا لحالة الجمود الذى يواجه حياته اليومية، ولحالة التدهور العام فى البلاد.

اما الأمر الثانى فهو تعدد مواقف القوى السياسية، ان لم يكن تناقضها احيانا، حول كيفية



المصدر : الأهـــــــرام — القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤

التعامل مع الوثيقة ذاتها. ومن خلال حوارات عدة اجراها كاتب هذه السطور ابان وجوده فى عدن بعد التوصل الى «وثيقة العهد والاتفاق» مع اعضاء من لجنة الحوار يمثلون اتجاهات سياسية عديدة وينتمون الى احزاب وتنظيمات سياسية ونقابية مختلفة، يمكن بلورة اربعة مواقف من الوثيقة ومن اسلوب تطبيقها على النحو التالى:

١ - موقف التشاؤم السياسى الذى يرى ان الوثيقة غير قابلة للتطبيق لأسباب عدة. منها فقدان الثقة بين الطرفين الفاعلين وهما المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى. وان الية التطبيق المتضمنة فى الاتفاقية ليست واضحة وتفتقر الى قوة الضغط والالزام التى تفرض التطبيق على كل الأطراف دون استثناء. وكذلك نظرا لأن الوثيقة تشمل كل المجالات الدستورية والمؤسسية والأمنية والحكم المحلى، وتقضى بتطبيقها فى وقت قصير للغاية لايزيد على نصف العام.

٢ - موقف الهروب التدريجى من جانب مجموعة من ممثلى القوى السياسية التى شاركت فى صياغة الوثيقة، وتنظر الى نفسها باعتبارها غير معنية بعملية التطبيق، نظرا لكونها خارج السلطة. ويذهب هؤلاء الى القول بان ضعف الية التطبيق الواردة فى الوثيقة مقصود بالفعل لتعطيل العمل بها، وانهم قبلوا بهذه الآلية الضعيفة رغما عن ارادتهم. ويمثل هؤلاء محاولة التنصل من المسئولية التاريخية امام المواطن اليمنى، خاصة اذا ما تعثر التطبيق لسبب او لآخر. وذلك من خلال بلورة فوارق رمزية بين دورهم فى صياغة الوثيقة وبين مسئوليتهم فى العمل على تطبيقها.

٣ - موقف الالتفاف والتنصل غير المعلن، وهو من الناحية العلنية يؤيد الوثيقة، ولكنه يرى ان التعامل الأمثل معها يكون من خلال اعتبارها مشروعا للحوار الوطنى العريض بغية تعديلها واعادة صياغة بعض بنودها. ومشكلة انصار هذا التيار انهم ينتمون الى احد احزاب الائتلاف الثلاثى، ويواجهون داخل حزبهم معارضة قوية على قبولهم الاولى للوثيقة. وهم يدفعون الى الالتفاف على دور لجنة الحوار ومحاولة اعادة الأمور الى نقطة الصفر. واجمالا فإن هؤلاء يضمرون رغبة التخلى عن الوثيقة بشكلها الراهن ويريدون ايجاد اعذار واهية للتنصل من مسئولية العمل بها

٤ - التيار المؤيد بواقعية، وهو الأكثر مساحة فى الشارع السياسى اليمنى. وينطلق من رؤية ان الوثيقة وان لم تكن المخرج الامثل، فهى على الأقل مخرج مناسب للازمة اليمنية الراهنة والقابلة للتصاعد والانفجار على المدى البعيد ما لم تحل. وان تطبيق الوثيقة عبر الآليات المتضمنة فيها مشروط بجدية الأطراف المناطة اليها التنفيذ، ووضع برنامج عمل واضح المعالم ومحدد المدد الزمنية، الى جانب حشد سياسى داخلى يقف خلفه حشد دولى مناسب. ويعتقد هؤلاء ان الوثيقة تمثل عملية اصلاح وبناء تاريخية تتطلب المزيد من الجهد من قبل كل القوى اليمنية دون استثناء.

وبالرغم من اختلاف هذه المواقف من حيث انتشار كل منها وفاعلية انصاره السياسية، الا ان تنوعها يعكس حقيقة ان التوصل الى «وثيقة العهد والاتفاق» قد بدا يؤتى اثاره ممثلا فى عملية فرز سياسية ذات طابع تاريخى بعيد المدى. والسمة الأبرز لهذه العملية الآخذة فى التفاعل انها انهت الى حد كبير ميراثا تاريخيا سابقا كان يستند الى عملية فرز بناء على اعتبارات التشطير ما بين جنوبى وشمالى. فى حين ان العملية الجديدة بدات تفرز بين اتجاهين عريضين بغض النظر عن الموقع الجغرافى او الانتماء الحزبى. أولهما الاتجاه المؤيد لبناء دولة اليمن الموحد الحديثة والناهضة وذات المؤسسات السياسية الفاعلة والقائمة على نظام حكم محلى واسع الاختصاصات فضلا عن صيغة تعدد ديمقراطى غير قابلة للاحتواء. والاتجاه الثانى الرافض لمضمون الوثيقة او على الأقل القانع بوضع البلاد الحالى ان لم يكن يدفع به الى مزيد من التدهور والتخلف.

وكاى عملية فرز تاريخية بين اتجاهات عدة، فإن نمو وازدهار اى اتجاه يرتبط بوجود قوى منظمة تعمل على توسيع قاعدة التاييد الجماهيرى له وتجعل له الغلبة على ما عداه. ومن هذه الزاوية فإن القوى السياسية باختلاف انتماءاتها الجغرافية والقبلية والاجتماعية والفكرية، والتى عبرت عن تاييدها «لوثيقة العهد والاتفاق» مطالبة بما هو اكثر من مجرد التاييد اللفظى. وعلى وجه الخصوص مطالبة بقدر من تنسيق جهودها تحت صيغة تكتل وطنى عريض، لتعبئة المواطن اليمنى العادى ليكون جزءا رئيسيا من عمليات الرقابة على التطبيق الدقيق لكل ما ورد فى الوثيقة، وليكون اداة الضغط السياسى المعنوى، والمانع الصلب من تمرير محاولات الالتفاف ليس على الوثيقة فى حد ذاتها وانما على ما تمثله من مخارج للازمة الراهنة واحتمالات عريضة لتحديث اليمن وتنميته فى المدى المنظور□

كاتب هذا المقال، رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام□



المصدر : .... الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ١٠ شباط ١٩٩٤ ....

اشار الى محاولات لمنع الاشتراكي من توقيع الوثيقة

البيض: نريد الوحدة والديموقراطية وليس الوحدة... مع الموت

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ كشف السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ان «هناك محاولات يبذلها الطرف الآخر (إشارة الى حزب المؤتمر الشعبي العام) لابعاد الاشتراكي عن التوقيع النهائي على وثيقة «العهد والاتفاق» التي خرجت بها ووقعتها بالاحرف الاولى لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) الماضي. وقال ان «ذلك لا يهم الحزب الاشتراكي الذي سيوقع الوثيقة في العاصمة الأردنية قريباً».

وأشار زعيم الحزب الاشتراكي في لقاء له امس في عدن مع ممثلي الملتقى الجماهيري الأول لمحافظة شبوة (٤٥٠ كيلومتراً شرق عدن) الى ان «الاشتراكي عند توقيعه على الوثيقة سيدعو الشعب كله الى المشاركة في عملية تنفيذها من اجل بناء دولة حديثة في اليمن، دولة الوحدة التي لم تقم حتى الآن» وقال: «اننا نريد الوحدة والديموقراطية والحياة ولا نريد الوحدة والموت».

وأكد ان «هناك عصابات تعمل في البلاد وتتحدث كذباً عن معاناة الناس وهي تقف وراء الفساد والارهاب، كما ان هناك بدعة جديدة تمارسها هذه العصابات هي تزوير العملات اذ تزور العملة اليمنية».

واوضح ان «البعض يعتقد انه بمجرد توقيع الاشتراكي الوثيقة، سيعني ذلك مطالبته بالعودة الى بيت الطاعة» مؤكداً انه «سيتم التوقيع قريباً وسيعمل الاشتراكي على تنفيذ الوثيقة وسيكشف للجميع هوية المتراجعين عنها»، واضاف ان «الحزب الاشتراكي هو صاحب الوثيقة والطرف الآخر الرافض لها»، وقال ان هناك: «شرذمة تقود البلاد الى الهاوية وعلينا ان نرفع راية الجهاد الاكبر مع النفس ولن نموت جوعاً، لكننا لن نقبل بالظلم وسيتم حصر الشرذمة في زاوية ضيقة في اليمن».

ودعا الأمين العام للحزب الاشتراكي المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) العام الماضي «كل الذين اقتنعوا بالوثيقة من احزاب وقوى سياسية وشخصيات اجتماعية الى ان يجعلوا منها برنامجاً وطنياً لهم» مؤكداً ان «الاشتراكي سيكون في المقدمة وسيشكل معهم جبهة وطنية

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٤

البيض : نريد الوحدة والديموقراطية

تتمة الصفحة الاولى

عريضة تنقل الوثيقة الى مراحل التنفيذ وسيخوض نضالاً من اجل ذلك».

وقال: «في حال تعذر تنفيذها من الاطراف الاخرى سنطالب باستفتاء شعبي عليها حتى نعرف راي الشعب فيها باعتبارها تؤسس لبناء دولة حديثة في اليمن دولة النظام والقانون» وطالب «بوجود شهود من الداخل والخارج عند التوقيع على الوثيقة» قائلاً «لقد تعبنا من كذب الآخرين ولنا معهم تجارب ووقعنا معهم على العديد من الوثائق والاتفاقات الا انهم لم ينفذوا شيئاً بل تنصلوا منها. ولذلك فاننا في الاشتراكي اذا كنا بالامس قد تنازلنا عن نقاطنا الـ ١٨ التي وضعناها للخروج من الازمة السياسية التي تعيشها البلاد من اجل الوطن، فاننا اليوم نتنازل عن برنامجنا من اجل وثيقة العهد والاتفاق».

ودان «القرصنة الجوية التي اقدمت عليها القوات الجوية الشمالية صباح الاحد الماضي عندما اجبرت الطائرة (بوينغ «٧٠٧» الاوغندية الجنسية على الهبوط في مطار الحديدة (٤٥٠ كيلومتراً شمال غربي عدن)» ووصف ذلك بانه «عمل ارهابي يسيء الى سمعة اليمن ومكانتها الدولية» مقدماً «الاعتذار نيابة عن الشعب اليمني الى الحكومتين البريطانية والاوغندية كذلك الاعتذار الى الدول الاوروبية التي تضررت من كذب السلطة في اليمن عندما اقدمت على تزوير بيانها بشان موقفها من الازمة» مؤكداً ان «اليمن لن تكون محطة ارهاب وستمد يد السلام الى كل الدول بخاصة دول الجوار».

واتهم البيض «بعض القيادات الشمالية بايقاف التنمية في المحافظات الجنوبية والشرقية منذ عام ٩١ الأمر الذي جعل هذه المحافظات تشهد تدميراً خطيراً وتدنياً في مختلف المجالات».

وقال في ختام حديثه ان «الحزب الاشتراكي سيدفع الامور الى امام من اجل ميلاد يمن ديموقراطي يحترم حقوق الناس ويصون كرامتهم وسيبحث عن طريق صحيح للتنمية لاسعاد الناس» مؤكداً ان «تنفيذ ما جاء في وثيقة «العهد والاتفاق» لن يكون سرياً مع علم الحزب بان التنفيذ لن يتم من قبل الطرف الآخر، لانهم لا يريدون ذلك، لكن التنفيذ سيكون معركة الحزب المقبلة».



المصدر : الشرق الاوسط / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 10 فبراير 1994

الرئيس اليمني يؤكد أن «بديل الوحدة مدمر للوطن»

البيض: لنا في الأزمة ناقة وجمل ولن نتوقف عن طرح قضايا الناس

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

طالب علي سالم البيض - نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي - بالاسراع في التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» من اجل «قطع الطريق على اولئك الذين يضعون العراقيل، للحيلولة دون تحقيق ذلك».
واعرب عن الشك في توفر الجدية لتنفيذ الوثيقة، «لانها تنهي نظاما، وتشيد دولة الوحدة الحقيقية، التي لم تبن حتى اليوم». واضاف انها (اي الوثيقة) «اذا وصلت الى صناع الازمة فلن تنفذ» وتعهد بالتفكير في اساليب لتنفيذها، ليس «بالدعاء ولا بالمناشدة».

جاء ذلك في الكلمة التي القاها البيض امس اثناء استقباله ممثلي الملتقى الجماهيري لابناء محافظة شبوة - في قاعة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي بعدن. واوضح ان الحزب الاشتراكي «كان له شرف الحديث عن قضايا الناس بصوت عال، ولن يسكت عن ذلك قبل او بعد التوقيع على الوثيقة».

وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد استقبل ممثلي ملتقى شبوة اول من امس في صنعاء، وتحدث اليهم قائلا ان «البديل للوحدة مدمر للوطن كله، وعلى الجميع تقع مسؤولية الحفاظ على الوحدة، لانها حصانة الجميع من الارتداد الى الماضي التشطيري».

وثمن الرئيس اليمني انجازات ملتقى شبوة، وقال - في حضور الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح - ان «نتائج الملتقى تجسيد صادق للحرص الوطني على التمسك بالثوابت التي لا تفريط فيها»، واعلن وقوفه مع ابناء شبوة في كل ما طرحوه من مطالب واحتياجات، ووعد بالعمل على تلبيتها.

وادان «التعصب المناطقي او الطائفي»، وقال ان ذلك «لن يورث سوى التهلكة»، واضاف «نحن توحدنا في 22 مايو (ايار) عام 1990، وسنحافظ على وحدة وطننا بكل ما اوتينا من قوة».

ورد البيض على قول الرئيس صالح اول من امس بانه «ليس لنا ناقة ولا جمل في الازمة القائمة» في خطابه بصنعاء بمناسبة الذكرى 26 لفك الحصار عن العاصمة اليمنية، فقال «لنا ناقة ولنا جمل في هذه الازمة، التي جاءت من اجل حل قضايا الناس»، ثم اضاف «نحن رفعنا الغطاء من فوق البرمة». وتضمن خطاب البيض - الذي يصفه المراقبون بانه اعنف رد على التداعيات الاخيرة على المستويين العسكري والاعلامي - قوله «سنعمل مع لجنة الحوار من اجل انجاز هذه المهمة».

وقال نائب الرئيس اليمني «لقد وقعنا الكثير، ووقعنا لاننا كنا صادقين، ولكننا سنوقع هذه المرة وسنقول للشعب عليك ان تقف معنا من اجل التنفيذ»، ودعا الى تشكيل جبهة وطنية عريضة - من الاحزاب السياسية والمنظمات المهنية والابداعية والشخصيات الاجتماعية - للنضال من اجل تنفيذ الوثيقة، و«فك الحصار» عن التطور لبناء دولة تستوعب الديمقراطية والحداثة.

واشار الى ان «غالبية العصابات التي تتكلم عن جوع الناس غارقة في الفساد». وتساءل عن من يقف وراء هذا الوضع، المتمثل في الارتفاع الجنوني للاسعار. ومن يقف وراء «عقلان الراشدي»، الذي يقيم في عمران ومعه 1500 حارس، وهو الشخص الذي اشار اليه رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس - في رسالة الرد التي وجهها للرئيس صالح على انه «يزور العملة الوطنية والريال السعودي والدولار الاميركي، بدعم من جهات عليا».

وواصل البيض توجيه اسئلته عن «من جعل البنك المركزي بدون سياسة، واداره «بالهاتف»، ومن يزيد الانفاق بدون سياسة»، ولكنه وجه اتهامه بالفساد الى «بعض الشرذمة التي تلعب بالبلاد، بدءا من عقلان الراشدي، والجالسين في البنك المركزي ووزارة المالية».

وقال «علينا ان نرفع راية الجهاد الاكبر مع النفس، وان نصمد ونأخذ حقوقنا بايدينا، ولا نعود للاخرين، لاننا اصحاب الوثيقة، وهم الرافضون لها»، وشدد البيض على ضرورة الاسراع في التوقيع على الوثيقة، وطالب «ببرامج تفصيلية للتنفيذ». وقال «نحن مضطرون لاحضار شهود من الخارج اثناء التوقيع على الاتفاق، لأن المعاناة الماضية تتطلب ان يعرف العالم ان المشروع اليمني هو لبنة وخطوة من اجل ايجاد نواة لمشروع عربي ديمقراطي».

على الصعيد نفسه كشفت مصادر سياسية في عدن لـ«الشرق الاوسط» ان السفير اليمني لدى دمشق محمد عبده شطفه - والموجود حاليا في اليمن، لنقل رسائل من الرئيس صالح الى نائبه البيض في عدن - حمل امس اقتراحا من صالح الى البيض، ابدى فيه الرئيس موافقته الكاملة على جميع الشروط التي يطرحها زعيم الاشتراكي لانهاء الازمة، ولكنه اشترط ان يكون ذلك بعيدا عن لجنة الحوار السياسي، ولم توضح المصادر موقف البيض من هذا الاقتراح، ولكنها اكتفت بالقول ان «الازمة ستظل قائمة حتى تنفيذ جميع بنود وثيقة العهد والاتفاق».

وكانت احزاب التكتل الوطني للمعارضة المشاركة في لجنة الحوار قد تقدمت بعدة اقتراحات لوضع الضمانات المطلوبة لتنفيذ الاتفاق، وتشكلت لجنة من عمر الجاوي، رئيس التجمع اليمني الوحدوي - واحمد جابر عفيف - مقرر لجنة الحوار - والدكتور محمد الملك المتوكل، لوضع صيغة نهائية للاتفاق، تمهيدا لاعلانه اليوم، ضمن ما توصلت اليه لجنة الحوار بشان موعد التوقيع على الاتفاق والترتيبات الاخرى.

وقد تضمنت بنود الضمانات التي طرحتها المعارضة ما يلي:

● اعلان بيان التوقيع، الذي يحتوي على تعهد من رؤساء الاحزاب الموقعة وامنائها العامين بان يلزموا ممثليهم في الهيئات التشريعية والتنفيذية والشعبية والجماهيرية بتنفيذ ما جاء في الوثيقة كلاً في مجاله.

● ان يعلن بعد التوقيع مباشرة التزام كل هيئة من الهيئات الدستورية بتنفيذ ما جاء في وثيقة العهد



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٤

والاتفاق كل في اختصاصها.

● ان يوقع عن كل حزب الرجل الاول فيه، سواء كان رئيسا او امينا عاما، واي حزب او تنظيم سياسي لا يحضر رجله الاول، يكون معنى ذلك عدم الجدية، ويجب اتخاذ موقف بشانه.

واكدت مصادر لجنة الحوار ان التوقيع على الاتفاق سيجري في العاصمة الاردنية عمان، قبل يوم 17 فبراير (شباط) الجاري، وان الرؤساء اليمنيين الثلاثة السابقين ـ المشير عبدالله السلال، والقاضي الارياني وعلي ناصر محمد ـ سيحضرون مراسم التوقيع.

وعلمت (الشرق الاوسط) ان عمان ستتكفل بتكاليف اقامة الوفود الرسمية والشخصيات التي يتفق على حضورها اطراف الازمة اليمنية.

وعلى صعيد التاييد الدولي لجهود انهاء الازمة اليمنية، ثمنت حكومة اليابان وثيقة العهد والاتفاق، «كخطوة جبارة نحو الوحدة وبناء الوطن الديمقراطي في الجمهورية اليمنية». واعربت طوكيو عن «خالص املها بان يتم التوقيع على الاتفاقية سريعا من قادة اليمن، وان تطبقها كافة الاطراف المعنية». واكدت دعمها لعملية الحفاظ على الوحدة والديمقراطية في اليمن.



المصدر: الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠/٢/١٩٩٤

اليوم ينتهي السقف الزمني لاجتماعات لجنة الحوار لحل الأزمة السياسية في اليمن

صنعاء - الشرق - محمد العريقي:

ينتهي اليوم «الخميس» السقف الزمني لاجتماعات لجنة حوار القوى السياسية في اليمن، وكانت اللجنة قد حددت العاشر من فبراير الحالي سقفا زمنيا لانهاء عملها المتعلق بتهيئة المناخ المناسب للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بعد ان اختارت العاصمة الاردنية عمان مكانا للتوقيع.

وقالت مصادر مطلعة للشرق ان اللجنة سوف تخرج بقرارات هامة، رغم ان جو النقاش خلال الاجتماعات اتسم بالسخونة والشدة من بعض الاطراف المشاركة في الاجتماعات.

حول عملية التوقيع وصفات الاشخاص الذين سيقومون بالتوقيع يوم ١٨ من الشهر الحالي وطرحت العديد من التساؤلات حول الصفات الاعتبارية للشخصيات التي ستوقع على الوثيقة هل بالصفة الحزبية ام الرسمية ودور الشخصيات المستقلة في تنفيذ الوثيقة.

وقالت مصادر مقربة ان خلافا دب بين اطراف الحوار حول مشاركة المؤسسات الرسمية العليا في التوقيع على الوثيقة كمجلس الرئاسة ومجلس النواب، ومجلس الوزراء، اذ رأي البعض ان يكتفي بمن يمثل احزاب اعضاء هذه المجالس من امناء عموم او من يخولون بالتوقيع عنهم بينما رأت اطراف المعارضة بان على هذه المجالس مجتمعة وفرادى التوقيع على الوثيقة باعتبارها شخصيات اعتبارية مستقلة عن احزابها وباعتبارها ايضا المعنية بتنفيذ ماورد في وثيقة العهد، وان التهرب من الزام هذه المؤسسات بالتوقيع يشير الى ان هناك تهربا يولد الشكوك بتنصل احزاب الائتلاف الحاكم من مسئولية التنفيذ رغم انها مؤلفة من نفس الائتلاف الحاكم.

وقالت المصادر ان المعارضة طرحت رأيا وسطا في حالة عدم الموافقة على اشتراك تلك المؤسسات على التوقيع يفضي الى ان توقع هذه المؤسسات التزاما بتنفيذ ماورد في وثيقة العهد كي يكون ذلك لضمانات التنفيذ غير ان الطائرة الاوغندية التى احتجزت يوم السبت الماضي بمطار الحديدة والتي اجبرت على الهبوط هناك عندما كانت متجهة الى مطار عدن الدولى وكان على متنها اجهزة اتصالية وبطاريات تستخدم للاغراض العسكرية ان تلك الحادثة قد وترت اجواء سير المناقشات في لجنة حوار القوى السياسية خلال الفترة الماضية.

فقد طالب ممثل الحزب الاشتراكى في اللجنة جار الله عمر على ضرورة الافراج على الطائرة وحمولتها والسماح بمواصلة رحلتها الى عدن قبل مناقشة اى موضوع في اطار لجنة الحوار غير ان ممثل المؤتمر عبد الكريم الاريانى رفض مثل هذا الطلب، وتحدثت مصادر مطلعة عن حدوث مشادة كلامية حادة بين الدكتور الارياني وممثل الحزب الاشتراكي وبعض اطراف لجنة الحوار من المعارضة حول هذا الموضوع.



المصدر : الأهرام — القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

أنباء عن توقيع وثيقة الاتفاق اليمنية في عمان الثلاثاء

عمان. باريس. وكالات الانباء
اكد العميد مجاهد أبوشوارب. نائب رئيس الوزراء اليمنى. ان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض سيوقعان على وثيقة «العهد والاتفاق» يوم الثلاثاء القادم فى العاصمة الأردنية، وبحضور الملك حسين.

واضاف. فى تصريحات نشرت بالأردن امس. انه سوف يسافر الى عمان غدا للاعداد لحفل توقيع الوثيقة.

جاء ذلك قبل ساعات من الموعد المتوقع ان تحدد فيه لجنة الحوار فى اليمن موعد التوقيع النهائى.



المصدر : الشرق الاوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٤

الإعلام الرسمي يدخل معركة الأزمة اليمنية

تصاعد مخاوف اندلاع حرب أهلية بسبب التحركات وخلافات القيادة العسكرية

عمان: من صالح قلاب

كلما ساد احساس بان الازمة اليمنية دخلت دائرة الحل، يطرأ فجاة ما يعيد الوضع الى نقطة الصفر، ويبدد الامال بامكانية التهدئة، ويدفع الامور نحو المزيد من الانفجار والتوتر. وآخر طارئ في هذه الازمة - التي لم تبدأ في اغسطس (اب) الماضي، ولا بالوحدة في مايو (ايار) العام 1990، بل في اللحظة التي انعتق فيها الشطر الجنوبي من ربقة الاستعمار البريطاني في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 1967 - هو ان خطوة لقاء المصالحة لتوقيع اتفاقية التفاهم تعثرت، حتى ان هذا اللقاء ربما لن يعقد اطلاقاً، رغم بعض التصريحات المتفائلة لقد قيل ان توقيع هذه الاتفاقية سيكون في عمان يوم 6 فبراير (شباط) الحالي، ثم قيل انه تاجل الى يوم 10 من هذا الشهر، وبعد ذلك خرج نائب رئيس الوزراء اليمني للشؤون الداخلية العميد مجاهد ابو شوارب بتصريح أشار فيه الى ان هذا التوقيع سيكون يوم 15 فبراير (شباط) في العاصمة الاردنية.

لكن اقوال كبار المسؤولين في الحزبين المتناحرين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وشروطهم المتبادلة، تشير الى ان الامور - بعد توقيع وثيقة التفاهم بالاحرف الاولى يوم 18 يناير (كانون الثاني) الماضي - باتت اسوأ بكثير مما كانت عليه قبل توقيع هذه الوثيقة.ولعل ما يلقي بظلال سوداء على الازمة اليمنية المتفجرة الى حدود المواجهة، ان الاجهزة الاعلامية الرسمية التي لم تدخل الازمة من قبل دخلت - للمرة الاولى - طرفا في المعركة، واكبر الامثلة على ذلك ان اذاعة صنعاء، اصبحت شبه ناطقة بلسان طرف واحد، هو حزب المؤتمر الشعبي العام، وذلك بعد ان كانت تبدو محايدة او شبه محايدة.

والخطير في تطور الأزمة اليمنية انه في حين تضاعفت الانباء والمعلومات عن تحركات عسكرية كبيرة بين الشمال والجنوب على طول المناطق الحدودية قبل الوحدة، اتسع الانقسام داخل القيادة العليا للجيش والقوات المسلحة، وتبادل وزير الدفاع العميد الركن هيثم قاسم - المعتصم في عدن، هو وباقي زملائه من قادة الحزب الاشتراكي - الاتهامات مع رئيس الأركان المقيم في صنعاء، حول قضية الطائرة الأوغندية التي اجبرت على الهبوط في الحديدة، عندما كانت في طريقها الى عاصمة الجنوب السابقة، التي اصبح اسمها بعد الوحدة العاصمة الاقتصادية والتجارية.

والمعروف ان قادة الحزب الاشتراكي - ومن بينهم رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس، ووزير الدفاع هيثم قاسم، بالاضافة الى نائب الرئيس علي سالم البيض، وعضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد، وباقي الوزراء من اصول جنوبية - قالوا ان الطائرة الاوغندية تحمل مواد لاغراض متعلقة باستخراج النفط، وان انزالها في مطار الحديدة بالقوة يعتبر «قرصنة جوية»، وانه مخالف لبنود اتفاقيات الوحدة بهذا الخصوص.

والمعروف ايضاً ان المسؤولين في صنعاء قالوا ان الطائرة المذكورة دخلت الاجواء اليمنية بدون اذن مركزي، وانها تحمل مواد عسكرية لم يتم الاتفاق بشانها، «لا في وزارة الدفاع ولا في مجلس الوزراء»، وان ارغامها على الهبوط في الحديدة، من صلب صلاحيات الحكومة المركزية.ويبدو ان الامال تبددت باحتمال توقيع اتفاقية التفاهم، التي اطلق عليها اليمنيون اسم «وثيقة العهد والاتفاق» بواسطة الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، والواقع على الارض ينذر باخطار كبيرة فعلية، ويشير الى ان الخيار العسكري قد يصبح اكثر الخيارات احتمالاً، وهي في كل الاحوال خيارات قليلة ومحدودة

ومما يثير القلق - على هذا الصعيد - هو ان عدداً من كبار العسكريين من الشمال، يرفضون التسليم بعودة الامور الى ما كانت عليه قبل الوحدة، وهم يعتبرون هذه العودة انفصالاً لا بد من مواجهته بالقوة العسكرية، اذا لم تجد جميع الحوارات والاتصالات، واذا لم تنفع الوساطات الداخلية والخارجية

وكان العميد مجاهد ابو شوارب - وهو من اكبر القادة العسكريين في الشمال، واحد الذين لهم نفوذ مؤثر داخل الجيش اليمني - قد قال انه لن يتوانى عن استخدام القوة العسكرية، اذا لم تفلح الوساطات الجارية لحل الازمة بطرق سلمية واكد ان الشعب اليمني يريد الوحدة، «ونحن على استعداد للجوء الى القوة العسكرية للحفاظ على هذه الوحدة، اذا كان لا بد من ذلك».

وفي تقدير المتابعين لتطورات اليمن - منذ اكثر من ثلاثين عاماً - ان تعقيدات الاوضاع اليمنية، وتداخل الواقع القبلي والعشائري مع واقع الاحزاب القومية والعلمانية والماركسية، سيجعل اي انفجار عسكري بمثابة حرب أهلية طاحنة، قد تستمر سنوات طويلة، اذا اخذنا بعين الاعتبار تجربة الحرب الاهلية اللبنانية

وتكمن الخطورة في ان موضوع المذهبية والطائفية بات يطرح بكل وضوح وصراحة لاول مرة، حتى في بيانات الاحزاب والقوى المشاركة في الائتلاف الحاكم، ولقد قال الحزب الاشتراكي في مذكرة مطولة ان الطائفة الزيدية - من خلال مجموعة من العسكريين والمتنفذين - تهيمن هيمنة كاملة على الشمال، رغم ان السنة من المذهب الشافعي يشكلون الغالبية السكانية في هذه المنطقة.

وبصدد الحديث عن موضوع الطائفية، فان بعض القيادات من الجنوب تشير الى ان جميع محافظات الجنوب والشرق من السنة على مذهب الامام الشافعي، وكذلك الامر بالنسبة الى مناطق تعز وإب ومارب والحديدة، والساحل الغربي كله.

وهنا واذا اخذنا بعين الاعتبار ان الشعب اليمني - بحكم التركيب الاجتماعي هناك - مسلح على نطاق واسع حتى باسلحة ثقيلة ومتوسطة، فان تطور الازمة الراهنة الى حدود المواجهة العسكرية سيؤدي الى حرب اهلية ضروس، تتداخل فيها الامور بصورة مذهلة، وتشير التوقعات الى استمرارها اعواماً طويلة

والحقيقة ان كثيرين من الشمال ومن الجنوب - في ضوء هذه التوقعات والاحتمالات المرعبة بالفعل - يفضلون الانفصال بمعروف وبهدوء، ما دام هذا الانفصال اصبح قائما على الارض، واصبح الشمال شمالا والجنوب جنوبا، وانتصبت المنافذ الحدودية كما كانت عليه قبل اعلان الوحدة في مايو (ايار) عام 1990

وعلى هذا الجانب فان كثيرين - حتى من الاحزاب التي شاركت في اعداد «وثيقة العهد والاتفاق» والتوقيع عليها - يعتبرون هذه الوثيقة بمثابة اقرار الامر الواقع بالطرق السلمية، ووضع اطار قانوني للتشطير، الذي اصبح قائماً على اكثر مما كان عليه من الناحية الفعلية والواقعية ويرى هؤلاء انه حتى في حالة تم توقيع الرئيس ونائبه على هذه الوثيقة تحت الضغط المحلي وتزايد الضغط الخارجي - فان تنفيذها يحتاج الى استبدال واقع جديد بالواقع السياسي القائم، وهو امر سيكون بمثابة انقلاب، وسيصطدم بموازين القوى ومراكز النفوذ في صنعاء وعدن على حد سواء.

وهكذا فرغم التصريحات المتفائلة التي ادلى بها من باريس العميد مجاهد ابو شوارب، يشير واقع الحال في اليمن الى ان الامور تسير نحو المزيد من التوتر في خط بياني متصاعد، وفي هذا المجال فقد حذر مسؤول يمني كبير فضل عدم ذكر اسمه من ان الوقت يمضي بسرعة هائلة، وان الازمة باتت تقترب من مرحلة العد العكسي الفعلية.

عشرة أيام بحثاً عن الوحدة في اليمن

بلال الحسن

وصلنا صنعاء صباحاً مع نسمات الفجر الاولى، نسمات هادئة ومنعشة، تبعث فيك شعوراً بالهدوء والارتياح والاطمئنان، خاصة ان وصولنا كان بعد انجاز «وثيقة العهد والاتفاق»، التي يفترض انها قد حلت الازمة بين «الحزب الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي» ووضعت وحدة اليمن على طريق الاستمرار.

ويساعد جو الفندق الوثير في تعميق الهدوء والارتياح، رغم ان قاعته الرئيسية كانت مكتظة بالنزلاء الذين جاؤوا من اكثر من عاصمة عربية، ليناقشوا ظروف الاستثمار والتنمية في اليمن، فيوحي لك المؤتمر المنعقد ان الحياة تسير في مجراها الطبيعي.

ولكن ما هي الا ساعات حتى يتبدل هذا المشهد الصنعائي باكمله، فما ان تطلب من السائق ان يمضي بك الى قلب العاصمة لالقاء نظرة على المدينة حتى تشم في الجو رائحة الازمة، وحتى تدرك دون سؤال ان الوصول الى «وثيقة العهد والاتفاق» لم يخرج البلد من محنته، وان اعصاب العاصمة لا تزال مشدودة ومتوترة، تراقب الاحتمالات بعيون قلقة.

تلتقي بالمواطنين العاديين في الشوارع وفي الدكاكين وتتبادل معهم الحديث، فتلمس اول ما تلمس، تراجع تلك الحماسة الصوفية للوحدة. فحين تمت الوحدة في 22 ايار / مايو 1990، كان كل مواطن يمني يفتعل الحديث معك ليقول لك كم هي الوحدة عزيزة على القلوب، وكم هي طبيعية وبديهية بين ابناء الشعب الواحد المتشابك والمتداخل منذ قرون، وكم هي عصية على الزوال والتفكك لأن الشعب لن يسمح لأحد بان يزيلها او يفككها. اما الآن... فيتوجب عليك ان تزيل البرودة عن لحظات اللقاء الاولى، وان تفتعل الحديث مع المواطن العادي، وان تساله عن الوحدة ومصيرها، لكي يفاجئك بالقول: اننا نعيش ازمة اقتصادية طاحنة بسبب الازمة السياسية. وان ما يهمنا هو حل مشكلة الغلاء، فإذا كان ذلك من خلال الوثيقة فاهلاً وسهلاً، واذا تعذر ذلك فليمض كل في حال سبيله. وهذه النظرة الباردة في الشارع لقضية الوحدة، هي افضل تعبير عن طبيعة الازمة اليمنية ووحدتها.

هذا التغير تحت مجرى النهر في صنعاء، هل له مثيل في عدن؟

ندخل الى العاصمة التجارية ليلا من المطار، لا شرطة، لا تفتيش، لا جوازات، فنحن في رحلة داخلية في اليمن الواحد الموحد، ولكن ما ان تمضي بضعة امتار في الشوارع حتى تحس انك قد دخلت عالم الحزب الاشتراكي القديم، الحزب المهيمن على مدينته. الحزب الشمولي كما يقولون في صنعاء، والحزب الذي ضبط الامن،



المصدر : الشرق الاوسط [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٤

والغى حمل السلاح، ونظّف المدينة، كما يقولون في عدن ومنذ اللقاءات الاولى مع الناس ومع الاصدقاء القدامى، تتلمس ولكن بحذر، نزعة «جنوبية» لم تكن قائمة من قبل، وكلمات الضم والالحاق التي تقال عن صنعاء في علاقتها مع عدن، هي التي تعبر عن هذه النزعة «الجنوبية» البارزة. وما ان تتوغل في الحوار قليلاً حتى تسمع كلمات كانت بقاياها تتردد في الايام الاولى للاستقلال عام 1967 قبل ان تتلاشى «عدن للعدنيين». وهذا الشعار الذي كان متداولا ايام الاستعمار البريطاني، وكان له آنذاك انصاره واعداؤه، له الآن انصاره في عدن، الذين يطرحونه مذكرين بالاهمال الذي واجهته العاصمة التجارية قبل ان يتولى شؤونها منصر السيلي، محافظها الجديد، وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، و«حاكم عدن» كما يطلق عليه البعض. وثمة في عدن تجار ومحامون واداريون قدماء، عاشوا تحت ظل الحكم الاشتراكي، ثم عاشوا تحت ظل الحكم الموحد، وشعروا طوال هذا الزمن انهم على هامش الحياة السياسية، وبعضهم يقول الآن، واستناداً الى «وثيقة العهد والاتفاق» التي تم توقيعها للخروج من الازمة، انهم مستعدون للتعاون مع الحزب الاشتراكي لتنفيذ هذه الوثيقة، ولتنفيذ الحكم المحلي بشكل خاص، ذلك ان الحكم المحلي هو مدخلهم للانخراط في العمل السياسي من جديد، وعلى قاعدة من اقتصاد السوق الحر. ويمضي هؤلاء في منهجهم الى حد الاعلان عن استعدادهم لتنظيم ندوة يمنية - عربية عن الحكم المحلي واشكاله وانماطه، تساعد الحزب في رسم خريطة المستقبل.

وحين تتوجه في صنعاء الى المكتبة لتشتري الصحف تفاجأ بذلك العدد الهائل منها: صحف مستقلة، وصحف حزبية، صحف يومية وصحف اسبوعية، عشرات من الصحف، تكتب ما تشاء وكيف تشاء معبرة بوجودها عن الديمقراطية والتعددية، وعاجزة بمضمونها عن التعبير عن هذه الديمقراطية والتعددية. اما حين تمضي الى كشك الصحف في عدن فالامر مختلف جداً. هناك صحف الحزب الاشتراكي، بعضها رسمي وبعضها غير رسمي، وعليك ان تبذل الجهد لتحصل على صحف الاحزاب اليمنية الاربعين.

الاحزاب والصحف موجودة في صنعاء. والحزب الاشتراكي وصحفه موجودة في عدن.

ولهذا يقولون لك في صنعاء تعليقاً على الازمة، او رداً على سؤال عن سبب نجاح الحزب الاشتراكي في الهيمنة على المحافظات الجنوبية والفوز بكل مقاعدها الانتخابية، أن الديمقراطية والتعددية في ظل الوحدة كانت من نصيب المحافظات الشمالية، اما المحافظات الجنوبية والشرقية فكان نصيبها استمرار الحكم الشمولي للحزب الاشتراكي، وان هذا هو احد مظاهر الوحدة التي لم تنجز.

ونقرأ في صحيفة «صوت العمال» يوم وصولنا الى عدن، مقابلة على صفحة كاملة بقلم الدكتور سيف صائل خالد، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني. عنوان المقال «الازمة السياسية الراهنة، ملامحها، جذورها، سبل الخروج منها» فتذكرك هذه المقالة بـ «ايام زمان»



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٤

يوم كان الحزب الاشتراكي يعقد مؤتمره، ثم يتولى قادة المكتب السياسي شرح نتائج المؤتمر للناس، بلغة ايديولوجية حزبية مبرمجة وصارمة. ويكفي في هذه المقالة، ان نستبدل كلمات اقتصاد السوق بالاشتراكية، والاقتصاد الحر بالتاميم، ووثيقة العهد والاتفاق بالبرنامج المطروح على مؤتمر الحزب، حتى نجد انفسنا امام البنية التحليلية القديمة نفسها. ان البنية الفكرية والذهنية التي تعاملت مع الاشتراكية والتاميم ومصالح العمال والفلاحين، هي نفسها البنية الفكرية والذهنية التي تتعامل الآن مع الاقتصاد الحر، واقتصاد السوق، والديمقراطية، والتعددية. وبينما يتعامل اعضاء الحزب الاشتراكي مع مثل هذه المقالة بفخر، ويعتبرونها مثالا للوضوح والالتزام والتوجيه المطلوب، يقول مسؤول كبير في صنعاء، وله باعه في العمل الحزبي القديم والحديث: عندما نتخلى عن ايديولوجية معينة يجب ان نتخلى عن آليتها. لا يمكن ان تصبح ليبراليا وتمارس اساليب الحزب الشمولي.

اما حصيلة هذا كله، فهو ان اجواء عاصمتي الوحدة، العاصمة السياسية والعاصمة الاقتصادية، تشعر انك دون كبير جهد، باجواء الانفصال الفعلي القائم في البلد، ولا تحتاج الى جهد كبير لتربط بين هذه الاجواء وبين الانفصال القائم من قبل في الجيش، والعملة، وشركتي الطيران، والقوانين الشطرية حسب التعبير اليمني، لكي ندرك ان الوحدة اليمنية غير قائمة الا بقرار سياسي، اما كل ما هو دون ذلك فخارج عن اطار الوحدة.

الاطار الرسمي (المعطل) رئاسة وحكومة، والعلم، والنشيد، والتنقل الحر بين الشطرين «السابقين» هو ما يسمى بالوحدة اليمنية، اما كل ما يتجاوز ذلك فهو الانفصال غير المعلن. ولقد سمعت في اليمن، شمالا وجنوبا، وعلى لسان اكبر المسؤولين من «المؤتمر الشعبي» ومن «الحزب الاشتراكي»، انه لا عودة عن الوحدة، ولكني قضيت عشرة ايام بحثا عن هذه الوحدة.

في صنعاء قال لي مسؤول كبير: لقد غادر مكتبي كل موظفي المحافظات الجنوبية الذين جاؤوا الينا يوم الوحدة، والقناة الثانية في تلفزيون عدن تعمل بشكل منفصل عن وزارة الاعلام في صنعاء، والتنقل بين الشطرين لم يعد مامونا كالسابق، والشمالي اذا سار في عدن يخاف على نفسه، وعند نقاط الحدود السابقة مراكز تفتيش، وهم يعيدون الشمالي اذا كان يحمل «جنبية»، وفي التلفزيون يقولون «الجنبية» ليست مظهراً حضارياً.

وفي عدن قال لي مسؤول كبير بمرارة: تصور ان رئيس الوزراء يتم توقيفه وتفتيش سياراته وملاحقتها عند مدخل صنعاء. تصور ان وزير الدفاع لا يستطيع ان يعود الى صنعاء لانه يعلم بمؤامرات تدبر ضده.

وامام هذه الاقوال لا تستطيع الا ان تواصل البحث عن الوحدة في اليمن.

السفراء.... وخاصة الاميركي والفرنسي، نشيطون في اليمن. وقد اصبح من باب التقليد السياسي، ان يقابلوا الرئيس في صنعاء، ثم يتوجهون الى مقابلة نائب الرئيس في عدن. بعض الوفود الرسمية تاتي الى عدن اولا فتقابل نائب الرئيس، ثم تتوجه الى صنعاء للاجتماع مع الرئيس. وزراء الخارجية الضيوف (وزير خارجية اندونيسيا) يزورون صنعاء بدعوة رسمية، ثم يغادرون اليمن من عدن. وحتى مديرو الشركات ورجال الاعمال (الشركة المسؤولة عن استخراج الغاز)، يفعلون الشيء نفسه، فيقابلون المسؤولين هنا، ثم يقابلون المسؤولين هناك، ويثور سؤال حول ما اذا كانت مواضيع البحث واحدة موحدة.

ويجري كل هذا بينما الجدل يتسع ويشتد حول توقيع «وثيقة العهد والاتفاق»، حول المكان وحول الحضور، «الشهود»، وحول التوقيع وما بعد التوقيع، وهل يعود نائب الرئيس الى صنعاء ام يستمر معتكفاً في عدن، هل يقسم اليمين في صنعاء امام مجلس النواب، ام يستمر نائباً للرئيس بدون قسم. ويمضي الوقت ويطول، بينما الوضع الداخلي لا يحتمل مثل هذا التطويل، ومن شان التطويل ان يكرس مظاهر الانفصال. ومن علامات ذلك ان آخر الشهر حل ونحن في اليمن، وبدانا نسال عن

الرواتب: هل دفعت ومَن سيدفعها؟ وسمعنا في عدن ان الرواتب دفعت في صنعاء ولم تدفع في عدن. ولا بد لوضع من هذا النوع ان يقود الى «تداعيات» وكلمة «التداعيات» هذه محببة لدى المسؤولين اليمنيين، واصبحت شائعة الاستعمال بينهم الى حد كبير، حتى انني سألت مسؤولا كبيرا في عدن عن «تداعيات» قضية الرواتب ودفعها، فصمت ولم يجب.

سألت: هل ستوقفون توريد مداخيل المحافظات الجنوبية الى الخزينة المركزية في صنعاء لتدفعوا الرواتب في عدن؟ فرد علي بسؤال: ماذا نستطيع ان نفعل لنواجه هذه المشكلة؟ وهكذا.... كلما طال زمن التوقيع برزت مشكلات تبتعد بالواقع اليمني عن حال الوحدة، ويتعزز الخلاف السياسي باجراءات متواصلة على الارض.

في صنعاء يبرز الوضع بشكل اكثر حدة، فصنعاء هي العاصمة، وهي مقر ومنبع الحركة الاقتصادية، واقتصاد صنعاء الاساسي هو التجارة، والتجارة مرتبطة بالعملات الصعبة. وفي ظل الازمة السياسية ارتفع سعر الدولار بطريقة جعلت المواطن يفقد نصف دخله، وارتفعت الاسعار بمعدلات جعلت شؤون المعيشة اليومية صعبة للغاية، وارتبط ذلك كله في وعي المواطن العادي بالازمة السياسية. الازمة السياسية هي سبب وضعنا المعيشي الصعب، هذا ما يقوله كل مواطن في صنعاء. ويضغط هذا الوضع باتجاه الاسراع بتوقيع الوثيقة كي تبدأ الازمة الاقتصادية بالتراجع، ولكن حسابات السياسيين لا تنطبق على حسابات المواطن العادي، فيتعزز الشعور البارد ازاء الوحدة، ويعاني المسؤول الاقتصادي، ولا يكاد يجد مخرجاً للازمة، ورمضان على الابواب، والكل يريد ان يفي مائدة رمضان حقها، ولا احد يملك الجواب لا على مكان توقيع الوثيقة، ولا على موعد التوقيع كي يبشر ببدء حل الازمة.

ولكن الى متى تستطيع صنعاء ان تصمد هكذا؟ وكيف يكون الحل بينما كل مسؤول في صنعاء يقسم لك ان الشمال لن يتخل عن الوحدة؟ لا احد يملك جواباً على ذلك، وحتى حين تمضي في الحوار لتذكر بان الاستمرار بهذا الوضع قد يفضي الى انفجارات شعبية قد لا يمكن السيطرة عليها، لا تتلقى جوابا على ذلك.

بعض كتاب الصحف في عدن يكتبون وكأنهم يتوقعون مثل هذه الانتفاضات، ويهزأون من الذين ينظرون الى «انتفاضات» الشعب بخوف وحذر، ويرد عليهم بعض كتاب الصحف في صنعاء، محذرين من انهم يريدون اعادة اليمن الى مرحلة «الانتفاضات» التي شهدتها عدن في مطلع حكمها اليساري المتطرف (انتفاضة المزارعين وانتفاضة الصيادين... الخ).

«احمد حسين الاشول» مثلا يكتب في صحيفة «صوت العمال» مبشراً بالثورة المطلوبة، يقول «لو كان الوضع الاقتصادي والسياسي المتردي الذي تشهده بلادنا اليوم من نصيب بلد آخر لكان كفيلا باحداث ثورة اجتماعية حقيقية».

هذا ما يقال علناً... فما الذي يقال في السر؟

سألت الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب، وممثل «حزب التجمع اليمني للاصلاح» ما هو رأيك في هدف التحرك الذي يقوم به الحزب الاشتراكي، هل هو الانفصال ام الضغط على الشمال؟ فأجاب فوراً وبدون تردد: النقطة الثانية. النقطة الثانية هي بيت القصيد. وصمت ورفض ان يفصح. ولكن هذا الاصرار على الوحدة، في صنعاء وفي عدن، وعلى لسان المسؤولين كافة، لا يلتقي ولا ينسجم مع المشكلات العملية الناشئة على الارض. وتوقيع الوثيقة اما ان يكون سريعا، واما ان تتواصل «التداعيات» الى مستقرها الطبيعي.

ولقد شاع ان القوى الخارجية الاجنبية قد شجعت على قيام الانفصال في اليمن، ولكن المسؤولين اليمنيين تولوا بانفسهم نفي هذه الشائعات، واشاروا الى تدخلات اميركية واوربية تضغط كلها باتجاه الحفاظ على الوحدة ومنع الاقتتال. وهم يقولون بصراحة ان الاميركيين



المصدر : .... الشرق الاوسط (البريطانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ١٠ فبراير ١٩٩٤ ....

والغربيين استثمروا اموالا كثيرة في اليمن، وخاصة في النفط وفي الغاز، وهم لا يريدون التضحية بهذه الرساميل، لا من خلال الانفصال ولا من خلال الاقتتال، وهناك اشارات الى مشاريع نفطية مترابطة بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، فالنفط المستخرج من مارب قد يصدر من عدن، واتفاقيات الغاز الضخمة مع الشركة الاميركية تشير الى مشروع متداخل بين المحافظات، ويساعد هذا على تعزيز الحفاظ على الوحدة وتكريسها.

وهذا كله صحيح ويدعو الى التفاؤل. ولكن هل تسير الامور واقعيا على هذا النحو؟ الن تاتي لحظة يتخذ فيها قرار سياسي بغض الشراكة الجغرافية لبعض مشاريع النفط والغاز؟

الن تاتي لحظة يقول فيها المسؤول في عدن، ولو سراً، للمفاوض الاميركي، انه يريد للغاز المستخرج من المحافظات الجنوبية ان يصدر من ميناء جنوبي، ويقول فيها المسؤول في صنعاء، ولو سراً انه يريد للغاز المستخرج من المحافظات الشمالية ان يصدر من ميناء شمالي؟

كلما تاخر توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» بدا مثل هذا الاحتمال ممكناً، ان لم يكن قد حدث بالفعل، ويولد بذلك عامل جديد من عوامل الانفصال.

إن اصرار القادة اليمنيين، سواء في صنعاء وفي عدن، على بقاء الوحدة واستمرارها وعدم التفريط فيها، يثير الاعجاب حقا. ولكن الاصرار على عدم الربط بين الوحدة وبين المشكلات «المتداعية» على الارض، يثير تساؤلات الصحافيين والمراقبين والدبلوماسيين والسياسيين الذين يزورونهم. سالت في صنعاء «يحيى المتوكل» وزير الداخلية عن تصوره لكيفية الخروج من مازق الشروط المتبادلة لتوقيع الوثيقة فقال «نعول على الحكمة اليمنية كما حدث في مواجهة الازمات السابقة».

وسالت السؤال نفسه في عدن لحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء فقال «مثلما وصلنا الى الوثيقة سنصل الى كيفية معالجتها».

في صنعاء قال لنا «يحيى المتوكل» ان «ارادة الوحدة قد تغلبت على ارادة الانفصال».

وفي عدن قال لنا «حيدر ابو بكر العطاس» انه «لا انفصال في اليمن، ولكن نريد تصحيح الوحدة».

فهل تنتهي بهذه الاقوال المسؤولة، رحلة البحث عن الوحدة في اليمن؟

صنعاء:94/2/9



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء القاهرية

التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٤

مصـــادر الجامعـــة العـــربية :

لامبـــرر لرفـــض اقتـــراح عبد المجيد بشأن اليمن

هـل يقـف وراءه الملـك حسـين؟!

أبدت مصادر مطلعة فى جامعة الدول العربية دهشتها من اعلان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح رفضه للاقتراح الذى تقدم به الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية وينص الاقتراح على استضافة مراسم توقيع اتفاق المصالحة بين طرفى النزاع الرئاسى فى اليمن بمقر جامعة الدول العربية فى القاهرة .

أميـــرة ديـــاب

وصرح مصدر رفيـــع المستـــوى بالجامعة العربية انه على الرغم من رفض الرئيس اليمنى لعرض الجامعة الا انها مازالت حريصة على انجاح الاتفاق ودعمه حفاظا على الوحدة اليمنية،واشار المصدر الى ان الجامعة لم تحاول فرض موقف معين سواء على الرئيس عبدالله صالح فى صنعاء او نائبه المعتكف فى عدن على سالم البيض وانما كانت تحاول جاهدة العمل على تهيئة مناخ افضل للاتفاق على حل ينهى الازمة القائمة .

وكانت مصادر صحفية فى صنعاء والقاهرة قد اكدت نبأ تعثر وساطة الجامعة العربية بشأن احتواء الخلاف الناشب بين الرئيس اليمنى ونائبه منذ فترة طويلة . واشارت المصادر الى ان سبب التعثر هو رغبة على سالم البيض فى حضور الملك حسين عاهل الاردن مراسم توقيع الاتفاق بصفته من القواد العرب الذين سعوا الى احتواء الازمة منذ بدايتها .

فسرت مصادر دبلوماسية مطلعة بالجامعة العربية ذلك بأنه محاولة لكسر طوق العزلة الذى وضعت فيه القيادة الاردنية نفسها خاصة مع تعثر مسيرة السلام فضلا عن الفتور الذى يعترى العلاقات الاردنية مع بعض العواصم العربية خاصة الخليجية منها .

احراج

وشرحت المصادر ان الملك حسين عاهل الاردن احس بنوع من الاحراج عندما تقدم الامين العام للجامعة العربية بعرضه القاضى باستضافة مراسم توقيع اتفاق المصالحة بين طرفى النزاع الرئاسى فى اليمن .

وتقول مصادر اخرى ان هناك شواهد عديدة على ان الملك حسين استهدف قطع الطريق على اى جهود عربية اخرى للوساطة بين على سالم البيض وعلى عبدالله صالح وفى اطار محاولة حسين القيام بدور اقليمى خاصة فى ظل الوضع المتأزم بين اركان الرئاسة اليمنية واظهار نفسه فى صورة القادر على احتواء الخلاف الذى نشب باليمن مؤخرا حول تحديد صلاحيات كل منهما .

وعزت هذه المصادر رفض الرئيس على عبدالله صالح فى صنعاء عرض الجامعة العربية بأنه يأتى بعد ضغوط واتصالات مكثفة اجراها الملك حسين معه مؤخرا .



عصمت عبدالمجيد — الملك حسين — على عبدالله صالح

منهجان في فهم الأزمة

بعد اللقاء والحوار مع عدد من كبار المسؤولين في اليمن، وخاصة من «المؤتمر الشعبي» و«الحزب الاشتراكي» اللذين يعتبران طرفي الازمة الرئيسيين، نستطيع ان نستخلص منهجين في فهم الازمة اليمنية:

● منهج المؤتمر الشعبي الذي يعتبر ان الازمة سياسية، اساسها بين الرئيس ونائبه، وموضوعها الفعلي هو كيفية انتخاب نائب الرئيس وصلاحيات نائب الرئيس. وقد يتطور هذا المنهج ليتناول ازمة العلاقة بين المؤتمر والحزب في ما يتعلق بالسلطة، والتي قامت خلال الفترة الانتقالية على اساس تقاسم السلطة، ثم كان لا بد ان يطرا عليها تحول على اساس نتائج الانتخابات.

● ثم منهج الحزب الاشتراكي، الذي يرفض مناقشة الازمة من هذا المنطلق، ويصر على ان موضوع البحث الرئيسي هو اختلاف وجهات النظر حول كيفية بناء الدولة الحديثة في اليمن، بدءا من موضوع الاغتيالات والامن وانتهاء بموضوع اللامركزية والحكم المحلي.

منهج المؤتمر

يقول قادة المؤتمر ان السلطة في المرحلة الانتقالية من الوحدة (1990 ـ 1993) قامت على التناص وليس على الاساس الديمغرافي، واتفق في نهاية هذه المرحلة على الاحتكام لنتائج الانتخابات، ورسم صورة السلطة بعد ذلك على اساسها. وحددت نتائج الانتخابات حجم المؤتمر وحجم الحزب الاشتراكي، واوجدت حزبا ثالثا اساسيا هو حزب «التجمع اليمني للاصلاح» وتشكل بناء على ذلك تحالف حكومي ثلاثي، وبدا حتى هذه اللحظة ان الامور تسير في اتجاهها الطبيعي، الى ان فوجئنا بان الحزب الاشتراكي يرفع شعارات ترفض الديمقراطية الصورية، ويطالب بتعديلات دستورية، ويطرح إشكالية حول منصب نائب الرئيس.

وحول الإشكالية المتعلقة بمنصب نائب الرئيس، يقول قادة المؤتمر، ان الامور كانت تسير بشكل طبيعي قبل الانتخابات، عندما دار حوار بين المؤتمر والاشتراكي حول دمج الحزبين، وكانت اغلبية قيادة الاشتراكي بما فيها نائب الرئيس والامين العام، موافقة على قضية الدمج، واستتبع ذلك موافقة المؤتمر على ان ينتخب الرئيس ونائبه في قائمة واحدة، باعتبارهما ينتميان لتنظيم سياسي واحد. ولكن الحزب الاشتراكي عاد بعد ذلك، وفي اجتماع للجنته المركزية، اعلن رفضه لقرار الدمج، وتاجيل البت فيه الى حين انعقاد المؤتمر الرابع للحزب، وهنا نشا الإشكال بسبب تراجع الحزب الاشتراكي عن اتفاق الدمج، اذ كان راي المؤتمر بعد ذلك انه لا يمكن انتخاب الرئيس ونائبه من حزبين مختلفين، لان رئاسة الدولة ستكون آنذاك غير موحدة على صعيد القرار السياسي. وحين تجدد البحث برز اقتراح يقول بانتخاب الرئيس على ان يقوم بعد ذلك بتعيين نائبه، وقد وافق الحزب الاشتراكي في غياب نائب الرئيس، وحذرناهم من هذه الموافقة في غيابه، ولكنهم قالوا نحن مؤسسة والافراد يلتزمون بالقرارات، ثم تبين ان ذلك لم يتم، فبدات الازمة، وكنا نظن في البداية ـ وكما قيل لنا ـ انها ازمة بين النائب وحزبه، ولكنها تطورت لتصبح ازمة بين الرئيس ونائبه، ثم ازمة بين المؤتمر والحزب، ثم ازمة بين الشمال والجنوب.

منهج الحزب الاشتراكي

ولكن الحزب الاشتراكي يرفض هذا الفهم للمسالة، ويقول انه فهم تبسيطي، وهو يرد الخلاف الى اسباب اعمق تبدا بالامن والاغتيالات التي لم تبذل السلطة في صنعاء الجهد اللازم لمواجهتها وإلقاء القبض على المتهمين بها. وطرحت مشكلة الاغتيالات هذه مشكلة الامن بشكل عام، امن المواطنين وامن الدولة. ونتج عن مشكلة الامن واسلوب معالجتها جو من عدم الثقة بدا ينعكس على جميع مظاهر ادارة الدولة، من مجلس الرئاسة الى البرلمان الى الحكومة. ويضيف قادة الحزب الاشتراكي ان الدولة ضعيفة في اليمن وكنا نتفاءل من خلال الوحدة ان نمارس مهمات تؤدي الى بناء الدولة بالتدريج ولكن ذلك لم يتم ولم يكن من الممكن



المصدر : الشرق الاوسط / السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٤

الوصول الى اتفاق حول كيفية انجاز ذلك. وحين نشبت الازمة، وتشكلت لجنة الحوار طرحنا تصورنا لبناء الدولة من خلال اللامركزية والحكم المحلي. اما تصوير الازمة بانها تنتهي بمصالحة بين الرئيس ونائبه فهذا تبسيط وتسطيح نرفضه.

وبسبب هذا الاختلاف الواسع بين وجهتي النظر وبسبب وجود قضية عدم الثقة، برزت قضية تاكيد الضمانات عند توقيع الوثيقة وبعدها.

الضمانات كما يراها المؤتمر هي في: التوقيع، ثم عودة الرئيس ونائبه بعد التوقيع الى صنعاء، وبعودتهما تلتئم المؤسسات الدستورية: مجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، ويبدا العمل التضامني لتنفيذ الوثيقة.

ولكن الضمانات كما يراها الحزب الاشتراكي تختلف عن ذلك تماما، فهو يريد تنفيذ بعض القضايا قبل قدوم نائب الرئيس الى صنعاء، واهمها اعتقال المتهمين بالاغتيالات، واخراج الجيش من المدن، وخاصة من صنعاء. وهو يريد اصدار مباركة من مجلس النواب لوثيقة العهد والاتفاق. قبل التئام المؤسسات، حتى تكون هذه المباركة ضمانة الى ان القوانين ستصدر في ما بعد لترجمة الوثيقة الى خطة عمل. ويقول قادته بكل صراحة: لدينا مخاوف بانهم يريدون اخذ التوقيع منا ثم توضع العراقيل امام التنفيذ. ولكبار قادة المؤتمر ردودهم على ذلك ايضا، فهم يقولون «لا احد يستطيع ان يطالبنا بان نمارس دور الشرطي في خدمته» لان التنفيذ قضية [illegible] ولا تخص طرفا دون اخر.

[illegible]ى منذ توقيع الوثيقة بالاحرف الاولى حتى [illegible] جدل حول هذه الضمانات المطلوبة من كل طرف، مع تقديم اقتراحات وبدائل من قبل اللجان والو[illegible]ماء، اليمنيين والعرب.

وما يزال الحوار مستمرا... والكل يحلل بحدة، ولكنه ينهي الحديث مركزا على ضرورة التفاؤل، بل يطلبون منا بمحبة ان نكتب بما يعزز هذا التفاؤل.

(ب . ح)



إتجاه لاقرار وثيقة العهد والاتفاق في مجلس النواب اليمني والتعهد بعدم تعديلها

□ عدن — من مراسل «**العرب**» عبدالرحمن علي

من المتوقع ان تنهى لجنة حوار القوى السياسية و اليمن سلسلة اجتماعاتها باصدار بيان حول نتائج اجتماعاتها بتضمن رؤية اللجنة بشان ضمانات تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق» التى تكفل التطبيق الحدي للوثيقة عقب التوقيع النهائى في الثامن عشر من فبراير الجارى بالعاصمه الاردنية عمان. واضافت تلك المصادر بان لجنة الحوار شكلت امس لجنة رباعية من السادة: عمر الجاوي — الدكتور محمد عبدالملك المتوكل — عبدالواحد هواش — احمد جابر عفيف حيث سيقوم هذه اللجنة بتقديم مشروع البيان في ضوء النقاشات والحوارات لاعضاء لجنة الحوار ويتضمن البيان الضمانات في الجوانب الامنية وتحديد افراد الحراسات الخاصة بالقيادة السياسية وغيرها من الموضوعات الاخرى.

وعلمت «**العرب**» من مصادر مقربة من لجنة حوار القوى السياسية بان من بين المقترحات التى جرى تداولها امام اللجنة دعوة مجلس النواب للانعقاد وتاييده لوثيقة العهد والاتفاق من خلال بيان يصدره المجلس بهذا الشان ويلتزم ممثلو احزاب الائتلاف من خلال كتلهم البرلمانية بتاييد الوثيقة وعدم تعديل اي بند فيها او ادخال اي اضافات اليها.. واضافت تلك المصادر بانه على الارجح ان يعقد مجلس النواب جلسته هذه في العاصمة التجارية والاقتصادية عدن او صنعاء.. واضافت تلك المصادر بأن على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني سيقوم خلال انعقاد دورة مجلس النواب بعدن بتادية اليمين الدستورية امام المجلس.. وقال **مصدر مسئول في المكتب السياسي** للحزب الاشتراكي اليمني ان على سالم البيض مصمم على التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» في اسرع وقت ممكن مشيراً الى ان البعض لايرغب في بناء دولة حديثه دولة النظام والقانون وتعمل بكل ثقلها على اعاقة التوقيع النهائي للوثيقة سيما وان وثيقة العهد والاتفاق تعد اللبنة الاولى لدولة المؤسسات التي تؤمن الوصول الى بناء المجتمع المدني الحديث والمتطور..

وقال المصدر ان الحزب الاشتراكى اليمني سيعمل على اسقاط اية عوامل او مماطلة تحول دون التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق هذا وافادت معلومات اولية ان مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والجامعة العربية من بين المدعوين للحضور والمشاركة في مراسم التوقيع النهائى على الوثيقة علاوة على مشاركة عدد من الشخصيات السياسية اليمنية والعربية ومن الدول الصديقة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الاوروبي ومنظمة الامم المتحدة كما افادت المصادر بان وفداً فنياً سيصل العاصمة الاردنية عمان خلال الساعات الاربع والعشرين القادمة لاجراء الترتيبات الخاصة بمراسيم التوقيع النهائي..

من جانب اخر رفعت السفارة البريطانية بصنعاء مذكرة شفوية تحمل رقم (١٧) الى وزارة الخارجية في الجمهورية اليمنية تطلب فيها من الوزارة معلومات بشان احتجاز طائرة البوينغ «٧٠٧» في مطار الحديدة

هم يتحدثون عن الوحدة ويتحضرون للانفصال !

اليمن : خفايا محاولة الانقلاب «الشمالي» على عبدالله صالح

العلاقة السرية بين قيادة الجيش في صنعاء والأصوليين

الوضع في اليمن مازال يسير نحو الانفجار والتصعيد . «وثيقة العهد» التي توصل اليها علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض ليست سوى مناورة جديدة وفي أحسن الحالات صعبة التنفيذ والتوقيع عليها لا يعني نهاية الأزمة بل بداية الأزمات.

في هذا التحقيق الميداني من صنعاء وعدن تكشف «الوطن العربي» خفايا ما يجري في الكواليس وعلى الأرض. فالاستعدادات للانفصال قائمة رغم الحديث عن الوحدة وكل طرف يستجمع قواه ويؤلب قبائله وعشائره في انتظار ساعة الصفر. وقبل أيام كانت الحرب تندلع بين الشمال والجنوب لولا تدخل واشنطن.. لكن الوضع مازال جمرا تحت الرماد، والوحدة الحالية ليست قائمة إلا لأنها مطلوبة من الخارج ولأن الأطراف اليمنية تتخوف من ان يؤدي التشطير هذه المرة الى اكثر من شطرين: شمالي وجنوبي.



المصدر : .... الوطن العربي
اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٤ يناير ١٩٩٤

بالرغم من وجود شعور عام في الأوساط السياسية اليمنية بأن الأزمة التي انفجرت في آب (اغسطس) الماضي قد هدأت نسبيا، إلا ان الاحزاب السياسية الموجودة في السلطة تمتنع عن التأكيد بأن الأزمة قد وجدت طريقها الى الحل. فكل شيء ممكن حدوثه في هذا البلد المعقد اجتماعيا وسياسيا والمنهار اقتصاديا. وبالرغم من تأكيد جميع الأطراف المتصارعة تأييدهم لـ «الوحدة الديمقراطية» كثوابت لبناء «الدولة الحديثة» كما أشارت وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت بالأحرف الأولى في ١٨ كانون الثاني (يناير) الماضي، الا أن الواقع يختلف، وكل مراقب حذر ومتابع للوضع اليمني يخرج بقناعة أن القضية في اليمن هي السلطة وأن الوحدة قامت لحل مشاكل كل طرف وحسب قناعات متناقضة.

كل طرف يحتال على نفسه، على الاقل من خلال تصريحاته العلنية. فالحزب الاشتراكي، من جهته، وهو الحليف الجنوبي يؤكد على لسان فضل محسن وزير الثروة السمكية وعضو المكتب السياسي أن الحزب كان يعتقد قبل الوحدة بين الشمال والجنوب في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠، أن الوضع في الشمال متفكك وأن السلطة ضعيفة وهناك استياء شعبي كبير من حكم الرئيس الفريق علي عبدالله صالح.

ويضيف المسؤول الاشتراكي قائلا: «إننا اخطأنا التحليل وأعطينا الأنفسنا حجة لتجاهل مشاكلنا واعتبرنا الوحدة مخرجا لأزمتنا في اجواء دولية جديدة كنا غير قادرين على استيعابها في الجنوب».

أما حزب الرئيس الشمالي، حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي هو خليط من عسكر وقبائل وأعيان وعلماء واسلاميين اصوليين، فإنه كان يعتبر أن الوضع في الجنوب هش وأن سلطة الحزب الاشتراكي ضعيفة والشعب يتطلع الى الخروج من حكم الحزب الواحد، وبالتالي فإنه من السهل استيعاب الجنوب وهضمه واستقطاب غالبية الشعب ووضع اليد على ثروة نفطية هي في بدايتها.

وهكذا قامت الوحدة على اخطاء في التحليل وعلى نوايا متناقضة وانظمة تتعارض في كل شيء حتى أن الأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض، نائب الرئيس، وصل به «التشاؤم» الى القول: «لم تقم الوحدة، بل توحدت نشرة الأخبار. فهناك سلطتان شمالية وجنوبية وهناك جيشان وعاصمتان. والبرلمان الموحد لا يحل ولا يربط».



علي عبدالله صالح : مناورة

علي عبدالله صالح فقد المبادرة وقبل بـ «وثيقة العهد» كمناورة جديدة !



المصدر : الوطن العربي
) الباكستانية

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكثر من شطرين

والواقع ان الوحدة لم تقم على نوايا مبطنة فحسب إنما انعدمت الثقة وتوالت الأزمات وكثرت إعتكافات الأمين العام للحزب الاشتراكي في عدن، وكان آخر اعتكاف بدأ في آب (اغسطس) الماضي، وهو الاعتكاف الذي فجر الأزمة الحالية، وأدى الى جلاء جميع القيادة الجنوبية الى عدن، حتى ان هذا الاعتكاف الجماعي فرض أمراً واقعاً انفصاليا لأنه لا يوجد من في وسعه اعلان الانفصال، فلا الرئيس اليمني قادر على ذلك لأن «التشطير القديم أصبح غير وارد» حسب راي ديبلوماسي عربي مقرب من الفريق عبدالله صالح، اذ يخشى من خطر تشطير اليمن الى اكثر من شمال وجنوب. ولا في نية الجنوب اعلان الانفصال لأنه يفضل في الوقت الحاضر استعادة قوته في الجنوب وضبط الوضع هناك معتقدا بأن في الامكان الحصول على اكثر من ذلك.

ويشرح هذا الديبلوماسي لـ «الوطن العربي» استراتيجية الحزب الاشتراكي مفسرا انها قامت على فشل المؤسسات الوحدوية واستعادة ضبط الامور في الجنوب ودفع الأزمة الى حد الانهيار الكامل وحافة الحرب بهدف تعبئة المعارضة الشمالية ضد حكم الفريق عبدالله صالح وطرح شعارات تعبر عن الجميع ولاسيما اهالي المناطق الوسطى في منطقتي تعز وإب، حيث يسود شعور بأن السلطة في الشمال هي في يد اهالي شمال الشمال وأنهم اقل المستفيدين اضافة الى شعورهم بأن السلطة في الشمال قائمة على مفهوم مذهبي زيدي وبالتالي يعتبرون انفسهم اقرب الى الجنوب الشافعي.

وقد تمكن الحزب الاشتراكي من ادارة الأزمة بدهاء وحنكة حتى الان. فالاعتكاف في الجنوب افرغ الدوائر الرسمية في الشمال وعطل المؤسسات وزاد الوضع الاداري سوءا. واتضحت للرأي العام جوانب الفساد وانعدام الامن وسيطرة قوى الامن الداخلي على جميع مرافق البلد. في المقابل تمكن الحزب الاشتراكي من استعادة قدرته على ضبط السلطة في الجنوب بل انه استقطب عددا كبيرا من المعارضة الجنوبية التي شعرت بأن الوحدة انتقصت من حقوقهم وافقرت الجنوب. اكثر من ذلك، تمكن الحزب الاشتراكي من استقطاب المعارضة الشمالية وجر قبائل بكيل الى موقف مؤيد لاطروحة الحزب ومطالبه. وقبائل بكيل الشمالية، الاكثر عددا والتي تسيطر على اوسع بقعة جغرافية تشتهر بأنها مستبعدة عن السلطة من قبل قبائل حاشد التي يراسها الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس البرلمان ورئيس حزب الاصلاح، احد الاحزاب الثلاثة المتحالفة في الحكومة، وهي القبائل التي ينتمي اليها الفريق عبدالله صالح.

اختراق اصولي

في المقابل يظهر ان حزب المؤتمر الشعبي العام فقد الكثير من هامش تحركه حيث كشفت الأزمة طبيعة السلطة في الشمال وتركيبتها فهي تقوم على عائلة الرئيس، اي بيت الاحمر التي تسيطر على قيادة الجيش وعلى قبيلته «سنحان» التي هي احدى قبائل حاشد التي يتشكل منها الحرس الجمهوري والأمن المركزي البالغ عددهم ٨٠ الف عنصر.

كما كشفت الأزمة حقيقة الانقلاب الأمني الذي ذهب ضحيته ١٥٠ عضوا في الحزب الاشتراكي، إذ ظهر ان هناك علاقة بين قيادة الجيش والجماعات الأصولية التي يتزعمها عبدالمجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة والرجل القوي في حزب الاصلاح. وبدأت تنكشف خفايا خطط الاغتيالات ومن يديرها وهم في غالبيتهم من العناصر الأصولية اليمنية والعربية التي تدربت في

هكذا منعت أميركا انفجار الحرب بين الشمال والجنوب

افغانستان وعادت الى اليمن بمساعدة الزنداني وتمويل عبدالله بن حسين الاحمر، حيث اقيمت لهم معسكرات في منطقة صعدة في شمال الشمال وفي مأرب. وقد القي القبض على عدد منهم في أبين في الجنوب واعترفوا بإنتمائهم. وكان تم لاحقا تهريبهم الى الشمال بعدما امضوا شهرا في سجون عدن. وتؤكد مصادر رسمية بأن هؤلاء الأصوليين يضمون عناصر مصرية مطلوبة من القاهرة. وقد قدم الرئيس حسني مبارك لائحة بأسمائهم وخرائط عن اماكن تدريبهم الى عبدالكريم الارياني وزير التخطيط الذي حاول نفي المعلومات ولكن من دون جدوى.

الى ذلك بدأت تظهر حقيقة الأزمة الاقتصادية حيث كشف رئيس الوزراء المهندس حيدر ابوبكر العطاس في رسالة موجهة الى الرئيس عبدالله صالح ما يزعم عن تزوير حوالي ٢٠ مليار ريال قام بها احد المقربين للرئيس ويدعى العقلاني راشدي،

"واشنطن لليمنيين: «اذا اردتم الانفصال فافعلوه بدون سفك دماء»"



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي (اللبنانية)

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٤

ويقول رئيس الوزراء ان الرئيس او احد اعوانه سحب ما لا يقل عن ثلاثة مليارات ريال خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من البنك المركزي ولم تعرف الاسباب، ولا جهة الصرف. ويقال في هذا الصدد ان الأموال ذهبت لتوزع على القبائل في عملية تعبئة ضد الجنوب.

وتقول المصادر ذاتها ان الرئيس والقوى التي تدور في فلكه حاولت في بداية شهر كانون الأول (ديسمبر) تنفيذ خطة تهدف الى تطويق مدينة إبين في الجنوب ومحاصرة اللواء الجنوبي الذي يحرس المدينة. وقد قام لواء العمالقة الشمالي بتحرك في اتجاه المدينة الا ان الجيش الجنوبي كان على معرفة من الأمر وتمكن من تطويق لواء العمالقة. وتؤكد انباء جنوبية ان الولايات المتحدة كانت على علم بتحركات الجيش الشمالي فاعلمت المسؤولين الجنوبيين كما طلبت من عبدالله صالح وقف كل عمل يؤدي الى انفجار عسكري.

محاولة انقلاب علي صالح

ويبدو الرئيس عبدالله صالح ضعيفا وقد فقد المبادرة منذ شهر كانون الأول (ديسمبر) حتى انه بدا يدلي بتصريحات مؤيدة للحوار لكنه حاول في منتصف شهر كانون الثاني (يناير) ضرب الحوار بضغط من حزب الاصلاح والاصوليين ومن قبل ابناء عائلته، حتى أن البعض تحدث عن وجود خطة لاقالته وتعيين رئيس الاركان «عبدالملك سياني» في حال قبوله نتائج الحوار، وبالفعل حاول عبدالله صالح التهرب من قبول وثيقة العهد والوفاق في خطاب له في مدينة تعز وفي حضور العلماء مهاجما قيادة الجنوب، وتم تشكيل لجنة من العلماء بهدف تعطيل اعمال لجنة الحوار التي كانت توصلت الى اتفاق وكانت تنتظر التوقيع عليه بالاحرف الاولى.

وتبين أن الرئيس عبدالله صالح تعرض ايضا لضغوط خارجية لاسيما من الولايات المتحدة التي - حسب راي ديبلوماسي أوروبي - تابع الأزمة من منصبه في صنعاء، اعلنت انها ضد أي نزاع عسكري وأنها مع الحلول السلمية وإن كان لابد من الانفصال فمن الافضل ان يتم ذلك بشكل سلمي ومن دون سفك للدماء.

ولم يكن امام الرئيس اليمني غير القبول بالوثيقة لانه كان يعرف أن الانفصال لا يعني بالضرورة الرجوع الى الحدود السابقة التي تفصل الشمال عن الجنوب. واعتبر ان قبول الوثيقة لا يعني بالتالي تطبيقها وهناك مجال للمناورة.

والواقع، ليس هناك من يمكنه المراهنة على تطبيق الوثيقة، كونها تمثل انقلابا جذريا على سلطة الرئيس عبدالله صالح كما يقول محمد سعيد عبدالله، الملقب بـ «محسن» وهو وزير الاسكان وعضو المكتب السياسي وأحد اهم قيادات الحزب الاشتراكي. فالوثيقة تضرب هيكلية السلطة وتعيد تنظيم النظام السياسي على أسس جديدة تتعارض حسب رايه مع نظام الشمال القائم على القبائل والعسكر. ولكن هناك طرف اشتراكي متفائل ويعتقد في امكانية تطبيق الوثيقة حتى انه يرى ان تطبيق ٤٠ في المئة منها يشكل انتصارا، لاسيما تطبيق الجانب الأمني واخراج العسكر من المدن وتطبيق جزء من الحكم المحلي.

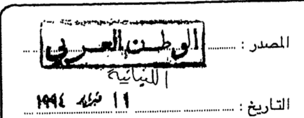
الوثيقة .. المناورة

وما لا شك فيه ان الوثيقة معقدة، وهي عبارة عن اتفاق مبدئي أشبه بوثيقة الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير حيث ان كل بند يحتاج الى اتفاق منفصل. ويلزم حوالي ٤٠ مشروع قانون لتطبيقها مع ضرورة تعديل الدستور. واذا نظرنا الى الوثيقة فإنها تحصر صلاحيات الرئيس في شكل كبير بينما تتوسع سلطات رئيس الوزراء لتشمل الدفاع والمالية، في حين تتوسع صلاحيات الحكم المحلي الادارية والأمنية والمالية. وهذا يضرب مصالح العديد من القيادة العسكرية في صنعاء وهم الاغنياء الجدد.

لذلك هناك انطباع في صنعاء وعدن بأن المناورة ستتواصل وقد بدأت فعلا من خلال المفاوضات على توقيع الوثيقة. فالرئيس عبدالله صالح يشترط عودة نائب الرئيس والحكومة الى صنعاء في حين ان الحزب الاشتراكي يطالب بالتوقيع وبالتنفيذ، او تنفيذ الجزء الأول منها المتعلق بالجوانب الأمنية اي اخراج العسكر من المدن وتنظيم امن الرئيس ونائبه، ووضع الحزب الاشتراكي شرطا على توقيع الوثيقة في عمان في حضور شخصيات عربية وغربية كضمان لتنفيذها، عودة النائب ورئيس الوزراء الى عدن على اساس اعتبار عدن عاصمة لمدة ستة اشهر اي حتى شهر ايار (مايو)



المصدر : الوطن العربي اللبنانية



التاريخ : ١١ شباط ١٩٩٤

المقبل وعندها يكون قد تم تنفيذ البند المتعلق بالامن في صنعاء.

كل شيء يسير في الحقيقة نحو الابقاء على الوضع كما هو. وهناك دلائل عديدة على ذلك منها: اعادة تنظيم السلطة في الجنوب على الصعيدين السياسي والاقتصادي ويؤكد الحزب الاشتراكي انه في حال عدم البدء في تنفيذ الوثيقة في الشمال فسيطبقها في الجنوب. كما بدأ الحزب بالتحضير لمؤتمر عام يجمع كل الاحزاب والفعاليات لقيام «جبهة الوثيقة» وهي خطة تقضي بإعادة تنظيم القوى التي استقطبها الحزب الاشتراكي في الشمال والجنوب لاسيما في منطقتي تعز واب البالغ عدد سكانهما ثلاثة ملايين نسمة ويجري العمل على استقطاب قبائل بكيل وابناء مارب، منطقة النفط في الشمال.

اما على الصعيد الاقتصادي فقد اعطيت الاوامر للشركات النفطية العاملة في الجنوب ببدء دفع الفوائد وتحويلها مباشرة الى البنك الاهلي (البنك المركزي سابقا) في الجنوب، وهي خطوة انفصالية واضحة. ويجري حاليا التفاوض مع شركات جديدة من دون اشعار الشمال، وفي محاولة واضحة لفرض الامر الواقع الذي نتج عن اعتكاف الجنوبيين في الجنوب، وهو انفصال دون ذكر الاسم.

من هنا يبدو واضحا ان التوقيع على الوثيقة لا يعني بالضرورة انتهاء الازمة انما بداية الازمات. فإنعدام الثقة لا يمكن ازالته بتوقيع، ولا بقبلة.. الهوة واسعة وكل طرف يشحذ سيفه تحسبا لمناسبة ينقض فيها على خصمه، فالهدنة الحالية مطلوبة من الخارج كما انها حصيلة توجس داخلي لان كل طرف يدرك جيدا ان الحرب ستشمل كل اليمن والتشطير لن يكون جنوبا وشمالا.

صنعاء ـ عدن
سعيد القيسي



توقيع الوثيقة اليمنية متوقع في عمان خلال أسبوع

□ صنعاء - «الحياة»:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ رجحت مصادر مطلعة في صنعاء ان تحدد لجنة الحوار للقوى السياسية التي اجتمعت امس منتصف الاسبوع المقبل موعداً لتوقيع وثيقة «الاتفاق والعهد» بين الاحزاب اليمنية في عمان. واوضحت هذه المصادر ان لجنة خاصة انبثقت عن لجنة الحوار مهمتها وضع صيغة تضمن تنفيذ بنود الوثيقة وذلك تجاوباً مع رغبة الحزب الاشتراكي.

وفي عدن افادت مصادر قريبة من مجلس النواب امس ان المجلس سيعقد اجتماعاً استثنائياً في مدينة عدن الاسبوع المقبل قبل التوقيع النهائي على وثيقة «العهد والاتفاق».

واشارت هذه المصادر الى ان «اجتماع مجلس النواب في عدن سيكرس لتاييد الوثيقة التي خرجت بها ووقعتها بالاحرف الاولى لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) ومباركتها».

وعلم من مصدر موثوق به في الحزب الاشتراكي في عدن ان «السيد علي سالم البيض سيؤدي اليمين الدستورية أمام المجلس في اجتماع عدن كنائب لرئيس مجلس الرئاسة بعد رفضه ذلك منذ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي».



المصدر : الحوادث اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ تموز ١٩٩٤

مصر تنضم الى الاطراف الساعية لحلّ الازمة اليمنية

طريق وثيقة العهد والاتفاق مزروع بالقنابل الموقوتة!

لم تتوقف الاطراف العربية والاجنبية عن ممارسة ضغوطها وبذل مساعيها وجهودها لدى طرفي الصراع اليمني المحتدم للمساعدة على اخراج الازمة السياسية الطاحنة التي تعصف باليمن من عنق الزجاجة، ووضعها على طريق الانفراج الذي ما كادت بوادره تلوح بعد التوقيع الاولي على وثيقة «العهد والاتفاق» في عدن حتى غابت من جديد وراء السحب الداكنة التي انتشرت فوق هذه الوثيقة، بسبب الخلافات بين عدن وصنعاء على زمان التوقيع النهائي ومكانه ومراسمه وترتيباته، واجلت اكثر من مرة موعد هذا التوقيع.

وفضلاً عن الخلاف على ترتيبات التوقيع، برز الخلاف على مرحلة ما بعد التوقيع وشروط التنفيذ وسوى ذلك من الخطوات العملية الكفيلة بتحويل الوثيقة من كلام على الورق الى فعل على الارض، ليصب زيتاً على نار الازمة ويؤخر لقاء الرئيس اليمني ونائبه وسواهما من قادة الاحزاب اليمنية لدمغ هذه الوثيقة بامضاءاتهم، تمهيداً لمباشرة تنفيذ مضمونها.

وقد دخلت مصر علناً على خط الوساطة بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، وانضمت الى الاردن وسلطنة عمان والولايات المتحدة الاميركية فضلاً عن المجموعة الاوروبية والجامعة العربية، في بذل مساعيها الحميدة وضغوطها المؤثرة كما كشفت عن استعدادها لنقل الاهتمام بالامر اليمني من القنوات الدبلوماسية العادية الى مستوى سياسي ارفع لا يستبعد ان يحملها على ارسال وزير خارجيتها الى صنعاء وعدن من اجل هذه الغاية. ومن اجل دعم الاقتراح بان تكون القاهرة هي العاصمة التي ترعى توقيع الوثيقة.

وبدخول العاصمة المصرية على خط الضغوط والوساطات التي تبذلها الاطراف الاخرى، يتاكد ان الخلاف بين الرئيس اليمني ونائبه وصل الى حدّ من الخطورة باتت معه المعالجات الداخلية عاجزة عن ارساء الازمة اليمنية على برّ... النهاية.

وهذا ما يعطي هذه الازمة ابعاداً خارجية جديدة حاول نائب الرئيس اليمني ان ينفيها، حين قال انه لا وجود لتدخل اجنبي في هذه الازمة.

في هذا الوقت، لم يصدر عن الشخصيات السياسية اليمنية المقيمة في الخارج اي رد فعل على الدعوات المتكررة التي وجهت اليها من اجل العودة الى البلاد والمساهمة في الجهود المبذولة وتجنيب اليمن خطر الانزلاق الى المواجهة الخطرة بين صنعاء وعدن بكل ما تحمله هذه المواجهة من اخطار على وثيقة «العهد والاتفاق» وعلى دولة الوحدة اليمنية التي هدفت هذه الوثيقة الى تصحيح قواعد بنائها.

ومع ان لا احد في اليمن او خارجها يعتقد بان عودة علي ناصر محمد وابراهيم الوزير وعبد الله الاصنج، وسواهم من السياسيين اليمنيين الموجودين خارج البلاد ستكون هي الكاسحة السحرية التي تزيل الالغام من طريق حلّ الازمة فتجعلها سالكة وآمنة وتضع حداً للصراع الخطر على توزيع السلطة وعلى الحصص في الحكم والنفط والنفوذ بين «العليين» وحزبيهما لكنّ هناك قناعة بان هذه العودة لا بد ان تساعد على قيام قوة سياسية ثالثة تضغط على الطرفين وتنتزع منهما التنازلات المتبادلة، ولا سيّما اذا ما ضم هؤلاء العائدون جهودهم الى جهود القوى السياسية والحزبية اليمنية الداخلية التي بقيت حتى الآن خارج الاستقطاب الحاد الذي ترتب على الصراع بين الرئيس ونائبه ومحازبيهما، وهو استقطاب وصلت آثاره الى القوات المسلحة اليمنية نفسها.

ويعتقد اهل الراي في اليمن ان قيام هذه القوة الثالثة هو امر مطلوب ومرغوب فيه داخل اليمن ومن قبل الاطراف الخارجية المنغمسة في الضغوط والوساطات



المصدر : الحوادث
اللبنانية
التاريخ : ٢١ نيسان ١٩٩٤

والمساعي بل انه اصبح امرا ضرورياً لاعادة التوازن الذي يساعد على احداث اختراق سياسي وصدمة نفسية ينتشلان الازمة من النفق المسدود الذي دخلت فيه ولم تنجح ولادة وثيقة «العهد والاتفاق» في اختراقه. فضلاً عن انه ليس من المتوقع ايضاً ان ينجح لقاء الرئيس ونائبه للتوقيع على هذه الوثيقة في هذا الاختراق، وذلك بعد ما اظهرت الشروط والشروط المضادة التي يضعها الطرفان ويرتفع سقفها باستمرار وتمتد الى مرحلة تنفيذ الوثيقة المفترض ان تلي عملية التوقيع، انها مرحلة صعبة ومعقدة وفيها الكثير من المطبات الخطرة.

وكما طريق هذا التوقيع، كذلك طريق التنفيذ تبدو محفوفة بالمخاطر والمطبات، فضلاً عن القنابل الموقوتة الكثيرة التي تتربص بكل بند من بنود الوثيقة عند كل منعطف من منعطفات التنفيذ.

فتوقيع الوثيقة ليس سوى مجرد محطة لتصحيح مسار الوحدة في دولة الوحدة، كما يقول نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الذي يخشى من التفاف خصمه الرئيس علي عبد الله صالح عليها عندما يأتي اوان تنفيذها، لذلك يريد ان يجري الاتفاق منذ الآن على وضع برنامج تنفيذي زمني مفصل يخضع للأولويات في طليعتها القبض على الخارجين عن القانون الذين قاموا بالتفجيرات والاغتيالات منذ اعلان الوحدة قبل حوالي اربع سنوات.

وليس سراً ان البيض يتهم كبار المسؤولين في صنعاء بالتغاضي عن هؤلاء الخارجين عن القانون وبحمايتهم. لذلك فان شرط القبض عليهم سيكون القنبلة الموقوتة الاولى على طريق التنفيذ. لكنه ليس القنبلة الوحيدة التي تتربص بالحل المرجو ان يكون تنفيذ الوثيقة كفيلاً بارساء قواعده. فهناك قنبلة العودة الى صنعاء، التي يسميها البيض «العودة الى بيت الطاعة»، لذلك يرفضها مع حزبه جملة وتفصيلاً، ويطرح بديلاً منها شعار «العودة الى عدن» ويدعو الرئيس علي صالح وقيادات حزبه اليها، كرد لمطالبتهم له ولقيادات حزبه بالمجيء الى صنعاء فور توقيع الوثيقة.

وهناك القنبلة الحكومية الموقوتة. اي قنبلة رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس الذي لا تخفي صنعاء رغبتها في تجريده من منصبه، وخصوصاً بعدما قال في علي عبد الله صالح ما قاله في رسالته اليه. وقد خرجت من صنعاء بوادر دعوة الى التبديل الحكومي، بحجة ان مرحلة ما بعد توقيع الوثيقة النهائي تفترض ذلك، وتفرضه.

وتبديل الحكومة يعني بشكل اساسي تبديل رئيسها والاتيان برئيس آخر اوحت صنعاء بانها تفضله من غير الحزب الاشتراكي اليمني، وهذا ما اثار ريبة عدن والبيض والعطاس معاً، بوجود نية لدى صنعاء في نصب الافخاخ للوثيقة خلال مرحلة تنفيذها.

لكن رغبة التبديل الحكومي التي سربت اوساط الرئيس اليمني ما يشير الى وجودها لديه لا تنم عن الهدف السابق وحده. فقد اوحى توقيتها بانها وسيلة للضغط على البيض وحزبه حتى يخفف من الموقف المتشدد والشروط الصعبة في ما يتعلق ببرنامج تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق»، فضلاً عما تحمله من طموح واضح الى تقديم «ضحية» على مذبح الازمة التي طالت وتعقدت وتسببت بكثير من الضرر السياسي والضيق الاقتصادي الذي يدفع ثمنه المواطنون اليمنيون الذين فقدوا ثقتهم بالسياسيين وبالمسؤولين الكبار.

وطالما انه لا الرئيس اليمني ولا نائبه على استعداد لان يكون هو هذه الضحية، فلماذا لا تكون الحكومة ورئيسها «كبش الفداء» الذي ينفس ضيق الناس ويصب الماء البارد على نار تذمرهم ونقمتهم على الرئيس ونائبه اللذين لولا طغيان صراعهما الشخصي على المصالح العامة، لما كبرت هذه الازمة، ولما تحولت الى قنبلة موقوتة تهدد البناء اليمني كله... في اي لحظة

س . ح



المصدر : .... [illegible]

التاريخ : .... ١٩ فبراير ١٩٩٤ ....

نظرة أخرى الى الأزمة اليمنية

عندما تحققت الوحدة بين شطري اليمن سارع كثيرون الى وضع الحدث في اطاره العالمي: انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الدائر في فلكه. وجرى عطف ذلك على ما سمي «فشل التجربة الاشتراكية» في الجنوب اليمني والصراعات الداخلية في الحزب والانسداد في مشروع التحول الاقتصادي. قيل ان هذه العوامل كلها ادت الى ارتماء الجنوب في احضان الشمال. كان يصعب نقاش هذه الفكرة نتيجة طغيان النموذج الالماني حيث ان ما حصل فعلاً هو التحاق الشرق بالغرب. لم يتنبّه معلقون كثيرون الى ان شطري اليمن مأزومان، وأن الديموقراطية اشتراط جنوبي، وان الأوضاع الاقتصادية للشمال ليست افضل حالاً بكثير من الجنوب حتى يمكن اختصار الوحدة الى مجرد «عودة الابن الضال». لم يكن غريباً، والحال هذه، ان تنشأ علاقة شبه متكافئة بين الحزبين الحاكمين تعبر عن وزني الشطرين وعن دور كل منهما في صناعة الحدث المهم (حاول الحزب الشيوعي في المانيا الشرقية الانفتاح غير ان انهيار الجدار لم يبق له موقعاً في السلطة الموحدة).

وضع الوحدة اليمنية في اطار التحولات العالمية، بما في ذلك طبعاً انتهاء الحرب الباردة، صحيح وإن كان يمكن السجال مع التبسيط الذي اعتبر هذا الحدث مجرد تكرار، محلي، للوحدة الالمانية.

الوحدة اليمنية مهددة اليوم واحتمال العودة الى التشطير وارد. ويبدو الحزب الاشتراكي كمن يقول: إما ان نشارك فعلاً في حكم اليمن الموحد ووفق برنامج واضح، أو نعود الى تشطير يتخذ، في أحس الأحوال، شكلاً فيديرالياً. ويتعزز موقف الحزب من نتيجة الانتخابات الأخيرة التي حقق فيها فوزاً كاسحاً في المحافظات التي كان يحكمها منفرداً.

ان السؤال الممكن طرحه هو: هل لهذه التطورات اليمنية الجديدة، ومرة أخرى، صلة ما بما يجري في العالم، وبالتحديد في ذلك القسم منه القريب فكرياً، وعلى صعيد التجربة، من الحزب الاشتراكي؟ ثمة مغامرة في طرح هذا السؤال، غير انها مغامرة محسوبة.

يعود الشيوعيون السابقون (الاشتراكيون الحاليون، أو الاشتراكيون الديموقراطيون) الى السلطة في غير دولة: ليتوانيا، بولونيا، اذربيجان، الخ... ويزداد نفوذهم في بلغاريا، وربما تسلموا الحكم في سلوفاكيا قريباً، كما انهم اظهروا قوة معقولة في هنغاريا وروسيا.

لقد نتج عن الانهيار السابق ثلاثة خيارات. ثمة تيار سارع الى احداث «اصلاحات» حزبية وفكرية وبرنامجية، وواكب، إن لم يكن اطلق، عملية التغيير في بلاده. التيار الثاني استمر متمسكاً بمواقف سابقة رافضاً التحول والقطع مع الماضي. ممثلو هذا التيار موجودون في الحياة السياسية لبلادهم (١٢ في المئة في تشيخيا، واكثر من ذلك قليلاً في روسيا...). التيار الثالث هو الذي ركب، بسرعة، الموجة القومية واعتبرها تعويضاً عن أي تحول اخر. هذه هي حال ميلوسفيتش الصربي، وكرافتشوك الاوكراني واليسكو الروماني.

التيار الأول هو التيار الذي يعود الى السلطة في ليتوانيا وبولونيا. يمثل الحساسية الوطنية من دون تطرف، لا يعارض التحول نحو اقتصاد السوق انما يدعو الى فعل ذلك بهدوء وتدرج، يعبر عن حساسية حيال الآثار الاجتماعية للتحول، يؤكد تمسكه بالديموقراطية وتداول السلطة. انه يملك وجهة نظر خاصة في كيفية الانتقال الى الراسمالية مخالفة لوصفة صندوق النقد الدولي، وكفيلة بأن تطلق حول هذا الموضوع الحساس النقاش الذي سبق لـ «كيفية الانتقال الى الاشتراكية» ان اطلقته. العائدون الى السلطة في ليتوانيا وبولونيا يطلبون الانضمام الى اوروبا الغربية سياسياً واقتصادياً، والى حلف شمالي الاطلسي عسكرياً.

ماذا لو كان الحزب الاشتراكي اليمني يكرر، في الظروف المحلية، تجربة مماثلة لهذا النوع، مستنداً الى سقوط الحرم الذي كان يعانيه؟

يستطيع ان يستند الى جملة عوامل. فهو حزب شارك في صنع الوحدة ومسؤول عن ابرز ايجابياتها (الديموقراطية)، ساعٍ الى التبرؤ من سلبياتها (الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، الفساد، عدم بناء الدولة الحديثة، الخ...)، معارض لبعض سياساتها. وهو، إذ فاز في المحافظات الجنوبية والشرقية، فبصفته حزباً نصف معارض لا حزباً نصف حاكم. ثم ان الحزب يمثل نزعة محلية مغبونة بسبب الوحدة. وليس سراً ان عدن، العاصمة الاقتصادية لليمن الموحد، عانت إهمالاً ملحوظاً منذ سنتين، في حين يعرف الجميع ان الاكتشافات النفطية الاساسية كانت تتم في «الجنوب». يؤكد الحزب الاشتراكي تمسكه بالديموقراطية والتعددية (ولو انه لا يتردد في لعب الأوراق التقليدية كلها) ولا يدعو الى التراجع عن عملية التحول الاقتصادي لتغليب السوق وعنوانها تحويل مرفأ عدن الى منطقة حرة. غير انه يميز نفسه في هذا المجال داعياً الى الدفاع عن مكتسبات المرحلة الماضية التي تمثلت في الجنوب بقدر لا بأس به من الامن وبمجانية التعليم وضبط اسعار السكن وتحسين أوضاع المرأة.



المصدر : .... النهار العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٠ شباط ١٩٩٤

بالاضافة الى ذلك يملك الحزب الاشتراكي علاقات قوية وجيدة مع دول الجوار العربي التي لم تعد ترى فيه قاعدة لتصدير الثورة ورأس جسر للنفوذ السوفياتي. على العكس يبدو ان علاقات الحزب الاشتراكي مع الدول الغربية جيدة، وانها تتعاطف مع عدد من مطالبه في الوضع الداخلي، مقابل تسهيلات يوافق عليه في عدن (العملية الصومالية) أو التزام جدي بضمان أمن العاملين في الشركات النفطية...

هذه الخصائص المميزة للحزب الاشتراكي اليمني حالياً تشبه، مع حفظ النسبة، تلك التي تتمتع بها الاحزاب الشيوعية السابقة العائدة الى حكم بلدانها من غير ان يثير ذلك استياء أحد في الغرب.

لا شك في ان هذه الأجواء العالمية، فضلاً عن الأوضاع المحلية والاقليمية، شجعت الحزب الاشتراكي اليمني على الدخول في اختبار القوة الذي دخل فيه منذ اعتكاف امينه العام علي سالم البيض في عدن: نشارك فعلاً في حكم اليمن الموحد أو نحكم منفردين الجنوب، لا فيتو من أحد على زيادة شراكتنا في حال تقرر ذلك، ولا اعتراض على انفرادنا في الجنوب طالما نحن جزء من موجة عالمية تعود بأحزاب الى الحكم بعد ان تكون تغيّرت.

هل كانت الوحدة الطريق الأقصر والاقل كلفة الى انتصار اقتصاد السوق في عدن والتعددية السياسية في صنعاء؟ هل ادت هذه الوحدة حاجتها فلم يعد يحتاجها أحد أم ان التسوية لا زالت ممكنة؟

جوزيف سماحة



المصدر : .... الحياة / المشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ١٩ - فبراير - ١٩٩٤



■ اول الكلام:

● للشاعر اليماني «عبدالعزيز المقالح»:

- قلت لكم، والمدُّ لم يزل بعيداً

والبحر لم يزل بعيداً:

ان تفتحوا عيونكم على الخطر

ان تجمعوا السادة، والعبيدا

ان تصنعوا من شوقكم.. من حبكم: نشيداً

●●●

● في هذا (المعترك!) السياسي بين فردين، أو حزبين، أو جهتين.. تُعاني (اليمن): الخوف اولاً واخراً، مثلما تعاني من القلق، والتهديد بوحدتها الوطنية.

إن ما يجري في اليمن اليوم، ليس: مخاضاً لشيء افضل.. وليس إرهاصاً (لرؤية) ينعكس عطاؤها على: مستقبل اليمن وشعبه!

إن ما يجري.. هو: ديكتاتورية مطلقة.. تتلفّع بدعاوى الديموقراطية.

وعن هذا الذي يجري... يكتب لنا مواطن يماني من الداخل، رؤية احد ابناء اليمن في (حال) وطنه اليوم.

● كتب السيد (فؤاد الشامي) يقول:

- إن بلداً بظروف «الجمهورية اليمنية» توحّد بعد أكثر من مائة وأربعين عاماً من التشطير، وبعد تجربة اشتراكية فاشلة من جنوب الوطن سابقاً، واخرى راسمالية فاسدة من شمال الوطن سابقاً، اي بعد ربع قرن للتجربتين معاً... اجتمع هذا وذاك فتكوّن المخاض العسير الذي نحن فيه الآن، والذي يسبق ولادة الجمهورية اليمنية للابد وبشكل مستقر وثابت، ودون اي ازمات حتى لو كانت ازمات افتعالية سلطوية!!

ونحن في اليمن نعتز بان لنا خصوصية (يمنية)، فوطننا بملايينه الخمسة عشر فرداً، ذو طابع قبلي، وريفي، ومدني، وسواحلي... وبوجود السلاح فيه، وبشكل علني، وعند الجميع: الكبير منهم والصغير: ورغم الازمة السياسية الحالية، وتحليلات الصحف الخارجية النارية، ورغم كل ذلك.. فالجميع (تقريباً) وبدون استثناء: متفائلون (يأملون) بتجاوز الوضع الحالي وبشكل ديموقراطي وسلمي، دون اللّجوء للعنف او السلاح، وهو الشيء الوحيد الذي يميز حتى هذه اللحظة «يمن ٢٢ مايو» عن سابقيه!!

ومن هنا تبرز الخصوصية اليمنية التي اقصدها... فلو أن احد تلك الظروف إنْوجد بدولة ما لحصلت كارثة... فما بالك باليمن وبشكل جماعي؟!

عموماً... نسأل الله السلام والامان لجميع اوطاننا العربية، وبلا استثناء من المحيط حتى الخليج... حتى نحاول أن نجد لانفسنا موضع (اصبع قدم) في النظام العالمي الجديد!!

●●●

● الاخ/ السيد اثير السادة - سيهات، بالمملكة العربية السعودية:

- يسأل: هناك من يعتقد أن المعاناة هي التي تشعل الابداع، مستشهداً بذلك بادباء الأرض المحتلة والعراق... فهل الاجواء الماسوية، والضغط، وكبت الحرية، وفقاً لهذه المقولة تصنع الابداع. مع اني سمعتكم تقولون: بان الحرية موطن الابداع؟!

● اجيبه: بلا شك ان الحرية موطن الابداع... والسؤال: هل صارت «الحرية» ازمة في عصرنا الحاضر؟!

لذلك... اعتقد: أن تأسيس (كتابة) متخصصة للطفل، مطلب للخروج بهذه الحرية من ازمة عصرها!

●●●

● الاخ/ محمد حبيش شوقي - يماني مقيم في جدة:

- ارجو أن تبعث لي بنموذج من شعرك، حتى استطيع ان اكتب لك رايي فيه... مع تقديري لمضمون رسالتك.

●●●

الاخ/ عزت مصطفى الدبعي - الحديدة:

- اشكرك على الرسالة، وعلى «التصحيح»، أو الاعتزاز الجميل بيمنيّتك، ولك مودتي.

عبدالله الجفري

٠٠٤٤٠٧٦

أكرم حوراني اليمن

■ قول السيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني، انه يريد «الوحدة والديموقراطية والحياة»، لا «الوحدة والموت»، يحمل على التذكير بأقوال مشابهة نسبت الى السيّد اكرم الحوراني قبل عقود ثلاثة. والحوراني كان قد سمّي، بعد الوحدة المصرية السورية في ١٩٥٨ نائباً لرئيس الجمهورية عن «الاقليم الشمالي» السوري، فيما كان رئيس «الجمهورية العربية المتحدة» جمال عبدالناصر.

والزعيم السوري لم يكن طارئاً على القول بالوحدة العربية والدعوة لها. فهو في شبابه أسّس «الحزب العربي الاشتراكي» في مدينة حماه داعياً الى «محاربة الاقطاع» وإقامة الوحدة. ودلّل على وحدويته بانخراطه في انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١، وفي حرب فلسطين بعد سبع سنوات. ومع بزوغ الخمسينات اندمج حزبه «العربي الاشتراكي» مع «حزب البعث العربي»، فشكّل الطرفان «حزب البعث العربي الاشتراكي» الذي رفع الوحدة الى مصاف الهدف الأول والشعار الأول.

والى جانب «أستاذي» البعث الآخرين، ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار، ضغط الحوراني منذ ١٩٥٦ في اتجاه الوحدة مع مصر، فكانت حملة لم تخل من ابتزاز ولم تخل من دم. وبموجب هذه الحملة راح السوري الذي يتردد يُوصم بالخيانة ويتعرض للاقتلاع، فيما المصري الذي يتزيد، حتى لو كان عبدالناصر، يتعرّض للتشكيك بعروبته.

بهذا المعنى سمّي الحوراني نائباً للرئيس عن جدارة لم يملك مثلها علي سالم البيض، الذي كانت الثورة الاجتماعية، لا الوحدة القومية، شاغله ومحور سيرته السياسية. لكن لا الحوراني ولا البيض استطاعا التعايش مع وحدة هي توأم الموت، بحسب اوصافهما، حتى لو تربّعا في سدة نيابة الرئاسة. فالأول استقال وتحول معارضاً، حتى اذا قام الإنفصال في ايلول (سبتمبر) ١٩٦١، بات ركناً من أركان نظامه، والثاني اعتكف، ولم يتردد، مذّاك، عن التهديد بعظائم الأمور في حال استمرار نظام الوحدة على ما هو عليه. وما يقوله المراقبون في صدد اليمن اليوم ان احتمال التراجع المنظّم نحو الفيديرالية أمس مستحيلاً، لأن الميل الانفصالي النامي اصبح يهدّد بجرفه وتجاوزه، ان لم يكن بجرف اليمن كلها.

وكما يردّد المقربون من علي سالم البيض اليوم فان الجنوب عرضة للإهمال، وأهله لا يُستشارون في امورهم، كان المقرّبون من أكرم الحوراني يرددون بالأمس انّ سورية صارت مستعمرة مصرية، وأهلها مواطنين من درجة ثانية. وكما يتباهى البيضيون بعدن وميناها وتجارتها وتاريخها وتاريخ تمدّنها، تباهى الحورانيون بدمشق مذكّرين بأنها هي، لا غيرها، قلب العروبة النابض ومستودع الصفاء الأموي.

وللباحث عن دروس وعبر ان يتعلّم من تجربتي «نائبي الرئيس» أكرم الحوراني وعلي سالم البيض، لئلا تظهر، بين الفينة والأخرى، حماسة ملحاح الى الوحدة، تلحّ على جرفنا الى الموت. وهذا بعض الذاكرة، أليس كذلك؟

حازم صاغيّة

الشركات المتقدمة لادارة ميناء عدن تشترط اعلانها لمنطقة حرة

ومن النرويج.

وفيما يتعلق بمطار عدن هناك اربعة بدائل لتحويل المطار إلى منطقة حرة تكلفه البديل الاول تبلغ حوالي ٧٥ مليون دولار وهي عبارة عن مدرج جديد وممر الطائرات ومستودعات مبنى ركاب اما البدل الثاني فهو استخدام المدرج الحالي وبناء ممر للمنطقة الشمالية وهذا البديل سيكلف حوالي ٢٠ مليون «دولار».

والبديل الثالث فهو توسيع وتمديد المدرج الحالي بحوالي ٦٠٠ متر.

وعلى صعيد اخر تدور الان معركة تجارية بين شركة «اترون»، و«هنت» وذلك من اجل الفوز باستغلال المطار في اليمن، وتقول مصادر نفطية ان شركة «اترون» الامريكية تسعى جاهدة للحصول على التزام غير قابل للنقض من الحكومة اليمنية يمكنها من استغلال الغاز في محافظة مارب، ومن جهة اخرى اتخذت شركة«هننس» الامربكية الخطوات الاولي لرفع دعوى قضائية امام المحاكم الامريكية، وان مثل هذا الاجراء من قبل شركة «هننس» من المؤكد ان بعرقل قيام المشروع برمته حتى الانتهاء، من القضية بين الشركتين تجدر الاشارة ان عرض شركه «اترون» يعتبر افضل العروض حيث بلغ (٣٣ مليار دولار) بينما كان عرض «هنت» ١٧ مليار دولار فقط (وكل هذه العروض لمدة) ٣٠ عاماً.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٤

اطروحات مختلفه للخروج من الأزمة .

الصراعات اليمنية .. والمواقف الإقليمية

صلاح صابر

مع تصاعد حدة الأزمة السياسية فى اليمن، وإختلاف اطروحات الحل للخروج من مازقها، أو تمحور هذه الاطروحات حول أحد الحلول المقترحة وهى «وثيقة العهد والاتفاق» أو الاختلاف فقط حول مكان وزمان التوقيع على هذه الوثيقة أو الاختلاف حول ضمانات تنفيذها ، تتداخل الأطراف الفاعلة فى هذه الأزمة أو المراقبة لها والتى يعنيها هذا الأمر وما يترتب عليه من نتائج ويعنيها أن تسلك طريقا يتناسب مع مشروعاتها الخاصة والقيود على دورها الاقليمى.

وهو الأمر الذى يجعل الأزمة السياسية فى اليمن تتزايد حدتها ولايسير حلها المقترح فى خط مستقيم.

وهنا يثار اختلاف مواقف الأطراف الفاعلة فى الأزمة السياسية اليمنية والاخرى المراقبة لها ودوافع كل طرف ومتطلباته ، وهو ما يمكن أن يكون على النحو التالى:

أولا: أطراف الأزمة السياسية اليمنية داخليا:

منذ اعتكاف نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض فى اغسطس الماضى والأزمة السياسية تتزايد حدتها وشهدت تطوارات عديدة ساهمت فى اشعالها: فقد جاءت الازمة الدستورية، ولم تكد تتمكن القوى الوطنية فى اليمن من تسكينها حتى تصاعدت حدة الأزمة معبرة عن نفسها فتزايد الحشود العسكرية من الجيشين اليمنيين فى «الاطراف» الناتج عن انعدام الثقة بين احزاب الائتلاف الحكومى ولاسيما حزبى المؤتمر والاشتراكى ومن هنا طرحت القوى الوطنية «وثيقة العهد والاتفاق التى بلورتها لجنه الحوار- الوطنى المشكلة من عناصر احزاب الائتلاف الحكومى والمعارضة والقبائل كمخرج للازمة السياسية والية لاستمرار عملية الوحدة وجاءت هذه الوثيقة لتعيد طرح كثير من النقاط التى طرحتها فى السابق الاحزاب اليمنية فى مذكرتها ذات النقاط الـ ١٨ بالنسبة للاشتراكى ، والنقاط الـ ١٩ بالنسبة للمؤتمر» وهو الامر الذى شكل ارتياحا يمنيا من غالبية الاطراف السياسية الفاعلة فى اليمن على الرغم من بعض الملاحظات التى وضعها «الاصلاح» على الوثيقة وسحبها فيما بعد والتى يمكن أن تحسب فى إطار المزايدة السياسية، والإدعاء «الاشتراكى» بانه كان هناك ثمة تحالف بين المؤتمر و«الاصلاح» داخل لجنة الحوار الوطنى لاحتواء طلبات «الاشتراكى» وهى التى لم ينفها مسئولون بالاصلاح واعتبروا أن الارضية المشتركة التى ينطلق منها الاصلاح والمؤتمر والاتفاق العام على العديد من القضايا هى التى تجعل مسئولى الاشتراكى يرددون مثل هذا الادعاء إضافة إلى الخلفية الصراعية بينهما منذ ما قبل الوحدة.

غير أنه مع هذا الاتفاق المشترك من القوى السياسية فى اليمن حول «الوثيقة» فان هناك العديد من الاختلافات الأخرى المرتبطة بهذه الوثيقة وهو ما يزيد من فجوة انعدام الثقة بينهما ويدفع إلى تبادل الاتهامات ويؤخر التوقيع على الوثيقة ويتيح الفرصة من ناحية اخرى لاطراف اقليمية أن تتدخل فى الازمة إن لم يكن حرصا على الشعب اليمنى من مغبة حرب اهلية وشيكة مع الاستنفار العسكرى والشك المتزايد بن فانه ياتى من دافع الحرص على مصالح هذه الاطراف المرتبطة بالتطورات فى اليمن.

وهذه الاختلافات تتمثل فى موقف حزب المؤتمر من شكل الحكم بعد التوقيع على الوثيقة ومقر اعضاء مجلس الرئاسة والمسئولين التنفيذيين والمشاركة الاقليمية والدولية فى عملية التوقيع فالمؤتمر يرفض ما طرحة «الاشتراكى» من توسيع الحكومة لتكون حكومة ائتلاف وطنى تشارك فيها المعارضة، وهو ما يلقى تاييدا من احزاب المعارضة، وابعد من ذلك فان «المؤتمر» يصر على أن تقدم حكومة ابو بكر العطاس استقالتها ويتم تشكيل حكومة يراسها أحد اعضاء المؤتمر باعتباره حزب الاغلبية وهنا يطرح المؤتمر اسم الوزير عبد الكريم الايريانى للقيام بذلك.

كما يرفض «المؤتمر» مشاركه أيه اطراف دولية أو عربية فى الاتفاق.

امام حزب الاشتراكى فهو يطرح فكرة حكومة وفاق وطنى ويدعو لموافقة البرلمان على الوثيقة قبل التوقيع عليها وأن تضمنها اطراف اقليمية ودولية من الدول التى لعبت دور الوساطة فى الازمة اليمنية والتى يهمها الاستقرار فى اليمن مثل الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد الاوروبى وعمان والاردن.

وقبل كل هذا ايجاد ضمانات امنية لتنفيذ هذا الاتفاق حتى لايتحول إلى مجرد حبر على ورق كما يرفض الاشتراكى ما يصر عليه المؤتمر من



المصدر : ..... العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٣ فبراير ١٩٩٤

ضرورة العودة إلى العمل من العاصمة صنعاء ويرجع ذلك للتخوفات التى يحملها اعضاء الاشتراكى الناتجة عن عمليات الاغتيال التى تستهدفهم والتى راح ضحيتها حوالى ١٥٠ شخصا منهم حتى الان.

وهناك خلافات اخرى حول موعد التوقيع على الوثيقة ، فرغم اعلان كافة المتصارعين فى الأزمة اليمنية حرصهم على سرعة تنفيذ التوقيع وتحميل الاخر مغبة التاخير فان هذا الموعد الذى حددته اللجنة للتوقيع بالعاشر من فبراير مرتبط بضمانات امنية وعسكرية على اللجنة أن تقوم بها والتاخير فى هذا الجانب يعد تاخيرا فى التوقيع فى النهاية وعاملا لهجوم كل طرف على الاخر.

اما الخلافات على مكان التوقيع على الوثيقة، ذلك المكان الذى تم تحديده مرة فى مسقط ثم فى عمان (الاردن) وتاجل ثم اعلن ثانية من صنعاء أو عدن كمكان للتوقيع ثم بدأت تتردد اسماء عواصم اخرى مثل القاهرة وخاصة بعد ما اعترضت بعض الأطراف العربية التي كان من المفترض دعوتها لحضور التوقيع أن يكون مكانه فى العاصمة الاردنية.

وهذا اللغط المتزايد يدفع من جديد المزيد من الاستنفار العسكرى والذى كان اخر شواهده الطائرة الاوغندية التى تم اجبارها على النزول فى مطار الحديدة اثر دخولها المجال الجوى اليمنى بشكل غير شرعى، وعثر فيها على عدد ضخم من البطاريات التى تستخدم فى الاغراض العسكرية علاوة على أجهزة تصنت ونفى مصدر لوزارة الدفاع مسئولية الوزارة عن دخولها أو عن حمولتها دوفع بان تكون قد دخلت اليمن بطلب من قوى سياسية تجد لديها الصلاحية والقدرة على فعل هذا الأمر بشكل غير شرعي.

كما تم تبادل الاتهامات بين قادة الجيشين اليمنيين فقد ذكر أن الرسائل التى ارسلها العميد الركن هيثم طاهر وزير الدفاع تشير إلى سوء معاملة لكوادره العسكرية الجنوبية فى المناطق الشمالية وطرد العديد من الرتب علاوة على السفن التي تقوم بدفع اسلحة بشكل غير شرعى إلى بعض الاطراف كما أشار العميد عبد الملك السيانى حزب المؤتمر فى رسائله إلى وزارة الدفاع إلى سوء معاملة الضباط الشماليين فى الجنوب وقطع الكهرباء والمؤن عنهم.

ثانيا القوى الاقليمية والأزمة السياسية اليمنية:

منذ أن أشتعلت الأزمة وهناك تدخلات بالوساطة من أطراف ومراقبة صامتة من اطراف أخرى لها دورها الاقليمى فى المنطقة.

فقد جاءت الوساطة العمانية مبكرا بين الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبة على سالم البيض، منذ اعتكاف الاخير بعد الانتهاء من التوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين التى كانت احد عوامل الخلاف والتى بازالتها بنيت درجة كبيرة من الثقة وفتحت مجالا واسعا للتعاون المبنى على احترام سيادة الاخر ، غير أن استفحال الأزمة فى اليمن اضافة لتعدد الفاعلين فيها داخليا وخارجيا لم يدفعا للحل بقدر ما دفعا للاستمرار فى زيادة حدتها.

من جهة أخرى يمكن تفهم الدور السورى من خلال حدود الدور الذى يحاول أن يلعبه الرئيس اليمنى السابق على ناصر محمد فى ازالة الخلاف بين حزبى المؤتمر والاشتراكى والعمل على بناء يمن موحد ديمقراطى وياتى هذا الفهم من وجود على ناصر فى سوريه أو من الزيارات التى قامت بها اطراف الازمة لدمشق للالتقاء به هناك.

أما الدور المصرى فى الازمة اليمنية وامكانيات حلها لا يمكن فهمه إلا فى ضوء عاملين هما:

١- اهمية اليمن المستقر للأمن القومى العربى بشكل عام والمصرى بشكل خاص واستقرار النظام السياسى فى مصر بشكل اكثر خصوصية ويفسر ذلك موقع اليمن على مدخل البحر الأحمر وفى مواجهة منطقة غير مستقرة سياسيا توجد فيها قوى دولية، واهمية استقرار اليمن فى تخفيف التخوفات الامنية الناتجة عن ذلك .

٢- الارهاب المهدد للاستقرار فى مصر والذى يجدله رابطا بين اليمن ومصر، وهذا يفسر ما قاله البعض عن دور أعضاء من الجهاد فى اليمن فى العمليات الارهابية الاخيرة. فى القاهرة والتى استهدفت رئيس الوزراء المصرى.

كما أن الدور الاردنى يمكن تفهمه من خلال محاولات الملك حسين للوساطة بين الرئيس اليمنى ونائبه حتى لايفقد الاردن حليفا لسياساته ومؤيدا لمواقفه خاصة أثناء حرب الخليج.

ومن هنا تعددت وجهات النظر واختلفت حول مكان توقيع الاتفاق وهل يتم داخل اليمن أم فى القاهرة أو عمان؟



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٢

«الحياة» تنشر نص الضمانات لتنفيذ الاتفاق

توقيع الوثيقة اليمنية قبل ٢٠ شباط

وعلي صالح يدعو الى وقف المهاترات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ يتوقع ان تتابع لجنة الحوار للقوى السياسية اليمنية اجتماعاتها اليوم في صنعاء لتحديد موعد لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق» في عمان وانهاء النقاش في شأن الضمانات الخاصة بتنفيذ ما نصت عليه الوثيقة.

وصرح السيد جارالله عمر وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي لـ «الحياة» بانه «اتفق على توقيع الوثيقة في موعد لا يتجاوز الـ ٢٠ من شباط (فبراير) الجاري وان ذلك سيعلن في الجلسة المقبلة للجنة الحوار (اليوم)». واكد انه «لا يوجد اي عائق امام التوقيع النهائي على الوثيقة في عمان، لكن اللجنة ستواصل اجتماعاتها يوم السبت (اليوم) لاستكمال ضمانات التنفيذ».

ووجه رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح كلمة عبر وسائل الاعلام بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك هنّأ فيها «كل ابناء امتنا العربية والاسلامية» في المناسبة وقال: «يجدر بنا ونحن نستقبله بقلوب مؤمنة ان نسمو فوق الخلافات ونتناسى الاحقاد ونتحلى بالحكمة والصبر ونضع مصلحة الوطن فوق كل مصلحة ونلم الشمل ونراب الصدع تجسيداً للقيم الروحية السامية التي يدعو اليها ديننا الاسلامي الحنيف، دين الاخاء والمساواة والحرية والعدل».

واضاف: «يطل علينا شهر رمضان الكريم هذا العام بعدما نجحت لجنة الحوار الوطني الموسع في انجاز وثيقة العهد والاتفاق ولم يبق غير توقيعها. واذا تاخر موعد التوقيع عليها حتى الآن، فلعل ارادة الله جل شأنه شاءت ان يتم التوقيع على الوثيقة مطلع هذا الشهر الذي يتجلى فيه ارتباط المخلوق بخالقه كاروع ما يكون التجلي وكاقوى ما يكون الارتباط. وانني لانتهز هذه الفرصة كي ادعو كل وسائل الاعلام الرسمية والأهلية الى ان تجعل من هذه المناسبة الدينية الغالية والعزيزة بداية للتوقف عن المهاترات وفتح صفحة جديدة في عمر دولتنا اليمنية الواحدة وتجربتنا الديموقراطية الرائدة، فالصوم لا يعني فقط الاقلاع عن الطعام والشراب والشهوات وانما يعني ايضاً التحلي بالصدق مع النفس والترفع فوق القول والكلام الخبيث والمسيء وعمل الخير والعطف على المحتاج ومواساة الفقير والتراحم والتكافل والمسارعة الى تقديم الصدقات ومحو السيئات ومضاعفة الحسنات تقرباً الى الواحد الأحد. واود ان اسجل الشكر والتقدير لشعبنا الصابر والصامد الذي تحمل كل صنوف العناء وتجشّم آثار الازمة واضرارها.

واحب ايضاً ان أؤكد من جديد استعدادنا المطلق لوضع يدنا في يد كل القوى الوطنية الوحدوية الخيرة والمخلصة من اجل صون الوحدة وتكريس النهج الديموقراطي وللعمل معاً في كل القضايا والمشاكل التي



تواجـه وطننا ويعـاني منهـا ابناء شـعبنا بروح اخـوية مسؤولة تضع مـصلحـة الوطن فـوق كل مـصلحـة ضيقة».

وتنشر «الحياة» نصاً قد تتوصل اليه لجنة الحوار في شأن الضمانات المطلوبة لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق وتقع هذه الضمانات في ١٢ نقطة هي الآتية:

«لتوفير الضمانات الدستورية والقانونية والاجرائية اللازمة لتقنين بنود وثيقة العهد والاتفاق، تقر لجنة الحوار للقوى السياسية ما يأتي:

١ - لجنة الحوار هي الجهـة الوحيدة المعنية بتفسير نصوص الوثيقة.

٢ - تلتزم الأطراف الموقعة على الوثيقة التقيد بها نصاً وروحاً، ولا يجـوز لاي طرف الحـذف منهـا او الاضافة اليها.

٣ - تلتزم جميع اطراف لجنة الحوار للقوى السياسية وبشكل

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٤

توقيع الوثيقة اليمنية قبل ٢٠ شباط

تتمة الصفحة الاولى

خاص احزاب الائتلاف العمل لان تعلن الهيئات الاشتراعية والتنفيذية في اول اجتماع لها مباركتها لوثيقة العهد والاتفاق والتزامها مباشرة التنفيذ وبما لا يتعارض مع ما نصت عليه الوثيقة.

٤ – تلتزم الاطراف من خلال مواقعها في هيئات الدولة وتكويناتها الحزبية والتنظيمية وكتلها البرلمانية تنفيذ كل ما ورد في بنود الوثيقة وكل ما يترتب على ذلك من تعديلات دستورية او قانونية او اجراءات تنفيذية او اشتراعية لازمة لتنفيذ ما نصت عليه وثيقة العهد والاتفاق وبالاخص اطراف الائتلاف.

٥ – يلتزم اطراف الائتلاف – بعد توقيع الوثيقة – الامتناع عن اصدار اية اوامر او توجيهات، او قرارات او قوانين او اتخاذ اي اجراءات تعرقل او تخالف او تضعف وتؤخر تنفيذ اي بند او فقرة تضمنتها وثيقة العهد والاتفاق.

٦ – تلتزم الأطراف خصوصاً الائتلاف مراعاة الزمن وذلك بتسهيل إقرار التعديلات الدستورية او اي قانون يتعلق بتنفيذ اي بند او فقرة في الوثيقة باسرع وقت ممكن، ودون اي تعديل او اضافة من شانها تاخير عملية التنفيذ او اضعاف مضمون النص في الوثيقة.

٧ – يدان من الجميع كل حزب او تنظيم سياسي لا يقوم – عبر ممثليه في الهيئات الاشتراعية او التنفيذية – بتنفيذ ما جاء في الوثيقة ويعتبر خارجاً عن الاجماع الوطني.

٨ – يتولى التوقيع النهائي على الوثيقة المسؤول الاول في الحزب او التنظيم سواء كان رئيساً او اميناً عاماً. واذا تعذر ذلك، ينوب عنه الشخص الذي يليه بتفويض مكتوب.

٩ – بعد ان اصبحت وثيقة العهد والاتفاق ملزمة وواجبة التنفيذ بتوقيع اطراف لجنة الحوار للقوى السياسية عليها واجماع الشعب وتاييده لها ومباركة الاشقاء والاصدقاء، اصبحت الوثيقة ملكاً للشعب بجميع قواه السياسية والمهنية والابداعية والاجتماعية ويجب الدفاع عنها بالوسائل السلمية في حال تعثر تنفيذ هذه الوثيقة.

١٠ – تظل لجنة الحوار للقوى السياسية في حال انعقاد دائم قبل التوقيع وبعده لتتولى مهمات المتابعة والاشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها وثيقة العهد والاتفاق.

١١ – تتولى لجنة الحوار الاشراف على وسائل الاعلام الرسمي طبقاً لقرارات لجنة الحوار الخاصة بالتداعيات ومنع بث اي موضوع يؤجج الأزمة على ان تمارس اللجنة عملها تحت اشراف لجنة الحوار للقوى السياسية.

١٢ – توصي اللجنة اطراف الحوار بوضع مقترحات تساعد في تنفيذ الوثيقة وترشيح العناصر التي يمكن ان تساهم في اللجان المتخصصة المنصوص عليها في الوثيقة بعد التوقيع مباشرة.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٢

لجنة الحوار باليمن تعلن في ختام أعمالها

توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمان ٢٠ الشهر الحالي

صنعاء - شرق - محمد العريقي

اوضح مقرر لجنة حوار القوى السياسية باليمن احمد جابر مساء امس بانه قد تم تحديد العاشر من رمضان الموافق ٢٠ من هذا الشهر موعدا نهائيا للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق وذلك بعد ان تم التشاور مع المسئولين في العاصمة الاردنية. وقد اصدرت لجنة الحوار في ختام اعمالها بيانا قررت فيه بان لجنة الحوار هي الجهة الوحيدة المعنية بتفسير نصوص الوثيقة وتلتزم الاطراف الموقعة على الوثيقة التقيد بها ولايجوز لاي طرف الحذف او الاضافة. والزم البيان اطراف الائتلاف بدعم الهيئات التشريعية والتنفيذية في ادائها لمهامها الدستورية والقانونية اثناء تنفيذ الاتفاقية. كما الزم البيان الاطراف الموقعة على الوثيقة وتكويناتهم الحزبية وكتلهم البرلمانية تنفيذ ماورد في الوثيقة وكل بنودها وبكل ماترتب على ذلك من تعديلات دستورية.

كما الزم البيان اطراف الائتلاف بعد التوقيع بالامتناع عن اصدار اية اوامر او توجيهات او قرارات او قوانين تعرقل او تخالف او تضعف تنفيذ اي بند او فقرة في الوثيقة. كما تم الزام الاطراف ... التعديلات الدستورية في موعد ... خلال ثلاثة اشهر. وحدد البيان المسئول الاول في الحزب او التنظيم الذي يحق له التوقيع على الوثيقة. واعتبر البيان الوثيقة بعد التوقيع عليها ملكا للشعب يحق له الدفاع عنها بكل الوسائل. وطلب البيان من لجنة الحوار الاستمرار في اجتماع دائم لمتابعة التوقيع والاشراف على التنفيذ. ودعا البيان الى تشكيل لجنة من عناصر متخصصة ... للاشراف على وسائل الاعلام الرسمي طبقا لقرارات لجنة الحوار.

٠٤٣٠٨٤



المصدر : العرب القطرية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٢

صالح يدعو لوقف الحملات الاعلامية لمناسبة رمضان

لجنة الحوار اليمنية تنهي اليوم وضع الضمانات الأمنية لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق»

عدن — من مراسل «العرب» عبدالرحمن علي و— الوكالات

اكد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وعبدالوهاب الانسي الامين العام لحزب الاصلاح، وكلاهما من احزاب الائتلاف الحاكم — الليلة الماضية في القناة الثانية لتليفزيون عدن.. ان التوقيع سيتم يوم العاشر من رمضان الموافق ٢٢ فبراير الحالي.. وان اللجنة — لجنة حوار القوى السياسية قد انهت اعمالها فيما يتعلق بوضع الضمانات والاجراءات الدستورية وان ماتبقى من الإجراءات والضمانات الامنية ستنتهي اللجنة منه اليوم السبت.

وقال الانسي ان التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» يعتبر اكبر هدية للشعب اليمني في الشهر الكريم رمضان المبارك.

واضاف جار الله انه في حالة اي تاخير فنى والمسالة متعلقة بالجانب البروتوكولي فهي قضية متعلقة بحكومة الاردن الشقيقة ونحن من جانبنا نشكرها على كل ما بذلته من جهود للتوقيع، وحتى اذا ما تم التاخير يوم او يومين فهي مسالة متعلقة بالمراسيم.

هذا ويفسر المراقبون السياسيون عدم اذاعة الرسالة والموجهة للشعب بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك من البرنامج الثاني (اذاعة عدن) وهي النشرة الرسمية والتي تم الاتفاق على نشرها في كل من القناتين والبرنامجين منذ الوحدة الليلة في الساعة الثالثة والنصف. من عدن بينما تم اذاعتها من البرنامج الاول الساعة الثالثه مساءا الليلة..

يرجح المراقبون سبب ذلك انها اي الكلمة جاءت باسم مجلس الرئاسة رغم عدم امكانية اجتماع مجلس الرئاسة خاصة حيث لايزال نائب الرئيس علي سالم البيض معتكفاً

٠٣٠٠٨٥



المصـدر : العرب القطرية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ١٢/٢/١٩٩٤

صالح يدعو

«بقية المنشور ص ١»

في عدن.. وكذا تواجد عضو مجلس الرئاسة سالم صالح في عدن منذ الازمة فجاءت الكلمة تعبر عن الجانب الشمالي في مجلس الرئاسة ويردد المراقبون هنا في عدن ان كلمة مجلس الرئاسة لاتتحدث عما وصل اليه ليلة امس الاول من اتفاق — بل ولاتتحدث عن الجانب التنفيذي للاتفاقية كما انها تطالب من جانب واحد وقف المهاترات والتصعيد الاعلامي في الوقت الذي لازالت قضية الطائرة وشحنتها لم تحل بعد في ميناء الحديدة.. كما ان الاتفاق الذي تم ليلة امس الاول لم يعلن حتى الساعة ولبس السبب كما ذكر مسؤول في حزب الاصلاح ان سبب ذلك يرجع الى عدم استلام الرد الاردني.

فقد دعا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس الجمعة «وسائل الاعلام الرسمية والاهلية الى وقف المهاترات وفتح صفحة جديدة» لمناسبة حلول شهر رمضان.

وقال صالح في كلمة وجهها الى الشعب في اليوم الاول من رمضان انه يدعو «وسائل الاعلام الرسمية والاهلية الى وقف المهاترات وفتح صفحة جديدة في عمر دولتنا اليمنية الواحدة» التي تحققت في ايار/ مايو ١٩٩٠..

واضاف «يجدر بنا ان نسمو فوق الخلافات وان نتناسى الاحقاد ونتحلى بالحكمة والصبر ونضع مصلحة الوطن فوق كل مصلحة»..



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٢/٢/١٩٩٤

محادثات برلمانية عراقية يمنية في صنعاء

□ بغداد - العرب

ابلغ برلماني عراقي الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية حرص العراق على ضمان وحدة اليمن الشقيق وسلامة اراضيه وحماية حدوده وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وقال الدكتور حسيب عارف مقرر لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني العراقي لـ«العرب» أن مباحثاته في صنعاء دارت حول العلاقات بين برلماني البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها. كما تطرقت إلى السبل الكفيلة بتواصل اللقاءات بين البرلمانات العربية بما يؤمن واقعا أفضل للعلاقات العربية.

واضاف أن الجانب العراقي أكد لشقيقه اليمني أن وحدة اليمن واستقراره يعدان من الاهداف الرئيسية بالنسبة للعراق وأن موقفه مع وحدة اليمن وضد أي تدخل خارجي في شؤونه الداخلية. وقد وجهت الدعوة إلى الشيخ الأحمر لزيارة العراق باسم سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني العراقي وأبدى استعداده



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

فى أعقاب التداعيات السلبية لحادث الطائرة

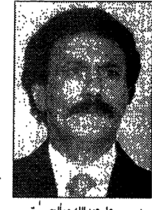
اليمنيون يأملون توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» فى عمان قريبا

□ صنعاء.
محمدعلى الديلمى:

لاتزال الأزمة اليمنية تراوح مكانها بين الشد والجذب بعد أن تضاربت الأنباء عن تباين وجهات نظر طرفى الأزمة فى الصراع فى اليمن «المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى» حول تحديد مكان وزمان توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» التى وقع عليه بالأحرف الاولى من قبل الائتلاف الحاكم والقوى السياسية فى الثامن من يناير الماضى، ومع هذا فالشارع اليمنى يعلق آمالا كبيرة على أعمال لجنة الحوار كى تنهى أعمالها وفق برنامج زمنى اتفق عليه المتصارعون فى اليمن سواء الائتلاف الحاكم أو المعارضة فى تحديد تاريخ التوقيع على الوثيقة.

مصادر مطلعة فى لجنة الحوار للقوى السياسية رجحت أن يوقع الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر والأمناء العامون لاحزاب الائتلاف الحاكم باليمن على وثيقة العهد فى العاصمة الأردنية خلال هذا الاسبوع واعتبرت أن اى تاخير لذلك الموعد سيدخل اليمن فى حالة صراع حقيقى، وقالت تلك المصادر لـ «العالم اليوم» ادعوا لليمن فهو الآن فى عنق الزجاجة والامور تسير من سيىء إلى أسوأ. ويرجع تشاؤم البعض وخاصة من المعارضة اليمنية إلى عدم التفاؤل بعد أن يتم استخدام واقعة الطائرة التى احتجزتها القوات الجوية اليمنية ذريعة لعرقلة توقيع الاتفاقية ونوايا مبيتة للتنصل من تنفيذ وثيقة العهد من قبل طرفى الأزمة اليمنية.

مصادر فى الحزب الاشتراكى أعلنت أن السفارة البريطانية بصنعاء استنكرت حادث احتجاز طائرة البوينج ٧٠٧ فى مطار الحديدة والتى تمتلكها الخطوط الجوية الأوغندية «داس» واستاجرتها شركة «انا» البريطانية للخدمات الجوية وكانت فى طريقها من لندن إلى عدن وأن طاقم الطائرة يتكون من أربعة أشخاص احدهم بريطانى الجنسية، واضافت



على عبد الله صالح



على سالم البيض

مصادر «الاشتراكى» بان مذكرة السفارة البريطانية إلى الخارجية اليمنية قد أكدت على أن الشحنة التى كانت على الطائرة عبارة عن شحنة بضائع مرسلة إلى مؤسسة الشقاع فى عدن. مصادر المؤتمر الشعبى اعتبرت القاء القبض على طائرة الشحن أنه بمثابة انتصار على خصمها «الاشتراكى» وعرض التليفزيون القناة الاولى التابعة للمؤتمر صورا حية لحمولة الشحنة التى احتوت حسب مصادر «الشعبى» على ٦٥ الفا و٧٤٨ بطارية جافة و٥ أجهزة ارسال واستقبال مع توابعها ومنظمة اتصال اضافة إلى ثلاثة طرود أخرى تحوى كمية من قطع الغيار وأشارت مصادر الشعبى إلى ان الطائرة تتبع الخطوط الجوية الاوغندية «داس» واستاجرتها الشركة البريطانية «انا» للخدمات الجوية ويعتبر المعنيون هذه الشركة تابعة للمخابرات البريطانية وتشير المعلومات إلى أن شركة «داس» التى تتبعها الطائرة تمتلك ٣٠ طائرة من ذلك النوع التى تحمل رمز «GR*.5» ومشهورة بتهريب المواد الكيماوية والاسلحة وأن الطائرة كانت لاتحمل رخصة قيادة ولاشهادة تسجيل ولاشهادة صلاحية طيران.

حادثة الطائرة الاوغندية أعادت التداعيات الإعلامية من جديد بين طرفى الصراع ولكن على أعلى مستوى، فبينما حمل الرئيس على عبد الله صالح تبعات ذلك الحادث الحزب الاشتراكى اليمنى أما على سالم البيض نائب الرئيس فقد اعتبر قيام القوات الجوية التابعة للمؤتمر بالقاء القبض على الطائرة الاوغندية بمثابة عمل عدوانى وأنه شكل قرصنة جوية تشكل بادرة غير ايجابية تسىء إلى سمعة اليمن لدى دول العالم.

والشىء الأكثر إثارة فى الأزمة اليمنية تصدر أجهزة الإعلام الرسمى للمعركة الكلامية بين أطراف الصراع حيث كان المعدل فى تلك الاجهزة أن تلتزم الحياد تجاه الصراع تجنبا لإثارة القلق والفزع لدى المواطنين البسطاء ولكن شيئا من ذلك لم يحدث واصبح من المالوف أن يسمع ويشاهد المواطن اليمنى بيانات وتصريحات واتهامات متبادلة بين طرفى الصراع فى أجهزة الإعلام التى تدخل فى نفوذ أحدهما بل وصل الامر إلى ان مصادر الاشتراكى تتهم شريكها فى منع الوحدة والمؤتمر بالتشويش على ارسال اذاعة عدن حتى لايتمكن المواطنيون فى العاصمة اليمنية صنعاء من الاستماع إلى وجهة نظر الحزب. وفى ظل التداعيات الإعلامية للأزمة اليمنية كشفت مصادر المؤتمر الشعبى العام وللمرة الاولى بأن حادثة الطائرة الاوغندية لم تكن الاولى من



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ١٣ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نوعها بل سبقتها سبع رحلات مماثلة وصلت إلى مطار عدن وأن تكلفة الساعة الواحدة للتشغيل ٦ آلاف دولار أمريكى وأن اجمالى التكلفة = ٨٧ ساعة * ٦ آلاف دولار = ٥٢,٢٠٠٠ دولار. وأشارت تلك المصادر إلى أن «الاشتراكى» يشترط شروطا جديدة للتوقيع على الاتفاقية خلافا لتصريحاته ومن تلك الشروط الاصرار على تأييد ومباركة مجلس النواب للوثيقة قبل التوقيع عليها والبدء بتنفيذ ماجاء فى وثيقة العهد والاتفاق قبل التوقيع عليها وعدم ربط التوقيع عليها بعودة جانب الحزب فى الحكومة والموافقة على منح الحزب ٤٠٪ من الثروة والسلطة وتشكيل حكومة وفاق وطنى يشترك فيها اطراف المعارضة التى يحددها الحزب، وقالت مصادر المؤتمر الشعبى إن الحزب الاشتراكى لايزال مصرا على هذه الشروط ويطرحها فى لجنة الحوار بطرق ملتوية وهذه شروط تعجيزية الهدف منها المماطلة والتسويف فى الالتزام. الحزب الاشتراكى اليمنى وعلى لسان أمينه العام على سالم البيض انكر كل مايقال عن حزبه بأنه يماطل فى التوقيع على الاتفاقية وقال بهذا الخصوص وقعنا الوثيقة بالاحرف الاولى وسنوقعها عاجلا بشكل نهائى وسنعمل من اجل ذلك لاننا نعرف أن الحركات التى نسمعها هذه الايام هى لكى تخلق اجواء تبعدنا مسافة بعيدة عن التوقيع وادعو أن تكون الوثيقة برنامجا وطنيا لنا وأن ترتص الصفوف إلى تنفيذها وهذه وثيقة اجماع وطنى تعمل من أجل دولة حديثة فى اليمن. يبقى السؤال المطروح تجاه الأزمة اليمنية إلى متى ستستمر المماحكات والمزايدات السياسية بين قيادتى «الاشتراكى» و«الشعبى» خاصة وأن الازمة اليمنية قد ألقت بظلالها القاتمة يوما بعد آخر وبتبعات مفجعة ومجحفة بحق البسطاء والفقراء من الشعب اليمنى يظل الامل معقودا على الاسبوع القادم لكى تشهد العاصمة الاردنية التوقيع على الوثيقة التاريخية التى سيظل تنفيذها مرغبا بكل المقاييس.

ايجابيات يمنية

■ ليس أمام اليمنيين سوى ان يتفاهموا في ما بينهم، ذلك ان التفاهم هو الخيار الوحيد المتاح امامهم إذا كان المطلوب تفادي الويلات. فمثلما ان الوحدة كانت الملاذ الذي لجأ اليه الجميع عام ١٩٩٠، فإن وثيقة «العهد والاتفاق» يمكن ان تشكّل خطوة أساسية على طريق تعزيز الوحدة وتعميقها في انتظار اليوم الذي تزول فيه كل الحساسيات ويصبح في الامكان الحديث عن دولة متطورة ذات نظام سياسي ديموقراطي عريق.

من الآن يمكن القول ان ثمة ايجابيات للأزمة الاخيرة التي اجتازها اليمن والتي بدأت عملياً باعتكاف السيد علي سالم البيض في ١٩ آب (اغسطس) الماضي في عدن. أولى هذه الايجابيات ان كل طرف من الأطراف بات يعرف قوة الطرف الآخر، فلم يعد هناك مجال للمناورات، أياً يكن نوع هذه المناورات. ومن الآن فصاعداً، اصبح على كل مسؤول يمني يريد أن يقول كلمة من أي نوع ان يعي معنى هذه الكلمة وابعادها.

الايجابية الثانية ان كل طرف من الأطراف بات مقتنعاً بان السلاح لا يحل أي مشكلة وان لا بديل من الحوار على رغم أن الحوار يمكن أن يطول مثلما يمكن أن يرتدي طابع التحدي. فالمهم ان اليمنيين تعلموا ان لغة العنف لا تجدي وان التحدي بالكلام يظل افضل من التحدي بالسلاح. وربما كان اهم شيء تعلموه هو ان ضبط النفس يظل مكسباً عظيماً في بلد ينتشر فيه السلاح بكثرة.

اما الايجابية الثالثة فتختصر بأن كل طرف من الأطراف وجد ان عليه أن يعيد حساباته وأن الظروف التي أملت تحقيق الوحدة تغيرت وان الحزب الاشتراكي الذي بدا بعد الوحدة مجموعة أحزاب، إستطاع ان يستعيد وحدته خلف السيد البيض الذي أظهر انه بالفعل الرجل القوي في الحزب وان كل شيء مرتبط بما يقرره من دون أن يعني ذلك الغاء الدور الأساسي لشخصيات أخرى مثل الأمين العام-المساعد السيد سالم صالح محمد. إلا ان الحزب نفسه بات يدرك أن لديه مصلحة حقيقية في استمرار الوحدة اليمنية متى توافرت شروط معينة تضمن له حصته على صعيد ممارسة السلطة. فالحزب الاشتراكي يريد شراكة حقيقية في السلطة ولا يمكن أن يقبل بأقل من ذلك.

لن يكون توقيع الاتفاق في عمان خلال شهر رمضان المبارك سوى خطوة أخرى في طريق تكريس الوحدة اليمنية، ولكن بطبعة جديدة منقحة يعرف فيها كل طرف ما هو موقعه الحقيقي في البلد وذلك في انتظار ان يتعلم اليمنيون أصول اللعبة الديموقراطية التي بدأوا ممارستها عندما توجهوا بعشرات الآلاف الى صناديق الاقتراع في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣. فالديموقراطية ليست وصفة جاهزة، بل هي قبل كل شيء فعل ممارسة يحتاج الى وقت طويل، وربما على اليمنيين، إذا كانوا يريدون بالفعل التقدم في المجال الديموقراطي، ان يعترفوا بانهم ما زالوا في أول الطريق وان وثيقة «العهد والاتفاق» هي إحدى المحطات الأساسية في هذا الاتجاه وليست هدفاً في حد ذاته، بل اكثر من ذلك ان هذه الوثيقة تعبّر عن توازن معين في البلد عكسته الأزمة الأخيرة.

خيرالله خيرالله



المصدر : الأهرام - القاهرة

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

رؤساء اليمن السابقون يحضرون توقيع وثيقة الاتفاق فى عمان الأحد القادم

صنعاء . ا .ش . ا . اكد عبدالوهاب الانسى الامين العام لحزب التجمع اليمنى للاصلاح وعضو لجنة الوفاق ان الرؤساء اليمنيين السابقين سيحضرون توقيع وثيقة العهد والاتفاق فى العاصمة الأردنية عمان يوم الأحد القادم وبحضور أعضاء لجنة الحوار السياسى

وقال ان أهم ماتضمنته الوثيقة إنشاء مجلس شورى يختص برعاية تجربة الحكم اليمنى، وابداء الراى فى كل مايتعلق بقضايا الادارة المحلية

واكد انه لا تعارض بين مجلس الشورى المقترح ومجلس النواب حيث لن تكون لمجلس الشورى صفة تشريعية، واضاف أن هناك اتفاقا كاملا بين كل القوى السياسية اليمنية على تحييد القوات المسلحة، وجعلها قوات لحماية الشرعية والدستورية التى تنبثق عن الانتخابات الحرة.

محاولات تسليح القبائل فى اليمن

اليمن

مازالت وثيقة « العهد والاتفاق » حائرة بين الحزبين الرئيسيين فى اليمن .. وبالرغم من ان اتفاقا مبدئيا كان قد وقع بينهما على توقيع هذه الوثيقة فى السابع من فبراير الحالى بالعاصمة الاردنية عمان الا ان الموعد فات ولم يتحقق شيء .. وبالرغم من ان هذه الوثيقة قد استنفذت جهدا كبيرا فى اقرار بنودها وبالرغم من موافقة كل الاحزاب والشخصيات العامة فى اليمن عليها الا انه يبدو من العسير الوصول الى التوقيع عليها فى القريب العاجل لما بين الحزبين الكبيرين - المؤتمر الشعبى والاشتراكى اليمنى - من خلافات جوهرية تمنع الاتفاق بينهما على وثيقة اجماع وطنى تعتبر مكملة لاتفاق الوحدة الموقع فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ والذى قضى باندماج شطرى اليمن .

وفيما يتعلق باسباب تاخير التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق فان الحزب الاشتراكى يشترط قبل التوقيع عليها الحصول على ضمان يقول انها اساسية وضرورية لتنفيذ ماورد فيها .. ويحذر الحزب الاشتراكى إن اليمن لن يعود الى الوضع الذى كان سائدا قبل اعتكاف رئيسه على سالم البيض فى عدن منذ اغسطس الماضى وفى تصريح اخير لعلى سالم قال ان من يعيق توقيع الوثيقة هو الطرف الذى يضع العراقيل امام توفير الضمانات لتنفيذها وهؤلاء انما يكشفون عن نياتهم الحقيقية الرافضة لهذه الوثيقة ويصرون على تغليب مصالحهم الشخصية والضيقة على مصالح الشعب واضاف « ان التاريخ لن يعود الى الوراء » .

من ناحية اخرى يشترط حزب المؤتمر الذى يراسه الفريق على عبدالله صالح انتقال على سالم البيض وابو بكر العطاس الى صنعاء لممارسة مهامهما الدستورية باعتبار الاول نائبا لرئيس الجمهورية والثانى رئيسا للوزراء قبل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق التى يبدو ان الطريق الى التوقيع عليها ملىء بالصخور والعقبات .

□ على عبدالله صالح

□ على سالم البيض

ويزداد الوضع تأزما فى اليمن كلما اتسعت الفجوة بين الحزبين الرئيسيين اللذين كانا يتقاسمان السلطة بعد اعلان الوحدة فى مايو ٩٠ .

ويتهم كل منهما الآخر بالتسبب فى الوضع الخطير الذى تعيش فيه البلاد والذى ينذر بكارثة .. وقد كشف مصدر فى حزب المؤتمر الشعبى الذى يراسه الفريق على صالح ان قوات الجيش فى محافظة ابين احتجزت شاحنتين محملتين باكثر من ٦٠٠ بندقية الية كانتا فى طريقهما الى توزيع الاسلحة على بعض القبائل فى شمال اليمن ويتهم حزب المؤتمر الحزب الاشتراكى بانه يقوم بعملية تسليح للقبائل بغرض خطف الاجانب للإيحاء بان الأمن غير متوافر فى المحافظات الشمالية فضلا عن خلق مناخ عدم الاستقرار .

واضافت مصادر المؤتمر بان التحقيقات التى اجريت مع بعض خاطفى الاجانب اظهرت انهم تلقوا تعليمات من مسئول كبير فى الاشتراكى زودهم بالمال والسلاح للقيام بعمليات الخطف .

من جهة اخرى استطاعت قوات الدفاع الجوى فى صنعاء ارغام طائرة شحن كانت فى طريقها الى عدن على الهبوط فى مطار الحديدة وصادرت شحنتها المكونة من اجهزة تجسس وتنصت على المكالمات واجهزة الإتصالات العسكرية :

فى كلمة له امام حشد جماهيرى لابناء محافظة شبوة تساءل الفريق على عبدالله صالح تعليقا على موضوع الطائرة « لمصلحة من يتم ومن اين دفعت اثمان » تلك الاجهزة واين النظام والقانون اللذان ينبغى ان نحترمهما ؟ واضاف علينا ان نتعظ من الماضى وان نحكم العقل والمنطق والا ننجر وراء الاهواء والشكوك والتى لن يستفيد منها الا اعداء اليمن .

فى حين اعتبر وزير الدفاع اليمنى العميد هيثم قاسم وهو من الحزب الاشتراكى اجبار الطائرة على الهبوط فى الحديدة عمل « قرصنة » .

للمرة الثالثة منذ عام ١٩٩١:

اختطاف ٣ خبراء صينيين في اليمن

□ بكين - رويتر:

قام مسلحون في اليمن أمس الاحد باختطاف ثلاثة خبراء صينيين كانوا يعملون في أحد مشروعات انشاءات الطرق وطلبوا وقف العمل في هذا المشروع. وذكرت وكالة شينخوا الصينية في تقرير لها من صنعاء ان ثلاثة مسلحين قاموا باختطاف الخبراء الصينيين أمس الاول في موقع عملهم الذي يبعد ٤٧ كيلومترا عن مدينة الجحفة، وأضافت أن الخبراء الثلاثة هم رئيس الفريق الفني لمشروع طريق الجحفة - مارب، وكبير المهندسين والمدير المساعد للمشروع.

ونقلت الوكالة عن مصدر مطلع قوله إن المختطفين اليمنيين وضعوا شرطين لإطلاق سراح الرهائن اولهما: وقف العمل في المشروع تماما وثانيهما سحب كافة العمال من المشروع. وأشارت «شينخوا» إلى أن السلطات اليمنية اتخذت إجراءات لإطلاق سراح الرهائن الثلاثة، وتعد هذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها اختطاف خبراء فنيين صينيين يعملون في إنشاء الطرق منذ عام ١٩٩١.



المصدر : المصري القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ | فبراير ١٩٩٤

قد تحدث المصالحة:

الأزمة اليمنية التوقيع وحده لايكفي

تقرير: منال لطفي

مالم تحدث تطورات مفاجئة.. يتم غداً التوقيع في العاصمة الاردنية عمان على وثيقة العهد والاتفاق بين مختلف أطراف الأزمة اليمنية.. كمدخل للخروج من المازق المستمر منذ أغسطس الماضي والذي يهدد الوحدة نفسها الحزب الاشتراكي أعلن انه سيوقع على الوثيقة كما جاء على لسان الأمين العام على سالم البيض ولكنه يطالب بضمانات للتنفيذ، والأمر نفسه كرره حزب المؤتمر.. المراقبون في اليمن يؤكدون ان التوقيع على الوثيقة لايعني ان الأزمة قد انتهت. فالمصالحة الوطنية تحتاج الكثير خاصة في ظل تداعيات احتجاز سلطات صنعاء لطائرة اوغندية كانت متجهة إلى عدن بتهمة حمولتها لعتاد عسكر بطريقة غير قانونية، والسؤال هو هل التوقيع على الوثيقة في حالة حدوثه ينهي الازمة أم ان الامر يحتاج الكثير؟

أغلب الأجابات تتجه نحو الحرص البالغ فليس هناك مراقب سياسي يستطيع ان يؤكد ان الازمة انتهت وانها غير قابلة للتجدد بل على العكس تتجه الاراء إلى الاعتقاد بأن الرغبة في الإنهاء السريع للأزمة قد جعل اطرافها الاساسية يوافقون بلاتدقيق كاف على بنود وثيقة العهد والاتفاق وهي بنود كما اعلن عدد من المسئولين اليمنيين متناقضة وفضفاضة مما قد يعيد انتاج الأزمة من جديد وبصورة أكثر حدة التطورات الأخيرة في الأزمة اليمنية واخرها احتجاز السلطات في صنعاء لطائرة اوغندية كانت متجهة إلى عدن أكدت أن الجيش هو الأداة الأكثر فاعلية سلباً او ايجاباً في تحارب الوحدة او التفكك مازال أبعد ما يكون عن الأندماج وتخضع وحداته لسلطات متباينة. وهذا يشير إلى انه إذا قدر ان يلعب الجيش دوراً حاسماً في الأزمة فسيكون بلاشك دوراً مساعداً على تشطير الوحدة اليمنية.

وجاءت قضية الطائرة الأوغندية لتزيد الجدل الدائر والاتهامات المتبادلة، فالحزب الاشتراكي اكد ان الطائرة كانت تحمل مواد مدنية وان احتجازها (قرصنة جوية) في حين أعلنت صنعاء ان الطائرة تحمل عتاداً عسكرياً وانها دخلت البلاد بشكل غير قانوني.

وقد اتهم المؤتمر الشعبي العام الحزب الاشتراكي بأنه يشتري معدات عسكرية استعداداً لحرب أهلية في البلاد، من جهته وصف وزير الدفاع اليمني هيثم قاسم طاهر المنتمي للاشتراكي بأن اعتراض الطائرة هو تعد صارخ على اختصاصات وزارة الدفاع اليمنية.

والواقع أنه بخلاف الهواجس التي ترتبط بالسيطرة على الجيش هناك هاجس وثيقة العهد والاتفاق التي انجزتها لجنة الحوار الوطني مثل خلط الوثيقة بين النظامين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية، فالوثيقة أخذت باللامركزية الادارية ولكن ظهرت ملامح اللامركزية السياسية وهي خطر يهدد الوحدة ويحولها إلى كونفدرالية، كذلك احتوت وثيقة العهد والاتفاق على خلط بين النظامين البرلماني والرئاسي مما يسبب التنافس بين الاثنين ويأخذ اخرون على الوثيقة غموض مضمونها من ناحية واغفالها قضايا مهمة من ناحية أخرى ويبدو أن الإجراءات الخاصة بتنفيذ وثيقة الوفاق ستأخذ من الوقت والجهد اكثر من الفترة الانتقالية التي تلت قيام دولة الوحدة واستمرت ٢٥ شهراً وإلى ان يتم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق خلال ساعات، كما أعلن تبقى أمام القيادة اليمنية تحديات هائلة أهمها إعادة بناء المؤسسات السياسية على أسس ديمقراطية وتحسين الأداء الاقتصادي ودمج الجيش اليمني بشكل فعلي والتخلي عن النزعات القبلية والمصلحية التي تقف عائقاً أمام الوحدة الفعلية. وبدون هذه الاصلاحات الضرورية يصبح التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق عملا لايكفي على الاطلاق لإخراج اليمن من أزمته.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٤

بعد التوقيع يوم ٢٠ الجاري ولحل إشكالية عودة البيض

الملك حسين قد يعود مع «العليين» إلى صنعاء

كتب ـ محمد زين

تجري حاليا في الديوان الملكي في عمان الاستعدادات والترتيبات النهائية لاستقبال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض الوفد المرافق لهما، حيث تقرر اخيرا ان يكون يوم ٢٠ من الشهر الجاري موعدا نهائيا للاجتماع بالعاهل الاردني الملك حسين، حيث سيوقعان على وثيقة العهد والاتفاق التي اقرتها لجنة القوى الوطنية في اليمن.. وكان من المقرر لمثل هذا الاجتماع ان يعقد في الاسبوع الاول من هذا الشهر إلا أن البيض تقدم ببعض المقترحات المتعلقة بالضمانات الأمنية والدستورية!

واتفق الطرفان مؤخرا، ان يكون يوم ٢٠ من الشهر الجاري هو الموعد النهائي للتوقيع على الوثيقة، ومن ثم البدء فورا في تنفيذ ما جاء فيها من تصورات ومقترحات تتعلق بالاصلاحات السياسية والاقتصادية..

وبعد ان خابت اماله، اصبح الشعب اليمني متفائلا من لقاء الرئيس ونائبه اللذان لم يلتقيا منذ اكثر من ستة اشهر عندما اعتكف البيض في منزله بعدن رافضا العودة الى صنعاء ومعتذرا عن حلف اليمين كنائب للرئيس.

العاهل الاردني، وبما تربطه من علاقات وثيقة وشخصية بالرئيس اليمني ونائبه، بذل خلال الاشهر الماضية مساعي خيرة في تقريب وجهات النظر بين الرئيس اليمني ونائبه وبذل الكثير من الجهد لتجنب الطرفين المواجهة المسلحة التي كانت على وشك أن تفجر بين الجنوب والشمال!

٠٦٠٠٥٦



اليمنيون وكل المهتمين بالوضع اليمني يترقبون هذا اللقاء الذي سيتم في عمان في العاشر من رمضان المبارك بكثير من الاهتمام مصحوبين بالامل والتفاؤل.. ويردد اليمنيون في مقابلهم، مجرد اللقاء بين البيض وصالح، سينهي كل الخلافات والمشاكل وسيذيب اي خلاف في وجهات النظر!

وعلمت السياسة ان الرئيس علي عبدالله صالح سيصل الى عمان على متن الطائرة اليمنية بصحبة وفد عالي المستوى مكون من وزير الخارجية محمد سالم باسندوه وبعض القيادات السياسية في المؤتمر الشعبي العام.. وفي الوقت نفسه سيصل نائبه علي سالم البيض على طائرة اليموا برفقة وفد عالي المستوى من قيادات الحزب الاشتراكي.. وسيكون الملك حسين على راس المستقبلين للوفدين بمطار عمان.

.. وكان البيض قد اشترط قبل ايام على انه سيغادر عمان بعد التوقيع الى عدن منتظرا بعض الوقت للتاكد من البدء في تنفيذ ما جاء في التوقيع،وكان الرئيس اليمني قد الح بأن يعود البيض ورئيس الوزراء وبقية المسؤولين من الجنوبين بعد التوقيع الى العاصمة صنعاء. على اعتبار ان تنفيذ الوثيقة من مسؤولية الجميع.. وتستطيع السياسة ان تؤكد بان الملك حسين ربما يحسم هذا الخلاف البسيط في ان يقوم بصحبتهما على طائرة واحده في العودة الى صنعاء، وكانه بذلك يلبي الدعوة الموجهة اليه لزيارة اليمن.

اليمن: خطوط حمر أمام الانفجار العسكري

قذائف سياسية وتحركات عسكرية وقطع طرق وعمليات خطف



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٤ شباط ١٩٩٤

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

ربما اظهرت التطورات اليمنية الاخيرة مبرراً كافياً للوصول الى قناعة بان انفجار الأزمة اصبح امراً لا مفر منه، اذ اوحت هذه التطورات بان وثيقة الوفاق كانت اشبه برمي الورقة الأخيرة على طاولة الحوار، وان الاطراف المعنية استنفدت بإعلانها آخر خيارات الحل السلمي وانهت بهذا الهدئ الموقت مرحلة حوار ما ان انتهت حتى تجددت الأزمة بشكل اعنف واخطر مما كانت عليه. ولعل اقرب تفسير لهذه المفاوضات هو ان الوثيقة، الى جانب استيعابها كل مبررات الخلاف التي كانت وقوداً للازمة، انما كشفت عن جذورها من دون اقتراح حلول مواكبة. وكانت «الوسط» اشارت الى ان الوثيقة عبّرت عن إجماع القوى السياسية على ان «الازمة السياسية لم تكن سياسية بين اخزاب الائتلاف بقدر ما كانت فنية وادارية واقتصادية داخل هيئات ومؤسسات الدولة. وهذا ما اكدته الوثيقة بتركيزها على بناء الدولة من دون ان تعطي اهتماماً مباشراً لمسالة الخلاف السياسي المجرد بين الاحزاب».

مراوحة في المقدمات

ولعلّ الجديد في التطورات الاخيرة شيئان، احدهما تاكيدها ان الخلاف جاء امتداداً لصراع مزمن بين نظامين متناقضين. وثانيهما ان الخلاف هو اصل الأزمة واساسها وان الحل لا بد ان يبدا من تسوية الخلاف بين طرفيه الرئيسيين وليس من الأسس النظرية «لاعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة»، بل يفترض ان تاتي الوثيقة تالية لحل الخلاف، لأن استراتيجيتها تحتم طرحها في مرحلة وفاق واتفاق بين كل الأطراف المسؤولة عن تنفيذها، وليس في مرحلة خلاف بين الأطراف على كل الخطوات الموصلة الى التوقيع عليها، فضلاً عن الخطوات العملية لتنفيذها، وبهذا يبدو إعلان الوثيقة قبل حل الخلاف شبيهاً بوضع العربة قبل الحصان، اذ هي شهدتْ بعد إعلانها موجة من التاييد المطلق، في البيانات والتصريحات الصادرة عن قطبي الإئتلاف، المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، مذيلة باتهام كل طرف الطرف الآخر بعدم الجد في تنفيذ الوثيقة وبوضع العراقيل في طريقها. ومع أن الاختلاف لم يصبح بعد داخل الوثيقة ومحتوياتها، وما زال محصوراً في إطار البند السابع منها الخاص بالمقدمات والترتيبات الأولية، إلا انه لم يعد محصوراً داخل لجنة الحوار. وهذا انعكس على اعمال اللجنة بكثير من الإرباك والتأخير ومر عشرون يوماً منذ اعلان الوثيقة (١٨ الشهر الماضي) وعجلة الحوار تراوح مكانها حول موضوع الترتيبات والضمانات. ومن بينها مسائل تم الاتفاق عليها في اواخر الشهر الماضي، مثل زمان ومكان التوقيع على الوثيقة، لكن صيغة الاستثناءات والتحفظات اعادت الحوار عليها من جديد. وأجّلت بالتالي التوقيع النهائي على الوثيقة، واتاحت فرصاً لهذه التطورات التي بدات تقلب الأوضاع راساً على عقب.

محاذير وضمانات

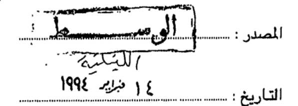
ويمكن عرض ابرز جوانب الاختلاف وتطورها في ثلاثة نماذج:

الأول، تبادل الحزبان في الاسبوع الأول من الشهر الجاري الاتهامات بالمواقف السلبية من الوثيقة، ومنها ما جاء في بيان صادر عن الحزب الاشتراكي، «ان بعض ممثلي الائتلاف في الحوار وضعوا تحفظات على الوثيقة عند توقيعها، لاستخدام التحفظات عند مناقشة التنفيذ، الأمر الذي شكل تنافياً واضحاً بين قبولهم الوثيقة وتحفظاتهم عليها». ولأن المؤتمر الشعبي اعتبر الاشارة موجهة إليه، اصدر عن لجنته العامة بياناً جاء فيه ان السيد حيدر العطاس (ممثل الاشتراكي في لجنة الحوار) طالب لجنة الحوار اثناء اجتماعها برئاسته في اليوم السابق لاعلان الوثيقة في عدن، بإسقاط فقرة من الوثيقة تقول: «توحيد الارادة السياسية وتمكين المؤسسات الدستورية من تادية مهامها وممارسة صلاحياتها وتنفيذ ما تم التوقيع عليه في وثيقة العهد». وقال البيان انه عندما اصر ممثل المؤتمر في اجتماع اللجنة الفرعية للجنة الحوار على بقاء الفقرة ايده اعضاء اللجنة، لكن ممثل الاشتراكي اصر على شطبها، وهذا ما دفع ممثل المؤتمر الى توزيع مذكرة إيضاح للفقرة على اعضاء اللجنة.

وتاتي اهمية الفقرة لدى الجانبين من كونها تشير الى قضية رئيسية في الخلاف هي شرعية المؤسسات الدستورية، في مقابل الشرعية السياسية او الوطنية لوثيقة الوفاق، إذ ان مجلس النواب، مثلاً، يستطيع بشرعيته الدستورية ان يصدر قراراً بإلغاء الوثيقة أو تاجيل النظر فيها،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

سواء عند مناقشته لما ورد فيها من نصوص تتطلب تعديلات دستورية، او عن طريق الدستور والقوانين النافذة، خصوصاً ان نواب حزبي المؤتمر والاصلاح يزيد عددهم عن ثلثي اعضاء المجلس (مجموع اعضائه ٣٠١) ولذا تظهر هذه القضية محفوفة ببعض المحاذير، كما قال لـ «الوسط» عضو في لجنة الحوار مضيفاً «ان اللجنة الفرعية للجنة الحوار هي المخولة وضع الضمانات الكفيلة بتنفيذ الوثيقة، لان الضمانة المتوافرة حتى الآن هي الاجماع السياسي والوطني على الوثيقة من قبل القوى السياسية، بما فيها احزاب الائتلاف التي اخذت على عاتقها مسؤولية التزام التنفيذ...» وعما لو استخدم مجلس النواب سلطته ضد الوثيقة، قال، «لا نعتقد ان ذلك سيحدث، لان احزاب الائتلاف التزمت تنفيذ الوثيقة التي حظيت بتأييد شعبي عام، وبالتالي فإن النواب يدركون اهمية الاستجابة لتنفيذ ما أقره الشعب الذي يمثلونه». واستطرد قائلاً، «ولكن، وعلى اساس هذا الاحتمال الضئيل بان يستخدم مجلس النواب سلطته ضد الوثيقة، ففي هذه الحال، على القوى السياسية المطالبة بحل مجلس النواب لانه سيصبح متناقضاً مع الارادة الشعبية في قرار بهذا الحجم».

خيارات وبدائل

الثاني، زمان ومكان التوقيع النهائي على الوثيقة. وكان تحديدهما في العاصمة الاردنية في السابع من الشهر الجاري اصبح قراراً أو شبه قرار نهائي. ويبدو ان الاختلاف على مسائل تتعلق بالضمانات كان السبب في التأجيل، وهو ما عبر عنه السيد احمد جابر عفيف مقرر اللجنة بـ «ظروف قاهرة» في اعلانه عن التأجيل، اذ قال «ان اللجنة الفرعية كانت بدأت التحضير للتوقيع، في العاصمة الاردنية، لكن ظروفاً قاهرة حالت دون ذلك». وحددت اللجنة في اعلان تال العاشر من الشهر الجاري، موعداً نهائياً لموضوع الترتيبات، واعلان موعد التوقيع خلال الاسبوع الذي يليه في عمان.

الثالث، إقرار وثيقة الوفاق من قبل مجلس النواب. وتاتي هذه النقطة ضمن الضمانات التي اقترحها الحزب الاشتراكي لتنفيذ الوثيقة والتزامها من قبل شريكيه في الائتلاف. وفي مقدمتها التوقيع على الوثيقة خارج اليمن، واشراك حكومات ومنظمات وشخصيات عربية وغير عربية في التوقيع، ومنها «تشكيل حكومة وفاق وطني تكون مسؤولة عن تنفيذ الوثيقة وطرح الاشتراكي اجراء استفتاء شعبي على الوثيقة بدلاً من اقرارها من مجلس النواب، في حال اقتران هذا الخيار بمحاذير سلبية وفيما عدا زمان ومكان توقيع الوثيقة فإن المؤتمر الشعبي لا يوافق على اقتراحات الخيارات الاخرى، بل يتهم مصادرها باستخدامها لغرض المماطلة في تنفيذ الاتفاق.

ضوابط جديدة

من هنا كانت لتاجيل التوقيع على الوثيقة آثار سلبية على الأوضاع إذ ادى الى مزيد من الخلاف والحوار الثانوي وتصعيد الأزمة من جديد على الجوانب السياسية والاعلامية والامنية والعسكرية.

ففي الجانب السياسي تحولت وثيقة الوفاق الى مصدر للخلاف يهدد مستقبل التعاون على تنفيذها، ويقلل الأمل في امكانه عن طريق حكومة الائتلاف القائمة. وظهرت تفسيرات للمواقف على شكل تهم متبادلة حول مدى التزام الوثيقة. فالمؤتمريون يفسرون موقف الاشتراكي بان الوثيقة لم تكن بالنسبة اليه غاية وانما وسيلة لكسب الوقت وصولاً الى غايات اخرى. والاشتراكيون يفسرون استعجال المؤتمر على توقيع الوثيقة بانه استعجال لتجاوز الضمانات لتحقيق الالتفاف عليها.

وعادت الحملات الاعلامية بين الحزبين الى اشد ما كانت عليه قبل اعلان الوثيقة مشحونة بتبادل التهم المختلفة، في تصعيد وصل الى حد استخدام وسائل الاعلام الرسمية. ولم تعد مقصورة، كما كانت على الصحف الحزبية، في حال تذكر بما كان يحدث قبل الوحدة، ما دفع لجنة الحوار الى تشكيل لجنة من اعضائها لوضع ضوابط يلتزمها طرفا الخلاف.

ظواهر اجرامية

وبرزت على الساحة الامنية بصفة مميزة اعمال الاقتتال والخطف والسرقة وقطع الطرق التي تدخل في معظمها ضمن الخلافات القبلية. وكان الرئيس صالح عبّر في حديثه امام ممثلي الملتقى الجماهيري لمحافظة صنعاء عن استياء الدولة من «بعض الظواهر السلبية التي قام بها البعض اخيراً والمتمثلة في اعمال التقطع والخطف وسرقة السيارات». ووصف هذه الاعمال بانها «ظواهر إجرامية تسيء الى شعبنا وتتنافى مع عقيدته واخلاقه ومبادئه». وألمح الى عملية اختطاف السياح الفرنسيين الثلاثة (منذ اكثر من عشرين يوماً) بالقول، «فليس من قيم شعبنا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط
اللبنانية

التاريخ : ٤١٠ فبراير ١٩٩٤

وعاداته الاساءة الى الضيوف»، مؤكداً ان الدولة «لن تتسامح مع مثل هؤلاء وسينالون عقابهم إن عاجلاً او آجلاً».

وظهرت بوادر تصعيد عسكري في اكثر من مكان. وظل الجانبان يتبادلان الاتهامات بتحركات عسكرية من قبل كل منهما. وتتابعت بياناتهما عن ضبط صواريخ هنا ورصد تحركات لوحدات والوية هناك ودفع تعزيزات مدرعة الى مناطق الوسط والقبض على شحنات من الاسلحة كانت مرسلة لتوزيعها على المواطنين في المناطق الشمالية او الجنوبية وحجز طائرة في مطار الحديدة تحمل معدات فنية عسكرية، متجهة الى مطار عدن من دون ترخيص من الجهات المعنية، وناطق من مطار عدن ينفي ما جاء في تصريح وزارة الداخلية عن الطائرة مؤكداً انها مرخصة مسبقاً، الى آخر المسلسلات اليومية. والمتابع لبعض صحف الحزبين يشعر بان الانفجار متوقع بين ساعة وأخرى. لكن مصادر عسكرية في وزارة الدفاع اكدت لـ «الوسط» ان كل هذه البوادر والظواهر لا تعني انفجاراً عسكرياً باي حال. واضافت ان «هناك سقفاً سميكاً وخطوطاً حمراً، لا يمكن لاي من الجانبين اختراقها او تجاوزها». وعندما استفسرت «الوسط» عن هذا السقف السميك والخطوط الحمر رد احد هذه المصادر بقوله، «إن اللبيب من الإشارة يفهم» ■

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

جهود لاستقطاب قوات علي ناصر

تمرد في لواء يمني بعد قرار بتغيير قائده

صنعاء - لندن: «الشرق الأوسط»

أكدت مصادر عسكرية يمنية أن حالة من التمرد سادت بين أفراد اللواء الخامس، الذي يعسكر في منطقة عمران - شمال صنعاء - بسبب قرار بتغيير قائدهم بطريقة لا تتفق مع انظمة وزارة الدفاع، في اطار تداعيات الأزمة السياسية الحالية في اليمن.

وافادت المصادر بان العقيد عبد الله علي شليل - قائد اللواء - كان قد غادر المعسكر لقضاء بعض الشؤون، وفي غيابه صدر قرار بتعيين العقيد طيمس بدلاً منه، وجدير بالذكر أن الضابطين ينتميان الى محافظة ابين (الجنوبية)، وكذلك يعتبر اللواء الخامس احدى الوحدات العسكرية التابعة للرئيس السابق علي ناصر محمد، التي نزح رجالها الى الشمال في أعقاب أحداث 13 يناير (كانون الثاني) 1986.

وقالت المصادر ان العقيد علي محسن الأحمر - قائد الفرقة الأولى المدرعة والأخ غير الشقيق للرئيس اليمني - هو الذي يقف وراء عملية التغيير، بسبب تخوفه من احتمال حدوث اتصالات بين اللواء وقيادات الحزب الاشتراكي، في الوقت الذي تنظر فيه الوحدات الشمالية (الموالية للمؤتمر الشعبي العام) الى قوات علي ناصر على انها «وحدات صديقة».

ورأى المراقبون في قرار تغيير قائد اللواء الخامس محاولة لاثارة الفتنة بين أبناء محافظة ابين، التي ينتمي اليها الرئيس علي ناصر نفسه، ولكنها لم تسفر إلا عن مناوشات بين أفراد اللواء وكتيبة المدرعات التابعة للفرقة الأولى - التي تقيم في المعسكر نفسه - مما أدى الى اصابة احد جنود اللواء بجروح.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان لجنة عسكرية ضمت كلا من العقيد عبد الله علي عليوة والعقيد عبد ربه منصور والقائد مزاحم نهبت من صنعاء الى مقر اللواء الخامس لبحث الموضوع، فوجدت ان وفداً عسكرياً آخر وصل من عدن، وحدث جدل بين «اللجنة» و«الوفد»، انتهى بالاتفاق على تجميد الموقف وبقاء العقيد شليل في موقعه، بعد ان حذر أفراد اللواء من تغيير قائدهم «بطريقة خفية»، وشددوا على ان اي امر بهذا الشأن يجب ان يأتي من العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع اليمني.

وأضافت مصادر قبلية في منطقة عمران ان أبناء المنطقة يتعاطفون مع أفراد اللواء الخامس وقيادته، لانهم يؤدون واجبهم في منطقة محرومة من الخدمات، في الوقت الذي يتعرضون فيه لحصار غير معلن من جهاز التموين العسكري، ويشير البعض اليهم على انهم «عسكريون من الفئة الثالثة»، مما جعلهم يؤيدون العميد هيثم وزير الدفاع، ويعتبرونه قائداً لهم في ظروف الحصار التي يعيشونها.

وعلى صعيد آخر أكد مسؤولون في صنعاء وقوع اشتباك بين افراد من القبائل، أرادوا اختطاف قافلة من صهاريج الغاز كانت في طريقها الى العاصمة، وقوات من الشرطة كانت تحرسها، ورغم كثافة اطلاق النار في الحادث، لم تكشف السلطات عن أعداد الضحايا.

توتر بين حاشد وبكيل .... ص 3



المصدر : الشرق الأوسط
/ اللندنية

التاريخ : ٤ ١ فبراير ١٩٩٤

اعتبار الترتيبات الأمنية جزءاً من وثيقة العهد

جدل حول احتمال غياب قيادات يمنية عن مراسم التوقيع في العاصمة الأردنية



صنعاء : من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

ظهرت حالة من الجدل في الأوساط السياسية اليمنية خلال اليومين الاخيرين، بسبب ما نصت عليه الفقرة الثامنة من «الضمانات الدستورية والقانونية والاجرائية» اللازمة لتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق»، وذلك خشية غياب احد الأطراف الرئيسية للأزمة اليمنية عن مراسم التوقيع على وثيقة العهد في العاصمة الاردنية عمان، المقررة يوم الاحد المقبل 20 فبراير (شباط) الحالي.

فقد نصت الفقرة على ان «يتولى التوقيع النهائي على الوثيقة - المسؤول الاول في الحزب او التنظيم، سواء كان رئيساً او اميناً عاماً، وإذا تعذر ذلك ينوب عنه الشخص الذي يليه بتفويض مكتوب»، واعتبرت مصادر سياسية اضافة هذه الفقرة الى باب الضمانات مدخلاً صريحاً لمحاولات تعطيل الاتفاق، إذا ما رغب اي من أطراف الأزمة التنصل من التوقيع في اللحظات الاخيرة.

إلا ان مصادر في لجنة الحوار - التي اعدت هذه الضمانات - اكدت لـ«الشرق الأوسط» ان قادة الائتلاف الثلاثة الرئيس ونائبه ورئيس البرلمان سيوقعون على الاتفاق في عمان، وليست لدى اي منهم نية في التراجع عن ذلك، واعتبرت ان ما ورد في وثيقة الضمانات مجرد مادة عامة، لم يقصد بها احد، ولكنها مطلوبة لأي ظرف قد يتعرض له احد قادة الأحزاب الاخرى.

ونفت مصادر لجنة الحوار معرفتها عن ترتيبات لتشكيل لجنة عسكرية تشمل عضويتها يمنيين الى جانب عسكريين من الاردن والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبعض الدول الاوروبية، لمتابعة تنفيذ بنود وثيقة العهد والاتفاق في الجانب العسكري، والاشراف على اخراج المعسكرات من المدن، وإعادة تمركز القوات والمعسكرات الشطرية السابقة في مواقع جديدة، بعيدا عن الحدود الشطرية السابقة، التي كانت تسمى «مناطق الأطراف».

ويذكر ان لجنة الحوار ما زالت تناقش آلية تنفيذ ما نصت عليه الوثيقة في الجانب الامني والعسكري، وقد تقدم كل من الدكتور عبد الكريم الارياني (عن المؤتمر الشعبي)، وجار الله عمر (عن الحزب الاشتراكي) بمذكرة الى لجنة الحوار، تشمل اقتراحاتهما بشان آلية تنفيذ هذا الجانب، إلا ان مصادر اللجنة رفضت الافصاح عن تفاصيل تلك الخطة، حتى تنتهي من استكمال مناقشتها.

وعلى نفس الصعيد اكد عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن، وعضو التكتل الوطني للمعارضة، المشارك في لجنة الحوار - ان «تكتل المعارضة تقدم باقتراحات لتشكيل لجنة مراقبين، للاشراف على ما ستقوم به اللجنة العسكرية، التي سيشكلها مجلس الوزراء، لتنفيذ ما ورد في وثيقة العهد». واضاف الجفري - لـ«الشرق الاوسط» - ان تكتل المعارضة سيشكل لجنة من عسكريين متقاعدين وذوي نزاهة سياسية وخبرة عسكرية، لمراقبة ما ستقوم به اللجنة الحكومية في هذا الجانب.

واكد ان لجنة الحوار لم يعرض عليها اية مقترحات لتشكيل لجنة عسكرية من بينها عسكريون عرب واجانب.

وعلى صعيد الترتيبات الامنية، قررت لجنة حوار القوى السياسية امس تشكيل لجنة من نائب وزير الداخلية ونائب رئيس الاركان ووكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن ووكيلي جهاز الأمن السياسي، وتضطلع بالمهام الآتية:

1 - وضع خطة مبرمجة زمنياً لتنفيذ مقررات الجانب الأمني في وثيقة العهد والاتفاق.

2 - وضع تصور لتكوين قوة حراسة رئاسة الدولة وكبار المسؤولين، من حيث قوامها ومهامها وتسليحها واماكن تمركزها في صنعاء وعدن.

3 - انجاز المهمة المناطة بها في حدود 15 فبراير (شباط) الحالي.

4 - يعتبر ما تتوصل إليه اللجنة ملحقاً لوثيقة العهد والاتفاق، ويبدا العمل به بعد التوقيع مباشرة في اطار عملية التنفيذ.

5 - ضرورة استمرار اللجنة العسكرية في اداء مهمتها بمراقبة اي تداعيات عسكرية وإزالة آثارها.

وجدير بالذكر ان اقتراحات التكتل الوطني للمعارضة احيلت الى لجنة مصغرة لصياغتها، واثارت جدلاً بسبب تردد أطراف الائتلاف الحاكم (الشعبي والاشتراكي والاصلاح) في اعتمادها. وعندما خشي التكتل تاخر موعد حسم الخلافات بعد يوم 10 فبراير الماضي، وجه رسالة في مساء ذلك اليوم الى ممثلي الائتلاف، قال فيها:

«لاحظنا اليوم الخميس 10/ 2/ 1994، وهو آخر سقف لانجاز مهمتنا، انكم تثيرون قضايا ستؤخر وتؤجل عملنا، وبالتالي يسقط القرار الخاص باخر موعد للانتهاء، نتمنى منكم ان تقبلوا باقتراحاتنا التالية:

أولاً: الموافقة على الضمانات التي اقرتها اللجنة الرباعية.

ثانياً: الموافقة على ورقة اعلان يوم التوقيع والقضايا الاخرى.

ثالثاً: قبول ان اي ورقة تقدمونها حول القضية الأمنية تعتبر مشروع اول ورقة عمل للجنة بعد التوقيع.

رابعاً: السماح للجنة الرباعية - مع السكرتارية - باعداد الوثيقة كاملة وتجهيزها، بما في ذلك البيان والتقرير».

ولزم ممثلو المعارضة الصمت بعد ذلك لما يقرب من ساعة و45 دقيقة، حتى عاد ممثلو الائتلاف وقبلوا الاقتراح المقدم لهم من المعارضة.

وكانت لجنة حوار القوى السياسية اليمنية قد قررت ان تظل في حالة انعقاد دائم، لمتابعة انجاز ترتيبات التوقيع على الوثيقة، ثم تنفيذها، واوضحت مصادر في اللجنة ان مشاورات مع السلطات الأردنية اسفرت عن اتفاق على تغيير موعد لقاء التوقيع الى العاشر من رمضان المبارك، 20 فبراير الحالي، بناء على طلب من الأردن، الذي يجري استعداذات كبيرة لعقد اللقاء.

وهناك اتجاه داخل اللجنة بترك مسالة الضيوف المشاركين للأردن، على اساس مشاورات مع الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، إذ يتوقع حضور الأمين

العام للجامعة العربية، والامين العام لمجلس التعاون الخليجي، وكانت لجنة الحوار قد اتخذت سلسلة من القرارات لتوفير الضمانات الدستورية والقانونية والاجرائية لتنفيذ الوثيقة، وضمان علنية بنودها، على النحو التالي:

1 ـ لجنة الحوار هي الجهة الوحيدة المعنية بتفسير نصوص الوثيقة.

2 ـ تلتزم الأطراف الموقعة على الوثيقة التقيد بها نصاً وروحاً، ولا يجوز لاي طرف الحذف منها او الاضافة اليها.

3 ـ تلتزم أطراف الحوار في الائتلاف بالعمل على ان تعلن المؤسسات والهيئات الدستورية والتنفيذية ـ في أول اجتماع لها ـ مباركتها وتاييدها لوثيقة العهد والاتفاق، والتزامها البدء بمباشرة تنفيذ ما تضمنته الوثيقة نصاً وروحاً، على ان يتم ذلك الاعلان خلال اسبوع من تاريخ التوقيع على الوثيقة. وهنا اكد عدد من اعضاء اللجنة ان مجلس النواب سيدعى لعقد جلسة استثنائية في عدن، يعلن فيها مباركته للوثيقة، ويؤدي خلالها علي سالم البيض ـ نائب الرئيس ـ القسم الدستورية.

4 ـ تلتزم الأطراف ـ من خلال مواقعها في هيئات الدولة وتكويناتها الحزبية والتنظيمية وكتلها البرلمانية ـ بتنفيذ كل ما ورد في بنود الوثيقة، وبكل ما يترتب على ذلك من تعديلات دستورية او قانونية، او اجراءات تنفيذية او تشريعية، لازمة لتنفيذ ما نصت عليه وثيقة العهد والاتفاق، وبالاخص اطراف الائتلاف الحاكم.

5 ـ يلتزم أطراف الائتلاف ـ بعد توقيع الوثيقة ـ بالامتناع عن اصدار اية اوامر او توجيهات او قرارات أو قوانين، او اتخاذ اي اجراءات تعرقل او تخالف او تضعف او تؤخر تنفيذ اي بند او فقرة، تضمنتها وثيقة العهد والاتفاق.

6 ـ تلتزم الأطراف ـ وخاصة أطراف الائتلاف ـ بمراعاة الزمن، وذلك بتسهيل إقرار التعديلات الدستورية، أو اي قانون يتعلق بتنفيذ اي بند او فقرة من الوثيقة في أسرع وقت ممكن، ودون أي تعديل او اضافة، من شانها تاخير عملية التنفيذ، او اضعاف مضمون او نص الوثيقة.

7 ـ يدين الجميع كل حزب او تنظيم سياسي لا يقوم ـ عبر ممثليه في الهيئات التشريعية او التنفيذية ـ بتنفيذ ما جاء في الوثيقة، ويعتبر خارجاً عن الاجماع الوطني.

8 ـ يتولى التوقيع النهائي على الوثيقة المسؤول الاول في الحزب او التنظيم، سواء كان رئيساً او اميناً عاماً، وإذا تعذر ينوبه الشخص الذي يليه بتفويض مكتوب.

9 ـ بعد ان اصبحت وثيقة العهد ملزمة وواجبة التنفيذ، بتوقيع اطراف حوار القوى السياسية عليها، واجتماع الشعب وتاييده لها، ومباركة الاشقاء والاصدقاء، تصبح الوثيقة ملكاً للشعب، وعليه ـ بجميع قواه السياسية والمهنية والابداعية والاجتماعية ـ الدفاع عنها بالوسائل السلمية، في حال تعثر تنفيذ هذه الوثيقة.

10 ـ تظل لجنة حوار القوى السياسية في حالة انعقاد دائم قبل التوقيع وبعده، لتتولى مهام المتابعة والاشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها وثيقة العهد والاتفاق.

11 ـ تشكل لجنة من عناصر متخصصة تتولى الاشراف على وسائل الاعلام الرسمي طبقاً لقرارات لجنة الحوار الخاصة بالتداعيات، ومنع بث اي موضوع يؤجج الازمة، على ان تمارس اللجنة عملها تحت اشراف لجنة حوار القوى السياسية.

12 ـ توصي اللجنة اطراف الحوار بوضع مقترحات تساعد على تنفيذ الوثيقة، وترشيح العناصر التي يمكن ان تساهم في اللجان المتخصصة المنصوص عليها في الوثيقة بعد التوقيع مباشرة.

13 ـ تلتزم اطراف الائتلاف بدعم المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مهامها، كما تلتزم اطراف الحوار بدعم هذه المؤسسات لتنفيذ ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق.



المصدر : العربى القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

خطف ثلاثة صينيين ومحاولة لاغتيال مسئول يمنى فى صنعاء

صنعاء ـ رويتر

اعلن متحدث باسم السفارة الصينية امس الاحد عن خطف ثلاثة مهندسين صينيين يعملون فى مشروع لانشاء طريق وقال ان معظم عمليات الخطف يقوم بها رجال قبائل لهم شكاوى قبل حكومتهم وليس قبل الصين.

وجاء خطف المهندسين الصينيين الثلاثة فى نفس اليوم الذى افرج فيه عن ثلاثة سياح فرنسيين منهم امراتان بعد ٢٠ يوماً من خطفهم وكانت لخطف الفرنسيين ايضاً صلة بمشروع لانشاء طرق.

من ناحية اخرى اصيب مسئول رفيع فى حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس اليمنى على عبد الله صالح باصابة خطيرة اثناء محاولة لاغتياله ربطها مسئول فى الحزب بالازمة السياسية الجارية فى البلاد.

وقال مسئول فى حزب المؤتمر الشعبى العام ان محاولة الاغتيال تستهدف تعطيل الجهود الرامية إلى اخراج اليمن من ازمته.

للمرة الثالثة.. اختطاف ٣ خبراء صينيين فى اليمن وفشل محاولة لاغتيال مسئول أمنى كبير

صنعاء - رويتر: اختطف امس مسلحون مجهولون فى اليمن ٣ خبراء صينيين يعملون فى مشروع لبناء الطريق على بعد ٤٧ كيلومترا من مدينة «جحانة» اليمنية. ياتى ذلك بعد ساعات قليلة من الافراج عن ٣ رهائن فرنسيين. اعلنت السلطات اليمنية ان ٣ مسلحين اقتحموا موقع العمل بالمشروع واختطفوا الخبراء الصينيين. اشترط الخاطفون وقف العمل فى المشروع لمدة عام وانسحاب جميع العاملين الاجانب منه. والخبراء المختطفون هم: رئيس الفريق الفنى لمشروع «الجحانة مارب» بالانشاء وكبير المهندسين ومساعد مدير المشروع الذين تواجدوا لحظة عملية الاقتحام.

اعلنت السلطات اليمنية اتخاذها كاف الاجراءات الامنية للافراج عن الخبراء الصينيين الثلاثة وهذه هى المرة الثالثة منذ عام ١٩٩١ التى يتم فيها اختطاف خبراء فنيين صينيين يعملون فى نفس المشروع.

وعلى صعيد آخر اعتقلت السلطات اليمنية احد المتهمين بمهاجمة منزل نائب مدير الامن وقائد الامن المركزى بالمحافظة «البيضاء» مؤخرا. وكان مجهولون قد قصفوا منزل العقيد مطهر المصرى بعدة قذائف «بازوكا» والحقوا به اضرارا بالغة ولا تزال أجهزة البوليس توالى جهودها للقبض على بقية المتهمين. واصيب مدير الامن بمحافظة «المهرة» فى جنوب شرق اليمن إثر تعرضه لمحاولة اغتيال.

اعلنت السلطات ان مجهولين اطلقوا النار على العقيد يحيى الجوبى عضو المؤتمر الشعبى العام بمحافظة «المهرة» امام منزله فاصابوه بعدة طلقات نارية ولاذوا بالهرب وتم نقله بطائرة على الفور إلى مستشفى صنعاء.

على عبدالله صالح

نددت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام الذى يراسه الرئيس على عبدالله صالح فى بيان لها بمحاولة الاغتيال التى تعرض لها العقيد الجوبى واتهم المؤتمر الشعبى العام العصابات التى تريد الانفصال بوضع العراقيل امام اخراج اليمن من ازمتها.



المصدر: العالم اليوم / القاهرة

التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٤

وزراء صناعة الدول الأقل نموا يجتمعون بصنعاء

□ صنعاء- العالم اليوم:

تستضيف العاصمة اليمنية «صنعاء» خلال شهر مايو القادم مؤتمرا دوليا للدول الأقل نموا بحضور وزراء الصناعة بها لمناقشة المشاكل والصعوبات التى تعترض العمليات الصناعية في هذه الدول.

وأبلغ الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصناعة اليمنى «العالم اليوم» ان مشاكل الصناعة فى دول العالم الثالث ستكون محل نقاش مستفيض خلال هذا المؤتمر بالاضافة إلى قضية الفجوة الصناعية والاقتصادية بين العالم الصناعى المتقدم والدول النامية موضحا ان وزراء الصناعة فى الدول الاقل نموا سيبحثون أولوية استخدام المواد الخام فى صناعاتهم المحلية بدلا من تصديرها إلى الدول المتقدمة.



المصدر : الحياة / المرسية

التاريخ : ١٤ حزيران ١٩٩٤

خطف ثلاثة تقنيين صينيين

وفد من الاشتراكي الى عمان للمشاركة في ترتيبات توقيع الوثيقة

■ صنعاء، عدن، باريس - «الحياة»، ا ف ب، رويتر - اكدت مصادر سياسية، امس الاحد، ان زعماء اليمن سيوقعون خلال هذا الاسبوع على «وثيقة العهد والاتفاق» في العاصمة الاردنية عمان. ولا يزال الموعد المتداول في اوساط لجنة الحوار الوطني هو ٢٠ الجاري، على رغم عدم صدور تاكيد رسمي له من اي طرف.

وفي عدن جرت امس الاستعدادات النهائية لتوجه وفد الحزب الاشتراكي اليمني برئاسة السيد علي سالم البيض الأمين العام للحزب الى عمان للتوقيع على الوثيقة

وعلمت «الحياة» ان «الوفد التمهيدي» للجانب الاشتراكي سيتوجه بعد غد الاربعاء الى عمان للمشاركة في الترتيبات النهائية للتوقيع. وذكرت مصادر قريبة من قيادة الاشتراكي ان البيض سيوقع الوثيقة ويعود بعد ذلك الى عدن، وليس الى صنعاء العاصمة كما طلب جانب المؤتمر الشعبي العام الذي يراسه الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة.

واضافت المصادر ان عودة البيض الى صنعاء مرتبطة بصدقية تنفيذ الوثيقة، حسب ما تضمنته الضمانات الدستورية والقانونية والاجرائية التي توصلت اليها لجنة الحوار الجمعة الماضي في اجتماع عقد في صنعاء.

وكانت لجنة الحوار اصدرت بياناً مساء اول من امس اوضحت فيه انها «هي المعنية وحدها بتفسير نصوص وثيقة العهد والاتفاق» بعد توقيعها في ٢٠ الجاري في عمان. وافاد البيان ان اللجنة، وهي تضم ممثلين عن الاحزاب السياسية اليمنية، انها ستبقى في حال انعقاد دائم قبل التوقيع وبعده لتتولى مهمات المتابعة والاشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها الوثيقة.

وقالت اللجنة في بيانها ان: «المسؤول الأول في الحزب او التنظيم اكان رئيساً او أميناً عاماً يتولى التوقيع النهائي على الوثيقة واذا تعذر يقوم الشخص الذي يليه بالتوقيع بتفويض مكتوب»، في اشارة الى ان حضور الزعيمين الشمالي والجنوبي ليس اكيداً خلال حفل التوقيع.

في غضون ذلك اعلن مصدر

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اليمنية

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤

وفد من الاشتراكي الى عمان

تتمة الصفحة الاولى

مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية، امس، ان ضابط شرطة شمالياً اصيب بجروح خطيرة، مساء الجمعة الماضي، بعد تعرضه لمحاولة اغتيال في جنوب شرقي البلاد.

واضاف المصدر ان مجهولين اطلقوا النار على العقيد يحيى الجوبي عضو المؤتمر الشعبي العام مدير الامن السياسي في محافظة المهرة (محافظة محاذية لسلطنة عمان) امام منزله فاصابوه بطلقات عدة ولاذوا بالفرار.

وذكرت وكالة الانباء الرسمية اليمنية ان العقيد الجوبي نقل جواً على الفور الى احد مستشفيات صنعاء وان اجهزة الامن تجري تحريات واسعة في سبيل القبض على الجناة.

ونددت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في بيان لها، بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها العقيد الجوبي مؤكدة انه عضو قيادي في المؤتمر. واتهم المؤتمر «عصابات الانفصال التي تريد وضع العراقيل امام اخراج اليمن من ازمتها» بانها وراء حادث الاغتيال.

الى ذلك، وبعد اربع وعشرين ساعة على اطلاق الفرنسيين الثلاثة الذين اختطفوا في محافظة حجة، اعلن مصدر ديبلوماسي صيني امس الاحد ان ثلاثة تقنيين صينيين يعملون في ورشة لشق طريق في شمال شرقي اليمن تعرضوا للخطف اخيراً. واضاف انه ليس في امكانه ان يحدد تاريخ الخطف وملابساته ولا هوية الخاطفين ومطالبهم.

واضاف: «اننا نتابع جمع المعلومات». وافاد ان التقنيين الثلاثة الذين يعملون في اطار التعاون الثنائي بين البلدين خطفوا على احدى الطرق التي يتم شقها بين مدينة حجة على بعد ١٢٧ كلم شمال صنعاء ومدينة مارب على بعد ١٧٣ كلم الى الشرق من العاصمة.

وفي بكين (رويتر) قالت وكالة «شينخوا» الصينية للانباء ان ثلاثة مسلحين اختطفوا الخبراء الثلاثة اول من امس السبت في موقع عملهم، واوضحت ان المخطوفين هم رئيس الفريق الفني لمشروع الجحافة - مارب للانشاء وكبير المهندسين ومساعد مدير المشروع.

ونقلت الوكالة عن مصدر موثوق به قوله ان الخاطفين وضعوا شرطين للافراج عن المخطوفين هما وقف العمل في المشروع تماماً وانسحاب جميع العاملين فيه. وقالت الوكالة ان السلطات اليمنية اتخذت اجراءات للافراج عن الرهائن. واضافت انها المرة الثالثة منذ عام ١٩٩١ التي يجري فيها اختطاف خبراء فنيين صينيين يعملون في المشروع، ولم تعط مزيداً من التفاصيل.

على صعيد آخر، وصل الفرنسيون الثلاثة، هنري هيسلوت وزوجته جان (٧٢ عاماً) وبريجيت فونتين (٤٢ عاماً) الى باريس، قادمين من صنعاء. وذلك بعد الافراج عنهم اول من امس السبت. ويذكر ان الثلاثة اختطفوا على يد مسلحين من قبيلة الاهنوم بهدف الضغط على الحكومة اليمنية لحملها على تعديل ترسيم طريق.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ١٥ نيسان ١٩٩٤

العطاس يعيد ابرز رموز عهد علي ناصر محافظاً لابين

اليمن: وثيقة الضمانات تثير خلافات كبيرة داخل الاصلاح والمؤتمر

□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ اصدر المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المعتكف في عدن امس قراراً عين بموجبه السيد محمد علي احمد محافظاً لابين التي تبعد ١٠٠ كيلومتر شرق عدن وذلك خلفاً للعقيد يحيى الراعي (شمالي) عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة.

وقالت مصادر سياسية في صنعاء ان تعيين محمد علي احمد محافظاً لابين وهي مسقط راس الرئيس السابق علي ناصر محمد يشكل محاولة واضحة لاغلاق ملف احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ بشكل نهائي.

واشارت في هذا المجال الى انه عندما وقعت تلك الاحداث التي ادت الى اطاحة علي ناصر كان محمد علي محمد محافظاً لابين وعضواً في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. وصدر عليه بعد ذلك حكم بالاعدام وبقي بين المجموعة الاخيرة التي رفض الجناح الذي انتصر في الحزب الاشتراكي العفو عنها وضمت هذه المجموعة ستة اشخاص فقط الى جانب علي ناصر، من ابرزها السيد احمد مساعد الذي كان وزيراً للأمن عشية احداث ١٩٨٦.

في غضون ذلك افادت مصادر في قيادة تجمع الاصلاح ان الاجتماع الطارئ الذي عقدته الهيئة العليا للتجمع انتهى على خلاف كبير بين اعضاء الهيئة العليا وممثلي الاصلاح في لجنة الحوار للقوى السياسية بسبب وثيقة الضمانات الدستورية والقانونية والاجرائية الصادرة يوم الخميس الماضي عن لجنة الحوار لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

وكان اجتماع الهيئة العليا (المكتب السياسي) للاصلاح الذي عقد مساء اول من امس برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة، ابلغ لجنة الحوار للقوى السياسية معارضته لوثيقة الضمانات الدستورية والقانونية والاجرائية التي لم تنص عليها وثيقة العهد والاتفاق الموقعة مؤكداً التزام الاصلاح وثيقة العهد والاتفاق بكل بنودها ونصوصها. ويرى مراقبون سياسيون ان وثيقة الضمانات الملحقة بوثيقة العهد والاتفاق انتقلت بالازمة السياسية في البلاد الى داخل الاحزاب خصوصاً التجمع اليمني للاصلاح الذي وجّه الى ممثليه في لجنة الحوار وعلى راسهم السيد عبدالوهاب الانسي الأمين العام نائب رئيس الوزراء، انتقاداً شديداً تحول الى خلاف داخل اجتماعات الهيئة العليا. وترك

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : وثيقة الضمانات

تتمة الصفحة الاولى

الانسي الاجتماع على اثره غاضباً متهماً زملاءه في قيادة الاصلاح بان موقفهم من وثيقة الضمانات لا يمكن الا ان يكون موقفاً موجهاً ضده شخصياً.

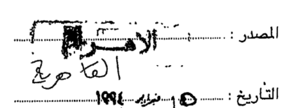
ويمكن القول ان الازمة التي يعيشها الاصلاح يعيشها ايضاً المؤتمر الشعبي العام الذي يواجه من داخله جبهة عريضة من المعارضين لوثيقة الضمانات الدستورية والقانونية تحت مبرر انها تلغي مؤسسات الدولة الدستورية وتنتقل بالبلاد الى ازمة اشد لانها غيبت شرعية مجلس النواب والتفت على انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) العام الماضي.

وتقول مصادر قيادية في المؤتمر الشعبي العام ان احتمال عقد اجتماع طارئ للجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر وارد اليوم او غداً وسيخصص لمناقشة وثيقة الضمانات الدستورية والقانونية والاجرائية. وربما صعب على ممثلي المؤتمر الشعبي في لجنة الحوار للقوى السياسية تفسير موافقتهم عليها دون العودة الى اجماع داخل اللجنة العامة، وهذا يعني ان السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر ومعه الدكتور عبدالكريم الارياني وزير التنمية عضو اللجنة العامة سيواجهان في حزبهما الانتقادات نفسها التي واجهها السيد الانسي وزملاؤه في لجنة الحوار من قبل الهيئة العليا لتجمع الاصلاح.

على صعيد آخر كشفت مصادر امنية مسؤولة في عدن امس «اسماء الذين خطفوا الجمعة الماضي ثلاثة من المهندسين الصينيين العاملين في مشروع طريق الجحافة - مارب القريب من صنعاء».

وذكرت هذه المصادر لـ «الحياة» ان الخاطفين هم صالح حسن الرماجي وصالح حسن دهمش الاشطل وعلي احمد علي ابو زبدة مؤكدة انهم من «المتهمين بعمليات الارهاب والقتل السياسي ومطلوبين من النيابة في عمليات ارهابية سابقة».



المصدر :  القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٤

الارياني لـ«الاهرام»:

حزب المؤتمر ضحى بمبدأ التوقيع على الوثيقة داخل اليمن من أجل التعجيل بانهاء الازمة بكل مظاهرها

اعرب الدكتور عبد الكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية اليمني عن أمله في ان يعود كافة المسئولين بالدولة الى ممارسة مهامهم في مقار اعمالهم بالعاصمة صنعاء فور التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق المنتظر ان يتم في العاصمة الاردنية عمان يوم ٢٠ فبراير الجاري .

وأكد الدكتور الارياني في حديث اجراه معه «الاهرام» في مقر إقامته بصنعاء - ان التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق لا بد وأن يصاحبه إنهاء الازمة السياسية والاقتصادية الطاحنة التي شهدتها دولة الوحدة منذ ١٩ اغسطس الماضي على كافة الاصعدة الامنية والعسكرية والادارية والمؤسسية .

وأوضح ان ممثلي الحزب الاشتراكي في الحكم وفي لجنة حوار القوى السياسية لم يكونوا على نفس الدرجة من الرغبة في الاسراع في التوقيع على الوثيقة ، وهو المطلب الذي حرص على ابرازه حزب المؤتمر وضحى بسببه مطلبه الاساسي بالتوقيع على الوثيقة في داخل اليمن وليس خارجها .

اذا عاد الرئيس الى صنعاء ونائبه الى عدن فستظل مخاوف الانفصال قائمة

واضاف أن حرص حزب المؤتمر - الذي يمثله هو شخصيا في لجنة الحوار - على الاسراع بتوقيع وتنفيذ ما جاء في الوثيقة ينطلق من حرصه على ضرورة إنهاء الازمة بكل مظاهرها خاصة أن هناك استحالة في العودة الى خط «التشطير» القديم .

مخاوف عودة الانفصال

وحذر الدكتور الارياني اذا عاد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الى صنعاء ، ونائبه علي سالم البيض الى عدن ، عقب التوقيع على هذه الوثيقة من عمان من أن الازمة في بلاده ستظل قائمة مع استمرار تهديد الوحدة بعودة التشطير والانفصال .



الارياني

حوار اجراه في صنعاء :
كمال جاب الله

وقال أن الشعب اليمني هو المعني الاول بضرورة استمرار الوحدة ، وهو الذي سيحافظ عليها ، في حالة اقدام أحد مسئولي الدولة بالتفريط فيها ، وتبديد ما حققه من مكاسب عقب الاعلان عن هذه الوحدة في مايو عام ١٩٩٠ .وأكد الدكتور الارياني انه اذا حدث أي مكروه للوحدة اليمنية لاقدر الله - فانه يتوقع قيام مسيرات شعبية من محافظة عدن في الجنوب الى «صعدة» في الشمال مطالبة بمحاسبة المسئولين عن هذه المواقف المشينة لحاضر ومستقبل اليمن الموحد .

ووصف الدكتور الارياني الادعاءات القائلة بأن وثيقة العهد والاتفاق مثالية للدرجة التي يصعب تنفيذها بانها صحيحة مائة في المائة دون ان تتطرق الى الواقع «بحذافيره» ، وقال «ان واقع التباين» في حالة وجهات النظر هو الذي دفع باتجاه التجمع نحو الحد الاقصى من المثالية في الحوار ، لكن هذه المثالية اذا اقترنت بالصدق والمسئولية والرغبة في تنفيذ ماجاء فيها من بنود فان الطريق سيكون سهلا ، اما اذا جاء اليوم لاستخدام هذه المثالية في اثبات عدم صلاحيتها فستكون المأساة !

الارث الاجتماعي والتاريخي

وقال الارياني ان التنازل عن الارث الاجتماعي والتاريخي « بجرة قلم» في اليمن يعتبر عبثا ، خاصة اذا تم اتباع نفس الاساليب الدموية التي طبقتها الجبهة القومية فور استيلائها على السلطة في المحافظات الجنوبية .

وكشف المسئول اليمني عن تغير الاحوال في المحافظات الشمالية عما كانت عليه قبل الثورة في عام ١٩٦٢ ، وقال أن الاثر الخاص والعام للمشايخ باليمن اصبح لا وجود له على الصعيد السياسي والعسكري بعد أن كان هؤلاء هم كل شيء قبل الثورة ، ولا يتجاوز حدوده الاجتماعية الان مؤكدا أن الادعاء بأن الدولة لا تستطيع اتخاذ أي قرار الا بالتشاور مع المشايخ عدوان على التاريخ والحقيقة .

إدعاءات سياسية باطلة

وقال القيادي اليمني البارز في حزب المؤتمر الشعبي العام - أن جميع الاتهامات والادعاءات حول التآمر على كوادر وقيادات الحزب الاشتراكي «هي ادعاءات سياسية لا تستند الى ادلة مادية ، واجهزة الدولة غير المسئولة عنها ، كما لا توجد اية مؤامرات على حياة زعيم الحزب الاشتراكي علي سالم البيض ولا رئيس الحكومة حيدر ابوبكر العطاس ولا وزير الدفاع» .

واضاف أن ما حدث من تصفيات في الحزب الاشتراكي هي «من موروثات الماضي» التي عكست نفسها على تاريخ الحزب ذاته .

ونبه الدكتور الارياني الى ان مشكلة الارهاب الداخلي في بلاده ليست مرتبطة بالدولة ، ولا توجد قوى سياسية يمنية تمارس الارهاب ، وهي تمارس العمل السياسي في نفس الوقت ، لانها تسعى جميعها الى التأييد الشعبي لها ، وعلى الذين يدعون عكس ذلك ان يقدموا الدليل

١١٣ : ٦٥


المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : 15 فبراير 1994
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على ادعاءاتهم » .

أما فيما يتعلق بقيام بعض القوى اليمنية بتقديم الدعم للارهاب الخارجي فقد اوضح الدكتور الارياني : «أن الحقيقة في هذه القضية ابلغت الى الرئيس حسني مبارك ، ولا تزال اليمن تنتظر حضور اجهزة الامن المصرية لزيارة اليمن والتحقق بنفسها من صحة الموقف وما يتردد عن وجود ٣ مواقع للارهابيين في المحافظات الشمالية و ٥ مواقع في المحافظات الجنوبية » .

إفلاس اخلاقي !

ونفى المسئول اليمني ما يتردد عن دعم خارجي لاذكاء الازمة الحالية في بلاده قائلا : «هذا غير صحيح ، ولا يوجد دليل مادي واحد لما يتردد من دعم خارجي للانفصال ، عدا ما أكده لي مصدر دبلوماسي أجنبي مقيم في صنعاء ، بأن التبرعات التي تم تجميعها في المملكة العربية السعودية للمساعدة في تخفيف كارثة السيول قبل قيام الوحدة في عام ١٩٩٠ ، والتي اصابت المحافظات الجنوبية اساسا ، قد استولت عليها قيادة الحزب الاشتراكي بعدن في نهاية العام الماضي (١٩٩٣) وتتراوح قيمتها بين ٣٧ و ٣٩ مليون دولار ، موضحا انه لا يستطيع تاييد ما يتردد بخصوص الكويت ايضا في هذا المجال .وحذر الدكتور الارياني من التلويح باثارة الفتنة الطائفية «والنعرات» السلالية بين ابناء الشعب اليمني الواحد وقال : «ان الحزب الاشتراكي يدعي ابتعاده عن هذه الاثارة بحكم طبيعته الماركسية الاممية - في حين كشفت المؤتمرات الجماهيرية والقبلية التي نظمها الحزب منذ عام ١٩٩٢ وحتى اخر مؤتمر عقده في شهر ديسمبر الماضي ان الحزب قام بتمويلها باعتبارها مؤتمرات وطنية » .

مثالية الوثيقة يجب الاتكون مبررا لاثبات عدم صلاحيتها

الضم والالحاق والقبلية

ووصف الدكتور الارياني - الذي قدم استقالته من منصبه ولم يبت فيها حتى الان - ما ينعت به بأنه «عراب» حزب المؤتمر و «عراب» الشمولية بأنها مؤامرة معهودة من ارث الماركسية اللينينية التي تركز على شخص لاغتيال جماعة !

وحذر الارياني الساعين الى الانفصال من انهم سيتحملون مضاره لان اليمن اذا ما حدث الانفصال لا قدر الله سوف تتمزق الى ثلاثة اجزاء ، على اقل تقدير وهي : حضرموت والجنوب سابقا والشمال سابقا مؤكدا أن الذين يحلمون بتجزئة الشمال واهمون .

وقال أن الحزب بالمحافظات الجنوبية يعترف بالجناح الانفصالي الخارج من عباءته ، واسماء الانفصاليين معروفة (!!) بينما لا يوجد اى جناح انفصالي في الشمال .

وأضاف أن الحزب الاشتراكي يتحدث عن الضم والالحاق والقبلية والعشائرية المتخلفة ، وكلها اساليب معهودة يبتغي من ورائها تحويل الاستثناء الى قاعدة لتهويل الامور ودفعها نحو التصادم ، مؤكدا ان الية الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية لا تسمح برصد دقيق لجريات الامور كما تسمح بذلك اليات الرصد في صنعاء وتعز على سبيل المثال .

وردا على ما يثار بشان قبول مبدأ الدمج مع اقرار التنوع بين ابناء الشعب اليمني قال الدكتور الارياني ان الخلاف الحالي هو خلاف على فلسفة حكم بين اشخاص ، وليس خلافا بين ابناء الشعب اليمني الواحد ، والذي ادى الى تنافر القيادات السياسية ليس الشعب الذي يتمتع - في داخله - بعلاقات سياسية واجتماعية وثقافية راسخة ، وبالتالي فان الشعب ليس منحازا لاى من القيادات الانفصالية ، بل يستنكر مثل هذه التوجهات .



عشية إطلاق سراح ٣ سياح فرنسيين

صنعاء: اختطاف ٣ خبراء صينيين وجرح مسؤول كبير في محاولة اغتيال

باريس - صنعاء - ا.ف.ب - رويتر اعلن مصدر مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية امس ان ضابط شرطة شماليا اصيب بجروح خطيرة الجمعة اثر تعرضه لمحاولة اغتيال في جنوب شرق البلاد.

واضاف المصدر ان مجهولين اطلقوا النار على العقيد يحيى الجوبي عضو المؤتمر الشعبي العام مدير الامن السياسي في محافظة المهرة «محافظة محاذية لسلطنة عمان» امام منزله فاصابوه بعدة طلقات نارية ولاذوا بالفرار.

وذكرت وكالة الانباء الرسمية اليمنية ان العقيد الجوبي نقل جوا على الفور الى احد مستشفيات صنعاء وان اجهزة الامن تجري تحريات واسعة في سبيل القبض على الجناة.

ونددت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام الذي يراسه الرئيس علي عبدالله صالح في بيان بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها العقيد الجوبي مؤكدا انه عضو قيادي في المؤتمر. واتهم المؤتمر الشعبي العام «عصابات الانفصال التي تريد وضع العراقيل امام اخراج اليمن من ازمتها» بوقوفها وراء حادث الاغتيال.

يذكر ان المؤتمر الشعبي العام ومنافسه الحزب الاشتراكي اليمني سيوقعان في ٢٠ فبراير في عمان اتفاق العهد والاتفاق لوضع حد للازمة السياسية الناجمة عن خلافات الحزبين بشان ادارة شؤون البلاد.

تجدر الاشارة الى اليمن شهدت منذ توحيدها في مايو ١٩٩٠ موجة من الاغتيالات السياسية استهدفت بشكل عام كوادر الحزب الاشتراكي اليمني.

ويقول هذا الاخير ان اكثر من ١٥٠ من محازبيه قتلوا في محاولات الاغتيال هذه. وعلى صعيد اخر قال ناطق باسم السفارة الصينية الاحد ان رجال قبائل خطفوا ثلاثة مهندسين صينيين يعلمون في مشروع لانشاء طريق.

وقال الناطق في تصريح لرويتر ان رجال قبائل خطفوا المهندسين الثلاثة الذين يعملون في مشروع انشاء طريق بين جحافة ومارب جنوب شرقي العاصمة صنعاء السبت.

وقال ان صينيين تعرضوا لعمليات خطف متكررة في اليمن في الماضي لكن اطلق سراحهم جميعا دون ان يمسهم اذى.

وقال ان معظم عمليات الخطف يقوم بها رجال قبال «لهم شكاوى قبل حكومتهم وليس قبل الصين».

وجاء خطف المهندسين الصينيين الثلاثة في نفس اليوم الذي افرج فيه عن ثلاثة فرنسيين منهم امراتان بعد ٢٠ يوما من خطفهم.

وكان لخطف الفرنسيين ايضا صلة بمشروع لانشاء طرق.

وفي باريس ذكرت وزارة الخارجية الفرنسية «السبت» ان ثلاثة مواطنين فرنسيين اختطفوا في اليمن منذ تسعة عشر يوما اطلق سراحهم «الجمعة» دون ان يصابوا باذى على مايبدو. واضافت الوزارة ان هنري وزوجته هيسلوت وكلاهما في الثانية والسبعين من عمره وبريجيت فونتين ٤٢ عاما، قد اختطفوا على يد افراد من قبيلة اهنوم التي تعيش في منطقة تبعد نحو مائتي كيلومتر الى الشمال الشرقي من العاصمة صنعاء في الثالث والعشرين من «يناير» الماضي.

وقد اراد المختطفون الضغط على الحكومة لحملها على بناء طريق في المنطقة.

وقد تم اطلاق سراح الضحايا في صنعاء ووصلوا فرنسا جوا امس.

ولم يتم احتجاز المختطفين وذكرت وزارة الخارجية انها لاتعرف ما اذا كانوا قد تلقوا اي ضمانات مقابل اطلاق سراح الثلاثة.

إعادة أحد رجال علي ناصر إلى أبين

محافظ عدن يطرد قوات الأمن المركزي

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اكدت مصادر في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني صدور اوامر من صالح منصر السييلي ـ محافظ عدن وعضو المكتب السياسي للحزب ـ أمس بنقل قوات الأمن المركزي (الشمالية) الموجودة في معسكر الصولبان في عدن، الى منطقة المشاريع خارج «دار سعد». واشارت المصادر الى ان اوامر محافظ عدن تاتي لاجبار قائد قوات الامن المركزي على تنفيذ أمر مماثل سابق من وزارة الداخلية بهذا الشان، كان قد رفض تنفيذه، كما رفض تنفيذ اوامر السلطات المحلية، ويصر على علاقته المباشرة مع قيادة الأمن المركزي في صنعاء.

واضافت مصادر الاشتراكي ان نقل قوات الامن المركزي من معسكر الصولبان في عدن، وتخصيصه لشرطة النجدة، يتم في اطار خطة لأعادة ترتيب مواقع الشرطة في عدن، وليس له اي تاثير على دور هذه القوات. وكان مصدر في المؤتمر الشعبي العام قال ان السييلي حذر قائد الأمن المركزي في عدن من انه «في حالة عدم تنفيذ الامر خلال 3 ايام، سيتم ارغامه على الانتقال باستخدام القوة العسكرية».

ونسب الى مصادر قولها ان «هذا الاجراء ياتي ضمن خطة للحزب الاشتراكي بطرد كل «الشماليين» من عدن». ثم اضاف انه جرى في وقت سابق «احتلال مدرسة المدرعات في عدن، وطرد الضباط والمدرسين وكافة العاملين في معهد «الثلايا» لتاهيل القادة الشماليين، والابقاء على عناصر الاشتراكي فقط».

وعلى صعيد اخر قالت مصادر قبلية ان حادث اختطاف 3 من الخبراء الصينيين العاملين في مشروع طريق صنعاء ـ جحانة ـ مأرب ـ الذي وقع قبل 3 ايام، وتزامن مع اطلاق 3 سائحين فرنسيين، قضوا 3 اسابيع رهن احتجاز قبائل الاهنوم ـ يمثل محاولة لحفز السلطات الرسمية على الاسراع باكمال العمل في الطريق، الذي لم ينجز منه سوى نحو 60 في المائة، بعد مرور 4 سنوات على بدء العمل.

ولكن مصادر سياسية في عدن أكدت ان 3 من المتهمين بعمليات الارهاب والاغتيال السياسي هم الذين اختطفوا الخبراء الصينيين، وقالت انهم صالح حسن الدماجي، وصالح حسن دهمش الأشطل، وعلي احمد ابو زيد، واضافت انهم شاركوا في عمليات ارهابية واغتيالات سياسية في اليمن، وجميعهم مطلوبون للعدالة.

وفي حين قالت مصادر قبلية ان ابناء منطقة جحانة غاضبون من السلطات الرسمية، يقول بعض المطلعين على خفايا الأمور ان حادث الاختطاف له علاقة بالصراع القديم بين قبيلتي خولان وسنحان، ويهدف الى الضغط لاستكمال بناء الطريق، قالت مصادر عدن ان حوادث الاختطاف هي احد المظاهر التي ادت الى تفاقم الأزمة السياسية في اليمن.

ومن جهة ثانية أصدر المهندس حيدر ابو بكر العطاس ـ رئيس الوزراء اليمني ـ امس قراراً بتعيين محمد علي أحمد محافظاً لمحافظة ابين، بعد ان ظل المنصب شاغراً منذ انتخاب العقيد يحيى الراعي ـ المحافظ السابق ـ عضواً في مجلس النواب الحالي.

وياتي قرار تعيين محمد علي احمد ـ الذي كان محافظاً سابقاً لأبين قبل احداث 13 يناير (كانون الثاني) 1986، في اطار ترميم العلاقات بين الحزب الاشتراكي واعضائه الذين انشقوا في تلك الاحداث بقيادة الرئيس السابق علي ناصر محمد. وجدير بالذكر ان محمد علي أحمد عضو في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام بالتعيين.

في تصريح لـ «الشرق الأوسط» رداً على تعيين محافظ أبين

الإرياني: لن استحي من اتهام العطاس بالخيانة العظمى

لندن: من عبد الله حموده

ادان الدكتور عبد الكريم الارياني - وزير التخطيط اليمني وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام - قرار تعيين محمد علي أحمد، عضو اللجنة العامة للمؤتمر ايضا، محافظاً لمحافظة أبين الجنوبية، في المنصب الذي كان يشغله في عهد الرئيس السابق علي ناصر محمد، حتى خرج من الجنوب في أحداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986.

ووصف الارياني القرار - الذي اتخذه رئيس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - بانه «عمل غير دستوري»، وأضاف انه «يعتبر خيانة عظمى»، لأن «كل من يخرق الدستور يرتكب خيانة عظمى، ولن استحي من اتهام العطاس بذلك».

تاتي تصريحات الدكتور الارياني في أعقاب صدور بيان من اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي، استنكر قرار تعيين محمد علي أحمد، تم تلاه بيان من مجلس الرئاسة - باغلبية 3 اعضاء في غياب علي سالم البيض وسالم صالح محمد - قال ان «قرار رئيس الحكومة يعد انتهاكا للدستور والقانون، لأن تعيين المحافظين يجب ان يكون بقرار من مجلس الرئاسة، بناء على ترشيح من رئيس الوزراء».

وعبر مصدر رفيع المستوى في الحزب الإشتراكي اليمني عن دهشته من حدة رد فعل المؤتمر الشعبي، وقال ان «الاجراء المتبع في تعيين المحافظين هو ان يرشح رئيس الوزراء من يتولى وظيفة المحافظ ويعرض الأمر على مجلس الرئاسة لاصدار القرار الرسمي بذلك وفق الدستور». وأضاف ان «كل ما حدث هو ان العطاس اصدر قراراً كلف فيه محمد علي أحمد بالقيام بمهمة المحافظ». وذكر المسؤول الاشتراكي أن مجموعة من المؤتمر الشعبي كانت قد ذهبت الى ابين، وحاولت ترشيح علي شيخ عمر عضو المؤتمر الشعبي لتولي منصب المحافظ في الوقت الذي كانت تجري فيه مشاورات لتعيين محمد علي أحمد، بصفته أحد ابناء المحافظة البارزين، ورجل أكثر قدرة، اضافة الى ان ذلك يفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الحزب الاشتراكي، وجناح علي ناصر، بعد انشقاق دام 8 سنوات حتى الآن. وقال المصدر ان «المؤتمر الشعبي كان يطالبنا بالمصالحة مع المنشقين». وان «الاخوة في صنعاء كانوا يعلمون بوجود محمد علي أحمد في عدن منذ اكثر من 10 أيام للتشاور».

وعلى الرغم من هذا التصاعد في الحملة المتبادلة بين طرفي الأزمة السياسية اليمنية (الشعبي والاشتراكي)، أكد كل من الدكتور الارياني ومصدر الحزب الاشتراكي ان كلا من الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض سيذهب الى عمان للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق يوم 20 فبراير (شباط) الموافق 10 رمضان الجاري، ولكن الدكتور الارياني اعرب عن احساس بالاستياء من ان «علي سالم البيض سيعود الى عدن».

ورداً على سؤال عن ما اذا كان ذلك سيكون بسبب تاخر تنفيذ ضمانات أمن نائب الرئيس في صنعاء، قال الارياني «من يصدق ان حراسة البيض بالشكل الذي هي عليه لن تستطيع حمايته في صنعاء»، وأضاف «انهم يختلقون عللاً لعدم التنفيذ».

تهديد يهود اليمن .... ص 2
الضالع وقعطبة .... ص 6



المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٤

الارياني يتهم العطاس بارتكاب «خيانة عظمى»

اتهم الدكتور عبدالكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية اليمني رئيس وزرائه المهندس حيدر ابوبكر العطاس بارتكاب «خيانة عظمى» لاصداره قرارا «انفصاليا» ومخالفا للدستور بتعيين محافظ جديد لمحافظة ابين في جنوب شرق اليمن. وقال الارياني - في اتصال هاتفي مع «الأهرام» - ان قرار العطاس غير دستوري ويستهدف افتعال أزمة لارجاء توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» المقرر في ٢٠ فبراير بالعاصمة الاردنية عمان.



المصدر : الحياة اللندنية القاهرية

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم الاستعداد لتوقيع إتفاق المصالحة فى عمان

الشكوك تحيط بمستقبل الوحدة اليمنية

□ صنعاء ـ رويتر

من المنتظر أن يوقع الزعماء المتناحرون فى اليمن على اتفاق سلام لإنهاء الأزمة السياسية التى تعانى منها البلاد خلال أيام، لكن الشواهد تؤكد أن أزمة الثقة بين هؤلاء الزعماء وصلت إلى درجة عميقة بحيث يصعب على مثل هذا الاتفاق أن يضع حداً لأزمة الحكم التى تمزق اليمن. وقد أعلن كل من الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض أنهما يعتزمان التوقيع على اتفاق المصالحة فى العاصمة الأردنية عمان يوم ٢٠ فبراير الحالى كما تعهدا بتقديم الدعم الكامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية التى يتضمنها الاتفاق.

وقد أكد الشيخ سنان أبو لهوم وهو أحد الأعضاء المستقلين فى اللجنة التى تفاوضت على مسودة الاتفاق وضمت ممثلين عن كل الأحزاب، أنه لا توجد ثقة على الاطلاق بين الجانبين المتنازعين. أما عبد الرحمن الجعفرى زعيم حزب «رابطة الشعب» المعارض وأحد أعضاء اللجنة فيؤكد أن الخلافات أعاقت حركة الادارة اليمنية ولذلك فإنها لن تفعل أى شىء ولن تستطيع مجرد التفكير فى اتخاذ قرار. وقال إن ماسيحدث هو قيام الزعماء بتوقيع الاتفاق أمام العالم ولن يحدث شىء أكثر من ذلك!

ويرى الجعفرى أن كل طرف سيتمسك بموافقة التى أبداها قبل توقيع الاتفاق.. وسيلقى كل طرف باللوم على الجانب الآخر فيما يتعلق بالفشل فى تطبيق جوانب الاتفاق. وتقول مصادر يمنية إن أمام الاتفاق فرصة ضئيلة من النجاح حتى إذا وقع عليه جميع الزعماء السياسين داخل الائتلاف الحاكم وخارجه.

وقد شهدت الفترة الماضية تفاقم النزاع اليمني ليصبح شكلاً من أشكال الخلاف الشخصى بين الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض، وهما الشخصان اللذان توليا وضع أساس الوحدة اليمنية وكان يحكمان شطرى اليمن قبلها. وبمقتضى الاتفاق المزمع، وافق صالح على التخلى عن بعض صلاحياته لمجلس الوزراء وتخويل السلطات المحلية صلاحيات أوسع بهدف إرضاء الحزب الاشتراكى الذى يتزعمه البيض. لكن دوائر سياسية تؤكد أن المصالحة ستظل غير ممكنة مالم يخفف الرئيس اليمنى قبضته على قوات الأمن ويقلل النفقات الحكومية.

أما على سالم البيض وحزبه الاشتراكى اليمنى فسيتعين عليهم التخلى عن القوات المسلحة فى الشطر الجنوبى من البلاد، والتى حافظت على استقلاليتها منذ اعلان الوحدة. ويشير الدبلوماسيون إلى أن البيض مطالب فى الوقت نفسه، بالتخلى عن السيطرة على حقول البترول الغنية فى جنوب اليمن والتى لاتزال ادارتها تتم عبر العاصمة الاقتصادية الجنوبية عدن.

ويقول أحد المسئولين فى حزب معارض، إن كل هذه الآمال تبدو مستحيلة التحقيق فى الوقت الراهن، وأن اظهار حسن النوايا بين الجانبين سيستغرق وقتاً طويلاً، كما أنه من المستبعد أن يتنازل أى طرف عن جزء من قواه الحقيقية قبل اثبات حسن النوايا. ويضيف المسئول إن المشكلة الحقيقية لاتزال تكمن فى صراع الطرفين على الانفراد بإدارة شئون البلاد والتحكم فى مواردها.

فى الوقت نفسه، يطالب صالح نائبه البيض ومسئولى الحزب الاشتراكى بالعودة إلى صنعاء وحماية مهامهم فى دوائر الحكم بمجرد توقيع الاتفاق. غير أن البيض وانصاره يطالبون بأن تترافق عودتهم مع بداية تطبيق ماتم الاتفاق عليه بصورة تدريجية.. وقد هدد البيض فى حديث له فى الاسبوع الماضى بالاحتكام للشعب إذا أخفق باقى الشركاء فى الائتلاف الحاكم فى الوفاء ببنود الاتفاق.

أما الرئيس على عبد الله صالح فقد دعا إلى بداية جديدة فى العلاقات بين شركاء الوحدة مع بداية شهر رمضان. ويقول أحد المصادر السياسية إن التوقيع على اتفاق المصالحة لن يكون أكثر من هدنة ربما تستمر حتى نهاية شهر رمضان، وبعدها تظهر التداعيات بصورة أخطر.



المصدر : الشرق الأوسط السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

أميركي يعترف برشوة مسؤولين يمنيين

تهديد اليهود وإحراق ممتلكاتهم لإجبارهم على الهجرة لإسرائيل

لندن: «الشرق الاوسط»

دمرت سيارة اليهودي اليمني عزرا ابراهيم النهاري - احد ابناء مدينة ريدة - في حادث القاء زجاجة مولوتوف حارقة امام منزله قبل اسبوع، لم يصب احد في الحادث، وتشير تكهنات الى ان تدمير سيارة النهاري يعتبر نوعا من التحذير الموجه اليه، بسبب رفضه للاغراءات التي تقدم له، أو التهديدات التي تحاول اجباره على الهجرة الى أسرائيل.

وربطت مصادر بين هذا الحادث، وواقعة تهديد احد مشائخ صعدة اليهودي عيضة زارب بالقتل، باشهار مسدسه عليه قبل اكثر من شهر، وقالت ان الجماعات اليهودية الاجنبية نجحت في «شراء خدمات» بعض اليمنيين، وحثهم على تهديد اليهود المتبقين في اليمن للمساعدة في أقناعهم بالمغادرة. وهو تكتيك تقليدي اتبعته الجماعات الصهيونية في بلدان اخرى متعددة.

وكانت الصحف العبرية في اسرائيل قد نشرت تصريحات نسبتها الى سام جيرافي - وهو يهودي اميركي يشتغل في اطار الجهود الصهيونية لتهجير يهود اليمن الى اسرائيل. قال فيها انه نجح في بناء علاقات مصالح مع بعض الشخصيات اليمنية، من بينها ضابط يحمل رتبة عقيد في مكتب اصدار جوازات السفر بوزارة الداخلية، وشيخ من صعدة يدعى فبايد مجلي، واخرون في ريدة ايضا.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان الشيخ مجلي يؤجر مبنى يملكه في صعدة للجماعات الصهيونية الأجنبية، بحجة استخدامه مدرسة لتعليم اليهود دينهم واللغة العبرية، ولكن عزوف كثير من يهود اليمن عن التعامل مع «الوافدين الاجانب»، ادى الى عدم استخدام المبنى كمدرسة، وكشف طبيعة العلاقة بينه وبين اليهود الاميركيين، فلجا مجلي الى تهديد اليهود الذين يحرضون الاطفال على عدم الذهاب الى تلك المدرسة.

واكدت المصادر ان الشيخ مجلي تسلم من اليهودي الاميركي (من اصل يمني) موشي بريمي مبلغ 50 الف ريال يمني، في حضور يهودي اميركي اخر هو زكريا نجار، كان شلومو جيرافي - الشقيق الاكبر لسام جيرافي - قد ارسلها اليه، للمحافظة على «صداقته» لليهود الاميركيين.

وقد بدأ الاحراج والغضب على الشيخ فايد مجلي، عندما تحدثت اليه «الشرق الاوسط» هاتفيا في صعدة، وابلغته مضمون تصريحات جيرافي للصحف الاسرائيلية والاميركية بشان الاموال التي تلقاها، ونفى تلقي اي اموال من اليهود الاجانب.

وجدير بالذكر ان اليهوديين الاميركيين موشي بريمي وعزرا كوهين موجودان في اليمن منذ نحو شهرين، وكذلك كان هناك زميلهما زكريا النجار، وقد لجا الاخوان جيرافي الى ارسالهم بعد انكشاف أمرهما ورفض كثيرين من اليهود اليمنيين التعامل معهما.

وبلغ الامر درجة ان عددا من يهود اليمن وقعوا رسالة الى العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية، طلبوا منه فيها «كف اذى ممثلي الجماعات الصهيونية عنهم»، وذكروا فيها ان استمرار توافد هؤلاء الاجانب ادى الى اثارة الفرقة والخلاف في اوساط يهود اليمن.

وعلى الرغم من ان عناصر قيادية في الاحزاب وحكومة اليمن تعرف ما يدور، ولديها معلومات عن اشخاص مثل موشي بريمي وعزرا كوهين وزكريا النجار موجودين في بلادها، فان انشغال تلك العناصر بمعالجة الازمة السياسية بين اطراف الائتلاف الحاكم يعوق بذل اي جهود لمواجهة الاختراق الصهيوني، وهو ما تحاول تلك الجماعات الاجنبية الاستفادة منه في هذه الظروف.



عدن: الاشتراكي يتحدث عن احباط محاولة لاسقاط طائرة البيض

□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ أكدت مصادر عسكرية في عدن ان الاستخبارات العسكرية في المدينة (التي يسيطر عليها الحزب الاشتراكي) كشفت اخيراً وجود «مخطط لاسقاط الطائرة المدنية التي ستقل السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ووفد الحزب من عدن الى عمان خلال الأيام القليلة المقبلة لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق».

واتهمت «بعض عناصر الأمن المركزي التابعين للمحافظات الشمالية الموجودين في معسكر ردفان المطل على مطار عدن بالاعداد لتنفيذ مهمة ضرب طائرة البيض عند اقلاعها من المطار بواسطة قذائف «آر. بي. جي» التي تطلق من الكتف».

واشارت الى ان «العميد صالح منصر السييلي محافظ عدن عضو المكتب السياسي للاشتراكي أمر بطرد افراد الأمن المركزي الشماليين من عدن وعودتهم الى الشمال والقاء القبض على الذين كانوا سينفذون مهمة ضرب طائرة البيض».

الى ذلك قالت مصادر عسكرية في عدن ان «القوات المرابطة في معسكر العند (٨٠ كيلومتراً شمال عدن) القت القبض مساء أول من أمس على عراقيين حاولا التسلل الى المعسكر الذي يضم مطاراً عسكرياً وبعض المنشآت». وأضافت ان «العراقيين اللذين قدما من المحافظات الشمالية اعترفا بأن مهمتهما هي تعطيل عدد من الطائرات العسكرية التابعة للجيش في الجنوب وخطف طائرتين والهروب بهما الى العراق».

وجاءت هذه التطورات في وقت الغى الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بقرار جمهوري القرار الذي كان المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اصدره أول من أمس والذي قضى بتعيين السيد محمد علي احمد محافظاً لمحافظة أبين الجنوبية خلفاً للعقيد يحيى الراعي الذي انتخب عضواً في مجلس النواب.

وجاء قرار الرئيس علي صالح بعد الاجتماع الطارئ الذي عقده مجلس الرئاسة في غياب نائب رئيس المجلس السيد البيض، والسيد سالم صالح محمد عضو المجلس استناداً الى الفقرة التاسعة من المادة ٩٤ في الدستور اليمني التي تقول «بأن تعيين كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين وعزلهم يكون بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء» والى القانون الرقم ٥٢ للسنة ١٩٩١ في شأن الادارة المحلية.

واعتبرت أوساط سياسية في صنعاء قرار العطاس مفاجأة في وقت بدأ فيه العد التنازلي للتوقيع النهائي على وثيقة العهد والاتفاق في عمان الاحد المقبل. وقالت هذه الاوساط ان قرار العطاس وضع عراقيل امام توقيع وثيقة العهد والاتفاق «لأنه يندرج في اطار المماحكات السياسية التي تحرص لجنة الحوار للقوى السياسية على عدم تفاقمها خصوصاً بين أطراف أحزاب الائتلاف الحاكم وفي هذا الوقت بالذات».

وأصدرت اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام بياناً صحافياً على لسان مصدر مسؤول فيها جاء فيه: «في الوقت الذي كانت جماهير شعبنا ومعها كل المخلصين الحريصين على الوحدة والديموقراطية تتطلع الى يوم العاشر من رمضان المبارك لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق لاخراج الوطن من المحنة التي يعيشها نتيجة استمرار الأزمة السياسية، فوجئ شعبنا بما أورته القناة الثانية في التلفزيون اليمني عن صدور قرار شطري موقع

باسم حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء بتعيين الاخ محمد علي احمد محافظاً لمحافظة ابين متجاوزاً بذلك الدستور والقانون الخاص بالادارة المحلية. إن هذا القرار يتنافى مع مبدأ دولة النظام والقانون ويضر بالمصلحة العليا للوطن». وناشد جميع القوى السياسية «ادانة هذا التصرف» الذي وصفه بانه «خرق للدستور والقانون تترتب عليه نتائج سلبية وخطيرة وضارة باستقرار الوطن ونهجه الديموقراطي».

وخلص المصدر الى القول «ان هذا التصرف من قبل رئيس الوزراء يهدف الى عرقلة خطوات توقيع وثيقة العهد والاتفاق التي يتطلع اليها الشعب اليمني لوضع حد للازمة السياسية واستئناف مسيرة البناء والتطوير وترسيخ الديموقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية».

الى ذلك تنتهي اليوم المهلة التي اعطاها محافظ عدن لانتقال قوات الامن المركزي المنقولة من المحافظات الشمالية من معسكر الصوليان في عدن الى منطقة المشاريع خارج منطقة ذار سعد التي تبعد عن عدن حوالى ٤٠ كلم.

وكانت مصادر عسكرية قالت قبل يومين ان العميد السييلي ابلغ قائد الامن المركزي ان ذلك القرار اتخذه الحزب الاشتراكي اليمني وان الامين العام للحزب ابلغه الى لجنة الحوار للقوى السياسية في وقت سابق.

واضافت هذه المصادر ان السييلي حذر قائد الأمن المركزي في عدن من انه في حال عدم تنفيذ الأمر خلال ثلاثة أيام سترغم قواته على الانتقال عن طريق استخدام القوة العسكرية.

وصرح مصدر مسؤول في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ان «قرار رئيس الوزراء بتكليف الاخ محمد علي احمد الصادر بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ٩٤ بتحمل مسؤولية محافظة ابين استلزمته حاجة المحافظة الى ادارة ترعى شؤونها بعدما عاشت خلال الفترة الماضية حالاً من الارتباك اذ تخلى المحافظ السابق يحيى الراعي عن مهماته دون موافقة الهيئات المركزية المختصة وقبل ان يصبح عضواً في مجلس النواب منذ اكثر من نصف سنة تقريباً. ولقد ظل ابناء المحافظة يتابعون هذا الوضع بقلق شديد ويطالبون هيئات السلطة المركزية بمعالجة حازمة للاوضاع التي كانت تسير نحو التردي الشديد خصوصاً بعدما تعمدت قيادات المؤتمر الشعبي العام استثمار هذا الوضع لاهداف سياسية وامنية وابقاءه دون معالجة واستخدمت كل الوسائل لتعطيل القرارات لتعيين محافظ لهذه المحافظة تحت ذرائع مختلفة».



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٤

قبل أربعة أيام من توقيع وثيقة العهد والاتفاق

علي صالح يؤكد قرب نهاية الأزمة السياسية والبيض يطالب بالفيدرالية

صنعاء ـ محمد العريقى ـ وكالات:

اكد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ان الازمة السياسية فى بلاده ستنتهي يوم الاحد القادم وهو الموعد المقرر لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق فى العاصمة الاردنية «عمان». وقال الرئيس اليمنى فى تصريح لراديو صوت امريكا اذاعه الليلة الماضية ان هناك جهودا تبذل حاليا بين بلاده ودول الخليج بهدف اعادة العلاقات بين الجانبين الى طبيعتها. واضاف فى هذا الصدد ان علاقات اليمن مع دولة قطر وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة جيدة ومع السعودية والبحرين والكويت لاباس بها وتتقدم يوما بعد يوم. ووصف الرئيس اليمنى علاقات بلاده مع الولايات المتحدة انها ممتازة وتتطور يوما بعد يوم.من جانبه قال نائب الرئيس اليمنى علي سالم البيض امس ان الفيدرالية هي «افضل صيغة» لدولة الوحدة كما انها ارقى من الوحدة من الناحية الحضارية واساعه أوسع لروح الديمقراطية وقال فى حديثه لمجلة «الشروق» الاماراتية تنشره فى عددها الصادر غدا ان الفيدرالية تساعد على التنافس وتقبل التنوع وتعطي مجالات للمبادرة مشيرا الى ان الدول المتطورة فى اوروبا التى سارت شوطا طويلا على طريق النهج الديمقراطي والحداثة مثل المانيا وبريطانيا والولايات المتحدة هى دولة فدرالية.ويانى تصريح البيض قبل اربعة ايام من توقيع وثيقة العهد والاتفاق فى عمان. من جهة اخرى استنكرت الهيئة العليا للتجمع اليمنى للاصلاح قرار رئيس الوزراء حيدر العطاس الذى عين بموجبه محمد على احمد محافظا «لابين» ووصف مسئول بالهيئة العليا للتجمع هذا القرار بانه تشطيرى ومخالفة صريحة للدستور والقوانين النافذة فى البلاد وقال ان اصدار مثل هذه القرارات هو حق لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء

وحمل المصدر الحزب الاشتراكى مسئولية تصعيد الازمة من خلال العديد من المواقف بدءا من قرار الحزب الخاص بوقف التعداد السكاني وانتهاء بقرار رئيس الوزراء بتعيين محافظ «لابين».

فى غضون ذلك صرح مصدر مسئول فى المكتب السياسي للحزب الاشتراكى اليمنى ان قرار العطاس قد استلزمته حاجة المحافظة لادارة ترعى شئونها بعد ان عاشت خلال الفترة الماضية حالة من الارتباك بعد ان تخلى المحافظ السابق يحيى الراعى عن مهامه وقبل ان يصبح عضوا بمجلس النواب لاكثر من نصف عام.واتهم المصدر قيادات المؤتمر الشعبي العام انها كانت تستثمر الاوضاع فى المحافظة لاهداف سياسية وأمنية وبقائها دون معالجة كما استخدمت كل الوسائل لتعطيل قرار تعيين محافظ للمحافظة.. كما اتهم المصدر القيادة فى صنعاء بانها ارسلت بعض الفرق المسلحة لاستعراض العضلات فى المحافظة مستغلة ماوصفه المصدر بغياب القيادة الادارية فى المحافظة.

ونفى تصريح المكتب السياسي ان يكون تكليف رئيس الوزراء يتعارض مع الدستور او القوانين النافذة. وكان مجلس الرئاسة اليمنى قد اصدر قرارا الغى بموجبه قرار رئيس الوزراء بتعيين محافظ «لابين» كما اصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام بيانا ادانت فيه قرار العطاس الذى وصفه البيان بانه تشطيرى وغير دستورى.

وساطة سودانية لحل الخلافات اليمنية

التيجانى الطيب

عاد « التيجانى الطيب » عضو لجنة التنسيق العليا فى التجمع الوطني الديمقراطى المعارض وعضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى السودانى ، إلى القاهرة قادما من اليمن الخميس الماضى بعد زيارة إستغرقت عشرة أيام ، زار خلالها عدن وصنعاء والتقى بكافة المسئولين بهدف تقريب وجهات النظر ، بين الأطراف المتنازعة ، فى الحزب الاشتراكى اليمنى وبقية عناصر الائتلاف الحاكم بقيادة الرئيس على عبد الله صالح . وأكدت الزيارة على ضرورة التمسك بهدف الوحدة اليمنية ، وتجنب المواجهة ، وإزالة نقاط الاحتكاك ونزع فتيل الأزمة ، وإستئناف لجنة الحوار لمناقشتها ، وأهمية حدوث تنازلات مشتركة بين طرفى الأزمة للتوصل لحل لها ، يحقق أحلام اليمنيين فى قيام دولة حديثة ، تقوم على التعدد والقانون وتدعم الديمقراطية ، التى أصبحت مطلب يلتف حوله كل القوى السياسية فى اليمن .



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٢/١٩٩٤

«الاشتراكي» يحتج على الغاء قرار العطاس

البيض : الفيدرالية الصيغة الافضل ليمن موحد

عدن ـ صنعاء ـ ا ف ب ـ احتج الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي امس الاول على قرار الرئيس علي عبد الله صالح ابطال قرار رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس تكليف محافظ جديد لمحافظة ابين (جنوب اليمن).

واشار بيان الحزب الاشتراكي الذي بثته اذاعة عدن الى «حاجة المحافظة الى ادارة ترعى شؤونها بعد ان عاشت خلال الفترة الماضية حالة من الارتباك بعد ان تخلى المحافظ السابق يحيى الداعي عن مهامه».

واعتبر الحزب الاشتراكي ان قرار العطاس لا يتعارض مع الدستور والقوانين طالما ان الهدف منه درء الفساد في المحافظة وكانت الرئاسة اليمنية قد اعتبرت قرار رئيس الوزراء انتهاكا للدستور والقانون.

ومن جهته اعتبر نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الزعيم الجنوبي الرئيسي ان الفيدرالية هي افضل صيغة لدولة واحدة.

وقال البيض في مقابلة صحفية تنشر اليوم الخميس «ان الفيدرالية صيغة ارقى (من الوحدة) من الناحية الحضارية واشاعة اوسع لروح الديمقراطية».

واضاف «ان الفيدرالية تساعد على التنافس وتقبل التنوع وتعطي مجالات للمبادرة» مشيرا الى ان «الدول المتطورة في اوروبا التي سارت شوطا طويلا على طريق النهج الديمقراطي والحداثة مثل المانيا وبريطانيا والولايات المتحدة هي دول فيدرالية».

وياتي تصريح البيض رئيس الحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي) في الوقت الذي سيوقع فيه في ٢٠ فبراير في عمان مع الرئيس علي عبد الله صالح (شمالي) اتفاق المصالحة الذي اقرته لجنة الحوار في منتصف يناير الماضي. وينص هذا الاتفاق خاصة على لا مركزية اقتصادية وسياسية كما كان يطالب الحزب الاشتراكي اليمني وهو يهدف الى وضع حد للصراع المفتوح منذ اغسطس الماضي بين صالح والبيض بشان ادارة شؤون اليمن.

وكان الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني سالم صالح محمد اعتبر ان الفيدرالية يجب ان تطبق في اليمن من اجل حل الازمة السياسية. وكان هذا الموقف موضع انتقاد شديد من قبل الشماليين واعتبروه بانه محاولة «تقسيمية».

من جهة اخرى اعلن مسؤول في السفارة الصينية في صنعاء امس الاول ان مساعي الافراج عن التقنيين الصينيين الثلاثة الذين خطفوا السبت الماضي في اليمن مازالت تراوح مكانها لان خاطفيهم يطالبون بالغاء عقوبة الاعدام الصادرة بحقهم.

وقال السكرتير الثاني في السفارة ليوكسياو غوانغ لوكالة فرانس برس «يطالب الخاطفون اليمنيون مقابل الافراج عن المخطوفين الصينيين بان تلغي الحكومة عقوبة الاعدام الصادرة بحقهم في قضية جرمية».

واضاف «يقول الخاطفون الذين ادانتهم محكمة يمنية بقضايا قتل وسرقة بان الحكم نشر في مطلع يناير الماضي». واوضح ان الخاطفين ينتمون لقبيلة خولان.

وقالت مصادر يمنية مطلعة الاثنين الماضي ان الشرطة تبحث عن الخاطفين «لضلوعهم في قضايا قتل مختلفة».



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٤

فى أنتظار التوقيع على وثيقة العهد

الرئيس اليمنى يطالب نائبه بالعودة الى صنعاء

□ صنعاء ـ
محمد على الديلمى:

بعد مرور مايزيد على الشهر من التوصل الى «وثيقة العهد والاتفاق» التى اجمعت عليها كافة القوى السياسية باليمن، من أجل وضع حد للأزمة السياسية التى عاشتها على مدى نصف عام.. فقد قبلت أطراف النزاع مؤخراً وبعد تأجيل تلو الآخر التوقيع على الوثيقة فى العاصمة الاردنية عمان وتعهّد اطراف الائتلاف الثلاثى الحاكم «المؤتمر الشعبى العام والاشتراكى والاصلاح» التوجه يوم العشرين من فبراير الجارى للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق»

وعلمت العالم اليوم من مصادر حزبية مطلعة انه من المقرر ان يشارك فى مراسم التوقيع عدد من الشخصيات اليمنية المهمة بينها رؤساء اليمن السابقون القاضى عبد الرحمن الاريانى والمشير عبد الله السلال وعلى ناصر محمد اضافة الى اثنين من كل حزب خارج نطاق الائتلاف الحاكم ورئيس وامين عام الحزب وممثلى الاطراف السياسية فى لجنة الحوار.

ويشهد توقيع الوثيقة بالاضافة الى الملك حسين عاهل الاردن عدد من ممثلى الزعماء العرب ومندوب عن جامعة الدول العربية وممثلون عن الدول والمنظمات الدولية التى أبدت اهتماماً بالازمة اليمنية من دول أوروبا وامريكا وروسيا واليابان. كما أن من المتوقع أن تشهد العاصمة الاردنية وامريكا وروسيا واليابان. كما ان من المتوقع أن تشهد العاصمة الاردنية حضوراً كبيراً لرجال الصحافة والاعلاميين من اليمن والعالم العربى لتغطية الحدث.

ولكن السؤال المهم. هل ستجد وثيقة العهد والاتفاق بين أطراف النزاع طريقها الى التنفيذ وماهى الضمانات التى تكفل تنفيذ كل ما احتوت عليه؟!

فى الحقيقة نصت وثيقة الضمانات الدستورية والقانونية والاجرائية على عدد من الخطوات الاجرائية للتنفيذ وهى على النحو التالى:

ـ لجنة الحوار هى الجهة الوحيدة المعنية بتفسير نصوص الوثيقة

ـ تلتزم الاطراف الموقعة على الوثيقة التقيد بها نصا وروحاً، ولايجوز لاى طرف الحذف منها او الاضافة اليها

ـ تلتزم جميع اطراف لجنة حوار القوى السياسية وبشكل خاص احزاب الائتلاف بالعمل لان تعلن الهيئات التشريعية والتنفيذية فى أول اجتماع لها مباركتها لوثيقة العهد والاتفاق والبدء بمباشرة التنفيذ بما لايتعارض مع مانصت عليه الوثيقة.

ولكن ماذا عن دور المعارضة اليمنية فى توقيع وثيقة العهد والاتفاق.. فى واقع الأمر المعارضة فى اليمن ليست بتلك الصورة التى هى عليها فى دول تشكل المعارضة مصدر ضغط ونفوذ على السلطة ولكنها مع هذا لعبت دوراً لاباس به فى اعداد الوثيقة مع أطراف الائتلاف الحاكم عن هذا الجهد الذى بذلته قوى المعارضة اليمنية ممثلة فى التكتل الوطنى للمعارضة واتحاد القوى الوطنية ومناضلى الثورة اليمنية أكد زيد على الوزير عضو لجنة الحوار ان الموعد المعلن للتوقيع على الوثيقة هو العاشر من رمضان وان هذا الموعد جاء بعد ضغوط المعارضة لتوقيع الاتفاقية باسرع مايمكن بعد أن وصلت الحالة فى اليمن الى طريق صعب غير مامون العواقب وارجع الوزير التصعيد السياسى والاعلامى للازمة بعد الاتفاق على توقيع وثيقة العهد وموقف لجنة الحوار من ذلك فقال «إن التصعيد فى هذا الوقت هو نوع من الضغوط التى يمارسها كل طرف على الآخر بهدف تسجيل نقاط لتحقيق مكاسب معينة وأن مثل ذلك التصعيد متوقع وعادة مايحدث عشية كل لنفراج رغم انه لم يكن أحد يرغب أو حتى يتصور.. ان يستخدم بهذا الشكل واعتبر الوزير احد اقطاب المعارضة اليمنية ان تطبيق الحكم المحلى الذى نصت عليه الوثيقة من اولى مهمات التنفيذ بعد التوقيع وقال إنه ليس بالامكان ترسيخ وثيقة العهد والاتفاق إلا بانجاز الحكم المحلى.

الرئيس اليمنى على عبد الله صالح يرى ضرورة عودة نائبه على سالم البيض الى العاصمة صنعاء وعودة قيادة الاشتراكى بعد توقيع الوثيقة بحجة التئام الهيئات التشريعية والتنفيذية للقيام بمسؤلية مشتركة فى تنفيذ الوثيقة لكن نائبه على سالم البيض أكد اكثر من مرة انه سيعود الى العاصمة اليمنية فى حالة خروج القوات المسلحة من صنعاء وبقية المدن اليمنية لان اعضاء حزبه تعرضوا للكثير من الاغتيالات وصلت الى ١٥٢ عضوا قيادياً ويحمل البيض



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٤

جوانب المسالة الامنية للمؤتمر والاصلاح بحكم انهما يشرفان على العديد من المعسكرات داخل المدن.

ومع اقتراب موعد توقيع الوثيقة والعهد فى العاشر من رمضان تتطلع جماهير اليمنيين أن يكون ذلك التوقيع بداية حقيقية لعهد جديد تدخل اليمن عبره بوابة التاريخ الحديث.

ويبقى ان نشير فى النهاية الى ان العاصمة الاردنية عمان ستجمع الفرقاء فى اليمن ولكن بطريقة جديدة عن سابقاتها من اللقاءات التى جمعت اطراف النزاع فى العديد من العواصم العربية ابتداءا بارض الكنانة وانتهاء بدولة الكويت مما يميز هذا اللقاء أنه ياتى وقد أوشك اليمنيون على الاقتتال وتكرار ماحدث فى لبنان والصومال واخيرا افغانستان.

وبما أن عمان ليست المحطة الاولى التى يذهب فيها اليمنيون الى خارج حدود دولتهم بحثا عن حلول لمشاكلهم وأزماتهم.. فقد شهدت القاهرة توقيع اتفاقية الوحدة عام ٧٢ بتوقيع رئيس الوزراء لما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فوقعها عن الشمال محسن العينى وعن الجنوب على ناصر محمد.كما ان العاصمة الليبية طرابلس صدر فيها اعلان طرابلس الوحدوى عام ٧٣ بتوقيع رئيس الشطرين آنذاك رئيس الشمال القاضى عبد الرحمن الاريانى ورئيس الجنوب سالم ربيع على وكذلك شهدت دولة الكويت هى الاخرى توقيع ماسمى ببيان الكويت ووقع بين رئيسى الشطرين عبد الفتاح اسماعيل عن الجنوب وعلى عبدالله صالح عن الشمال ومايميز لقاء عمان انه ياتى قبل نشوب الحرب على عكس سابقاتها والسؤال الأخر الذى يطرح نفسه هل سيعود اليمنيون الى ديارهم من بوابة عمان وسيعودون لتنفيذ ماجاء فى الوثيقة التى طرحت حلولا للمشاكل التى استمرت أكثر من نصف عام.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٢/١٩٩٤

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يمول ١٢مشروعازراعيا وسمكيا في اليمن قيمتها ١٠١ مليون دولار

عدن ـ «العرب» ـ عبد الرحمن علي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «ايفاد» مول ويمول اليمن ١٢ مشروعا زراعيا وسمكيا بلغ حجمها (١٠١) مليون دولار منها مشروع وادي بيحان الزراعى والخدمات الزراعية بلحج من المحافظات الجنوبية ووادي مور بتهامة والمرتفعات الجنوببة والوسطى والتنمبة الربفية بالمحافظات الشمالية.

جاء ذلك في حديث السيد ستيز مدير التقييم والمتابعة في «الايفاد» خص بـه الصحفبن اليمنين، مشيرا إلى ان زيارته لليمن جاءت لنقبيم مستوى ننفيذ ماقدم من المشاربع والتباحث حول ما بمكن نقديمه سواء من الاسهام المباشر او بالاشتراك مع منظلمات دولية اخرى حبث سبق ان اسهمت «ابفاد» في ارساء بنبة اساسية للمؤسسات في اليمن.

وعن مدى نجاح المشاربع المقدمة وتقييمها اجاب.. وبعد سنوات من تقديمنا لهذه المشاريع ظهر لنا اهمال نسبي من قبل المؤسسات المستفيدة وايضا عدم وصولها إلى المجموعات السكانية التي تهدف إلى رفع مستواها خاصة صغار المزارعين وفقراء الريف ولذا نظمت حلقة العمل في اليمن لاتخاذ الاساليب والاستفادة القصوى من الصندوق والامكانيات المقدمة في سبيل الوصول لتنمة المراة الريفة، وتخفيف وطاة العوز والفقر في الريف.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٤

مؤشرات جدية الى توقيع الاتفاق الاحد

المؤتمر يتهم الاشتراكي بقطع المياه عن عناصر الأمن المركزي في عدن

□ القاهرة - من اشرف الفقي:
□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:
□ عمان - «الحياة»:

■ ظهرت امس مؤشرات جدية الى ان وثيقة «العهد والاتفاق» بين الاحزاب اليمنية ستوقع الاحد المقبل في عمان إذ اعلن في القاهرة ان الملك حسين دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد لحضور توقيع الاتفاق.

وتسلم عبدالمجيد دعوة الملك حسين لدى استقباله امس بصورة مفاجئة مندوب الاردن الدائم في الجامعة وسفيرها في القاهرة السيد سعود نايف القاضي للبحث في الوضع في اليمن في ضوء جهود المصالحة التي بذلها الاردن للتوفيق بين المسؤولين اليمنيين وللحفاظ على وحدة اليمن

ورحب عبدالمجيد في تصريحات الى «الحياة» بالاتفاق، وقال انه «يعتبر بادرة ايجابية تعكس حسن نيات كبار المسؤولين لجهة خدمة بلادهم» واعتبر ان «اتمام المصالحة في اليمن يعتبر خطوة ايجابية على طريق المصالحة العربية الشاملة». واجرى عبدالمجيد اتصالين بكل من رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله ونائب رئيس المجلس السيد علي سالم البيض وهناهما بالاتفاق. ومن المنتظر ان يغادر عبدالمجيد القاهرة الى عمان يوم ١٩ الجاري لحضور الاحتفال بالتوقيع في اليوم التالي.

وفي عمان افادت مصادر رسمية اردنية ان الملك حسين سيعقد اجتماعاً مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يوم الاحد المقبل، ومن المتوقع ان يحضر السيد عرفات احتفال توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» اليمنية، الى جانب السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، برعاية العاهل الاردني الأحد المقبل.

واستمرت امس الحرب الاعلامية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي واتهم المؤتمر الاشتراكي بقطع المياه والكهرباء عن مركز عناصر الامن المركزي الموجودة في عدن «كمقدمة لمواجهة دامية» لكن المؤتمر والحزب اكدا استعدادهما لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق» الاحد المقبل في عمان. وجاء في بيان صادر عن مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي: «يأسف المؤتمر الشعبي العام أشد الأسف ويشعر بقلق بالغ ازاء التصرفات الاستفزازية المتعمدة من قبل قيادة الحزب الاشتراكي اليمني والتي تهدف الى توتير الاجواء وافتعال المشاكل كي تتخذ الازمة السياسية طابعاً عنيفاً خصوصاً مع اقتراب العاشر من رمضان (٢٠ شباط) وهو الموعد المحدد لتوقيع قيادة الائتلاف وممثلي القوى السياسية وثيقة العهد والاتفاق في عمان عاصمة الاردن الشقيق. فبينما كانت قيادة الائتلاف ولا تزال تبذل الجهود المكثفة لاحتواء الآثار السلبية للقرار التشطيري الذي اصدره حيدر ابو بكر العطاس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي رئيس الوزراء بتعيين محافظ لمحافظة ابين متجاوزاً الصلاحيات الدستورية الممنوحة لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء في هذا الشأن اذا بالحزب الاشتراكي ومتنفذيه في محافظة عدن يقدمون على توتير جديد للازمة اذ اقدم محافظ عدن عضو المكتب السياسي صالح منصر السييلي على استدعاء قائد وحدات الامن المركزي في عدن وابلاغه ان قيادة الحزب قررت الاسراع في اخلاء وحدات الامن المركزي من موقعها في معسكر ردفان في خور مكسر الى منطقة المشاريع في دار سعد خارقاً بذلك قرارات اللجنة العسكرية الامنية وقرارات لجنة الحوار بعدم انتقال او اجراء اي استحداث لاي من القوات، واعطاه مهلة ١٢ ساعة لتنفيذ الامر وإلا فستتخذ الاجراءات الرادعة لارغامهم على الانتقال. وقد جرت عدة اتصالات لاثناء الحزب عن هذا التصعيد غير انها لم تفلح. وقد تم اليوم قطع المياه والكهرباء عن المعسكر كمقدمة لمواجهة دامية.

ان المؤتمر الشعبي العام اذ يدين هذه الاجراءات الاستفزازية من قبل الحزب الاشتراكي اليمني وقيادته العسكرية فانه يحمل الحزب الاشتراكي مسؤولية ما يترتب على هذا الاجراء ويناشد الاخوة في قيادة الحزب ان يتقوا الله في حق شعبهم ووحدته كما يطلب المؤتمر الشعبي من كل التنظيمات والقوى السياسية وفي مقدمها لجنة الحوار ان تندد وتدين مثل هذه الاجراءات. كما يؤكد المؤتمر الشعبي ان هذه الاستفزازات لن تثنيه عن الاصرار على ضرورة التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق باعتبارها المخرج الوحيد للازمة السياسية والتئام شمل الائتلاف لتنفيذ بنود الوثيقة باعتبار ذلك مسؤولية تضامنية».

وكان مصدر مسؤول في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني اعلن «ترحيبه ببيان لجنة الحوار للقوى السياسية الصادر يوم الاحد الماضي والذي اعلن فيه عن انجاز اعمال دورتها الثانية المنعقدة في صنعاء والتي كرست لمناقشة البند السابع من وثيقة «العهد والاتفاق» الموقعة بين اطراف الحوار يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ والخاصة بالضمانات الدستورية والقانونية لتنفيذ الوثيقة كذلك الترتيبات الامنية وفقاً لما حوته الوثيقة، اضافة



الى ترتيبات التوقيع النهائي على الوثيقة بما في ذلك المشاركين في ملتقى التوقيع من الاشقاء والاصدقاء.

ان المكتب السياسي يرحب بمكان وموعد التوقيع الذي اعلنته لجنة الحوار والذي تقرر ان يتم يوم ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٤، العاشر من رمضان المبارك الجاري في المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة. وعلى رغم ان اللجنة لم تنجز كل القضايا والموضوعات المطروحة امامها وعلى وجه الخصوص الترتيبات الامنية والتصورات الخاصة بالنواحي الامنية والعسكرية وحسم موضوع المشاركين من الاشقاء والاصدقاء في ملتقى التوقيع، الا ان الحزب الاشتراكي الذي حرص على انجاح الحوار الوطني سيظل متمسكاً بصيغة الاجماع الوطني وما تتفق عليه لجنة الحوار وذلك انطلاقاً من ايمانه الأكيد بان مسؤولية الوطن لا ينفرد بها احد دون غيره وانها في الوقت الحاضر مسؤولية الجميع وبخاصة اطراف الحوار التي يتوقف على قراراتها مستقبل الوطن وتصحيح مسيرته الوحدوية وصيانة خياره الديموقراطي. لقد اكد الحزب اهمية انجاز الترتيبات الامنية باعتبارها مطلب الشعب في كل انحاء الوطن وحجر الزاوية في تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق»، ومع ذلك فان عدم انجاز اللجنة لهذه المهمة قبل توقيع الوثيقة لن يثني الحزب عن التزام ما يقرره الاجماع الوطني وسيذهب للتوقيع في الموعد المحدد المضروب من قبل اللجنة، كما ان مشاركة الاشقاء والاصدقاء في هذا الملتقى متروك للجنة الحوار ان تناقشه وتقرره بمسؤولية كاملة بعد ان تقدم الحزب بمقترح الى لجنة الحوار يقضي بمشاركة عدد من الدول الشقيقة والصديقة التي اظهرت تعاطفاً مع اليمن في اثناء الازمة.

ان الحزب الاشتراكي اليمني الذي تمسك بحوار القوى السياسية منذ اليوم الاول سيكون في مقدمة المنفذين لنتائج الحوار والمدافعين عن قرارات الاجماع الوطني لنصل بوثيقة «العهد والاتفاق» الى غاياتها الوطنية النبيلة في تصحيح مسيرة الوحدة وبناء دولتها الجديدة دولة النظام والقانون».

وفي عدن افادت الانباء الواردة من محافظة ابين، التي تبعد ١٠٠ كيلومتر شرق عدن، ان «ابناء المحافظة استقبلوا بارتياح القرار الذي اصدره المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء الاثنين الماضي بتكليف السيد محمد علي احمد مهمات محافظ ابين بدل العقيد يحيى الراعي الذي انتهت مهمته الرسمية كمحافظ بعد انتخابه في ٢٧ نيسان (ابريل) العام الماضي عضواً في البرلمان» ومعروف ان مجلس الرئاسة كان اصدر قراراً الغى بموجبه قرار العطاس.

واشارت هذه الانباء الى ان «مناطق المحافظة شهدت مساء اول من امس مسيرات رحبت بعودة محمد علي احمد الى المحافظة التي ابعد منها اثر احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ عندما كان عضواً في المكتب السياسي للاشتراكي واحد ابرز معاوني الرئيس السابق علي ناصر محمد».

وروى مواطنون قدموا امس الى عدن ان «مظاهر الترحيب ما زالت مستمرة في المحافظة استعداداً لاستقبال المحافظ الذي يتوقع ان يعود الى عدن خلال الايام القليلة المقبلة». واشار المواطنون الى ان «المسيرات التي جابت المحافظة رفعت صوراً لعلي ناصر محمد مطالبة بعودته الى الوطن والمشاركة في الحياة السياسية».

الى ذلك كشفت مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي اليمني أن «تكليف محمد علي احمد محافظاً لابين من قبل العطاس ياتي في اطار اعادة ترتيب اوضاع الحزب تمهيداً لانعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب خلال الشهرين المقبلين بعدما تاجل ذلك منذ عام ١٩٩٢».

واوضحت هذه المصادر ان «الاتصالات جارية الآن لاقناع علي ناصر محمد بالعودة الى البلاد وتحمل منصب قيادي رفيع في الحزب الاشتراكي» غير انها «لم تكشف عن نتائج هذه الاتصالات».



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٤

في استعادة لاحقة لآراء اصلاحية:

مأزق مدينة عدن ضمن اطار معضلة .. .. الوحدة اليمنية

يحيى ماهر*

■ كوبا الجزيرة العربية عادت إلى شخصيتها التي عرفت بها منذ هجرة قابيل بن ادم اليها، واصبحت عدن مكاناً آمناً للاقامة فيها كما هو اسمها، فيقال عدن الرجل اي اقام. لقد عادت الحياة الى عدن بعد ١٩٨٨ اذ ان الجو المحلي واليمني والاقليمي والدولي ما عاد يسمح بان تبقى عدن الجميلة كوبا الجزيرة العربية على رغم العمارات المؤممة فيها والشقق التي نهبت نهباً، ومالكوها ينظرون.

ذات مرة، قبل بضعة قرون، دخل الشيخ بامخرمة الى مدينة عدن ووصل الى مسجد جامع فيها والناس ينتظرون الامام للخطبة وصلاة الجمعة. فرفع بامخرمة يديه مكبراً متلفظاً بالنية «نويت ان اصلي لله الكريم اربع تكبيرات صلاة الجنازة على اهل عدن»، وبدأ الصلاة والرؤوس متجهة اليه. ويبدو ان اهل المسجد لم يتركوه يصلي صلاة الجنازة على اناس احياء. فامسكوا به وسألوه «ايش قصدك؟» فقال: قصدي واضح لكل اعمى فضلاً عن المبصرين. قالوا: ما هو؟ قال: مدينة كبيرة بمعنى الكلمة من اكبر مدن الجزيرة العربية ويحكمها يهودي!

كان حاكمها آنذاك يهودياً، كما تروى الاسطورة، فاجتمع عقلاء البلاد وخلعوا الحاكم اليهودي ووضعوا مكانه مسلماً.

وعندما جاءت الوحدة اليمنية اطمأن اليمنيون الى ان اسرائيل ستفكر عشر مرات قبل ان تغزو عدن او احدى الجزر اليمنية. فعندهم اربعة عشر مليوناً من الرجال المقاتلين يحمون البلاد والعباد في عصر هيمنة اسرائيلية شرق اوسطية.

غير ان عدن تُركت مغدوراً بها في عصر الوحدة اليمنية. لم يعبأ بها رجال الوحدة ولم تحصل على عناية. بلغت القمامة فيها مبلغاً فظيعاً، والتخلص من القمامة كان افظع لان حرق القمامة في شبه جزيرة عدن ادى الى تلوث الهواء بما لا يتقبله احد.

لقد تعرضت عدن للالغاء بعد الوحدة اليمنية. وكانت صفة العاصمة التجارية والاقتصادية أشبه بالكلام الاجوف الذي لا معنى له على أرض الواقع. وكانت عدن قد تعرضت للالغاء الأول عندما كانت كوبا الجزيرة العربية في حقبة شيوعية مظلمة، مع نيكاراغوا وفيتنام والنطيحة وما اكل السبع. وكشف الله الهم والغم بالوحدة اليمنية وفوجئ الناس بان سمعة عدن ومصداقيتها قد الغيتا كذلك. فلم يعد هناك سمعة مصرفية حين يضع المواطن نقوده في البنك ثم لا يستطيع ان يستعيدها الا بالتقسيط، بينما يرتع ضباط الجمهورية اليمنية في بذخ عجيب لا يتفق مع الاختناق الاقتصادي الذي يشعر به المواطن.

والعجيب ان هذا البذخ الذي تموله الدولة من المال العام انقلب على الدولة فاصبح شاهداً على الفساد وعلى المحسوبية، وعلى الانفصال الذي تعيش فيه الدولة بعيداً عن الشعب.

وعندما تعرضت عدن للسيول في مطلع العام الماضي وزارها رئيس مجلس الرئاسة كان السيل قد بلغ الزبى حقيقة، وقد شاهد الرئيس بعينيه وسمع باذنيه زمجرة الغضب الشعبي والقهر والغليان في نفوس الناس هناك.

لكن سياسة الغاء عدن استمرت وتمادت. فكان لا بد من ثورة بيضاء، وعقد اجتماعي جديد، واعتكاف، وهي مواقف تعبر عن حقيقة الفيضان الذي اجتاح عدن نتيجة الغائها عند قيام الجمهورية اليمنية. ومن اراد الدليل فليذهب الى مستشفى الجمهورية بعدن او الى مرافق الخدمات الاخرى ليرى ما وصلت اليه المدينة - العاصمة السابقة - من تدهور.

الاعتراف بهذا التدهور امر ضروري، ثم محاسبة المتسببين به او عزلهم مهما كانوا، امر ضروري ايضاً،غير اننا في اليمن في كوكب حادي عشر، كما هو تعبير الاستاذ عمر سالم طرموم رحمه الله، وبالتالي فالعلاج في اليمن يبدأ من اللحظة الحاضرة. فما مضى فات والمؤمل غيب.

ولك الساعة التي انت فيها.

وقد توفي الاستاذ عمر طرموم في ١٩٩٣/٢/١١، وهو رائد الحركة الاسلامية في عدن وفي عموم اليمن، وهو مؤسس «المنبر اليمني الحر» مع الاستاذين فيصل بن شملان ومحمد عبدالقادر بافقيه، وكلاهما من الجنوب. وقد أعلن عن المنبر اليمني الحر في ١٩٩٠/٥/١٧ بشكل متزامن في كل من صنعاء وعدن، قبل قيام الوحدة بخمسة ايام.

من المهم ان نتذكر ان الاستاذ طرموم قد نشر مقالاً في اخر عدد من صحيفة «المنبر» التي يمتلكها يشكو فيه من الغاء عدن، ويضع الحلول المقترحة لعدم انفجار الأزمة السياسية التي تعيشها الجمهورية اليمنية.

وقبل ان نصل الى مقترحات الاستاذ طرموم نود القاء بعض الضوء على الرجل الحكيم الذي خسرته الجمهورية اليمنية قبل عام، بعد ان الغته القيادات كلها كعادتها في الغاء الاخرين والغاء مصالح الاخرين.

انه تلميذ الشيخ محمد بن سالم البيحاني في عدن، وهو اصلاً من حضرموت واسرته ال طرموم من مدينة الغرفة.

عندما مات كانت القيود الحديد التي لازمت قدميه في زمن الاستعمار والسلاطين والماركسيين ما تزال اثارها ظاهرة في ساقيه، وشاء الله له ان يتتلمذ على الاستاذ الشاعر القاضي محمد محمود الزبيري، ثم اصبح مؤسس الحركة الاسلامية في عموم اليمن وسافر الى الحبشة عام ١٩٤٨ واختير اميناً عاماً للجالية اليمنية هناك. ولكن اقامته لم تطل، فعاد الى بلاده، وعندما سقط جنوب اليمن في حماة التشنج الماركسي قام طرموم بدور مهم في تربية الشباب المسلم، ثم اشترك في قيادة المتطوعين الذين هزموا الشيوعيين في منطقة خُبان بالقرب من تعز عام ١٩٨٠ بعد ان كادوا للرئيس علي عبدالله صالح اشد الكيد. ومنذ ذلك العام وهو يحاول اقناع المؤسسة الاسلامية للاخوان المسلمين



والمؤسسة القبلية بالتحرك ضد المتطرفين في عدن فلم يستجب له أحد، حتى حقق الله امله بالوحدة، فكان صديقاً للجميع نظيف اليد واللسان.

وكان ينفس عن همومه بدعاباته اللماحة التي لا زالت بحاجة الى دراسة جادة قبل ان يطويها الالغاء والنسيان.

قال طرموم في ١٩٩٢/١١/٢: «اذا كنا نسمع ونقرا عن الترابط العضوي بين العاصمتين الشقيقتين - صنعاء وعدن - فلان صنعاء هي العاصمة التاريخية والسياسية لليمن وعدن هي العاصمة الثانية الاقتصادية والتجارية، فلماذا لا نعدل بينهما بما يليق بمقام كل منهما في المجالات الآتية:

١ - ان تنتقل الدولة بمجالسها صانعة القرار - مجلس الرئاسة، مجلس النواب، مجلس الوزراء - الى عدن طوال أشهر الشتاء.

فاذا كانت اليمن بعد وحدتها تمثل جسداً واحداً فان صنعاء هي بمثابة الراس من هذا الجسد، وعدن وجهه الموحد، ولكن عدن الآن وجه عابس مقطب الجبين. فانتقال المجالس التي بيدها صنع القرار في عدن في اشهر الشتاء سوف يمسح عن الوجه عبوسه وعن الجبين تقطيبه، حتى تظهر عدن امام العالم باسمة الثغر مشرقة الوجه وضاحة الجبين

٢ - انتشال عدن من الهوة السحيقة التي تردت فيها، ولا تزال تتردى في انحدار لا يعرف له قرار، وانتشالها لا يكون الا برفع مستوى الخدمات الاساسية للانسان، ولا يكون بالمنطقة الحرة فقط بل بانقاذها من النيران التي تشتعل في حياة المواطنين، مثل تحمل فوارق العملة، وانخفاض الدخل، وارتفاع الاسعار، والاكتظاظ السكاني، وانعدام المواصلات، وانقطاع الخدمات الخ.

اذا وجدت هذه الكلمات اذاناً صاغية فاننا نكون قد وصلنا الى القرب من العدالة المنشودة. ردوا البسمة لثغر عدن العابس، فالعدل رحمة».

في نهاية شعبان الماضي مات الاستاذ طرموم، وخلال العام جرت الانتخابات وما فيها من تزوير يعرفه ادنى من له معرفة بشؤون الكوكب الحادي عشر. وجاءت الازمة التي عرفها العام والخاص والقريب والبعيد، بسبب معاملة عدن كما تعامل الهند منطقة كشمير: ضم بالقوة. فكانت النتيجة ثورة حمراء في كشمير وثورة بيضاء - والحمد لله - في عدن.

العدل وحده يعيد الى شعب المحافظات الجنوبية والشرقية، بل الشمالية والغربية، حقوقه السليبة من قبل المتنفذين في الجمهورية اليمنية. هذا هو راي المرحوم عمر طرموم.

وهو الراي الصائب لحل الازمة العويصة التي تمسك بخناق الجميع، وللحفاظ على الوحدة التي هي في مصلحة الجميع.

---

* كاتب يمني مغترب.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٢/١٩٩٤

المؤتمر الشعبي يحذر من مواجهة دامية

محافظ عدن يمهل قيادة الأمن المركزى ١٢ ساعة حتى تنقل لمواقع جديدة

صنعاء ـ الشرق ـ محمد العريقى:

حـ.. المؤتمر الشعبى العام فى اليمن الحرد "شتراكى من وقوع مواجهة داميه اذا هو اصر على اجبار معسكر وحدات الامن المركزى فى عدن من اخراجه من موقعه هناك، وقال مصدر مسئول فى المؤتمر الشعبى العام فى تصريح اذاعته القناة الاولى لتليفزيون اليمن مساء امس ان محافظ عدن عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى صالح منصر السيلى قام باستدعاء قائد وحدات الامن المركزى فى عدن وابلاغه بان قيادة الحزب قررت سرعة اخلاء وحدات الامن المركزى من موقعها فى معسكر ردفان فى «خور مكسر» الى منطقة المشاريع فى دار سعد.

وقال المصدر ان هذا الاجراء يعد خرقا لقرارات اللجنة العسكريه الامنيه وقرارات لجنة الحوار.. بعدم انتقال او اجراء اى استحداث لأى من القوات واعطاه مهلة ١٢ ساعة لتنفيذ الامر واضاف المصدر ان المحافظ السيلى هدد بانه فى حال عدم تنفيذ ذلك سوف تتخذ الاجراءات الرادعة لارغامهم على الانتقال ونوه المصدر بانه اجريت عدة اتصالات لاثناء الحزب عن هذا التصعيد غير انه لم تفلح.. وقال المصدر انه تم امس قطع المياه والكهرباء عن المعسكر كمقدمة لمواجهه دامية. واختتم المصدر المسئول بالمؤتمر الشعبى تصريحه بان المؤتمر الشعبى اذ يدين هذه الاجراءات الاستفزازية من قبل الحزب الاشتراكى ويحمله مسئولية ما سيترتب على هذا الاجراء، وطالب المصدر كل الاحزاب والتنظيمات السياسية وفى مقدمتها لجنة الحوار ان تندد وتدين مثل هذه الاجراءات. وكان الحزب الاشتراكى اليمنى قد رحب ببيان لجنة حوار القوى السياسية الصادر الاحد ١٣ من هذا الشهر والذى اعلنت فيه انجاز اعمال دورتها الثانية المنعقدة فى صنعاء والتى كرست لمناقشة البند السابع من وثيقة «العهد والاتفاق» الموقعة بين اطراف الحوار بيوم ١٨ يناير الماضى والخاصة بالضمانات الدستورية والقانونية لتنفيذ الوثيقة وكذا الترتيبات الامنية وفقا لما حوته الوثيقة اضافة الى ترتيبات التوقيع النهائى على الوثيقة بما فى ذلك المشاركون فى ملتقى التوقيع.ورحب المكتب السياسى للحزب الاشتراكى فى تصريح لمصدر مسئول بمكان وموعد التوقيع الذى اعلنته لجنة الحوار والذى تقرر ان يتم يوم ٢٠ فبراير العاشر من رمضان الجارى فى العاصمة الاردنية. واضاف المصدر انه على الرغم من ان اللجنة لم تنجز كافة القضايا والموضوعات المطروحة امامها، وعلى وجه الخصوص الترتيبات الامنية والتصورات الخاصة بالنواحى الامنية والعسكرية، وكذا حسم موضوع المشاركين من الاشقاء والاصدقاء فى ملتقى التوقيع، الا ان الحزب الاشتراكى سيظل متمسكا بصيغة الاجماع الوطنى وما تتفق عليه لجنة الحوار.

ونوه المصدر ان الحزب الاشتراكى اكد على اهمية انجاز الترتيبات الامنية باعتبارها مطلب الشعب فى كل انحاء اليمن وحجر الزاوية فى تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق» ومع ذلك فان عدم انجاز اللجنة لهذه المهمة قبل التوقيع على الوثيقة لن يثنى الحزب الاشتراكى عن الالتزام بما يقرره الاجماع الوطنى وسيذهب للتوقيع فى الموعد المحدد. واشار المصدر الى ان الحزب الاشتراكى قد جعل موضوع المشاركين فى ملتقى التوقيع متروكا للجنة الحوار وتقرره بمسئولية، ونوه الى ان الحزب الاشتراكى كان قد تقدم بمقترح الى لجنة الحوار يقضى بمشاركة عدد من الدول الشقيقة والصديقة التى اظهرت تعاطفا مع اليمن اثناء الازمة. واشار المصدر فى ختام تصريحه ان الحزب الاشتراكى سيكون فى مقدمة المنفذين لنتائج الحوار لتصل الوثيقة الى غاياتها المطلوبة.من جهة اخرى ذكرت مصادر صحفية بصنعاء ان الاردن قد استاء من تسرع اعلان موعد التوقيع على الوثيقة.

وكان الاردن يرغب فى الحصول على موافقة خطية من الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض وباقى الاطراف بالموافقة والالتزام على الموعد المحدد.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات • التاريخ : ١٧/٢/١٩٩٤

وحدات

من دراميــة الازمــة الى دراميــة التوقيــع

د. عبدالعزيز المقالح

ظهر اليمن بعد ٢٢ مايو ١٩٩٠ للاشقاء والاصدقاء وكانه بعمقه التاريخي ومشروعه الوحدوي الحضاري على ابواب انتقالة تاريخية جديدة تكرس لها كل طاقات ابنائه وكل خيرات ارضه التى تعد بالكثير والكثير سواء من الكنوز الموجودة على سطح الارض او تلك المخزونة في الاعماق.

واذا كان اليمنيون قد طالوا — شان كثير من اشقائهم في الساحة العربية — يبكون على اطلال فردوس مفقود فانهم بعد ان تحققت وحدتهم كانوا قد بدأوا في البحث الجاد عن اقامة فردوس جديد يقوم على العمل والمحبة والديمقراطية والتعاون المخلص مع الاشقاء والاصدقاء فالعالم يتقارب ويكاد يغدو — رغم المظاهر المزعجة — قرية واحدة — ومر عام وآخر ومشروع النهوض الوطنى بتبلور في الاذهان وفي الاحلام بالرغم من الاذى المادي والمعنوي الذي الحقته به حرب الخليج المجنونة، تلك الحرب التى ما كان لها ان تحدث لو لم تكن مباديء الاخوة والشجاعة العربية قد اخذت اجازة طويلة وتركت المكان والزمان للاخرين يعيدون رسم الخريطة وقبلها يعيدون رسم صورة العلاقات وشكلها ومداها بين ابناء الاسرة العربية الواحدة.

وفي الصيف الماضي فقط، وبعد الخروج من معركة الانتخابات الديمقراطية، حدثت الازمة الداخلية الاخيرة بدات صغيرة ومحدودة ثم اتسعت وتصاعدت ولعبت بعض الاقلام وبعض الفئات دوراً في اذكاء النار وفي تقليب ركام الماضي القريب والبعيد بحثا عن وقود لاينفد لتاجيج نار الفتنة واستغلال الخلافات التى عادة ما تحدث داخل البيت الواحد وكثيرا ما تثار من حين الى اخر بين الاخوة الاشقاء حول امور صغيرة لاتلبث ان تكبر حين لاتجد من يحسم امرها. هكذا اخذت الازمة اليمنية تتداعى وتجد لها مبررات في بعض التصرفات

٠٤٠١٣٤



الحمقاء ولكن ومن حسن الحظ، ما يكاد يدرب الجميع من حافة الهاوية وحتى يومض في النفس اليمانية بقايا ضوء من الحكمة الخالدة، ويبدأ المتخاصمون في التساؤل لماذا وصلنا الى هذه المنطقة من السوء؟

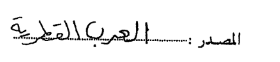
هناك اسباب للازمة — ما في ذلك شك — ومحاولة اخفاء هذه الاسباب يضر بمصلحة الوطن اضعاف ما يضر بها الاختلاف نفسه، لكن هذه الاسباب على عمقها ما كان ينبغي ان تصل الى ما وصلت اليه، ولا ان تأخذ كل هذه المساحة من القلق الداخلي والترقب الخارجي، فالخلافات بين الاحزاب المتآلفة والمتحالفة خلافات مألوفة في الانظمة ذات التعددية السياسية والحزبية، ولو اننا قد دخلنا عصر الحزبية والتحالفات منذ وقت مبكر لما كانت ردود افعال وجهات النظر قد بدت بمثل هذه الحدة ولما وصلت المخاوف الى هذه الدرجة.

ولايصح ان يغيب عن الاذهان ان النظام السياسي الحديث في اوروبا الغربية وامريكا مستخلص من حقبة طويلة من التجارب ولم يكن وليد التغيير السريع كما هو الحال في بلادنا وفي بقية الاقطار العربية التي خرجت من انظمة العبودية والاستعمار الى انظمة وطنية شمولية ارادت ان تصلح ما افسدته سنوات الظلم الاجنبي والمحلي وفشلت في التعامل مع الديمقراطية والرأي الآخر. وفي ضوء هذه الحقائق ينبغي ان يتم فهم كثير من الخلافات والاختلافات التي تحدث من حين الى آخر بين المتحالفين والمتصارعين في الحياة السياسية.. واذا أضيف حسن النية الى مستوى الفهم فان الصورة تتضح وتبدو -- رغم تضخمها الاعلامي -- على حقيقتها قابلة للحل وابعد ما تكون عن تداعيات الانفجار.

واذا كانت الشهور الماضية قد حفلت بما يمكن تسميته بدرامات الازمة فان الايام الاخيرة — ومنذ ظهرت وثيقة «العهد والوفاق» — والبلاد تدخل في نوع آخر من الدرامة واعني به درامة «التوقيع» توقيع الاتفاقية هل سيتم في الداخل ام في الخارج، وهل سيكون ذلك في هذا الاسبوع ام في الاسبوع القادم مع ما يرافق ذلك القلق والتساؤلات من اجتهادات في الاراء وشائعات لاتكاد تنتهي الا لتبدأ على اثرها شائعات اخرى، وما يشغل اذهان الكثيرين الآن، بعد ان تأكد تقريبا موعد التوقيع ومكانه، هو ما الذي سيملأ الفراغ الذي ستمنى به الساحة السياسية بعد انقشاع غيوم الازمة؟ وهل سيبدأ اليمنيون في تعويض ما فات ويتجنبون في المستقبل الدخول في معارك وهمية لاهدف لها سوى توقف حركة الانتاج وابقاء اليمن



المصدر : العرب القطرية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ١٧/٢/١٩٩٤

سيرا لمخاوفه يجتر احزانه وخصوماته الصغيرة خارج العصر وبعيدا عن هموم الزمن الجديد؟!

نفحات رمضانية

لاول مرة — منذ سنوات — تتفق الاقطار العربية — والشرقية منها بخاصة — في اعلان بدء الصوم في يوم واحد — لم يكن ذلك يعنى شيئا قبل الان لكنه في هذه الظروف الغريبة يعني اشياء كثيرة، ويبشر باشياء كثيرة منها ان عهداً من الوفاق قد اقترب وسيكون الفضل في ذلك لشهر الصوم الكريم بما تحمله ايامه ولياليه الجميلة المباركة من نفحات روحية ومن تواصل وجداني.. لقد اختلفنا طويلاً من اجل لاشيء.. وكانت نتيجة ذلك الاختلاف المجاني ما نعلمه ونراه. وصار لاغنى عن التضامن والتآلف.. فالوحدة في الراي قوة والوحدة في الراي والموقف قوتان.. وكل عام والامة العربية بخيرة وسعادة واستقرار..

خواطر شعرية

نويت اصوم عن المدح
والذم
لاستطيـــع احتمال
البشارة
ادخل في شفق اخضر
يتلألأ في الافق
انداؤه يممت صوب

عاصمة القلب
قل للتي هبطت في الظلام
والقت مخاوفها:
يبدأ الفجر رحلته عند
منتصف الليل
والشعب يبــدأ رحلتــه
للصباح الجديد

د. عبدالعزيز المقالح



توقيع اتفاق المصالحة الاحد في عمان بحضور عبدالمجيد

وزراء «الاشتراكي» يشاركون في اجتماعات الحكومة في بادرة انفراج للأزمة اليمنية

عواصم — من مراسل «العرب» عبدالرحمن علي و — الوكالات

وافق مجلس الوزراء اليمني في اجتماعه هنا امس برئاسة الدكتور حسن محمد مكي النائب الاول لرئيس الوزراء على اقامة علاقات دبلوماسية بين اليمن وجنوب افريقيا.

كما وافق المجلس على اتفاقية باعفاء الدبلوماسيين من تاشيرة الدخول بين اليمن وكوبا.

وقد شارك في اجتماع مجلس الوزراء امس وزراء الحزب الاشتراكي بعد ان تغيبوا عددا من الجلسات التي عقدها المجلس برئاسة الدكتور مكي. ويعد هذا مؤشر لانفراج الازمة اليمنية وذلك مع قرب التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق المقرر ان يتم في عمان يوم الاحد القادم.

واعلن في القاهرة امس ان الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية سيحضر توقيع اتفاق المصالحة اليمنية في العاصمة الاردنية عمان يوم الاحد القادم.

وتاتي مشاركة الامين العام لحضور توقيع الاتفاق تلبية لدعوة رسمية تلقاها امس من العاهل الاردني الملك حسين.

ويغادر الدكتور عبدالمجيد القاهرة يوم السبت القادم الى عمان للمشاركة في هذه المناسبة التاريخية ..

وكان الدكتور عبدالمجيد قد رحب بتوقيع الاتفاق في العاصمة الاردنية بعد احماع القيادات اليمنية على ذلك تقديرا لدور العاهل الاردني في تحقيق المصالحة بين الاحزاب والاطراف اليمنية.

في غضون ذلك اعلن مصدر مسؤول في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ترحيبه ببيان لجنة حوار القوى السياسية الصادر يوم الاحد الموافق ١٢ فبراير ١٩٩٤ والذي اعلنت فيه انجاز اعمال دورتها الثانية المنعقدة في صنعاء والتي كرست لمناقشة البند السابع من وثيقة «العهد والاتفاق» الموقعة بين اطراف الحوار يوم ١٨ يناير ١٩٩٤م والخاصة بالضمانات الدستورية والقانونية لتنفيذ الوثيقة وكذا الترتيبات الامنية وفقا لما حوته الوثيقة اضافة الى ترتيبات التوقيع النهائي على الوثيقة بما في ذلك المشاركين في ملتقى التوقيع من الاشقاء والاصدقاء.

ان المكتب السياسي يرحب بمكان وموعد التوقيع الذي اعلنته لجنة الحوار والذي تقرر ان يتم يوم ٢٠ فبراير ١٩٩٤م العاشر من رمضان المبارك الجاري في المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة، وعلى الرغم من ان اللجنة لم تنجز كافة القضايا والموضوعات المطروحة امامها وعلى وجه الخصوص الترتيبات الامنية والتصورات الخاصة بالنواحي الامنية والعسكرية وكذا حسم موضوع المشاركين من الاشقاء والاصدقاء في ملتقى التوقيع الا ان الحزب الاشتراكي الذي حرص على انجاح الحوار الوطني سيظل متمسكا بصيغة الاجماع الوطني وماتتفق عليه لجنة الحوار وذلك انطلاقا من ايمانه الاكيد بان مسؤولية الوطن لاينفرد بها احد دون غيره وانها في الوقت الحاضر مسؤولية الجميع وخاصة اطراف

« البقية ص ١٨ »



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٧/٢/١٩٩٤

الدوار التي يتوقف على قراراتها مستقبل الوطن وتصحيح مسيرته الوحدوية وصيانة خيارة الديمقراطي

من جانب اخر وجه عبدالله عبدالمجيد الاصنج وزير الخارجية السابق والسخصية السياسية البارزة رسالة لبلة امس الاول الى السادة الرئس ونائبه في اليمن والى ابناء اليمن في الداخل والخارج قال فيها: «ان موافقة ابراهيم بن علي الوزير ان يشارك شخصيا بالحضور الى العاصمة الاردنية لتشهد مراسم توقيع الاتفاق تلبية لدعوة تلقاها منكم بمشاركته شخصيا قد اكد وقوفنا جميعاً وراء ما تضمنته الوثيقة من مبادئ وأسس وأهداف وما نطالب به من تقويم لاعوجاج وقصاص من مرتكبي جرائم قتل وفساد وتسلط وجبروت وطغيان. وما ندعو له من تصحيح واعادة تنظيم لشئون الدولة في مجالات شتى يأتي في مقدمتها صون المال العام وتسريح الحرس الجمهوري وتخصيص مائة عسكري او مئتين لحراسة رئيس الدولة ونائبه والحاق مافاض عن ذلك بالهيكل الجديد للقوات المسلحة والامن والغاء اجهزة الامن السياسي بشقيه الوطني والثورة وتحرير وزارة الاعلام من تبعية رئاسة الدولة واخضاع البنك المركزي ووزارة المالية للاشراف المباشر لرئيس الحكومة والوزير المختص وكذا ميزانية ومخصصات القوات المسلحة والامن لوزارة الدفاع وللرقابة الدستورية الكاملة من مجلس النواب» واضاف يقول: «والحال كذلك بالنسبة البدء الفوري في تنفيذ اجراء انتخابات المجالس المحلية وتاطير نظام الحكم المحلي في عموم محافظات اليمن تكريسا للامركزية السلطة بما يحقق نقلة حضارية للوطن ويرسى معالم مستقبل اكثر استقراراً ووفاقا لعموم ابناء اليمن» ويؤكد الاصنج: ان مشاركة ابراهيم بن علي الوزير تحظى بتاييد ومباركة كل قوى الخير والتقدم والصلاح في اليمن كما انني اعتبره ضمانة لحماية الوثيقة وماتنص عليه

وندعو اليه مشيرا الى ان التفكير يتجه نحو اعلان قيام آلية قادرة على المتابعة والتنفيذ والزام الاطراف المعنية الثلاثة باحترام مانصت عليه الوثيقة وتحديد جدول زمني فوري للتنفيذ دونما تلكؤ او انتقاء او مماطلة ولتكن آلية المتابعة والتنفيذ من قادة الاحزاب المشاركة في

لجنة الحوار الوطني وشخصيات وطنية كابراهيم بن علي الوزير وعلي ناصر محمد وعبدالله الاصنج والدكتور احمد الاصبحي والدكتور ابوبكر السقاف والاستاذ فاروق لقمان وغيرهم من الشخصيات الوطنية..

من جهة ثانية نقل مصدر دبلوماسي صيني امس الاربعاء عن وزير الداخلية اليمني يحيى المتوكل تاكيده انه اتخذ «سلسلة تدابير» للحصول على اطلاق سراح التقنيين الصينيين الثلاثة الذين خطفوا الاسبوع الماضي في اليمن.

وقال المصدر ان المتوكل صرح للسفير الصيني لي لسو في لقاء مساء امس الاول الثلاثاء ان وزارته «اتخذت سلسلة تدابير لتسوية (مسالة الخطف) بوسائل سلمية».

واضاف المسؤول اليمني ان اجهزة الامن تعمل بالتعاون الوثيق مع بعض القبائل في منطقة خولان على بعد ١٠٠ كلم شرق صنعاء في محاولة لاطلاق سراح الصينيين.



اغتيــــال سيــــاسيين يمنيين

صنعاء ــ ق . ن . ا ــ اعلن حرب المؤتمر الشعبي اليمني العـام اليوم ان اثنين من أبرز كـوادره القياديه بمديـرية بني الحارث بمحافظة صنعـاء قد اغتيلا ليلـة الثلاثاء على ايـدي مجموعة وصفهـا بأنها ـ مجموعـة محترفة محسـوبة على أحـد التنظيمات السياسيـة التي تتخذ العنف الثـوري مبررا لازهاق أرواح من يخالفهم.

وقـال الحزب في بيان لـه بهذا الخصـوص أن القتيلين هما عبد الحميد أحمد مسعود الصرفي ومهدي محمد شبيح



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأهــــرام
القاهرة

التاريخ: ١١ فبراير 1994



..الجذور والآفاق

استقطبت الازمة اليمنية اهتمام الراى العام العربى، خاصة بعد استمرارها ستة اشهر متواصلة، شهدت خلالها تبادل الاتهامات الاعلامية بين قطبى الحياة السياسية اليمنية - المؤتمر العام من جهة والحزب الاشتراكى من جهة اخرى - والتلويح بتحركات عسكرية في مناطق مايسمى بالأطراف للشطرين سابقا، فضلا عن محاولات وساطة دولية وعربية عديدة. وهو اهتمام عبر في جانب منه عن الرغبة في تفهم طبيعة تلك الازمة ومايمكن أن تؤول إليه في المستقبل. والغالب على المتابعة الاعلامية السيارة التركيز على الجوانب المثيرة للازمة، والتركيز على البعد الشخصى فيها، دون محاولة الخوض فى طبيعتها وعواملها الموضوعية، وماذا تعنى بالنسبة لتجربة الوحدة اليمنية التى انجزت قبل مايقارب الاربعة اعوام. وهى التجربة الوحدوية الثانية فى التاريخ العربى المعاصر، بعد التجربة الاولى التى جمعت بين مصر الناصرية وسوريا لمدة لم تتجاوز الاعوام الاربعة، وانتهت بعدها لاسباب معروفة مزجت بين جوانب القصور الداخلية، والضغوط الخارجية.

ويبدو من الصعوبة بمكان محاولة تفهم الازمة اليمنية دون الرجوع قليلا الى الطريقة التى تم بها انجاز الوحدة ذاتها فى مايو ١٩٩٠، ومجمل الاوضاع الدولية والاقليمية التى احاطت بهذا الانجاز، وكذلك دون الرجوع الى المهام التى انيطت الى الفترة الانتقالية، وماأسفرت عنه بالفعل تلك الفترة من دروس ودلالات ونتائج. ففى طريقة الانجاز والاداء التى سارت عليه الفترة الانتقالية تكمن الاسباب الموضوعية للازمة الراهنة، كما تكمن أيضا طريقة الخروج منها، والتى صيغت بعناية كبيرة فى وثيقة العهد والاتفاق، التى توصلت اليها لجنة حوار القوى السياسية اليمنية فى ١٨ يناير الماضى. ويبقى المخرج العملي الوحيد والممكن معا في طريقة تطبيق بنود تلك الوثيقة تطبيقا امينا وشاملا.

ملابسات قيام الوحدة اليمنية

انجزت الوحدة اليمنية فى ظل ظروف خاصة للغاية، حيث وصلت ازمة النظامين اليمنيين فى شطرى اليمن سابقا الى ذروتها مع نهايات الثمانينات على الصعيدين السياسى والاقتصادى رغم تبنى كل منهما مفاهيم حكم مختلفة. وكانت التطورات الدولية فيما يتعلق بتساقط النظم الشمولية الشيوعية فى بلدان اوروبا الشرقية على اشدها ولاسيما فى نهاية عام ١٩٨٩، وتزايد الضغوط السياسية والمعنوية الدولية التى مورست على بلدان العالم الثالث للانتقال الى حالة تعدد سياسى الى جانب انفتاح اقتصادى تعبيرا عن انتصار الغرب الراسمالى فى مواجهته مع الشرق السوفيتي، عوامل خلفية بقدر ملموس فى اقناع القيادتين اليمنيتين بضرورة الاسراع في انجاز الوحدة ممزوجة بتعددية سياسية او على الاقل بحالة ديمقراطية مناسبة لظروف التطور السياسى فى كلا الشطرين معا. إلى جانب ذلك كانت هناك ضغوط شعبية ولدتها حركة الاحزاب والقوى والمنظمات السياسية والنقابية والمهنية فى كلا الشطرين، استهدفت الاسراع بتحقيق الوحدة وتجاوز حالة التشطير.

ادت هذه العوامل المختلفة الى اعادة احياء العمل باتفاقيات الوحدة السابقة

٠٤٠١٤٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الأهرام

حسن أبو طالب

التى تم التوصل إليها فى نهاية عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات بعد فترة تجميد فعلى لها، والتى تمت تحت شعار الوحدة من خلال الحوار السلمى الديموقراطى وبعيدا عن الضغوط العسكرية التى أثبتت فشلها فى مناسبات سابقة كما فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٩. وكانت الفترة مابين اتفاق عدن الموقع فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ وحتى اعلان قيام الجمهورية اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ مليئة بالخطوات الوحدوية التى غلب على بعضها التسرع والاكتفاء بالشق القانونى ممثلا فى الاسراع باستصدار قوانين موحدة فى بعض المجالات دون غيرها، ودمج الجهازين الاداريين لكلا النظامين سابقا دمجا غلب عليه الجمع العددى، كما استحدثت مؤسسات سيادية لاستيعاب الكوادر السياسية لكلا النظامين معا. وكان الخطأ الاكبر الذى تمت به كل هذه الاجراءات هو انها تمت حصرا بين كل من المؤتمر الشعبى المهيمن على العملية السياسية فى الشطر الشمالى سابقا والحزب الإشتراكى الحاكم فى الشطر الجنوبى سابقا. الامر الذى أدى الى استبعاد المشاركة الايجابية للعديد من القوى والتيارات السياسية اليمنية التى كانت قد اتجهت الى تنظيم نفسها علنا فى الفترة السابقة مباشرة على قيام دولة الوحدة، واعتبرت نفسها معنية مباشرة بهذا الانجاز التاريخى، وأن استبعادها يمثل نقطة ضعف خطيرة فى عملية تاسيس دولة الوحدة. وانصافا للتاريخ فان هذه المثالب لا تجب واحدة من ابرز الدلالات التى حفلت بها عملية بناء الوحدة اليمنية، وهى التزام الديمقراطية والتعددية كملازم موضوعى للوحدة ذاتها ، وهو امر بدت اثاره الايجابية فيما بعد، وكان عاصما من الانزلاق فى أتون مواجهات عسكرية غير مالوفة العواقب.

أوجه قصور الفترة الانتقالية

ظهرت الآثار السلبية للطريقة التى تم بهاقيام الوحدة اليمنية فى الفترة الانتقالية التى حددها اعلان الجمهورية بعامين ونصف، فى كثير من المناسبات، وجاءت ازمة الغزو العراقى للكويت قبل ان يشتد عود الدولة الجديدة لتضيف ضغوطا عدة، خاصة مع تبنى القيادة اليمنية موقفا مؤيدا للغزو العراقى. ولقد تمثلت ابرز الآثار السلبية فى:

١ ـ ضعف كفاءة الجهاز الادارى للدولة الموحدة وعدم قدرته على انجاز المهام المطلوبة منه، فضلا عن تحميله لخزانة الدولة الكثير من الاعباء دون أن يكون له المردود الانتاجى أو الخدمى المناسب.

٢ ـ بروز انقسامات داخل القيادة اليمنية حول الموقف من الغزو العراقى للكويت.

٣ ـ تصاعد ضغوط القوى السياسية خارج السلطة على الحزبين الحاكمين بهدف تحميلهما المسئولية الكاملة عن تدهور الأوضاع المتزايد فى البلاد، والنظر الى انجاز الوحدة باعتباره مجرد تشتيت جهده السياسى.

٤ ـ عدم قدرة الحزبين الحاكمين على التوصل إلى صيغة تفكير متقاربة حول طريقة ادارة مؤسسات الدولة الموحدة فضلا عن اتباع المؤتمر الشعبى بدرجة اكبر اسلوب ممارسة الضغوط السياسية والاعلامية والامنية على الطرق الافريقية حمله علي الاندماج وحل نفسه او على الاقل تشتيت جهده السياسى.

٥ ـ القصور الواضح فى استكمال دمج المؤسسات العسكرية، بل على العكس تاكد وجود فجوة كبيرة بين الأساليب العسكرية والادارية وطريقة التنشئة المتبعة بين العسكريين المنتمين الى وحدات من الجيش الشمالى سابقا والمنتمين الى الجيش الجنوبى سابقا.

وكانت ابرز مثالب الفترة الانتقالية تداعى الأوضاع الأمنية بصورة خطيرة، الى الحد الذى بدت فيه حوادث الاغتيال الموجهة الى كوادر الحزب الاشتراكى بدرجة أولى وقيادات حزبية اخرى جزءا طبيعيا من الحياة السياسية اليمنية. ولكم اثر هذا التدهور الأمنى على حالة الاستقرار الداخلى، وعزوف الاستثمار الخارجى عن المجئ الى البلاد، رغم المحفزات الكثيرة التى احتواها قانون الاستثمار اليمنى الصادر فى منتصف ١٩٩١.

الانتخابات البرلمانية وتعميق الأزمة

تضاعفت هذه الآثار مع النتائج التى افرزتها الانتخابات النيابية الاولى التى جرت فى ظل الوحدة ، حيث عكست النتائج فى شق منها روحا شطرية، تمثلت فى تركز كل من الحزبين الحاكمين فى مناطق جغرافية معينة، هى نفسها مناطق دولته الشطرية السابقة عن الوحدة. فضلا عن ضعف النتائج التى حصلت عليها الاحزاب ذات البرامج التحديثية عموما مقابل صعود نجم حزب التجمع اليمنى للاصلاح

الممثل للتجمع القبلي/ الاصولي. ورغم وجود اسباب موضوعية فرضت هذه النتائج، إلا انها عبرت في التحليل الاخير عن فشل الحزبين الحاكمين في الانتشار السياسي في ربوع الوطن اليمني، واقتصار عملية التركز والثقل السياسي على المساحة الجغرافية التي خبرت من قبل حكم وهيمنة كل حزب فيما قبل الوحدة. ومن هنا فبدلا من ان تؤدي نتائج الانتخابات إلى تعميم الروح الوحدوية، ادت الى مايشبه العودة الى القلاع القديمة.

وربما امكن النظر الى تلك النتائج باعتبارها شهادة شعبية لكل حزب من الحزبين الحاكمين في الفترة الانتقالية بانه مازال يمثل اسلوب التفكير الامثل لجزء من الشعب اليمني يتركز في مساحة جغرافية معينة. ويبدو في هذا الصدد تجربة ابناء المحافظات الجنوبية، وهم الذين اعتادوا اثناء حكم الحزب الاشتراكي قدرا كبيرا من الانضباط الاداري والكفاءة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمرورية، ونظاما مستقرا للأسعار، وتوافر حجم مناسب من المواد الغذائية الضرورية ، فضلا عن استقرار امني شامل.. وهي امور افتقدت تماما في ظل الفترة الانفصالية إضافة إلى بروز مشاكل حياتية غير محدودة نتجت عن اسلوب المركزية الشديدة التي اديرت بها ادارات الدولة المختلفة، والتي تركزت جميعها في العاصمة صنعاء. وبحيث بات على طالبي الحاجات والمصالح في المحافظات الجنوبية التوجه اولا الى العاصمة، الأمر الذي زاد من الأعباء التي تحملها مواطنو تلك المحافظات دون مبرر. وقد انتج هذا الوضع قدرا من المشاعر العدائية لهيمنة العاصمة، والتي بدت اقل كفاءة - مقارنة بالدور الذي كانت تلعبه عدن كعاصمة للشطر الجنوبي - في الاستجابة الى حاجات المواطنين في المحافظات الجنوبية المختلفة. وزاد من هذا الشعور العدائي التلكؤ الواضح في تحويل عدن الى منطقة اقتصادية حرة، مثلما اتفق على ذلك في اتفاقيات اعلان دولة الوحدة.

وتلخيصا لخبرة الفترة الانتقالية والنتائج التي افرزتها الانتخابات النيابية التي جرت في ابريل ١٩٩٣، يمكن القول انها كشفت عن اسلوبين متناقضين في ادارة الدولة، وان كل اسلوب يمتد من حيث جذوره الى تجربة التشطير ذاتها، وان ابرز فوارق هذين الاسلوبين تكمن في العلاقة بين الشق المؤسسي والشق الشخصي. وفي حين ابرزت تجربة حكم الحزب الاشتراكي غلبة الشق المؤسسي على الشق الشخصي، بدت تجربة الطرف الاخر على النقيض تماما.

في هذا السياق العام تعمقت الأزمة السياسية لدولة الوحدة، والتي اخذت طريقة خاصة مع ما سمي - صحفيا وإعلاميا - بالاعتكاف الثالث لعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي ونائب رئيس مجلس الرئاسة منذ ١٩ اغسطس ١٩٩٣، وأمتناعه عن أداء القسم الدستوري، واصراره على البقاء في عدن حتى الوقت الراهن، فضلا عن عودة العديد من كوادر الحزب الى مواقعهم السابقة في المحافظات الجنوبية. ومنذ الأيام الأولى لهذا السلوك قامت رؤية الحزب الاشتراكي على اساس ان بقاء البيض في عدن مرتبط بايجاد مخرج لمجمل الازمات والمشكلات التي تعانيها دولة الوحدة، وفي مقدمتها التدهور الأمني وهيمنة العاصمة على الأطراف والنظر بجدية في اسلوب الحكم المحلي او اللامركزية الادارية وتفعيل دور المؤسسات السياسية والانطلاق من قاعدة توازن المصالح والابتعاد عن السيطرة العددية لطرف على اخر ، وهو ماتم التعبير عنه فيما يعرف بالمطالب الـ ١٨ . في حين انطلق طرفا الائتلاف الثلاثي الحاكم الآخران - اي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح - من قاعدة ان الازمة هي ازمة شخصية بين الرئيس ونائبه ، وان مجرد لقاء بينهما كفيل بحلها ، ومع تضاعف اثار الازمة ووضوحها للعيان اقترب هذان الطرفان من الاعتراف بالاسباب الحقيقية لها ، وفي مرحلة لاحقة وبعد ضغوط شعبية داخلية واخرى خارجية تعاملا مع الازمة باعتبارها حقيقة واقعة يجب معالجتها ، ومن هنا قبلا بالمشاركة في الحوار السياسي الموسع الذي طالبت به غالبية القوى السياسية في اليمن .

دلالات وثيقة العهد والاتفاق

اثبتت التطورات المختلفة ان الازمة اكثر من مجرد سوء تفاهم بين الرئيس ونائبه ، وان جذورها تعود الى تراكمات سابقة ، والى قصور واضح في بناء دولة الوحدة ذاتها ، وان تجاوز تلك الازمة ليس مسئولية اطراف الحكم الثلاثة وحسب ، بل هو مسئولية القوى السياسية اليمنية جميعا . وان تجاوز اسبابها يستدعي بالفعل اعادة النظر في عديد من المسلمات السياسية والدستورية التي تحكم عمل دولة الوحدة . ولقد بدت هذه الدلالات واضحة مع الاتجاه الى جعل مهمة الخروج من الازمة السياسية مرهونة بحدوث حالة حوار سياسي موسع ، وتكون مهمته الرئيسية هي تحديد اسس بناء دولة يمنية حديثة ، تستند الى ترسيخ الديمقراطية ، والى المؤسسية والحكم المحلي الواسع الاختصاصات ، والاستقرار والانضباط الامني ، واعادة بناء القوات المسلحة وفقا لمعايير الانتماء الوطني والاحتراف المهني.

ورغم كل المصاعب التي واجهت لجنة حوار القوى السياسية والتي تشكلت في

توفمبر الماضى واستمر عملها متقطعا احيانا ومتواصلا احيانا اخرى ، وضمت ممثلين عن الاحزاب السياسية فى الائتلاف الحاكم وخارجه ، وعدداً من الشخصيات البارزة اجتماعيا وسياسيا ، فقد انتهت بالفعل من صياغة وثيقة « العهد والاتفاق » فى ١٨ يناير الماضى ، وبالنظر الى اسلوب التوصل الى الوثيقة وما تضمنته من اسس ومنطلقات يمكن الاشارة الى النتائج الاتية:

ا - ان الوثيقة تتضمن مشروع عمل تاريخيا يستهدف اعادة بناء دولة الوحدة بناء شاملا وكليا ، وبحيث يتم من خلال اعادة البناء هذه تجاوز كافة اوجه القصور التى برزت طوال الفترة السابقة .

ب - ان مجرد التوصل الى الوثيقة ، ورغم الصعوبات التى تحيط بعملية توقيعها رسميا يمثل منجزا يمنيا لا يقل قيمة عن انجاز الوحدة ذاتها ، كما تمثل تجاوزا لمرحلة خطرة بدت فيها المواجهة العسكرية والانزلاق الى مخاطر التفتيت هى الاكثر احتمالا .

ج - ان الوثيقة باعتبارها مشروعا طموحا لاعادة هيكلة الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى عموم اليمن . تجعل من الصراع المستقبلى فى اليمن صراعا شاملا ، ومن هنا فان تمرير هذا الانجاز لن يخلو من عقبات وعثرات عدة . ويوضح التاخير فى اجراءات التوقيع الرسمي المدى العميق الذى ستكون عليه العقبات الاخرى فى المستقبل ، كذلك حجم الجهد السياسى المطلوب لتطبيق بنود الوثيقة تطبيقا امينا وشاملا .

د - ان اسلوب الحوار السياسى بين القوى السياسية فى ظل مناخ تعددى يمثل الاسلوب الامثل لتجاوز الازمات السياسية ، خاصة اذا كانت شاملة وتتطلب جهدا فوق العادة .

هـ - ان التوصل الى هذه الوثيقة ساعد على بلورة عملية فرز تاريخية جديدة انتفت فيها الى حد كبير اعتبارات التشطير السابقة ، وتبلورت معها اسس جديدة لهذا الفرز تقوم على اساس التفرقة بين من يقف مع استقرار اليمن وتحديثه وتنميته ، ومن يعمل ضد هذا الاستقرار والتحديث والتنمية .



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٤

الأنسي يقدم رسالة «الإصلاح» لاجتماع الحوار اليمني

الاشتراكي يعقد اجتماعاً لبحث اتهامات الارياني وعجز اللجنة الأمنية يرحل الخلافات بعد التوقيع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٤

عمان: «الشرق الاوسط»
صنعاء: من حمود منصر

فشلت اللجنة الامنية المعينة من لجنة حوار القوى السياسية اليمنية في عقد اجتماع لها، لوضع التصور المطلوب لتنفيذ الترتيبات الامنية، عقب التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» المقرر في العاصمة الاردنية عمان بعد غد.

وقد اوضح الدكتور عبد الكريم الارياني - وزير التخطيط والتنمية وعضو اللجنة عن المؤتمر الشعبي العام - ان معظم ممثلي الحزب الاشتراكي من العسكريين لم يحضروا اول من امس، بسبب وجودهم في عدن، الامر الذي تعذر معه مناقشة الملف الامني، وكان فضل محسن عبد الله - وزير الاسماك وعضو المكتب السياسي للاشتراكي - هو الوحيد الذي حضر.

واشار الى ان اللجنة الفرعية لم تناقش اي اقتراح بشأن موضوع الأمن، وقد ابلغ عبد العزيز عبد الغني رئيس لجنة الحوار بالامر، ومن المقرر ان تعقد لجنة الحوار اخر اجتماع لها - قبل التوجه الى عمان - لبحث هذه القضية، والآثار المترتبة على فشل اللجنة الامنية والعسكرية في اعداد التصور المطلوب منها.

وتزامن هذا التعثر مع تضاعد حدة الجدل وتبادل الاتهامات بين طرفي الأزمة السياسية (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) حول طرد شرطة الامن المركزي «الشمالية» من عدن، واكتشاف خطة لضرب طائرة علي سالم البيض نائب الرئيس، اثناء اقلاعها من مطار عدن الى عمان، والقى المؤتمر الشعبي مسؤولية مثل تلك الخطة على «عناصر متشددة في الاشتراكي.. تستهدف اعادة العجلة الى الوراء».

كما أثارت اتهامات الدكتور الارياني للمهندس حيدر ابو بكر العطاس بـ«الخيانة العظمى» استياء واسعا داخل الحزب الاشتراكي، ولدى بعض اطراف لجنة الحوار، وقد اكد الدكتور الارياني في معرض رده عن سؤال لـ«الشرق الاوسط» عن هذا الاتهام بالقول «ان فقهاء القانون الدستوري اوضحوا ان ما اتخذه العطاس - بخصوص تكليف محافظ جديد لابين - ليس خيانة عظمى».

وعلمت «الشرق الاوسط» ان قيادة الحزب الاشتراكي (المكتب السياسي) عقدت اجتماعا مساء اول من امس في عدن لبحث تصريحات الدكتور الارياني، والرد عليها، غير ان عددا من الشخصيات اجرت محاولات في صنعاء لتهدئة الموقف، على اساس ان يعتذر الارياني عن تصريحاته، ويعلن ذلك للصحافة.

وطلبت بعض الشخصيات من قيادة الاشتراكي إرجاء اي رد حتى يطرح الموضوع على لجنة حوار القوى السياسية في اجتماعها مساء امس في صنعاء، وتوقعت ان تحدث حالة الجدل الجديدة بين الإطراف السياسية اليمنية مزيداً من الاختلاف مع قرب موعد التوقيع، الا انها لن تحول دون التوقيع الذي يعتبره اغلب السياسيين اليمنيين انه لن يكون سوى منعطف جديد في الازمة اليمنية، وتوقعت ان تبدأ الازمة الحقيقية بين مختلف الاطراف بعده مباشرة.

وتوقع مراقبون في صنعاء بان تلقي هذه التراكمات بظلالها على الاوضاع بشكل حاد، حتى وإن اتسمت مواقف الاطراف المعنية حاليا بضبط النفس، حرصا على تجاوز مشكلة التوقيع على الوثيقة، التي حرص كل طرف على توجيه كم هائل من الاتهامات بشأنها الى الآخر، تطرقت الى التهرب واختلاق الشروط والعراقيل للحيلولة دون الوصول الى يوم التوقيع.

والملاحظ ان جميع الاطراف يتهياون لمزيد من التصعيد بعد التوقيع، وثمة مؤشرات واضحة على ذلك، منها ان التجمع اليمني للاصلاح ابدى ملاحظات في وقت متاخر على الضمانات الدستورية والقانونية، بعد ان تم اقرارها في لجنة الحوار، وقد وجه رسالة بهذا الشان الى اللجنة من المقرر ان يقدمها عبد الوهاب الآنسي - الامين العام للاصلاح - الى اجتماعها الاخير عشية السفر الى عمان، وتضمنت: «ان الهيئة العليا للاصلاح رأت ان ورقة ضمانات تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» قد اشتملت على نقاط ليست في حقيقتها من الضمانات اللازمة للتنفيذ، بقدر ما هي شروط ومطالب تعكس جو انعدام الثقة السائد، وتفتح بابا واسعا للمكايدات السياسية، إضافة الى انها اغفلت اهم الضمانات الكفيلة بتنفيذ ما جاء في الوثيقة».



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٤

وطالب «الاصلاح» لجنة الحوار ضرورة اضافة ضمانات اخرى حددها باربع نقاط هي:

1 - ان التوقيع النهائي على وثيقة العهد والاتفاق يجب ان يكون منهيا للازمة بكل مظاهرها وتداعياتها في كل المجالات، لان استمرارها - عدا عن كونه يخالف ما نصت عليه لائحة عمل اللجنة - يجعل من المستحيل تنفيذ ما جاء في الوثيقة.

2 - أن التئام المؤسسات الدستورية (مجلس الرئاسة - مجلس الوزراء - مجلس النواب) بكامل قوامها فور التوقيع النهائي على الوثيقة، هو الشرط الاساسي والضمانة الحقيقية لتمكين هذه المؤسسات من القيام بمهامها الدستورية، وتنفيذ ما جاء في الوثيقة باعتبارها الجهات الشرعية المعنية.

3 - اعتبار اي شروط جديدة خارجة عن أطار الوثيقة التفافا على تنفيذها، وسببا لاستمرار الازمة.

4 - التاكيد على الوقوف ضد كل عمل من اي طرف كان يستهدف تعطيل او اعاقة المؤسسات الدستورية عن اداء مهامها، واعتبار ذلك خروجا عن الشرعية الدستورية، وتمردا على الارادة الشعبية، والإجماع الوطني.

واعربت الرسالة - التي حصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منها - عن امل «تجمع الاصلاح» في موافقة لجنة الحوار على هذه النقاط، ضمن ضمانات التنفيذ، باعتبارها ضرورية لتحقيق الأهداف التي تضمنتها الوثيقة، وبدونها تكون جهود لجنة الحوار قد اجهضت وباءت بالفشل.

وكانت لجنة الحوار قد عقدت اجتماعا اول من امس برئاسة عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة، اقرت فيه الاجراءات البروتوكولية التي توصلت اليها اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة الحوار، كما اقرت مشروع بيان الاعلان عن الوثيقة المقرر توزيعه بعد التوقيع مباشرة، واصبح من المؤكد ارجاء موضوع الترتيبات الامنية الى ما بعد التوقيع، بعد ان تعذر وضع التصور المقترح حولها من قبل اللجنة المكلفة بذلك.

وكان الحزب الاشتراكي قد اكد اول من امس موافقته على المكان والموعد الذي اتفقت عليه لجنة الحوار للتوقيع، واعلن عزمه على الحضور للتوقيع، رغم ان لجنة الحوار لم تحسم قضية الترتيبات الامنية والأطراف الذين سيحضرون مراسيم التوقيع، سواء من العرب او الاجانب. وقد اثار الموقف الجديد للحزب الاشتراكي بشان الترتيبات الامنية شكوكا لدى بعض دوائر المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح، وتساءل البعض في هذين الحزبين عن الحسابات الجديدة للاشتراكي، والنوايا التي يضمرها، وجعلته يتجاوز مسالة الامن، بعد ان كان يعتبرها من اهم القضايا التي تحظى باولوية مطلقة في حلها لضمان تنفيذ الوثيقة.

ورغم الجدل الذي يستمر في اليمن حاليا، افادت مصادر العاصمة الاردنية عمان وصول العميد مجاهد ابو شوارب - نائب رئيس الوزراء اليمني، وعدد من موظفي التشريفات في مجلس الرئاسة، ومجموعة من رجال الاعلام، وكذلك الدكتور فايز الربيع سفير الاردن في صنعاء.

وحتى ساعة متاخرة من مساء أمس كانت السلطات الاردنية تتوقع وصول سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي على راس وفد سياسي رفيع المستوى، يضم محمد سعيد عبد الله (محسن) - وزير الإسكان وعضو المكتب السياسي للاشتراكي وعدداً من القيادات السياسية والاعلامية.

وقالت المصادر ان علي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام للاشتراكي سيصل في وقت متاخر اليوم، كما ان الرئيس علي عبد الله صالح سيصل غدا، تمهيدا للتوقيع على الوثيقة بعد غد. ولكن متحدثا في عدن رفض تاكيد موعد وصول البيض، في ضوء ما اثير خلال الايام الاخيرة بشان خطة لقصف طائرته اثناء اقلاعها في الطريق الى عمان.

ومن المتوقع ان يصل الى عمان لحضور مراسم توقيع وثيقة العهد والاتفاق اليمنية ايضا كل من الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، والدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية، ويوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني ممثلا للسلطان قابوس بن سعيد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الراية القطرية

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٨

المصالحة اليمنية في عمان الأحد.. اذا لم تحدث تطورات في آخر لحظة

«المؤتمر» يتهم «الاشتراكي» بالإعداد لمواجهة دموية بعد قرار عدن سحب وحدات الأمن المركزي

□ عواصم — من مراسلي «العرب» عبدالرحمن بجاش وعبدالرحمن علي — و — الوكالات

قال مسؤولون امس الخميس ان زعماء اليمن سيصلون الى عمان خلال الساعات الثمانية والاربعين القادمة لتوقيع اتفاق سلام يرمي الى انقاذ وحدة البلاد وقد اكدت الرئاسة اليمنيه ذلك. ووجهت الدعوات الى الامين العام للجامعه العربية عصمت عبدالمجيد والى وزير دوله العماني للشئون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله لحضور حفل التوقيع في القصر الملكي يوم الاحد القادم في حضور السفراء العرب.

ويستضيف الملك حسين عاهل الاردن حفل التوقيع. وكان الملك حسين قد قام بالوساطة بين الرئيس اليمنى علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض.

وشارك السلطان قابوس سلطان عمان وهو صديق شخصي للعاهل الاردني في مساعي المصالحة اليمنيه لكن مهاما طرأت في اللحظات الاخيرة حالت دون حضوره الى عمان.

وقال مسؤول اردني لرويتر «باستثناء امكانية حدوث اية تطورات في اخر لحظة ان شاء الله نتوقع ان يوقعوا الاتفاق يوم الاحد».

واضاف قوله «نامل ان

٠٤٠١٤٧

يكون خطوة نحو التضامن العربي الاشمل والمنشود».

ولكن التوتر استمر على الرغم من ذلك. فقد اتهم حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه صالح امس الاول الاربعاء الحزب الاشتراكي اليمني منافسه في جنوب اليمن بالاعداد «لمواجهة دموية» بقطع امدادات الماء والكهرباء عن معسكر لقوات الامن المركزي في عدن.

ويخشى بعض المسؤولين ان تؤدي خطوات كهذه الى توتر المناخ بالنسبة لتوقيع الاتفاق يوم الاحد ويؤخر تنفيذ الاتفاق الذي يشمل اصلاحات عسكرية وسياسية.

وقال مسؤول اخر «هناك اطراف كثيرة تريد افشال المصالحة في اليمن وتعمل من اجل ذلك كل يوم».

واضاف «اخر شيء نريد حدوثه هو ان يتعثر تطبيق الاتفاق حال عودتهم الى البلاد وان نصبح كعرب شهودا على ذلك».

ووصلت الى عمان الليلة قبل الماضية فرق يمنية مقدمة للامن والاتصالات والبروتوكول. ومن المتوقع ان يصل

(البقية ص ١٠)

البيض اليوم الجمعة وان يصل صالح في اليوم التالي. وقال مسؤولون ان ساسة يمنيين بارزين اخرين سيحضرون الحفل ايضا.

وسيقيم الزعيمان اليمنيان في جناحين منفصلين في قصر ضيافة الهاشمية قرب عمان.

في غضون ذلك ندد المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس الشمالي علي عبدالله صالح امس الخميس باوامر الحزب الاشتراكي اليمني بسحب قوات الامن الشمالية من عدن والمتهمة بالاعداد لاغتيال نائب الرئيس علي سالم البيض.

وقال المؤتمر في بيان له ان محافظ عدن صالح منصر السيلي «استدعى قائد وحدات الامن المركزي في عدن (وحدات شمالية) وابلغه بان قيادة الحزب الاشتراكي قررت سرعة اجلاء وحدات الامن المركزي من موقعها في معسكر ردفان «قرب مطار عدن».

واضاف البيان انه «تم قطع المياه والكهرباء عن المعسكر (ردفان) كمقدمة لمواجهة دامية».

وقالت مصادر مطلعة في عدن ان «هذه القوات متهمة بالتخطيط لاغتيال البيض زعيم الحزب الاشتراكي اليمني».

ورد ناطق باسم الشرطة في بيان له معتبرا ان «هذه هي شائعات يطلقها الحزب الاشتراكي اليمني لتبرير سحب قوات الامن الشمالية الى خارج عدن ليضع مكانها قواته الخاصة».

واضاف الناطق باسم الشرطة ان «الحزب الاشتراكي اليمني ومن خلال اختلاق خطة لاغتيال البيض فانه يسعى الى اعاقة التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق» المقرر الاحد المقبل في عمان.

واكد بيان المؤتمر الشعبي العام ان «هذه الاستفزازات لن تثنيه عن الاصرار على ضرورة التوقيع على وثيقة العهد والوفاق باعتبارها المخرج الوحيد للازمة».

وقال المسؤول ان اتصالات اجريت لاقناع الحزب الاشتراكي بالعدول عن هذا التصعيد لكن دون جدوى. واضاف قوله ان امدادات الماء والكهرباء قطعت امس الاول الاربعاء «تمهيدا لمواجهة دموية».

وقال المسؤول ان المؤتمر الشعبي يشعر بقلق شديد من «خطوات الاستفزاز المتعمد» من جانب زعامة الحزب الاشتراكي التي قال انها تهدف الى اثارة جو من التوتر واختلاق المشاكل حتى تتخذ الازمة السياسية طابعا عنيفا قبل توقيع وتنفيذ الاتفاق.

الى ذلك قال الرئيس علي عبدالله صالح «لصوت امريكا» ان «الاحد القادم سيشهد نهاية الازمة اليمنية» وهي النهاية التي يرى المؤتمر اقترانها بعودة نائب الرئيس الى صنعاء واركان الحكومة المتواجدين في عدن لكن اوساطا سياسية هنا ذكرت ان البيض والوفد المرافق سيعود الى عدن وهو مايشكل موضوع خلاف بين الطرفين.

وكانت لجنة فرعية انبثقت عن اللجنة الرئيسية للحوار وتشكلت من الشيخ سنان ابولحوم ومجاهد ابوشوارب وعبدالوهاب الانسي ود. عبدالكريم الارياني وجار الله عمر قد توصلت الى اقرار وثيقة للضمانات الدستورية والاجرائية لتنفيذ بنود وثيقة «العهد والاتفاق»... بعد اجتماعات [illegible] مضمونها بعض وسائل الاعلام.

وظهر اسم جارالله عمر «اشتراكي» بدون توقيع ونصت ضمن ١٣ نقطة على تحديد الجهة المخولة الوحيدة بتفسير نصوص الوثيقة بلجنة الحوار للقوى السياسية

وقد شهد اليومان الاخيران تصعيدا يراه المراقبون تصعيد اللحظات الاخيرة قبل التوقيع فقد اصدر رئيس مجلس الرئاسة قرارا قضى بالغاء قرار رئيس الوزراء «نعمين» محافظ لمحافظة ابين — شرق عدن ٤٥٠كم — ووصف قرار «النعمين» بانه غير دستوري.

وفي وقت لاحق صدر عن المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بيان ذكر ان «قرار التكليف جاء اثر مطالبة ابناء المحافظة بوجود من يرعى شئون المحافظة بعد تخلي المحافظ السابق عن عمله وفي ابوظبي ذكرت انباء صحفية امس ان العاهل الاردني الملك حسين سيقوم بمساع تسبق توقيع زعماء اليمن على وثيقة العهد والاتفاق يوم الاحد المقبل لتضييق شقة الخلاف حول بعض المسائل بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض.

واكد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة في اليمن انه تم التوصل الى حالة اجماع وطني وميزان قوى معين من خلال وثيقة العهد والاتفاق.. منوها بان نقل هذه الوثيقة الى ميدان التنفيذ تحتاج في كل الاحوال الى ميزان قوى اخر.

واوضح بان السبيل السليم للحيلولة دون حدوث ذلك هو توقيع الاتفاقية ثم الاستفتاء عليها حسب المادة ١٨ من الدستور.. وبعد ذلك تلتقي القوى الموقعة على الاتفاقية بهدف تنفيذها وعدم تركها حبرا على ورق.. مشيرا الى ان البعض يريد التوقيع فقط ثم ترحيل الازمة وعودتها في صورة اخرى.

واكد علي سالم البيض انه مع اعطاء وثيقة العهد قوة جديدة وقال اعتقد اننا لو تمكنا من جعل الوثيقة برنامج عمل فان ذلك سيؤدي الى تشكيل ميزان قوى يدفع بتحريكها نحو الواقع. منوها الى ان البلاد لا تحتمل ازمة كل شهر واخر.

واعلن علي سالم البيض انه اذا رفض الطرف الاخر منح الوثيقة شرعية من خلال اقرارها في البرلمان سندعو الى استفتاء شعبي عليها.. وبعد ذلك نطرح المادة ٧٨ من الدستور اي اجراء انتخابات جديدة لتجاوز الشرعية الحالية التي ترفض التفاعل مع هموم الناس وقضاياهم وتعمل للتفريط بكل ما تحقق مؤكدا ان الوضع يتطلب موقفا متماسكا ومتوازنا يتحرك نحو الامام ولو بخطوات صغيرة.

واوضح ان الحزب الاشتراكي اليمني مقتنع بمبدا التداول السلمي للسلطة».. ولذا لاينبغي ان يتخوف البعض من التغيير.. مؤكدا على ضرورة الاقلاع عن نزعات الاطاحة والانقلاب بعد ان قبلنا بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.



المصدر : الأهرام المسائي
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤

اليمن ومناورات ما قبل التوقيع

□ صنعاء ـ محمد على الديلمي:

بينما كانت الاطراف المتنازعة فى اليمن تستعد للقاء عمان من أجل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق والتى تمثل الاعلان الرسمى عن بداية تنفيذ ماجاء فيها من اصلاحات لمسار الوحدة اليمنية، فإن مسلسل المناورات السياسية والتحريض خاصة بين طرفى الصراع الاساسيين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى لم يتوقف، ففى تطور مفاجىء اعلن المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسى للاشتراكى ومن جانب واحد تعيين محافظ لمحافظة أبين مما جعل الرئيس اليمنى على صالح يصدر قرارا جمهوريا يلغى قرار رئيس الوزراء اليمنى، واستند القرار الذى اتخذه الرئيس صالح الى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١ بشأن الادارة المحلية والذى ينص على ان تعيين المحافظين يكون بقرار جمهورى بعد موافقة مجلس الرئاسة كما ان اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى العام اصدرت بيانا اعتبرت فيه ان العطاس يقوم باعمال غير وحدوية بتعيينه لمحافظ لمحافظة ابين وأنه تجاوز بذلك الدستور الذى ينص فى مادته رقم ٩٤ الفقره التاسعة بان تعيين وعزل كبار موظفى الدوله يكون بقرار جمهورى.

و الحقيقة ان ذلك الاجراء قد أحدث صدى غير عادى فى اوساط السياسيين وترك العديد من التساؤلات اهمها لماذا يتم تعيين محافظ فى هذا الوقت بالذات رغم انه لم يتبق سوى اقل من اسبوع على توقيع وثيقة العهد والاتفاق فى العاصمة الاردنية عمان؟

وثانيا: المحافظ الذى تم تعيينه هو احد العناصر التى قادت عملية أحداث ١٣ من يناير عام ٨٦ فيما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وكان مطلوبا حيا أوميتا من الحزب الاشتراكى اليمنى فما الذى اعاد الامور الى مجاريها بين الحزب ومحمد على أحمد المحافظ المعين مع وقف التنفيذ

وبالاضافة الى تعيين محافظ جديد لمحافظة ابين وقعت سلسلة من الاحداث التى تنذر بتفجر الوضع مجدداً من تلك الاحداث اغتيال ضابطين برتبة رائد وملازم من القوات المسلحة ومازال كل طرف من الاطراف النزاع يحمل الآخر مسئولية الحادث.

أما التجمع اليمنى للاصلاح الذى ظل يرقب الصراع وينتظر ماسوف يسفر عنه الصراع بين المؤتمر والاشتراكى فقد اعلن هذه المرة ادانته للاجراء الذى اتخذه العطاس بشان تعيين محافظ جديد وبهذا خرج الاصلاح عن صمته ووصف اجراء العطاس بأنه مخالف للدستور والقوانين النافذة فى البلاد ومخالف لوثيقة الائتلاف.

والواقع ان حزب الاصلاح اليمنى لم يكن هذه المرة قد جانب الصواب فالازمة السياسية قد اثرت على جميع جوانب الحياة اليومية فى اليمن وآخرها انتشار ظاهرة التاجر عقلان الراشدى التى تشبه الى حد ما ظاهرة الريان فى مصر والتى تسبب فى أحداث دامية صاخبة، فالتاجر عقلان الراشدى حسب تصريح وزير الداخلية اليمنى العميد يحيى المتوكل كان يقوم بتجارة غير مشروعة تجرى فى المناطق الشمالية وخاصة عمران وخمر وحوث فى مجالات السيارات والعقارات والحلى ومختلف انواع المركبات وهذه التجارة تقوم على اساس البيع بالآجل وبارباح خيالية تحولت فى الاشهر الاخير الى مضاربة فكانت تباع السلعة أوالسيارة التى لايتجاوز ثمنها مليونين بخمسة ملايين ولايتم قبض الثمن نقدا بل عن طريق شيك مؤجل الدفع.

ويضيف وزير الداخلية اليمنى عندما ادركت الوزارة المخاطر من هذه التجارة التي لاتقوم على اساس اقتصادى وقانونى حذرت المواطنين فى بيانات اصدرتها من مغبة الاستمرار والانغماس فى هذه التجارة غير المشروعة التي ادت الى حدوث كوارث كتلك التى حصلت فى سوق المناخ فى الكويت وشركة الريان فى مصر.



ومع ان كل مايحدث على الساحة اليمنية اصبح يفسر بانه فى نطاق الازمة السياسية إلا ان وزير الداخلية اليمني نفى ان تكون هذه الاحداث الاخيرة ذات طابع سياسى وقال لااريد ان اسبق الاحداث واتوقع بما ليس لدى عليه دليل ولكن ذلك لايمنع من القول بانه فى ظل الازمة الراهنة اختلطت القضايا العادية بالسياسية بمعنى آخر. فإن هناك كثيرا من الحالات التي تبدو وكأنها قضايا جنائيه أوجرائم عادية يتضح لنا ان وراءها دافع سياسى وهذه نتيجة حتمية لهذا الصراع الذى نعيشه.

والجانب العسكرى هو الآخر وجد اتهاما متبادلا بين اطراف النزاع فبينما اتهم المؤتمر الشعبى العام شريكه الاشتراكى بأن محافظ عدن صالح السيلى يهدد باستخدام القوة العسكرية فى حالة عدم خروج قوات الامن المركزى التابعة للمؤتمر من عدن الى منطقة المشاريع خارج دار سعد وحسب اتهام المؤتمر بان السيلى حذر من انه فى حالة عدم تنفيذ الامر خلال ثلاثة ايام سيتم استخدام القوة العسكرية لاخراج قوات المؤتمر.

ويبقى ان نشير الى ان القبول الاعلامي من اطراف السلطة باليمن بوثيقة العهد والاتفاق لايجىء إلا بالالتزام بتوقيعها وتنفيذها وماتبادل التهم بين أطراف الائتلاف الحاكم إلا مؤشرا على ان هناك ضغوطا تواجه التنفيذ والتوقيع فعلى الصعيد المحلى لجنة الحوار للقوى السياسية لاتمتلك الامكانيات الكافية للضغط على اطراف السلطة لتنفيذ الاتفاقية الابقدر ماتملكه بعض شخصيات اعضاء اللجنة من عمق جماهيرى، مما حدى بالسلطة الاستمرار فى التلكؤ والتسويف فى تنفيذ التوقيع على الوثيقة كما ان الموقف الدولى خاصة امريكا واوروبا من الوثيقة يعتبر عامل ضغط فى اتجاه تنفيذها.

تفاعلات جديدة للأزمة اليمنية تهدد بعدم تنفيذ الاتفاق


عبدالله صالح

اصدر محافظ عدن منصور السبيلى اوامره بإخراج قوات الامن المركزى التابعة للعاصمة من مقرها بمعسكر الصولبان ق عدن وبينما فسر المحافظ هذا القرار بانه ياتى ق إطار خطة لإعادة ترتيب مواقع الشرطة ق عدن، وان ليس له تاثير على دور هذه القوات، اشارت مصادر اخرى إلى ان القرار يهدف إلى التخلص من كل العناصر الشمالية ق المحافظة الجنوبية.

وقد اتخذ القرار شكلا عدائيا نتيجة تحذير السبيلى لقائد قوات الامن المركزى باستخدام القوة العسكرية لإخراجه إذا لم يتحرك لتنفيذ الامر ق مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام.

يعكس ذلك حالة الأزمة التى ما زالت محتدمة بين الحزب الاشتراكى الذى يتبعه المحافظ السبيلى، وحزب المؤتمر الشمالى. خاصة ان الواقعة تزامنت مع قرار رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس بتعيين محافظ جنوبى لمحافظة ابين خلفا للعقيد يحيى الراعى «شمالى».

وعلى صعيد تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، أعرب التجمع اليمنى للإصلاح (الإسلامى) عن معارضته لوثيقة الضمانات المتعلقة بتنفيذ الوثيقة الاولى. وقالت مصادر الإصلاح ان وثيقة الضمانات حولت الوضع من ازمة سياسية إلى خلاف داخل الاحزاب.



صنعاء تعتبر ان جناحاً في الاشتراكي يريد منع البيض من التوقيع

توقيع الاتفاق اليمني الأحد وتوقع غياب عبدالله الأحمر

□ عمان – من سلامة نعمات:
□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ قالت مصادر رسمية اردنية امس ان رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ونائب الرئيس السيد علي سالم البيض سيوقعان وثيقة «العهد والاتفاق» في عمان الاحد المقبل برعاية الملك حسين. واضافت هذه المصادر ان اخر المعلومات تفيد ان رئيس مجلس النواب رئيس التجمع اليمني للاصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر لن يحضر التوقيع الذي سيتم في قصر رغدان في العاصمة الاردنية. واكدت ان السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لن يحضرا مراسم التوقيع كما كان متوقعاً في ضوء محاولات الوساطة العمانية والفلسطينية بعد نشوب الازمة اليمنية.

وكان نائب رئيس الوزراء اليمني العميد مجاهد ابو شوارب وصل الى عمان اول من امس تمهيداً للتوقيع.

كما وصل مساء امس وفد سياسي واعلامي يمني رفيع المستوى برئاسة السيد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي ويضم في عضويته عدداً من اعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي، للتمهيد للقاء المصالحة. وتوقعت مصادر دبلوماسية مطلعة ان يصل علي عبدالله صالح الى عمان غداً، بعد يوم من وصول البيض.

وكانت اللجان الخاصة بالاعداد والتهيئة للتوقيع على الوثيقة

التتمة في الصفحة (٤)



توقيع الاتفاق اليمني الأحد

تتمة الصفحة الاولى

واللجنة الخاصة بالضمانات الامنية اللازمة لمباشرة التنفيذ، ولجنة وضع الترتيبات البروتوكولية للقاء التوقيع انهت اعمالها، في حين بقيت لجنة الحوار السياسي في حال انعقاد دائم.

ولوحظ ان الديوان الملكي الهاشمي والمؤسسات الحكومية المعنية التزمت الصمت إزاء التحضيرات الجارية على قدم وساق لاستضافة حفلة التوقيع وضمان نجاحها في ضوء الحساسيات المرتبطة بالمصالحة المنشودة. وذكرت مصادر مطلعة ان الوفود اليمنية الرسمية ستقيم خلال الزيارة في قصر الهاشمية قرب العاصمة.

وفي صنعاء نفى مصدر امني ما نشر نقلاً عن مصادر في الحزب الاشتراكي عن «ان قوات الامن المركزي في عدن كانت تخطط لانزال الطائرة الخاصة بالاخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة». وقال: «ان ترديد مثل تلك الانباء والاشاعات من قبل الحزب الاشتراكي هدفه تبرير عملية طرد قوات الامن المركزي من عدن بأوامر من العميد صالح منصر السييلي محافظ عدن بهدف إحلال قوات النجدة التابعة للحزب في مقرها في معسكر الصولبان». واعتبر المصدر ان «الادعاء بوجود خطة لاغتيال الاخ علي سالم البيض ربما يكشف نيات سيئة مبيتة لدى المتشددين في الحزب الاشتراكي للحيلولة دون توقيع الاخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي وثيقة العهد والاتفاق يوم الاحد مع الرئيس الفريق علي عبدالله صالح بهدف انهاء الازمة السياسية الراهنة التي تطحن البلاد منذ اكثر من ستة اشهر».

وقال المصدر: «ربما يكون لدى تلك القيادات المتشددة والمتنفذة في الحزب والمعارضة للمصالحة والاستمرار في مسيرة الوحدة خطة للتخلص من الاخ علي سالم البيض قبل توقيع الوثيقة بهدف تفجير الموقف وزرع العراقيل امام انجاز الوثيقة التي تمثل تهديداً خطيراً لمصالحها واتهام اطراف اخرى بذلك من اجل تنفيذ مخططها بإعادة عجلة التاريخ الى وراء والعودة باليمن الى وضع ما قبل ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠».

وفي عدن شهد الملتقى الجماهيري للمحافظة الذي عقد مساء اول من امس، مواجهة كلامية بين انصار الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام ادت الى تاجيل جلسات الملتقى حتى مساء غد السبت.

وزادت من حدة المواجهة البرقيتان اللتان بعث بهما الى الملتقى الرئيس علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض. وعبرت كل من البرقيتين عن الحرص على تطوير مدينة عدن لكنها اتهمت الطرف الآخر بما آلت اليه المدينة من تدهور اقتصادي وخدماتي خلف حالاً خطيرة من التذمر لدى السكان.

وكان الملتقى بدأ بشكل طبيعي تحت شعاري «لا بديل من الاحتكام الى الحوار كسبيل وحيد من اجل الأمن والاستقرار» و«قيام الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة والحرة». إلا ان الاجواء توترت عندما اعلن عن تشكيل رئاسة للملتقى اذ حاول انصار الاشتراكي السيطرة عليها فيما ارتفعت اصوات انصار المؤتمر احتجاجاً على ذلك. وتكرر الامر لدى مناقشة وثيقة «العهد والاتفاق» ومشروع «الضمانات الدستورية والاجراءات القانونية لتنفيذ الوثيقة».

وقال السيد البيض في برقيته الى الملتقى: «ان ملتقى محافظة عدن يكتسب دلالته الخاصة كونه ينعقد في هذه المدينة التي هي الواجهة الحضارية والجسر اليمني نحو العصر والتحديث» مشيراً الى ان «عدن امتزجت فيها آمال الوطنيين اليمنيين ورؤاهم، ومنها اشرقت شمس الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠ وفيها تم التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» في ١٨ كانون الثاني (يناير) الماضي». وأكد ان تلك: «الوثيقة نعتبرها في الحزب الاشتراكي مشروعاً جديداً لنضالنا المقبل من اجل تخصيب الوحدة اليمنية وبناء دولتها الحديثة التي



تستفيد من كل الموروث المشرق للوطن اليمني وتتسق مع قيم العصر وترتكز على الهيئات والمؤسسات والمواطنة المتساوية لحل مشاكل التنمية وتامين شروط الحياة الكريمة للمواطن».

وأوضح زعيم الحزب الاشتراكي ان «ما يجري في واقع الوطن اليمني ليس طلسماً وما نبحث عنه ليس سديماً لا معنى له بل ان البؤس الراهن له اسبابه المعلومة وما يتم البحث عنه اليوم يرتكز على خياراتنا الأكثر انسانية».

وأكد ان «الحزب الاشتراكي لن يكون الا في الموقع الذي اختاره لنفسه في مجرى النضال العام للشعب اليمني من أجل حريته وتقدمه الاجتماعي الشامل».

اما الرئيس علي صالح فقال في رسالته الموجهة الى ملتقى عدن: «اننا واثقون كل الثقة ان جماهير محافظة عدن الباسلة انما هي الصورة المثلى لتاريخ هذه المدينة الباسلة والمواقف الوطنية العظيمة التي تميزت بها سواء في فترات النضال الوطني في مقاومة الائمة او المجابهة الشجاعة للوجود البريطاني حتى تحقق الانتصار وازداد القاً باعلان دولة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠».

« الوطن العربي » تكشف بالاسماء والتفاصيل الأيدي المجهولة التي تحرك صنعاء

شبكة سرية تحكم اليمن الشمالي على طريقة صدّام !

اليمن على ابواب الحرب. والعبارة هذه المرة جاءت على لسان نائب الرئيس علي عبدالله صالح في المؤتمر الشعبي ويلتقي عندها كل اهل الحكم والمراقبون واليمنيون الذين يتنظرون الكارثة، التي لابد انها ستقع بعدما تجاوز الجميع الخطوط الحمراء ووصلوا الى نقطة اللاعودة وبعدما كشفت الأزمة الأخيرة عن كواليس النظام وتناقضات الحكام وغياب السلطة الموحدة؟ في هذا التحقيق من صنعاء تكشف «الوطن العربي» جزءا مجهولا من خلفيات الصراع الدائر في اليمن ولعب دورا هاما في التصعيد وانفجار الوضع وهو يتعلق بتركيبة السلطة في صنعاء والشبكة الخفية التي بناها الرئيس علي عبدالله صالح أو بالاحرى شارك فيها، لحكم اليمن على طريقة صدام حسين عبر «حلف سري» بين العائلة والقبيلة التي تجعل كثيرين يقولون ان اليمن يحكمه«بيت الاحمر» و... المجموعات الاصولية المتطرفة التي دخلت على الخط وحولت الرئيس صالح الى رهينة لها مهدد «بالطرد» كل لحظة. اليمن الجنوبي معروف بانه محكوم من الحزب الاشتراكي.. ولكن من يحكم اليمن الشمالي فعلا وما هو دور المجموعات الاصولية والافغان العرب؟

« الأفغان العرب » يعيشون في فيلات ضخمة في صنعاء ومكاتبهم في شارع جدّة الرئيسي



المصدر : الوطن العربي
اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٢/١٩٩٤

«اليمن بلد يلهث» . غالبية اراء اهل الحكم والمراقبون تلتقي عند هذه الملاحظة. هناك من ينتظر الكارثة. و قد تحصل لأنه لم يبق هناك مانع وقد تخطى الجميع الخطوط الحمراء. فالسلطة غائبة. وهي في الشمال في« أيد مجهولة» على حد تعبير بعض المثقفين.

والحديث عن السلطة في اليمن يفتح ابواباً على عالم غريب بدأت الأزمة بكشفه واعطته ابعاده. فالجميع بات يعرف ما يدور ومن يدير: العائلة، القبيلة، والمجموعات الاصولية المتطرفة. أما الفساد فهو عالم متكامل وقصصه باتت الوجبة اليومية لاجتماعات«المقيل» والقات«لا جديد»، يقول بروفوسور علم الاجتماع، الذي مَرّ في السجن ولا يرغب في العودة اليه.

الحكم أولاً. من يحكم في اليمن الشمالي؟ يقول استاذ علم الاجتماع، هناك أسر ملكية جديدة في غلاف جمهوري، هناك ملكية بيت الأحمر في اليمن. وتعتبر بيت الأحمر واحدة من القرى المكونة لقبيلة سنحان الواقعة قرب صنعاء العاصمة، وهي تعتبر أحد بطون قبيلة حاشد التي يرأسها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني، ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح(الواجهة السياسية للأخوان المسلمين).

في اليمن الشمالي كل السلطة بيد بيت الأحمر، هذه القرية التي لم تكن معروفة وقد بررت الى واجهة الاحداث حينما استولى احد ابنائها المقدم علي عبدالله صالح الأحمر على مقاليد الحكم في عام ١٩٧٨، بعد مقتل رئيسي الجمهورية في ظروف غامضة، هما الرئيس ابراهيم الحمدي والرئيس أحمد حسين الغشمي. ومنذ تلك التاريخ حتى اليوم سعت أسرة«بيت الأحمر» الى توطيد سلطتها ونفوذها في الحكم على نمط نموذج صدام حسين في العراق.

فالمناصب المهمة في المؤسسة العسكرية واجهزة الأمن يشغلها اشقاء الرئيس وأبناء عمومته واصهاره واخواله، اي اقارب الدم المباشرون ويليهم ابناء العشيرة الآخرون، وذلك بالرغم من وجود حزب المؤتمر الشعبي، الذي اصبح واجهة صورية،

فرئيس الحزب والجمهورية لا يثق إلا في افراد اسرته وعشيرته فقط، لذلك وضعهم في أهم المناصب العسكرية والأمنية.

ومن خلال كشوفات القيادات المختلفة للقوات المسلحة في اليمن الشمالي تبين أن اغلب قادة الألوية والوحدات وكافة الادارات(الفنية والعملياتية والمالية) في القوات المسلحة والامن هي في يد عناصر من نفس الفصيل القبلي، سنحان.

وإن شذ أحد هذه المواقع فيكون من نصيب حاشد القبيلة الام.



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٩٤

حكم بيت الأحمر

ويلاحظ أن قرية بيت الأحمر، مسقط راس الرئيس هي التي حظيت بالنصيب الأكبر في المواقع القيادية أي حوالي ٤٨ في المئة من المناصب، تليها قرى سيان ووادي سلم والجرداء والضنين. ونجد أن بيت الأحمر والقرى المجاورة وعددها أربع تحظى بأغلبية المواقع القيادية أي حوالي٢٢ موقعاً وهذا يشكل ٧٠ في المئة من عدد المواقع. وبالتالي أن كثيراً من القرى الأخرى لقبيلة سنحان لا تحظى بثقة الرئيس. الى ذلك لا توجد أية قيادة عسكرية فاعلة من قبيلة بكيل كبرى القبائل اليمنية المنتمية للمذهب الزيدي كقبائل حاشد. كما أن مناطق مارب وتعز والحديدة والبيضاء وإب المنتمين للمذهب الشافعي لا وجود لها في السلطة.

ويمكن اعطاء لمحة عن المواقع والقيادات على الشكل التالي:

● العقيد الركن محمد عبدالله صالح الأحمر هو قائد وحدات الأمن المركزي الموزعة في كافة المدن اليمنية . وهو أخ الرئيس.

● العقيد الركن علي صالح عبد الله الأحمر ، أخ الرئيس من أمه ، قائد الحرس الجمهوري المكون من ٣٠ ألف مقاتل مدربين تدريباً عالياً ومسلحين بأسلحة حديثة - متطورة ومختلفة.

● العقيد الركن محمد صالح عبد الله الأحمر ، أخ الرئيس من أمه ، قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

● العقيد الركن علي صالح أحمد محسن الأحمر ، أخ الرئيس من أمه ، قائد المدفعية في محافظة - صنعاء.

● العقيد الركن محمد أحمد أسماعيل الأحمر ، صهر الرئيس ، قائد اللواء الثامن وقائد المحور الشرقي.

● العقيد الركن محمد علي محسن الأحمر، قريب الرئيس ؛ نائب قائد القوات الجوية لشؤون الدفاع الجوي.

● العقيد الركن علي محسن صالح الأحمر ، قريب الرئيس ، قائد الفرقة الأولى المدرعة (صنعاء)

● العقيد الركن عبد الملك أحمد السياني، من قرية سيان (سنحان) رئيس هيئة الأركان العامة.

● العقيد الركن علي أحمد السياني من قرية سيان (سنحان) قائد



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ حزيران ١٩٩٤

الرئيس اليمني الشمالي لا يثق إلا بأفراد أسرته وعشيرته وحزب المؤتمر واجهة صورية فقط!

الاستخبارات العسكرية.

● العقيد الركن علي علي السياني ، من قرية سيان (سنحان) قائد اللواء الأول صواريخ.

اللائحة طويلة وتدل في شكل واضح على تركيبة السلطة .

ولكن ماذا عن نشاط السلطة والأرهاب ؟ الذي يتحدث عنه الكثيرون في اليمن وخارجها ؟

«الأرهاب الأصولي» بالتحديد . عرف تطوراً سريعاً في نهاية عام ١٩٩١ أي بعد الوحدة واستهدف الحزب الاشتراكي وأحزاب المعارضة . لكن منذ نهاية ١٩٩٢ بدأت التحقيقات تكشف خيوط المجموعات الأصولية الأرهابية وبالأخص

٧٠ في المائة من القيادات من بيت الاحمر و ٤ قرى مجاورة

بعد محاولة اغتيال علي صالح عباد الملقب (مقبل) ، عضو المكتب السياسي في الحزب الأشتراكي ، وبعد عمليات التفجير ضد فندق عدن . وكشف التحقيق عن مسؤولية حركة الجهاد الاسلامي التي تعتبر الجناح العسكري لحركة الأخوان المسلمين التي يتزعمها الشيخ عبد المجيد الزنداني الرجل القوي في حزب الاصلاح وهو عضو في مجلس الرئاسة أعلى سلطة في اليمن .

أسلحة من الصومال والسودان

وحسب معلومات رسمية يشكل حزب الأصلاح الواجهة السياسية لحركة الأخوان المسلمين التى ارتبطت تاريخياً منذ الستينات بمصر . ولكن منذ عام ١٩٨٨ أخذت الحركة تتغير وتعيد تشكيل تركيبتها بإنشاء جناح عسكري خلال فترة الحرب الأفغانية . وقد تم ارسال مئة عنصر الى افغانستان للمشاركة في الحرب والتدريب وأصبحت صنعاء قاعدة التجمع لعدد من الشبان العرب الذين التحقوا بالمجاهدين الأفغان . ففي صنعاء كان يتم تزويدهم بالأوراق الرسمية وبطاقات السفر وكان الممول الرئيسي لهذه العمليات احد شيوخ القبائل .

بعد افغانستان بدأ الفرز ، وظهرت عدة مجموعات كانت أحداها بقيادة ياسين عبد العزيز ، وهو من مارب وشافعي المذهب لكنه غير دموي وهو غير متحالف مع السلطة . وهناك مجموعة تعرف بحزب إيران حيث أن معظم عناصرها يسافرون بشكل مستمر الى طهران .

وفي صنعاء ينعم «الأفغان العرب» بحرية كبيرة ويقيمون في «فيلات» في الأحياء السكنية الغنية مثل حي حدة حيث منزل عبد المجيد الزنداني ولهم مكاتب في شارع حدة الرئيسي ، وعادة يقومون « الأفغان العرب » ، بنشاط سياسي في صنعاء ويأتونها للنقاهة قبل العودة إلى مخيمات التدريب الواقعة قرب مدينة صعدة في أقصى الشمال وفي منطقة مارب وفي جبال المراشقة على الحدود بين الشمال والجنوب قرب محافظة شبوة الجنوبية ويقوم بتمويل هذه المخيمات حزب الاصلاح والثري اليمني الموجود في الخرطوم ، أسامة بن لدن ، صديق الشيخ الزنداني .

وتؤكد التحقيقات أن المجموعات الأرهابية لها علاقات وطيدة مع قيادات عسكرية لاسيما مع قيادات الألوية والوحدات حيث يتم نقل المجموعات بسيارات عسكرية . وهناك بعض القيادات العسكرية مسؤولة مباشرة



المصدر : الوطن العربي

اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٤

عن بعض أعمال الأرهاب مثل الضابط صالح دهماش المسؤول عن خلية في محافظة إبين الجنوبية ويعمل تحت إمره العقيد محسن الأحمر قائد الفرقة المدرعة وهو الرجل القوي في النظام ،أما الأسلحة فتنقل بقوارب من الصومال والسودان حيث يذهب بعضها الى سواحل اليمن الجنوبي والبعض الآخر ينقل الى الشواطئ الشرقية لمصر على البحر الأحمر.

وتؤكد المصادر الرسمية أن المجموعات الأصولية أصبحت قوية لدرجة أنها تهدد نظام علي عبد الله صالح ، ويقول أحد المقربين من الرئيس أن المسألة خطيرة جداً حيث أن هذه المجموعات استفادت من الأزمة بل ساهمت في تفجيرها بهدف القيام بانقلاب في القصر وتعيين بديل للرئيس من عائلته ومن حاشد. أما علي سالم البيض نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكي فيكتفي بالقول أن هناك اكثر من لوكربي في اليمن .

صنعاء – سعيد القيسي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط
1 المرتبة

التاريخ : 18 مارس 1994

تحدث لـ الشرق الاوسط عن تفاعلات ازمة محافظ ابين

وزير الشؤون القانونية يدعو لمحاكمة جميع المسؤولين اليمنيين

صنعاء: من حمود منصر

انتقد عبد السلام خالد كرمان - وزير الشؤون القانونية اليمني - جميع المسؤولين اليمنيين، وقال انهم «جميعا يقعون تحت طائلة القانون والمساءلة القانونية، وينبغي محاكمتهم جميعا، بمن فيهم الشيخ عبد الله الاحمر (رئيس مجلس النواب، ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح). لان هؤلاء جميعا لم يحتكموا للقانون، ولو فعلوا ذلك لما وصلت الامور في البلاد الى ما هي عليه».

جاء ذلك في تصريحات خاصة لـ«الشرق الاوسط» ادلى بها الوزير اليمني في معرض مناقشة الابعاد القانونية الدستورية لقرار رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس بتكليف محمد علي احمد احد رجال الرئيس السابق علي ناصر محمد، ومحافظ ابين الاسبق، والعضو غير المتعاون في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام محافظا لابين مجددا ، وقرار مجلس الرئاسة بعد ذلك بساعات، الذي الغى قرار العطاس. ووصف القرارين بانهما «قنابل وصواريخ» في معركة يوشك طرفاها ان يلتقيا في عمان للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق.

واكد كرمان «ان ما يحكم اليمن ليس القانون».

التتمة ..... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الشؤون

وانما المماحكات السياسية». واضاف ان «الناس لا يكونون قانونيين، الا عندما يحتكمون للقانون، ومن ثم فان تفسير شخص مثل الدكتور عبد الكريم الارياني وزير التخطيط (مؤتمر شعبي) او جار الله عمر - وزير الثقافة (حزب اشتراكي) للقانون ليس سوى تفسير شخصي وسياسي، لان القانون غائب.

وجدير بالذكر ان وزير الشؤون القانونية الذي ينتمي الى التجمع اليمني للاصلاح - لم يتردد في توجيه الاتهام بعدم الالتزام بالقانون الى الشيخ عبد الله الاحمر - رئيس الاصلاح - ضمن غيره من السياسيين اليمنيين، رغم انه يشغل منصب رئيس مجلس النواب، والمسؤول عن سلامة عمل السلطة التشريعية، وتعتبر تصريحات كرمان انتقادا ضمنيا للاتهام الذي وجهه الدكتور الارياني الى المهندس العطاس به«الخيانة العظمى».

وكان الارياني قد اعتذر (بشكل عام) وسحب اتهامه للعطاس امس، عندما قال «علمت من فقهاء القانون ان القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء لا يصل الى درجة الخيانة العظمى». ولكن ذلك لم ينف استمرار الاتهام وان كان بدرجة اقل

وتساءل وزير الشؤون القانونية عن الظروف التي صدر فيها قرارا رئيس الوزراء ومجلس الرئاسة، دون ان يتخذا في اجتماع رسمي لأي من الهيئتين او يعرضا على وزارة الشؤون القانونية.

وقال «اعتقد ان تسمية وزارة الشؤون القانونية غلطة» لانها لم تستشر في الامر، ولم تتح لها الفرصة لدراسة الأمر دراسة موضوعية مكتملة.

واضاف «اهانوا القرارات والقوانين وبالتالي انفسهم، لانهم هم السلطة، المسؤولون عن القرارات وتنفيذ القوانين، ولن يرحمهم التاريخ ولا الناس». ودعا قيادات المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بان «يرحموا اليمنيين، ويعودوا الى القانون»، واتهم كل من وقع على وثيقة العهد والاتفاق بانهم «اخترقوا الشرعية، وتناسوا اشارة الانتخابات البرلمانية في 27 ابريل (نيسان) الماضي، التي تمخضت عن تشكيل مجلس النواب الحالي، وترتب على ذلك تكوين الائتلاف الحاكم».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

الدار البيضاء

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٤

ليلة بروتوكولية عصيبة حول ترتيبات الاستقبال

التوازنات السياسية تحدد مواعيد وصول القيادات اليمنية إلى عمان

عمان: من صالح قلاب
صنعاء: من حمود منصر

قضت السلطات الاردنية ليلة امس في معالجة عقبة جديدة، هددت باعاقة لقاء التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» اليمنية، بعد ان طالب الحزب الاشتراكي بان يكون استقبال علي سالم البيض ـ نائب الرئيس ـ على نفس مستوى استقبال الرئيس علي عبد الله صالح، واعتبر ذلك شرطا لحضور اللقاء.

وقال سالم صالح محمد ـ الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو مجلس الرئاسة ـ في تصريح خاص لـ«الشرق الاوسط»: اتفقنا منذ البداية على ان يكون هذا اللقاء بين احزاب، وليس بين اطراف دولة، وان الذين سيحضرون الى عمان يمثلون 3 احزاب، هي المؤتمر الشعبي العام وامينه العام علي عبد الله صالح، والحزب الاشتراكي اليمني وامينه العام علي سالم البيض، والتجمع اليمني للإصلاح ورئيس هيئته العليا الشيخ عبد الله الاحمر.

وكانت ترتيبات الاستقبال السابقة هي ان يحصل الرئيس علي عبد الله صالح على استقبال رسمي من العاهل الاردني الملك حسين، بينما يكون في استقبال البيض في قاعة المطار الداخلية.

وتبحث مراسم الديوان الملكي الاردني عن صيغة جديدة تكون مقبولة من الجميع وتثور تساؤلات حول ما اذا كانت ستشمل الشيخ عبد الله الاحمر ايضا.

وكان تكتم شديد قد احاط بتفاصيل سفر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض الى العاصمة الاردنية عمان، للتوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» غدا. فقد غادر علي سالم البيض ـ الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني ـ عدن مساء أول من امس الى مسقط في زيارة قصيرة لسلطنة عمان، في الطريق الى الاردن، بينما غادر الرئيس صالح صنعاء قبل ظهر امس الى مكة المكرمة لأداء العمرة في طريقه الى عمان ايضا.

وقالت مصادر ان هذا التكتم كان يرجع الى احتياطات الامن المشددة لكل من الرئيس ونائبه.

وأضافت ان التقاليد البروتوكولية تقتضي ان يصل نائب الرئيس الى الاردن قبل الرئيس، ولكن توقيت ذلك ربما يكون بفارق ساعات محدودة، للتأكيد على طبيعة التوازن في العلاقة بين صالح والبيض، وان كان من المقرر ان يصلا في حد اقصاه صباح اليوم.

وكان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ـ رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، ورئيس مجلس النواب ـ قد توجه أول من أمس الى مكة المكرمة لأداء العمرة، والتوجه الى عمان، بعد ان عجزت قيادة

التتمة .... ص 4

علي ناصر يتحدث عن الفرصة الاخيرة .... ص 5



اليمن

«الاصلاح» في الحصول على تاكيدات من لجنة حوار القوى السياسية بشان «الضمانات الدستورية والقانونية»، ولم يعد أمامها سوى التوقيع على الوثيقة.

وكانت لجنة الحوار قد استعرضت تصورين لمعالجة القضية الأمنية، تقدم بهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، ولكنها لم تتمكن من التوصل الى قرار نهائي، وتشير مصادر سياسية الى احتمال اعادة طرح الموضوع لحسمه في عمان ـ بمشاركة الملك حسين ـ ولكن عودة البيض وقيادات الحزب الاشتراكي الأخرى ـ المعرضة للتهديد ـ الى صنعاء بعد التوقيع مباشرة تعتبر مستبعدة.

وجدير بالذكر ان الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد وصل الى عمان قبل ظهر امس، استجابة لدعوة من القيادتين الاردنية واليمنية تلقاها هو والمشير عبد الله السلال والقاضي عبد الرحمن الارياني ـ الرئيسان الشماليان السابقان. وقد تأجل وصول السلال والارياني الى اليوم.

ومن المقرر ان يصل اعضاء لجنة الحوار وزعماء احزاب المعارضة من صنعاء الى عمان على متن طائرة واحدة اليوم، ويبلغ عدد اعضاء الوفود اليمنية اكثر من 500 شخص، يشملون وفداً إعلامياً كبيراً، الى جانب السياسيين والاستشاريين.



توقيع «العهد والاتفاق»

اليمن: «المؤتمر» يلمح لتورط «الاشتراكي» باغتيال عضوين

صنعاء - عمان - رويتر - قال حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان اثنين من اعضائه قتلا ولمح الى احتمال تورط الحزب الاشتراكي اليمني منافسه في جنوب البلاد، في قتلهما.

وقال الحزب في بيان انهما عبد الحميد احمد الصبرفي ومهدي محمد شبين، قتلا مساء الثلاثاء بيدي مجموعة محترفة هي صنيعة لمنظمة سياسية تتخذ من العنف الثوري مبررا لقتل معارضيها

ولم يذكر البيان اسم المنظمة التي يعنيها لكن مصادر سياسية قالت انه يشير على ما يبدو الى الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه نائب الرئيس علي سالم البيض.

ومن المقرر ان يوقع الحزبان والقوى السياسية الاخرى في اليمن وثيقة عهد واتفاق في العاصمة الاردنية عمان يوم الاحد بهدف انهاء الازمة السياسية التي تهدد وحدة البلاد.

ويدعو احد البنود الرئيسية في الوثيقة الى تقديم المسؤولين عن اعمال القتل السياسية بسرعة الى العدالة لكن مصادر سياسية قالت ان هذه قد تكون نقطة خلافية حيث يتهم كل من الحزبين الاخر بايواء منفذيها

وقال ان الحزب يدين ويندد بكل اعمال الارهاب ويدعو قوات الامن الى القاء القبض بسرعة على الجناة وكشف مخططات ودوافع من يقف وراءها

وقد وصل الاردن مسؤولون يمنيون للتحضير لحفل توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» بحضور العاهل الاردني الملك حسين

ووجهت الدعوات الى الامين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد الى وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله لحضور حفل التوقيع في القصر الملكي يوم الاحد القادم في حضور السفراء العرب

ويستضيف الملك حسين عاهل الاردن حفل التوقيع. وكان الملك حسين قد قام بالوساطة بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض

وشارك السلطان قابوس سلطان عمان وهو صديق شخصي للعاهل الاردني في مساعي المصالحة اليمنية لكن مهام طرأت في اللحظات الاخيرة حالت دون حضوره الى عمان.

وقال مسؤول اخر «هناك اطراف كبيرة تريد افشال المصالحة في اليمن وتعمل من اجل ذلك كل يوم».

واضاف «اخر شيء نريد حدوثه هو ان يتعثر تطبيق الاتفاق حال عودتهم الى البلاد وان نصبح كعرب شهودا على ذلك».

وعكست الصحف الاردنية نوعا من الحذر وان عبرت ايضا عن سعادة المملكة لاحتضانها هذا اللقاء العربي الهام



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ١٩/١٢/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توضيح من رئيس اللجنة الشعبية اليمنية لمناصرة الكويت



● يحيى الحدي

عن رئيس اللجنة الشعبية اليمنية لمناصرة الكويت يحيى محمد الحدي وردنا التوضيح التالي:

نشرت صحيفتكم الغراء في عددها الصادر يوم الاحد الموافق ١٩٩٤/١٢/١٣ مقابلة اجرتها معي الصحفية اثناء زيارتي للكويت مؤخرا.

وقد وقع على ما يبدو خطا مطبعي في احدى الاجابات التي تضمنتها المقابلة المذكورة حيث سقط «حرف نفي» في معرض الاجابة على سؤال يتعلق بالاستكشافات البترولية في المناطق الجنوبية من اليمن، الامر الذي اخل بالمعنى المقصود تماما وجعل المسالة تبدو وكانها هجوم ضد طرف لصالح طرف اخر.

ويمكنكم الرجوع الى نص المقابلة المدونة لديكم حيث ستجدون سؤال الصحيفة والرد عليه كما يلي:

السؤال: يتحدثون في جنوب اليمن عن استكشافات بترولية، ترى اليس لذلك علاقة بمواقف قيادة الجنوب»

الرد: يفترض بان تطور القدرات اليمنية وبما فيها الاستكشافات النفطية امر تعود فائدته على مجمل الشعب اليمني وليس رهنا لاية جماعة دون غيرها، ولا اعتقد بان الحزب الاشتراكي الذي يتبنى الان جملة من النقاط التي تقع في صميم اهتمامات واحتياجات المجتمع يمكن له ان يبني توجهه وسياسته من هذا المنطلق الضيق.

وقد سقطت من المقابلة كلمة لا فاصبحت (واعتقد بان) بدا من (ولا اعتقد بان)



المصدر : الأهرام المسائي
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٢ / ١٩٩٤

جهود المصالحة بين الأطراف اليمنية فى محادثات مبارك وسالم البيض

مبارك أجرى محادثات هامة مع نائب الرئيس اليمنى فور وصوله المفاجىء للقاهرة مساء أمس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي
القاهرة

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٤

البيض يتوجه إلى الأردن لتوقيع وثيقة «العهد والإتفاق» غدا ويؤكد تقديره لدور مصر فى تحقيق المصالحة اليمنية

استنادا الى الدور المصرى البارز في عملية الوفاق والمصالحة العربية، وحرصها الدائم علي ان يسود الاتفاق الاجواء العربية، جاءت مباحثات الرئيس حسني مبارك مساء امس مع السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني، والامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى.

وقد تناولت المباحثات التطورات الاخيرة فى الاوضاع اليمنية، ووثيقة المصالحة اليمنية المعروفة باسم وثيقة « العهد والاتفاق، لحل الازمة السياسية فى اليمن.

وقد استعرض الرئيس مبارك مع السيد على سالم البيض عددا من القضايا العربية واليمنية وخاصة ما يجرى فى اليمن حاليا، وفى ضوء ما تم التوصل اليه بشان المصالحة اليمنية، والتى لعبت الدبلوماسية المصرية بقيادة الرئيس مبارك دورا بارزا فى التوصل اليها.

وكان الضيف اليمنى قد وصل الى القاهرة فجاة فى العاشرة والثلث من مساء امس، وكان فى استقباله لدى وصوله الى مطار القاهرة السيد عمرو موسى وزير الخارجية.

وقد حضر المقابلة الدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسى رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى، وسفير اليمن بالقاهرة، وممثلها لدى الجامعة العربية.

وصرح السيد على سالم البيض ـ لدى وصوله ـ بانه سعيد بزيارته لمصر باعتبارها دولة حبيبة لليمن، ولها وزنها ودورها العربى، وقال: ان مباحثاته مع الرئيس مبارك تتركز حول بعض القضايا العربية والاوضاع الراهنة فى اليمن، وزير الخارجية

واستطرد موضحا ان حضوره لمصر جاء لما لها من دور بارز فى عملية الوفاق والاتفاق العربى.

واشار الى انه سيتوجه اليوم «السبت» الى دمشق لاجراء مشاورات مع الرئيس السورى حافظ الاسد، ثم يتوجه الى عمان حيث يتم التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» غدا الاحد بعد ان تم إعدادها بشكل جيد. ومن جانبه رحب السيد عمرو موسى بزيارة السيد على سالم البيض، معربا عن امله فى ان يتوصل الجميع الى وضع افضل بين الاخوة فى اليمن.



المصدر : الأهرام المسائى
القاهرة
التاريخ : ١٩ [illegible] ١٩٩٤



جهود مصر والأزمة اليمنية

لاشك ان الزيارة الخاطفة التى قام بها السيد على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى مساء امس للقاهرة ومباحثاته مع الرئيس حسنى مبارك قبل توجهه الى عمان لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق» لانهاء الازمة اليمنية هى تعبير يمنى عن الامتنان لدور مصر والدور الشخصى الذى قام به الرئيس حسنى مبارك من اجل الوصول بالازمة السياسية فى اليمن الى هذه النهاية الطيبة.

ونحن ندرك بطبيعة الحال ان مجرد التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» ليس كافيا فى حد ذاته لحل الازمة وانما الاهم من التوقيع على الوثيقة هو توافر الارادة لدى مختلف الاطراف اليمنية للحفاظ على وحدة اليمن وتعميقها وهو مانظن ان الجميع حريصون عليه.

وينبع اهتمام القاهرة والرئيس حسنى مبارك شخصيا بحل الازمة السياسية فى اليمن من ثلاثة عوامل اساسية هى:

أولا: ان القاهرة ترى ان الابقاء على اليمن موحدا وعدم السماح بانشطاره مرة اخرى الى يمن جنوبى ويمن شمالى هو ضرورة ملحة انطلاقا من تقدير مصر للوحدة اليمنية باعتبارها اهم انجاز عربى خلال السنوات العشر الاخيرة.. وليس خافيا على احد ان ايمان مصر بالوحدة العربية والتكامل العربى ايمان لايتزعزع ولاتؤثر فيه المتغيرات العالمية.. وقد جاءت وحدة اليمنين فى عام ١٩٩٠ لتؤكد مرة اخرى بالدليل العملى ان الوحدة العربية ليست املا مستحيلا وانما هى ضرورة ممكنة.

ثانيا: العلاقات التقليدية والاسباب التاريخية التى تربط مصر باليمنين الشمالى والجنوبى.. فالعلاقات المصرية - اليمنية تعمدت بالدم فى حرب تحرير ومساندة طويلة خاضتها مصر من اجل نقل الشعب اليمنى من حياة القرون الوسطى الى حياة النصف الثانى من القرن العشرين.. ولابد ان نسجل هنا ان اغلب القيادات السياسية اليمنية فى الشمال والجنوب ان لم تكن كلها تشعر بالتقدير ازاء هذا الدور المصرى التاريخى وتتطلع دائما الى مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى التى تمد يدها للجميع فى وقت الملمات.

ثالثا: ان الدور المصرى فى المصالحة اليمنية هو جزء من دورها الاكبر فى استعادة التضامن العربى وتنقية الاجواء العربية بشكل عام تلك الاجواء التى لوثتها مغامرة الغزو العراقى للكويت وماتبعها من احداث جعلت من التضامن العربى الضحية الاولى لهذه الحماقة العراقية. فمثلما كانت مصر سباقة الى رفض الغزو العراقى للكويت والمساهمة فى تصحيح اثاره المباشرة وتحرير الكويت من براثنه فهى اليوم ايضا سباقة الى الدعوة لضرورة تخطى هذه الازمة وعدم تركها لتكرس الانقسام العربى وتقضى على امل التكامل العربى بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. ولعلنا لانزال نذكر ايضا الوساطة الناجحة التى قام بها الرئيس مبارك بين السعودية وقطر لانهاء الخلاف الحدودى بين الدولتين الشقيقتين.. وهذا كله جزء من استراتيجية مصر العربية الساعية الى الوحدة والتضامن والتكامل بين كافة الدول العربية فى اطار من الاحترام لسيادة كل دولة عربية والاصرار على رفض التدخل فى الشئون الداخلية لاية دولة عربية.

واذا كانت هذه هى مرتكزات الدور المصرى ودور الرئيس مبارك شخصيا فى حل الازمة اليمنية فلابد من الاشارة الى هذا الحرص الشديد الذى ابداه الرئيس مبارك على ان تكون جهوده للوساطة متكاملة - وغير متقاطعة - مع الجهود العربية الاخرى التى بذلت فى هذا الشان سواء منها دور الاردن او دور جامعة الدول العربية وامينها العام الدكتور عصمت عبد المجيد او دور المملكة العربية السعودية او دور سلطنة عمان.. وقد كان هذا الحرص المصرى على التكامل مع الجهود العربية الاخرى نابعا من الاحساس بان فشل الوحدة اليمنية سيكون له اثار مدمرة سواء على الشعب اليمنى او على صعيد دول الجوار او على الصعيد العربى ككل فكان الحفاظ على وحدة اليمن هو الشىء الاهم لديها من اى اعتبار اخر.

المحـــــرر



عمان استعدت لمراسم التوقيع والبيض يعرج على دمشق وعلي ناصر يشارك

سالم صالح: وثيقة العهد والاتفاق برنامجنا لحماية الوحدة والديمقراطية

□ عمان – من سلامة نعمات واقبال علي عبدالله:

■ استكملت العاصمة الاردنية التحضيرات لاستضافة الزعماء اليمنيين والتوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق». وعلم ان نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني علي سالم البيض سيعرج على دمشق في طريقه الى عمان.

وفي واشنطن («الحياة») اعرب مسؤول اميركي امس، عن امل ادارة الرئيس بيل كلينتون في ان يوقع حزبا المؤتمر والاشتراكي اليمنيان على الوثيقة غداً الاحد في عمّان.

وقال ان واشنطن شجعت اليمنيين بمختلف فئاتهم على المحافظة على وحدتهم الوطنية «وعملنا معهم عن كثب لتحقيق ذلك».

ووصل الى عمّان امس الزعيم اليمني علي ناصر محمد قادماً من دمشق لحضور التوقيع صرح على اثرها لـ«الحياة» بان توقيع الوثيقة يمثل «بداية حل نامل بان يضع حد للازمة اليمنية». وقال انه «ليس المهم اللقاء والتوقيع بقدر ما يهمنا صفاء النيات والارادة لتنفيذ هذه الوثيقة على طريق بناء دولة الوحدة وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة».

واكد ثقته بان القيادة اليمنية «قادرة على تجاوز هذه الازمة، طالما هي جادة وصادقة.. بعيداً عن المناورة والتكتيك». فيما اكد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني سالم محمد صالح الذي وصل الى عمان امس أن الحزب وكل القوى الخيرة في اليمن، سيواصلون التمسك بالوثيقة ويجعلون منها «برنامجاً وطنياً للنضال من اجل حماية الوحدة واكسابها مضامين ديموقراطية».

ولوحظ أمس ان السلطات الاردنية شددت الاجراءات الأمنية في عمان بمشاركة أجهزة الأمن العام والقوات المسلحة لضمان عدم وقوع حوادث تعكر مراسم التوقيع.

ومن المقرر ان يصل الى العاصمة الاردنية اليوم الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ورؤساء الأحزاب السياسية اليمنية لحضور التوقيع في قصر رغدان وسط العاصمة في الساعة الثانية بعد ظهر غد الأحد. ومن المتوقع ان يبث التلفزيون والاذاعة وقائع التوقيع على الهواء مباشرة.

وقالت مصادر مطلعة ان الزعماء اليمنيين سيتوجهون من قصر الهاشمية على مشارف عمان الى قصر رغدان، ومن المقرر ان يلقي الرئيس علي عبدالله صالح خطاباً يليه خطاب للبيض. وسيتناول الزعماء اليمنيون طعام الافطار الى مائدة العاهل الأردني الملك حسين.

واشارت المصادر الى أن الملك حسين والزعماء اليمنيين سيعقدون مؤتمراً صحافياً بعد مراسم التوقيع في قصر رغدان.

وقال السيد سالم صالح محمد لدى وصوله الى عمان مساء اول من أمس ان الملك حسين «حرص على ان يكون حاضراً مع الشعب اليمني في احد ابرز ازماته ومعاناته، وتواصل حضوره الخيّر باحتضان هذا اللقاء الذي لن نقول انه يخص اليمن واليمنيين، لكنه في حقيقة الأمر يخص كل العرب بل كل الخيرين في العالم الذين يهمهم ازدهار الديموقراطية وتقدمها».

وأكد ان الحزب «حرص على ان يتم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بمشاركة عربية ودولية كجزء من ضمانات التنفيذ وهو ما طالبنا به كضرورة وطنية لحماية اعظم الأهداف

التتمة في الصفحة (٤)

سالم صالح : وثيقة العهد

تتمة الصفحة الاولى

التي ناضل من اجلها اليمنيون وقدموا في سبيلها تضحيات عظام، وهي الوحدة».

وفي صنعاء (ا ف ب) جاء في بيان للمؤتمر الشعبي العام ان عضوين كبيرين فيه اغتيلا الثلثاء قرب صنعاء. واضاف البيان ان المسؤولين احمد مسعود الصرفي ومهدي محمد شبيح قتلا في مديرية بني الحارث (محافظة صنعاء) على «يد مجموعة محترفة محسوبة على احد التنظيمات السياسية التي تتخذ العنف الثوري مبرراً لإزهاق ارواح من يخالفهم». ولم يات البيان على ذكر اسم هذا التنظيم. وحض بيان المؤتمر الاجهزة الامنية على «القاء القبض على منفذي هذه الجريمة وتقديمهم الى القضاء وكشف حقيقة مخططهم ودوافع من يقفون وراءهم». ودعا اعضاء الحزب الى اتخاذ جانب الحذر.



المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٤

على صالح والبيض يوقعان وثيقة المصالحة اليمنية غداً بعمان

عبد المجيد وحسين وعرفات يشاركون فى حفل توقيع الوثيقة

عمان - عدن - وكالات الانباء - يوقع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض غدا (الاحد) فى عمان «وثيقة العهد والاتفاق» لحل الأزمة السياسية فى اليمن.

وقد وصل سالم صالح عضو مجلس الرئاسة اليمنى والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى على رأس وفد رفيع المستوى الى الاردن أمس تمهيدا للتوقيع على الوثيقة وذكرت مصادر مطلعة فى عمان ان الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية، والملك حسين عاهل الاردن، والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، ومندوباً عن الجماعة الاوروبية سيحضرون حفل التوقيع على وثيقة المصالحة. كما يحضر التوقيع ايضا عدد من رؤساء اليمن السابقين وعلى راسهم المشير عبد الله السلال وعبد الرحمن الاريانى وعلى ناصر محمد.



على عبدالله — على سالم

وقد اكد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمنى والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى عزم الحزب على التمسك بالخيار الوطنى واعتبار وثيقة العهد والاتفاق برنامجا لحماية الوحدة وتوسيع صلاحيات الحكم المحلى بما يكفل التنمية المتوازنة وبناء الدولة الحديثة، وقال المسئول اليمنى فى تصريحات له بعمان أن الحزب حريص على توقيع الوثيقة بمشاركة عربية ودولية كجزء من ضمانات التنفيذ.

فى الوقت نفسه طالب الحزب الاشتراكى اليمنى بقيام الدكتور عبد الكريم الاريانى وزير التخطيط والتنمية بتقديم اعتذار رسمى الى رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس لاتهامه له بالخيانة العظمى عقب قيامه بتكليف احد الشخصيات الجنوبية لتولى منصب المحافظ لمحافظة ابين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٤

أبناء عدن يترقبون لقاء البيض وعلي ناصر وأنصار المؤتمر الشعبي يتحفظون بمرارة في صنعاء

صنعاء: من ناجي الحرازي
عدن: من لطفي شطارة
عمان: «الشرق الأوسط»

عبرت الاوساط الاردنية عن ترحيبها بالدور الذي تلعبه عمان على الصعيد العربي اليوم في الوقت الذي تراوحت فيه ردود فعل صنعاء وعدن «بين التعلق باهداب التفاؤل، والتخوف من فشل مهرجان عمان، والدخول في مرحلة جديدة من المعاناة وخيبة الامل، في ظروف لم تتعودها المدينتان اليمنيتان من قبل، بسبب انتقال مركز الحدث من كل منهما الى الخارج، في ظل اعنف ازمة في تاريخ البلاد

فقد رحب حامد السعايدة عضو مجلس نقابة الصحافيين الاردنيين بعقد لقاء المصالحة في عمان، وقال «نتمنى حقا ومن قلوب مخلصة وصادقة ان يعود الاشقاء بعد توقيع الاتفاق وقد صفت النفوس وانتهى كل شيء، حفاظا على اليمن ووحدته، واستقرار حياة شعبه الشقيق».

وكانت الاعلام اليمنية والعمانية قد ارتفعت . الى جانب اعلام الاردن . في الطرق بين المطار والديوان الملكي ومقار اقامة وفود الاحزاب اليمنية والضيوف العرب، وسط لافتات تدعو اليمنيين الى المحافظة على وحدتهم وصيانتها، بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، على الرغم من عدم معرفة كثير من المواطنين بتفاصيل القضايا اليمنية.

قال توفيق محمد جويعد . مزارع اردني . «سمعت في الاخبار ان هناك مصالحة يمنية في عمان، وحقيقة انا لا اعرف سبب الخلافات، لكنني معني بان تتم المصالحة، وان تتحقق بين الاشقاء اليمنيين، فهم ككل شعب عربي اخر، أخوة لنا، ودعمهم واجب علينا». اما موسى العبادي . مهندس اردني ايضا . فقال: «اعرف عن خلافات الاشقاء بعض الشيء، ولكن عقد لقاء المصالحة في عمان اعطانا فرصة للاطلاع على المزيد من الاخبار المتعلقة بالقضايا اليمنية، ونحن نباركها وندعمها، ونتمنى من كل قلوبنا ان تنجح تماما لمصلحة اليمن والامة العربية باسرها». اما في عدن، فقد اتخذ رد فعل المواطنين صورة اخرى، بسبب معاناتهم المباشرة من ظروف الازمة، والاحوال التي سادت بعد الوحدة بوجه عام.

وكان ظهور الرئيس السابق علي ناصر محمد على شاشة التلفزيون اليمني لاول مرة منذ احداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986، وهو يدلي بتصريحات عقب وصوله الى عمان، للمشاركة في التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق . هو اهم حدث في الشارع العدني، واعتبر المواطنون ظهور علي ناصر على شاشة التلفزيون هو الخطوة الثانية التي يخطوها الحزب الاشتراكي بشان تاكيد جديته في مصالحة حقيقية مع اعضائه السابقين، واغلاق صفحة من الماضي، اضرت بسمعته خلال السنوات الماضية، وذلك بعد قرار تكليف محمد علي احمد . احد ابرز رجال علي ناصر . بالعودة كمحافظ لمحافظة أبين الجنوبية.

وتركز حديث أبناء عدن حول اللقاء التاريخي الذي سيعقد في عمان لاول مرة ليس بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، ولكن بين البيض وعلي ناصر محمد، بعد قطيعة استمرت اكثر من 8 سنوات، في اعقاب احداث يناير 1986، التي نجا منها البيض باعجوبة، بعد ان قتل جميع رفاقه من اعضاء المكتب السياسي السابقين، وفي مقدمتهم عبد الفتاح اسماعيل مؤسس الحزب وعلي عنتر واخرون.

وينتظر الشارع في عدن ان ينتهي لقاء البيض وعلي ناصر في عمان بعودة الرئيس السابق الى البلاد، وان تصح تكهنات البعض في ان الاشتراكي ينوي اعادة علي ناصر محمد الى موقع قيادي في الحزب، وتولي منصب رفيع في السلطة، ليوجه صفعة الى المؤتمر الشعبي العام، الذي استغل خلال السنوات الاربع الماضية ملف 13 يناير، ليذكي مزيدا من العراقيل والصعوبات امام الاشتراكي، وتشويه سنوات حكمه للجنوب سابقا . وابدى مدرس في عدن تشاؤمه من ان تحقق عملية التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في عمان اليوم اية خطوة نحو انهاء الازمة السياسية القائمة في البلاد، ولخص الصعوبة في عملية نقل الوثيقة الى الواقع وتنفيذ بنودها في سؤاله: «ماذا يعني التوقيع في عمان او في اي مكان اخر، ما دامت النوايا معدومة، وتبادل الاتهامات استمر حتى امس؟».

واكد مسؤول اعلامي في عدن ان بداية الازمة الحقيقية ستكون عقب التوقيع بين من يريد الاصلاح والتقدم ومن يريد ادارة البلاد بالازمات، واستمرار حالة اللااستقرار في اليمن. وكثير من الناس في عدن يتصورون ان التوقيع على الوثيقة يعني نقل الازمة الى طور المواجهة العسكرية بعد ان كانت محصورة بين السياسيين. ويخيم التشاؤم على كثير من المواطنين، في ان تعود الى اليمن تلك المناخات الوحدوية التي عاشتها عقب قيام دولة الوحدة في 22 مايو (ايار) عام 1990 . وفي صنعاء رحبت صحيفة «الثورة» الحكومية الرسمية بالتوقيع على الوثيقة، واعتبرت ذلك تحولا حضاريا، وقالت «الشعب اليمني اصبح هو الذي يختار حاكميه عن طريق الانتخاب الحر والمباشر وتنبثق عن هذا الانتخاب وزارة مسؤولة، مسؤولة امام النواب وتعمل تحت اشرافهم ورقابتهم». واضافت «ان نجاح الوثيقة نجاح للوحدة والديمقراطية». أما صحيفة «22 مايو» . التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام، فقد نشرت في عددها الاخير مقالاً هاجم كاتبه لجنة الحوار، ومن يقف وراء لجنة الحوار، واعتبر ان وثيقة .



المصدر : الشرق الاوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٤

العهد والاتفاق ما هي الا «كلمة حق ضعيفة يراد بها باطل وفتنة»، وقال انها «وثيقة مكر وخداع والتفاف».

وقال الكاتب انور العنسي - المعروف بتاييده للمؤتمر الشعبي العام - ان التوقيع على هذه الوثيقة لن يكون «نهاية» للازمة الراهنة ابدا، بل سيكون فاتحة شهية وبداية خطيرة لازمة جديدة مقبلة.

وتطرق الى اسباب ما طرحه - من وجهة نظره - فاشار الى ان الوثيقة ليست اكثر من صلح «اعوج»، وان الناس لم يقبلوها الا «كرها»، لان الجميع بحاجة ماسة الى اي مخرج من الازمة والى اي مدخل الى الانفراج، واضاف: ان هذه الوثيقة قد همشت مجلس النواب، وعطلت دوره وصلاحياته، وقصر اصحابها دوره على «المباركة والتاييد وليس اكثر».

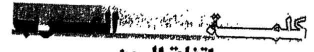
ويبقى السؤال الذي يردده الشارع في عدن، وهو: كيف سيلتقي الرئيس بنائبه وجهاً لوجه، بعد ان كال كل واحد منهما للآخر سيلاً من الاتهامات والشتائم خلال الاشهر الخمسة الماضية!؟

وهل سيتحقق لقاء عمان الهدف المرجوه منه وهو تصحيح مسار الوحدة اليمنية التى اصبحت قاب قوسين او ادنى من ذلك وقريبة الى الانفصال؟



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٢/١٩٩٤



إتفاق اليمن .. المهم ليس التوقيع

تشهد اليوم العاصمة الاردنية عمان حدثاً عربياً مهماً يتمثل في التوقيع على اتفاق المصالحة اليمنية والذي يمثل منعطفاً حيوياً في مسار هذا البلد والانتقال به من النزاع إلى الاتفاق والاستمرار في بناء صرح الوحدة وبناء اليمن سياسياً.. واقتصاديًا واجتماعياً.

ورغم تفاؤلنا بهذه الخطوة وما سوف يترتب عليها الا اننا نعتقد ان المهم ليس التوقيع وانما العمل باخلاص وجد في سبيل تفعيل هذا الاتفاق لصالح تمتين الوحدة وبناء الدولة الواحدة على اسس ديمقراطية سليمة حتى يتفرغ ابناء اليمن إلى تنمية دولتهم الموحدة واستقرارها .

لقد مر نزاع اليمن بمراحل عدة شهدنا خلاله الكثير من العقبات التي تعترض كل اتفاق والتحفظات التي تعقب كل برنامج مصالحة حتى كانت وثيقة «العهد والاتفاق» والتي شهدت هي الاخرى الكثير من التحفظات الكلامية والعملية الحادة والتي كنا نظن ستحبط عملية التوقيع او ترجأها على اقل تقدير.

ان ما يهمنا في الواقع هو ان تكون الجموع اليمنية التي وصلت عمان قد حضرت بروح جديدة وبعزيمة قوية واصرار على توقيع هذه الوثيقة والالتزام بها وليس جبراً للخواطر ورفعاً للعتب خاصة وان هذا الاتفاق يمثل حداً فاصلاً بين ان يكون اليمن دولة موحدة اولا يكون..

من هنا فاننا نأمل ان يكون التوقيع اليوم بروح جديدة صادقة في التوجه الوحدوي وفي الاقتناع الصادق بمعالجة كل اخطاء الماضي والانفتاح باصرار نحو اسلوب جديد لتمكين التعايش وخلق قواعد راسخة بين ابناء هذا البلد الواحد وان لا يكون التوقيع على خلفية «الضمانات» غيرها من «الكوابح» التي ستقف حجر عثرة في سبيل دولة الوحدة..

اننا نتطلع مع كل ابناء امتنا اليوم صوب عمان لنشهد ميلاداً جديداً لدولة اليمن ولنشهد منهجاً جديداً ايضا لحل مشاكلنا العربية على قاعدة الحوار وجدال الحسنى ونبذ المنطلقات الشخصية في الصراع السياسي حتى تنبنى دولنا ومعها امتنا على قواعد سليمة تحصنها من داء الفرقة والتشتت والتمزق.

«العرب»



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٢/١٩٩٤

قبليون يحتجزون ناقلات وصهاريج

أزمة غاز ونفط في صنعاء وبعض المحافظات اليمنية

عدن ـ مراسل «العرب» الخاص:

للاسبوع الثاني على التوالي لاتزال اعداد كبيرة من ناقلات النفط وصهاريج الغاز محتجزة في المنطقة الواقعة بين مصافي «صافر» ومدينة مارب من قبل بعض رجال القبائل الذين قاموا بمنع القاطرات التي تقوم بنقل النفط والغاز من مصافي صافر إلى صنعاء وبعض المحافظات الشمالية هو الامر الذي تسبب في حدوث ازمة في امدادات الغاز والنفط في العاصمة وبعض المحافظات التي يتم تمويلها بهذه المواد من مصافي صافر.

وقالت صحيفة «الثوري» الصادرة امس في عدن ان رجال القبائل يطالبون الدولة بالزام التاجر «عقلان الراشدي» باعادة سياراتهم التي كان الراشدي اشتراها منهم بشيكات بدون رصيد او بدفع قيمة سياراتهم التي وصل عددها «١٨٠» سيارة حتى ليلة امس كما يقول احد الاشخاص.. الضحايا الذين افاد بان هناك العديد من رجال القبائل لا يزالون يفدون الى مارب وبحوزتهم شيكات بدون رصيد استلموها من قبل هذا النصاب الكبير واوضح بان هذا العدد من السيارات خاص ببعض ابناء محافظتي مارب والجوف فقط.

ومن جانب اخر اوقفت شركة «هنت» الامريكية للنفط العاملة في حقول مارب مؤخر اعمال الحفر والصيانة في الحقول تحسبا لاية ردود فعل قد تحدث من قبل رجال القبائل الذين نصب عليهم «عقلان الراشدي» اذ تخشى الشركة ان تتعرض معداتها للاحتجاز او عمالها للخطف هذا وقد اوقفت الحفارات رقم RIG ـ ٢٠١ و RIG ـ ٢٠٠ و RIG ـ ١ بالاضافة الى وقف اعمال الصيانة في الحقول.

٠٤٠١٧٦



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٦/١٩٩٤

الأحمر يطالب بضمانات اضافية لتنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق»

صنعاء — من مراسل «العرب» عبدالرحمن بجاش

تسجيلا لمواقف اللحظة الاخيرة قبل التوقيع فقد وجه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس حزب الاصلاح ما اعتبرته صحيفة ٢٢ مايو «مؤتمر» شروط ثلاثة للموافقة على وثيقة الضمانات والتى توصلت اليها لجنة الحوار بما فيها الاصلاح خلال الاسبوع الماضي، ونفت صحيفة «الصحوة» الناطقة باسم الاصلاح تراجعها عنها وهو ما ذكرته صحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام في اخر عدد لها صباح الاثنين الماضي، فقد طالبت رسالة الاصلاح المواجهة الى اللجنة اضافة بعض النقاط الى ان وثيقة الضمانات الدستورية والقانونية التى كانت اللجنة قد اقرتها والنقاط:

— اعتبار التوقيع نهاية الازمة

— عودة القيادات الرسمية الى صنعاء بعد التوقيع والتئام الهيئات الدستورية.

— التاكد على شرعية المؤسسات الدستورية القائمة.

وقالت مصادر ان الاصلاح سيشارك في التوقيع بغض النظر عن الاخذ بالنقاط من عدمه، واعتبرت اوساط سياسية ان الرسالة تاتي في سياق التاكيد على دور مجلس النواب رداً على ما تطرحه بعض الاوساط في ان وثيقة العهد والاتفاق قد سحبت البساط من المجلس وعلى نفس الصعيد قالت «صوت العمال» الصادرة الخميس الماضى ان «الاجتماع الاخير للهيئة العاليا للاصلاح قد شهد جدلاً حاداً حول وثيقة الضمانات القانونية والدستورية حيث وجهت انتقادات حادة الى ممثلى الاصلاح في لجنة الحوار عبدالوهاب الانسى وحمود الذارحي من قبل الرافضين للضمانات — حسب الصحيفة — الشيخ الزنداني والشيخ الاحمر وقد انسحب الآنسي من الاجتماع»..

٠٤٠١٧٧



المصدر : العربي القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٢/١٩٩٤

بعد اجتماعه مع مبارك في القاهرة

البيض يصل دمشق ويطلع الأسد على التطورات في الساحة اليمنية

القاهرة ـ دمشق ـ ق.ن.أ ـ رويتر:

استقبل الرئيس السوري حافظ الأسد أمس السبت علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني والوفد المرافق له الذي يزور دمشق حاليا.

وذكرت مصادر دبلوماسية مطلعة أن الحديث خلال اللقاء قد تركز حول الاوضاع والتطورات الراهنة في المنطقة وحول عدد من القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك.

واشارت هذه المصادر في تصريح لمراسل وكالة الانباء القطرية في دمشق إلى أن علي سالم البيض قد اطلع الرئيس السوري خلال هذه المقابلة على التطورات المستجدة على الساحة اليمنية وآخر ما وصلت اليه الجهود المبذولة من اجل المصالحة الوطنية اضافة الى ما تضمنته وثيقة العهد التي سيتم التوقيع عليها في العاصمة الاردنية اليوم.

وكان نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض قد وصل إلى دمشق أمس السبت لاطلاع الرئيس السوري حافظ الاسد على وثيقة المصالحة اليمنية التي يتوقع ان تنهي الازمة السياسية التي عصفت باليمن خلال الشهور الماضية ويتم التوقيع عليها في عمان غدا الاحد.

وقال البيض في تصريح لدى وصوله انه سيبحث مع الاسد والمسؤولين السوريين سبل تحقيق التضامن العربي وإزالة «الخلافات العربية» والعمل على تعزيز العلاقات الثنائية بين سوريا واليمن.

وكان في استقبال البيض الذي يرافقه وفد يضم سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وآخرون نائب الرئيس عبد الحليم خدام ووزراء ومسؤولين كبار.

وقال البيض في تصريحه «انها لمناسبة أن نطلع أشقاءنا السوريين على ما يجري من تفاعلات في أوضاعنا الوطنية وما توصلت اليه الحوارات والجهود الوطنية من نتائج تضمنتها وثيقة العهد والاتفاق التي سيجري التوقيع عليها في العاشر من رمضان المبارك في العاصمة الاردنية عمان.

وكانت سوريا التي تربطها علاقات قوية بقادة الشطرين في اليمن لعبت دورا من وراء الكواليس للتوصل إلى انهاء الخلافات اليمنية وعند استفحال الازمة زار مسؤولون يمنيون بزيارة دمشق مؤخرا.

وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد استقبل الليلة قبل الماضية علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي.



المصدر : الديار اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٤

في احتفال يحضره الملك حسين والامين العام للجامعة العربية

الرئيس اليمني ونائبه يوقعان في عمان اليوم وثيقة المصالحة الوطنية



■ الملك حسين خلال استقباله الرئيس اليمني [illegible] الى عمان «رويتر»

عمان - وكالات الانباء:

يوقع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض في عمان اليوم وثيقة المصالحة الوطنية التي من المؤمل ان تضع حداً للازمة السياسية التي يمر بها اليمن منذ سبعة اشهر ويهدد وحدته بالخطر.

وكان الرئيس اليمني قد وصل الى عمان امس قادما من أرتيريا حيث استقبله عاهل الاردن الملك حسين.. فيما وصل نائبه في وقت لاحق بعد زيارتين سريعتين لمصر وسوريا.

وسيشهد حفل التوقيع على الاتفاق العاهل الاردني وولي عهده الامير حسن والامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد.

وتنص الاتفاقية التي صاغتها لجنة الحوار الوطني المؤلفة من 27 عضوا يمثلون كل الاحزاب في 18 يناير على اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية وادارية بجدول زمني يتراوح بين اسبوعين وعام واحد لتنفيذ بنودها.

ويرأس صالح حزب المؤتمر الشعبي العام ويتزعم البيض الحزب الاشتراكي اليمني. وشريكهما في الحكومة الائتلافية الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس البرلمان وزعيم حزب الاصلاح الاسلامي.

وقال مصدر ان حزب المؤتمر الشعبي العام والاصلاح يعتبران التوقيع عليها هدف في حد ذاته يمثل نهاية الازمة.

وقال المصدر ان الحزبين يريدان عودة البيض ومسئولي الحزب الاشتراكي الآخرين بما في ذلك حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الى العاصمة صنعاء من عدن التي اعتكفوا فيها منذ عدة اشهر.

واضاف المصدر قوله ان الحزب الاشتراكي يعتبر الاتفاقية مجرد بداية. وان خطوات تنفيذها ستكون اختبارا للنوايا الحقيقية وان عودة مسئولي الحزب الاشتراكي الى صنعاء ستكون تدريجية ووفقا لخطوات التنفيذ.

وقالت المصادر ان من المتوقع ان يعارض حزب المؤتمر الشعبي العام والاصلاح هذه الآراء. واضافت قولها ان من المتوقع ان يعود البيض من عمان الى عدن ومن المحتمل ان يؤدي اليمين كنائب لرئيس البلاد امام جلسة برلمانية في عدن.

٠٤٠١٧٩

سفير الجمهورية اليمنية «للعرب»:

الشعب اليمني يتجه بأنظاره الى العاصمة الأردنية

سيتم تنفيذ بنود اتفاق المصالحة وفقا لجدول زمني

كتب: هشام يونس

قال سعادة سفير الجمهورية اليمنية عبد الوهاب ناصر جحاف ان الشعب اليمني ينتظر الآن بفارغ الصبر توقيع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض على اتفاق المصالحة التي تمت لحل الأزمة اليمنية.

وقال في تصريح لـ «العرب» ان الشعب اليمني كله يتجه بأنظاره الى العاصمة الاردنية عمان في الوقت الحاضر ولدينا امل كبير في ان تتحقق الآمال وتنفرج الازمة بعد هذا التوقيع.

واضاف سعادته انه سوف يتم بمشيئة الله تنفيذ ما تمت عليه المصالحة حسب جدول زمني يتفق عليه القادة.

وحول توقعاته قال: ليس لدي تعليق سوى انني كفرد من افراد الشعب اليمني انتظر لحظات التوقيع ونحن جميعا في انتظار الاحد. جاء ذلك في تصريح خاص «للعرب» حول المصالحة اليمنية التي من المقرر ان تتم اليوم في العاصمة الاردنية عمان حيث يوقع الرئيس اليمني علي عبداله صالح ونائبه علي سالم البيض وثيقة المصالحة الوطنية لحل الازمة اليمنية التي استمرت حوالي ستة اشهر



سعادة سفير الجمهورية اليمنية



المصدر : العرب [illegible]

التاريخ : ٢/٢/١٩٩٤

لا يمكن إدخال اليمن في عضوية مجلس التعاون

القاسمي : لاشيء يمنع في المستقبل من بناء تعاون جدى مع العراق وإيران

لندن ـ كونا ـ قال امين عام مجلس التعاون الخليجي الشيخ فاهد القاسمي في تصريح صحفي نشر في لندن اليوم ان دول المجلس استفادت من تجربة غزو الكويت وذلك بالاهتمام ببناء الامن.

وقال القاسمي في حديث لمجلة سعودية تصدر في لندن باللغة العربية ان قمة الرياض الاخيرة ركزت على ضرورة دعم قوة درع الجزيرة لكي تصبح قوة رادعة في المستقبل

ومضى يقول ان هذا نابع من منطلق الاهتمام بان مسؤولية الدفاع عن هذه المنطقة تقع اساسا على ابنائها.

واوضح ان «الاتجاه الآن هو لبناء النفس والاعتماد على الذات ومن ثم التعاون مع الاشقاء والاصدقاء».

وردا على سؤال حول مستقبل العلاقات مع العراق وايران اكد القاسمي ان «لاشيء يمنع في المستقبل من بناء تعاون جدى».

الا ان الشيخ فاهم القاسمي شدد على ان هذا التعاون يجب ان يقوم اولا على احترام السيادة لكل دول المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتخلي عن سياسة التهديد واعادة الأراضي التى احتلت خاصة جزر الامارات إلى اصحابها واحترام كافة قرارات الأمم المتحدة.

كما أكد على أنه يجب على العراق ان يعترف بترسيم الحدود مع الكويت وفقا لما قررته اللجنة الدولية لترسيم الحدود.

وردا على سؤال آخر اكد الامين العام لمجلس التعاون انه لا يمكن ادخال اليمن في عضوية المجلس موضحا ان المجلس يضم دولا تجمع بينها خصوصيات معينة كالأنظمة السياسية والخلفية التاريخية والبناء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط / [illegible]

التاريخ : ٢٠ شباط ١٩٩٤

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

اليمنيون في عمّان

لا يمكن لاحد ان ينكر مدى الحرج الذي يحيط بالمصالحة اليمنية ـ اليمنية في العاصمة الأردنية. فقد كان من المفروض ان تتم المصالحة في اليمن نفسها وليس على أرض خارجية، خاصة أنها بين طرفين محليين وشريكين في ادارة الحكم، ولكنها ليست حالة شاذة في السياسة العربية، فالكثير من الخلافات تجد حلولها خارج الحدود، مثل الوفاق اللبناني الذي تحقق بشكل فعلي في السعودية وأنهى ذلك المؤتمر حرب الخمسة عشر عاماً وارسى قواعد العلاقة القائمة داخل لبنان.

من هنا فإن البحث عن وسيط خارجي يحل المشكلة الداخلية يستحق التشجيع ويبرر تجاوز حساسية ادخال الغير في قضايا الأخوة، بعد اكثر من عام ونصف العام من المشاحنات التي قضت على أكثر من مائة وخمسين من سياسيي البلاد راحوا ضحية اغتيالات متبادلة، وهددت هذه المشاحنات ليس فقط بالغاء الوحدة اليمنية بل بنشوب حرب اهلية بين الطرفين.

والجميع يحثون الطرفين على نسيان الماضي واعتبار أن الوحدة تبدأ من مؤتمر عمان، مثلما خطا الوفاق اللبناني اول مسيرته الجادة من مدينة الطائف. فأي قلاقل في منطقة اليمن ستسيء لليمن ومستقبلها وستهدد المنطقة باكملها بحرب ليس لاحد مصلحة فيها. فمثل هذه الفتن الصغيرة هي التي تؤدي عادة الى نزاعات طويلة تبدأ بطرفين ثم تحرق الجميع في نارها.

ولهذا فالمصالحة اليمنية يجب أن تكون مصالحة تقوم على امكانية تنفيذها، وتكون قادرة على المضي في مشوارها. فالوحدة قامت على فرضية واحدة وهي ان الحكومتين ترغبان في الوحدة، واكتفتا بالنية الحسنة في تنفيذ المشروع واعلنتا عن الطبخة الوحدوية دون مراجعة وبلا ضوابط تحفظ للجميع حقوقهم وتوضح واجباتهم، ولهذا لم يطل عمرها مع اول امتحان مرت به في أن تتحول الوحدة الى سجن للجميع.

وطالما ان السياسيين في اليمن يعتقدون ان الوحدة قدر يجب السير فيه فانهم في حاجة الى وضوح اكثر، وفي حاجة الى إعطاء الوقت حقه في التنفيذ. فمعظم الوحدات التي تتم بسرعة تحترق كذلك بسرعة، واكثر الوحدات التي تطبخ ببطء تنضج بشكل افضل. فالوحدة بين اليمنين عملية دمج بين الكثير من المتناقضات التي تتطلب وقتاً لنزع الأشواك حتى تكتمل.

ويمكن القول إن هذه الفرصة الأخيرة من أجل تجربة الوحدة، وتستحق ان تبدأ من جديد بروح اكثر إيجابية وباستعداد لتحقيقها يتجاوز مرحلة الخطر الذي عبرته قبل ايام الى مرحلة التصالح. إن سر المصالحة سيكون في إعطاء كل جانب اكبر قدر من الحرية في الحركة في منطقته، الذي سيعني الخروج من عقلية الإدارة المركزية التي ربطت الطرفين رغماً عنهما طوال ثلاثة اعوام وادت في النهاية الى نشوب الخلافات بينهما. ولو تحقق للطرفين مساحة يعمل كل منهما فيها بامكانياته السياسية والحزبية والمادية لاستطاعا تلافي اسباب النزاع الذي يمكن القول انه كان على الصلاحيات.

لجنة الحوار تدعو الى الثقة المتبادلة والتسامح

اليمنيون يعقدون آمالاً عريضة على توقيع وثيقة العهد والاتفاق

صنعاء — ا.ش.ا — ا.ف.ب — يعقد الشعب اليمني امالا عريضة على توقيع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض اليوم الاحد على وثيقة العهد والاتفاق في العاصمة الاردنية عمان.

ويعتبر الشعب اليمني هذه الوثيقة هي المخرج للازمة السياسية التي شهدتها الجمهورية اليمنيه على مدى الاشهر الستة الماضيه ويرى في الوثيقة السبيل لبناء الدوله اليمنية الحديثة.

ويعني اليوم الاحد بالنسبة لليمن بداية الطريق الذي تتكاتف فيه الجهود لتنفذ ما جاء في بنود الوثيقة من خلال المؤسسات الدستورية وبمتابعة لجنة حوار القوى السياسية.

ويامل الشعب اليمني ان يكون توقيع الوثيقة هو النهاية لاستعادة الثقة بين صانعي الوحدة اليمنية.

ولعل اتفاق القوى السياسية اليمنية على تحديد يوم العاشر من رمضان اليوم الاحد لتوقيع الوثيقة هو بادرة خير وانتصار لكل القوى السياسية الخيرة التي تسعى لان يعم الامن والاستقرار ربوع اليمن الواحدة.

من جانب اخر اعربت لجنة الحوار اليمنية عن املها في ان يكون التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق الذي سيوقع اليوم تتويجا عمليا لحالة جديدة ولنقلة نوعية تسودها روح الثقة المتبادلة والتسامح.

ونقل «راديو عمان» في بيان وجهته اللجنة الى الشعب اليمني بعد انتهائها من اعمالها التمهيدية في عمان امس وانجاز وثيقة العهد والاتفاق بجميع ابناء الشعب اليمني لتوحيد الصفوف والتعاون لانجاح الوثيقة.

واكدت اللجنة تقنيها بان مؤسسات الدولة اليمنيه لن تدخر جهدا في سبيل توفير الاجواء الايجابية وبذل الجهود لتذليل العقبات تمهيدا لتنفيذ الوثيقة بعد التوقيع عليها.. املة ان يتجاوز الجميع كل ما من شأنه وضع العوائد في طريق التنفيذ.

وناشد البيان المنظمات النقابية والاتحادية القيام بدور متميز في سبيل نشر الوعي والتعاون من اجل بناء الدولة اليمنية الحديثة على اساس النظام والقانون ورفض العنف وانتهاج مبدأ الحوار الديمقراطي كخيار حضاري لحل جميع القضايا.



صالح التقى أفورقي والبيض شاور مبارك والاسد

اليوم توقيع وثيقة المصالحة اليمنية في عمان

عمان - عواصم وكالات، - اذا لم تقع مفاجاة اللحظة الاخيرة فانه من المتوقع ان تنتهى الازمة اليمنية اليوم بتوقيع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض على وثيقة العهد والاتفاق التي توصلت اليها لجنة الحوار الوطني اليمني في وقت سابق.

وقد توجه الرئيس اليمني ونائبه الى عمان امس للتوقيع على هذه الوثيقة.

قال راديو صنعاء ان الرئيس اليمني على عبد الله صالح غادر صنعاء يوم امس الاول متوجها الى اريتريا لاجراء محادثات مع الرئيس اسياسي افورقي.

وتوجه صالح الى العاصمة الاردنية عمان امس لكي يحضر اليوم حفل توقيع اتفاق سلام وطني يؤمل ان يضع حدا لازمة سياسية تعصف باليمن منذ سبعة اشهر.

وكانت اريتريا من بين الوسطاء الاجانب بين صالح ونائبه علي سالم البيض اللذين اغرقت خلافاتهما اليمن في اسوا ازمة سياسية منذ اتحاد شطريه الشمالي والجنوبي في مايو ايار ١٩٩٠.

وقال راديو صنعاء ان صالح اعرب عن امله في ان تتحرك جميع الاحزاب عقب توقيع وثيقة العهد الاتفاق الى ساحة الترجمة الفعلية له ووضعه موضع التنفيذ بشكل يرسخ الوحدة والاستقرار في اليمن. ويقضي الاتفاق الذي توصلت الية لجنة من جميع الاحزاب في ١٨ يناير الماضي بادخال اصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية وادارية.

ونقل الراديو عن صالح قوله لدى صوله الى اسمرة ان زيارته ستتيح له بحث العلاقات الثنائية بين اليمن واريتريا والمسائل ذات الاهمية لمنطقة القرن الافريقي.

كما غادر اعضاء لجنة الحوار الوطني الحزبية التي اعدت الاتفاق صنعاء في طريقهم الى عمان لتوقيع الاتفاق.

وفي بيان الى الشعب اليمني اعربت اللجنة عن ثقتها في ان الجميع لن يدخر جهدا في وضع الاتفاق موضع التنفيذ.

وقال البيان الذي اذاعة التلفزيون اليمني ان اللجنة تامل ان يكون توقيع الاتفاق بمثابة بداية جديدة تتجاوز وراءها رواسب الماضي.

ومن جهة ثانية وصل الى القاهرة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض قادما من عدن في زيارة سريعة لمصر تستغرق يوما واحدا قبل أن يتوجه الى سوريا ومنها الى الاردن لتوقيع اتفاق مصالحة وطنية ينهي الازمة السياسية في اليمن.

وقال البيض للصحفيين لدى وصوله الى مطارالقاهرة انه سيلتقي بالرئيس المصري حسني مبارك «للتشاور حول القضايا المشتركة عربيا ويمنيا وما يدور في اليمن حاليا». وقال، لقد وصلت للقاهرة حيث يتنامى دورها في عملية الوفاق والاتفاق العربي، وساتوجه بعد ذلك الى دمشق للتشاور مع الرئيس السوري حافظ الاسد ومنها الى عمان للتوقيع على وثيقة الاجماع الوطني وثيقة العهد والاتفاق وسيكون توقيعها مباركا في الاردن حيث تم اعدادها بشكل جيد.

وكان في استقبال نائب الرئيس اليمني بالمطار وزير الخارجية المصري عمرو موسى الذي قال اننا نتطلع جميعا لوضع افضل بين الاخوة في اليمن.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٢/١٩٩٤

وقال سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني انه سيتم التوقيع على الوثيقة في العاصمة الاردنية بعد يومين بحضور جميع الامناء العامين للاحزاب السياسية اليمنية ومنهم الرئيس صالح ونائبه.

وحيا صالح الجهود التي بذلها الملك حسين عاهل الاردن منذ بروز الازمة اليمنية وحتى اجماع مختلف الاحزاب اليمنية وفئات الشعب اليمني على وثيقة العهد والاتفاق.

وقال في مؤتمر صحفي ان عمان وهي تحتضن ممثلي الاحزاب والشخصيات السياسية والاجتماعية اليمنية هي محط انظار الجميع لا لانها تحتضن مسالة يمنية محضة بقدر ما تحتضن انجازا عربيا وانسانيا لا يعني اليمنيين وحدهم بل يحظى بعناية الجميع اشقاء واصدقاء. واضاف صالح وهو ايضا الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني يقول ان التقاء اليمنيين في عمان لتوقيع الوثيقة ينقلهم الى خطوة اكثر تقدما واهمية تستلزم تنفيذ منطوق الاتفاق والالتزام به وتحقيق ذلك يقتضى تضافر كل الجهود وتمثيل مفاهيم الوثيقة ومصالح الشعب اليمني.



المصدر : .... الشرق الأوسط السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢٠ فبراير ١٩٩٤

أروقة وأجنحة فندق الأردن تشهد الفعاليات اليمنية

تأكيد التوقيع لإنهاء الأزمة السياسية وترحيب حزبي مشروط بالاتفاق

عمان - مسقط: «الشرق الاوسط»

يوقع اليوم كل من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض على «وثيقة العهد والاتفاق» في العاصمة الأردنية عمان، بحضور الملك حسين ملك الأردن، والدكتور عصمت عبد المجيد - الامين العام لجامعة الدول العربية - ويوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية، وبمشاركة زعماء أحزاب المعارضة اليمنية، امام الرؤساء اليمنيين الثلاثة السابقين المشير عبد الله السلال وعلي ناصر محمد والقاضي عبد الرحمن الارياني.

وظلت «الأزمة البروتوكولية» المتعلقة باستقبال كل من صالح والبيض معلقة، وأدى ذلك الى تاخر وصول البيض من دمشق حتى اليوم، بينما وصل صالح عصر امس، بعد ساعة من وصول المهندس حيدر أبو بكر العطاس - رئيس الوزراء اليمني - ثم تبعه وصول طائرة امين عام الجامعة العربية، وكان يوسف بن علوي عبد الله اخر الواصلين الى مطار الملكة علياء الدولي في عمان بعد العشاء.

والجدير بالذكر ان يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يحضر مراسم التوقيع ممثلاً عن السلطان قابوس بن سعيد. وأعرب في تصريح عن تقديره لدور الملك حسين، وتمنى أن ييسر الله تحقيق المصالحة اليمنية على يديه، ويكون ذلك خاتمة للأزمة اليمنية. وأضاف انه سيجري مباحثات مع وزير الخارجية الأردني طلال الحسن على هامش اللقاء اليمني.

وكان الملك حسين قد استقبل الرئيس اليمني استقبالا رسميا، حيث عزفت فرقة موسيقية السلامين الوطنيين للأردن واليمن، واطلقت المدفعية 21 طلقة.

وعقدت لجنة الحوار الوطني - التي وضعت «وثيقة العهد والاتفاق» ووقعت عليها بالأحرف الأولى يوم 18 يناير (كانون الثاني) الماضي - اجتماعاتها في مقر السفارة اليمنية بالأردن الساعة الواحدة بعد ظهر امس، ابحثت فيه اللمسات الأخيرة للتوقيع على الاتفاق، بينما شهدت اروقة واجنحة «فندق الاردن» في منطقة الدوار الثالث بجبل عمان - حيث مقيم الوفود الحزبية والصحافية والاعلامية وكبار الشخصيات والفعاليات اليمنية - لقاءات مكثفة ومناقشات لحسم اي قضايا تتعلق بترتيبات اللحظة الأخيرة.

ويعتبر «فندق الأردن» واحداً من اكبر واقدم فنادق عمان، وكان هذا الفندق خلية نشاط تعج بالنشاط طوال اليومين الماضيين شمل فعاليات تنوعت بين الاجتماعات واللقاءات، وحوارات وتصريحات صحافية جانبية، أدلى بها المسؤولون اليمنيون، برز فيها الطابع الحزبي اكثر من الطابع الرسمي.

وأكد الرئيس اليمني (الشمالي) الأسبق عبد الله السلال اهمية وثيقة العهد والاتفاق، وقال ان «الأمور الواردة فيها مهمة جدا، وهي قابلة للتطبيق اذا ما توفرت النوايا الصافية لدى مختلف الأطراف اليمنية، باعتبار ان تنفيذ الاتفاق يحتاج الى عزم واصرار واخلاص».

وأكد السلال ثقته في ان كلا من «الرئيس اليمني علي عبد الله صالح



ونائبه علي سالم البيض عنصر خير»، ومن هنا فهو متفائل بتطبيق الاتفاق.

واثنى السلال - الذي كان يجلس مع ابنه علي الذي يعمل سفيرا بوزارة الخارجية اليمنية في جناحه، ويستعد للقاء قصير مع الرئيس اليمني (الجنوبي) السابق علي ناصر محمد - على جهود الأردن في العمل على توحيد الصف وانهاء الأزمة اليمنية، وقال ان «الشعب اليمني لن ينسى ذلك، وسيظل يقدره كثيرا للأردن وللملك الحسين».

ورداً على سؤال صحافي، قال السلال ان بلاده «شانها شان اي بلد عربي اخر تتعرض لمعاناة خارجية، وغير عربية بالدرجة الاولى»، واضاف، «ليس ذلك بالامر المهم، فما يهمنا حاليا هو الأوضاع في الداخل، وتوجه الجميع على اختلاف مستوياتهم نحو نطبيق الاتفاق بهمة واخلاص وصفاء نية».

اما الدكتور احمد الاصبحي - امين سر المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس) - الذي يعيش في منفى اختياري بعمان، خشية على امنه الشخصي، بعد تعرضه لمحاولة اغتيال قبل حوالي عامين، فقد وصف وثيقة العهد والاتفاق؛ بانها «الثورة الحقيقية في حياة وتاريخ اليمن»، واكد ضرورة تطبيقها، وقال ان «الجميع مصمم على ذلك مهما كانت الظروف، لأن تطبيق الوثيقة يعنى مصلحة شعب اليمن بكافة فئاته».

واشار الاصبحي - الذي كان يتحدث، في بهو فندق الأردن - الى ان الاتفاقية، «هي برنامج عمل، له خطواته التنفيذية المعروفة، والمحددة بجدول زمني». وقال ان «الضمانة الأساسية للتطبيق تبدو واضحة في حضور الجميع الى هنا الى عمان. حيث ذلك دليل عملي واضح على جدية الجميع».

وقال الدكتور الاصبحي «اعتقد أن علينا جميعا ان نصون الوحدة، وان نحرص كل الحرص على تطبيق الاتفاق بشكل كامل، وباسلوب اخوي»، حفاظاً على وحدة الصف ومصلحة اليمن والشعب اليمني».

واشارت مصادر الوفود اليمنية في عمان الى ان «توفر عامل الثقة بين طرفي الخلاف في اليمن مرهون بمدى تطبيق بنود «وثيقة العهد والاتفاق». التي ستوقع في عمان اليوم، فاذا ما تم تنفيذ 10 في المائة منها في المرحلة الاولى، فان ذلك يعني توفير قدر 10 في المائة من الثقة، وكلما تواصلت عملية التطبيق، تزايدت الثقة المتبادلة، واصبح تطبيق الاتفاق حقيقة راسخة».

واعتبر عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن وثيقة العهد والاتفاق «بمثابة جمع للقواسم المشتركة للمشاركين في اعدادها»، وقال «لن يتم التوصل الى ما هو احسن منها في المرحلة الحالية». وقال امين عام اتحاد القوى الشعبية اليمنية ابراهيم بن علي الوزير ان «الوثيقة تعبير صادق وامين عن احساس الشعب اليمني، حيث طرحت معظم الاحزاب ما لديها من افكار فيها بشان معالجات المشكلات الوطنية».

وتوقع مصدر اردني ان يقيم العاهل الأردني مساء اليوم بعد توقيع الاتفاق - مادبة افطار كبرى على شرف الرئيس اليمني ونائبه، والوفود التي تحضر توقيع الاتفاق، اضافة الى كبار المسؤولين الأردنيين.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٢/١٩٩٤

الخطوة مرتبطة بما يحدث من تطورات في عمان

حسين قد يطير إلى صنعاء يوم الاثنين لحضور أداء البيض القسم كنائب للرئيس

عمان - رويتر — وصل العشرات من الشخصيات السياسية اليمنية ووجهاء البلاد إلى الأردن لحضور حفل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض في عمان اليوم الاحد

ويأمل المسؤولون والدبلوماسيون العرب ان يكون التوقيع على اتفاقية السلام الوطني البداية لانهاء اكثر من سبعة أشهر من الخلاف الذي يهدد وحدة البلاد

ويقول المراقبون ان ... يسود الجو العام تفاؤل لكن يشوبه الحذر والمخاوف من ان يفشل الاتفاق بعد عودة الزعيمين المتناحرين الى اليمن في غياب الضمانات السياسية والأمنية المطلوبة

ووصفت بعض الصحف الأردنية الصادرة أمس السبت هذا اللقاء على أنه اكبر حدث عربي في الاردن منذ القمة العربية التي عقدت في عمان عام ١٩٨٧ قبل أسابيع من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة.

وتنص الاتفاقية اليمنية التي صاغتها لجنة الحوار الوطني المؤلفة من ٢٧ عضوا يمثلون كل الاحزاب في ١٨ يناير - كانون الثاني على اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية وإدارية بجدول زمني يتراوح بين أسبوعين وعام واحد لتنفيذ بنودها. ومن المتوقع وصول الامين العام للجامعة العربية السيد عصمت عبد المجيد ووزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي ممثلا للسلطان قابوس بن سعيد الذي حالت مشاغله دون حضور مراسم التوقيع على الرغم من جهود الوساطة التي قام بها ايضا. ومن المقرر ان يتم التوقيع على الوثيقة اليوم الأحد خلال احتفال كبير وسيلقي الملك حسين وصالح والبيض كلمات بحضور السفراء العرب والأجانب المعتمدين في الاردن يعقبها مادبة افطار على شرف المصالحة.

وقالت بعض المصادر السياسية ان الملك حسين قد يصطحب صالح والبيض في طائرته الخاصة الى صنعاء يوم الاثنين ويحضر مراسم اداء البيض اليمين كنائب لرئيس البلاد امام جلسة برلمانية قبل عودته الى عمان وذلك بهدف اعطاء زخم آخر لتنفيذ بنود الاتفاق.

وقال احد المصادر «لكن هذه الخطوة مرتبطة بما يمكن ان يحدث من تطورات في عمان خاصة وان الملك حسين لن يقدم على اية خطوة كهذه اذا لم يضمن الحد الادنى من النجاح».



الرئيس اليمني يشيد بمساعي العاهل الأردني في حل الأزمة

حسين وصالح يبحثان ترتيبات التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق

عمان - قنا - عقد في عمان مساء امس اجتماع بين الملك حسين عاهل الاردن والرئيس اليمني علي عبدالله صالح الذي يزور عمان حاليا للتوقيع اليوم الاحد مع نائبه علي سالم البيض على وثيقة العهد والاتفاق والتي كانت قد توصلت اليها لجنة الحوار اليمنية لانهاء الازمة السياسية المستمرة منذ شهر اغسطس الماضي بين الرئيس ونائبه.

وجرى خلال الاجتماع البحث في ترتيبات التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق والعلاقات الثنائية والوضع العربي الراهن.

وكان الرئيس اليمني قد اشاد في تصريح ادلى به لدى وصوله امس بمساعي الملك حسين لانهاء الازمة في اليمن واعرب عن امله في ان يكون التوقيع على الوثيقة هو المخرج المناسب لانهاء الازمة السياسية التي قال انها جثمت على صدر شعبنا وامتنا العربية اكثر من ستة اشهر وشكلت تهديدا خطيرا لمسيرة الوحدة والديمقراطية في بلادنا.

واضاف اننا نتطلع بان يعمل الجميع وفي الطليعة اطراف الائتلاف الحاكم وبقية القوى السياسية على الساحة اليمنية من اجل الانتقال بهذه الوثيقة الى واقع التطبيق الفعلي وذلك [illegible]

المنشود منها في بناء الدولة اليمنية الحديثة وترسيخ أسس المستوى الافضل لليمن في ظل راية الوحدة الديمقراطية.

كما وصل إلى عمان عصر أمس السبت أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد للمشاركة اليوم في مراسم توقيع اتفاق المصالحة الوطنية اليمنية بحضور قادة صنعاء وعدن.

وفي تصريح صحافي مقتضب لدى وصوله إلى عمان أعرب عبد المجيد عن امله في تطوير وتحسين العلاقات العربية - العربية وصولا إلى الوحدة المنشودة.

ووصل الى عمان ايضا رئيس مجلس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس للمشاركة في مراسم توقيع الاتفاق

وقد أعرب العطاس عن شكره وتقديره للأردن شعبا وحكومة لما ابدوه من اهتمام وتفاعل صادق مع الشعب اليمني.

وقال اننا نتطلع في هذا الوقت نحو الامام ونأمل ان تشكل هذه المناسبة انطلاقة صحية وصحيحة نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة المؤسسات والنظام والقانون التي تستجيب لتصحيح مسار الوحدة والخيار الديمقراطي ولكافة طموحات ابناء اليمن.



المصدر : الأهـــرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٤

زعماء اليمن يوقعون وثيقة العهد والاتفاق بعمان اليوم

صالح: القوى السياسية اليمنية مدعوة إلى تنفيذ ما جاء في الوثيقة

البيض يبحث مع الأسد تفاعلات الأزمة

عمان - دمشق - وكالات الانباء : تشهد العاصمة الاردنية - عمان - اليوم مراسم توقيع وثيقة «العهد والأتفاق» بين الاطراف اليمنية المتنازعة بغية إنهاء الأزمة السياسية والاقتصادية الخانقة التى شهدتها دولة الوحدة فى اليمن منذ ١٩ اغسطس الماضى.

واعرب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح عن امله فى ان يعمل جميع ابناء اليمن، وفى الطليعة اطراف الائتلاف الحاكم وبقية القوى السياسية من اجل الانتقال بوثيقة «العهد والاتفاق» الى الواقع الفعلى وبصورة تضامنية تحقق الاهداف المنشودة منها فى بناء الدولة اليمنية الحديثة.

وقال الرئيس اليمنى - عقب وصوله الى عمان امس - انه يتطلع الى ان يكون التوقيع على الوثيقة مخرجا مناسبا لانهاء الازمة السياسية التى شكلت تهديدا خطيرا لمسيرة الوحدة والديمقراطية فى اليمن.

وفى دمشق التقى الرئيس السورى حافظ الاسد ونائبه السيد عبدالحليم خدام مع نائب الرئيس اليمنى السيد على سالم البيض عقب وصوله الى العاصمة السورية امس قادما من القاهرة.

وقال البيض - فى تصريحات للصحفيين فى دمشق - انه سيجرى مباحثات مع الرئيس الاسد والمسئولين السوريين تتركز حول التطورات فى المنطقة العربية وما شهدته اليمن من تفاعلات خلال الفترة الماضية وصولا الى الاتفاق حول وثيقة العهد والاتفاق والمصالحة باليمن.

واكد السيد حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى - عقب وصوله الى عمان امس - أن توقيع وثيقة العهد والاتفاق اليوم سيمكن اليمن من تحديد مسار وحدتها التى تمت فى مايو ١٩٩٠ انطلاقا نحو اليمن الجديد.

وكان الرئيس اليمنى قد عقد اجتماعا أمس مع العاهل الأردنى الملك حسين وبحث الزعيمان ترتيبات التوقيع على الوثيقة والعلاقات اليمنية - الأردنية والوضع العربى الراهن.

وقد وصل الى عمان أمس الدكتور عصمت عبدالمجيد امين عام جامعة الدول العربية للمشاركة فى مراسم التوقيع على الوثيقة. ووصف الدكتور عبدالمجيد التوقيع على الوثيقة بانه بداية مرحلة جديدة لاقرار المصالحة فى اليمن مؤكدا مسئولية الشعب اليمنى عن تنفيذ ما جاء فيها من بنود.

وتوجه الى عمان امس يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة للشئون الخارجية فى سلطنة عمان ممثلا للسلطان قابوس بن سعيد لحضور مراسم التوقيع على الوثيقة. وكان الرئيس اليمنى السابق عبدالله السلال والرئيس اليمنى الجنوبى السابق على ناصر محمد قد وصلا الى عمان فى وقت سابق للمشاركة فى حفل توقيع الوثيقة.

العاهل الاردنى الملك حسين يرحب بالرئيس اليمنى على عبدالله صالح فور وصوله لمطار الملكة «عالية» بالعاصمة عمان حيث يتم اليوم توقيع وثيقة العهد والاتفاق لانهاء الازمة السياسية فى اليمن.



شخصيات يمنية تتحدث لـ«العرب» من عمان

السلال
نأمل أن لا تخيب القيادة ظن الجميع بعدم تنفيذ بنود الاتفاق

علي ناصر
المهم التنفيذ.. وليس التوقيع



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٥/١٩٩٤

سالم صالح: سنبذل قصارى جهدنا لكي لا تبقى الوثيقة حبرا على ورق

عمان.. من مراسل **العرب** الخاص طارق المومني

يلتقى اليمنيون اليوم في العاصمة الاردنية عمان محاطين بآمال شعبهم.. وباحلام الامة وتطلعاتها نحو فرح حقيقي في زمن الاحزان. ونحو خطوة للامام في زمن الردة ونهش الأمة واستباحة الوطن والذل الحقيقي. يلتقي صنعاء وعدن، وجناحا اليمن حتى لا يظل هذا الوطن ملقى على سفح التجزئة وبين مخالب وأنياب الاقربين والابعدين من اعدائه.. يلتقون ليوقعوا وثيقة الوفاق والعهد اليمنية التي تزيل التجزئة وتعيد الوحدة لتكون أصلب عودا عما كانت عليه.

وتكون عمان عاصمة الوفاق العربي.. محط الانظار من كافة الاتجاهات.. تلك العاصمة التي ستشهد اتفاقا تاريخيا للفرح الذي تاخر ولخيط الضوء الذي يقاتل ضد العتمة، ولتترجم أن الوطن باق وفيه الخير مهما تكالبت قوى الشر لردع الفتنة والحيلولة دون صنع أي شكل من اشكال الوحدة بين اقطاره.. وفي وقت تعتبر فيه الوثيقة اليمنية التي تعيد الأوصال بانها ضربة ضد الاعداء لبناء الدولة اليمنية الجديدة بكل قيمها ومبادئها الوحدوية الديمقراطية.

ووصف المراقبون لقاء عمان وتوقيع الاتفاقية من [illegible] نس اليمنى على عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام ونائبه علي سالم البيض أمين الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة العاهل الاردني الملك حسين الذي لعب دورا بارزا ورئيسيا في تصفية الخلاف بين الرئيس ونائبه واعادة اللحمة لوحدة اليمن. وصفه بأنه لبنة جديدة وأساسية في دولة اليمن الجديدة القائمة على قواعد المشاركة والحرية واحترام حقوق الانسان.

الدكتور معن أبو نوار نائب رئيس الوزراء الاردني، قال لـ«**العرب**» إن عمان العرب ستشهد اليوم لقاء تاريخيا، سيعطى دفعة قوية بإذن الله لوحدة عربية، تتصافى فيه القلوب ويتم تناسى الماضي بكل سلبياته، والتطلع للمستقبل بأمل للوقوف في وجه التحديات التى تعترض سبيل الأمة.

واضاف أن الخير موجود في هذه الأمة إلى يوم القيامة، ولابد أن ينجلي النهار لاتزال «الغمة».. ويعود العرب إلى أقوى مما كانوا عليه.. لأن لا خير لهم إلا بوحدتهم.

وقال ان لقاء الأشقاء اليمنيين في عمان اليوم بعد الخلاف الذي استمر لردحا من الزمن لدليل أكيد على أن الخلاف طريقة للوحدة والتصافي، مشيرا إلى أن كل أنظار العرب تتجه اليوم إلى عمان لتشهد الاشقاء اليمنيين، وهم يوقعون وثيقة العهد لدولتهم الجديدة.

المشير عبدالله السلال الرئيس الأسبق للجمهورية اليمنية قال ردا على سؤال لـ«**العرب**»: اننا نحمد الله أن استطعنا تطويق الأزمة بمساعدة الخيرين من أبناء هذه الأمة، مشيرا إلى أن طرفي الخلاف قدروا تماما أن مصلحة اليمن بوحدته، وهي فوق أي اعتبار شخصي.. وأدركوا أن لابد من تناسي الخلافات.. إذا كانت على حساب الوطن والشعب.

وأعرب عن أمله في أن تكون أزمة اليمن درسا يستفيد منه العرب. ليصل الجميع إلى وحدة عربية شاملة نواتها الوحدة اليمنية. وأن يتجاوزوا أزمة الخليج.. ويوحدوا كلمتهم. لان العصر الحاضر والمستقبل هو عصر التكتلات بشتى أنواعها.

وقال أننا نعلق امالا كبيرة على هذا اللقاء التاريخي، والشعب اليمني ينظر باهتمام بالغ إليه وكذلك أصدقاء وأشقاء اليمنيين.. داعيا الله أن لا تخيب القيادة اليمنية ظن الجميع فيما يتعلق بتنفيذ بنود الاتفاقية التي ستوقع.

الرئيس اليمني الجنوبي الاسبق علي ناصر محمد الذي وصل للمشاركة في حفل التوقيع، أنه ليس المهم التوقيع على الاتفاقية ولكن المهم هو التنفيذ وحسن النوايا من قبل القيادة تجاه هذا الاتفاق وغيره من الاتفاقيات المتعلقة بحياة الشعب واستقراره وأنه، مؤكدا على ضرورة تجاوز القضايا الصغيرة خدمة للقضايا الكبيرة في مصلحة الوطن والمواطن.

وقال في تصريح لـ«**العرب**» أنه في كل الأزمات التي مر بها اليمن [illegible] القيادة تستطيع أن تتجاوز السلبيات التي مر بها اليمن والذي [illegible] موجودا سواء في رئاسة الحكومة أو رئاسة الجمهورية ورئاسة النظ[illegible] كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية كنا نختلف أحيانا، نعتقل لكن أيضا نتفق بأن تكون هناك إرادة للبحث عن حل يتجاوز المشاكل، مشيرا إلى أزمة مرت بها اليمن في رمضان من عام ١٩٧٢ وكانت هناك حربا بين الشمال والجنوب، لكننا على طريق الحوار واللقاء المباشر استطعنا أن نتجاوز الحرب وأن نوقع أول اتفاقية للوحدة وأطلق عليها اسم اتفاقية القاهرة.. ووقعتها أنا ومحسن العيني رئيس الوزراء في القسم الشمالي من الوطن.

واضاف أن القيادة يمكن أن تتجاوز هذه الأزمة عندما تتمسك بهذا الاتفاق والوثيقة والتي هي المخرج للأزمة.. والتي تتطلب قيادات شجاعة وتجاوزات للذات.

سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني، قال ردا على سؤال لـ«**العرب**» عبر الهاتف، ان أنظار الأخوة العرب والعالم تتجه اليوم إلى عمان، حيث الملتقى اليمني الذي يحظى باهتمام من الجميع باعتبار أن الوحدة اليمنية قضية قومية وانسانية في زمن صعب تتكالب فيه القوى على هذه الأمة، واضاف أننا سنبذل قصارى جهودنا لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ الفعال وكي لا تبقى حبرا على ورق، باعتبارها برنامجا وطنيا، مؤكدا على اجماع اليمنيين على ضرورة الوحدة بين الشطرين، لأنها جاءت من أجل الشعب واستعاد في ظلها اليمن عافيته ونضاله.

وأعرب عن أمله أن تكون الوحدة اليمنية، بداية عهد جديد في العلاقات العربية العربية.. والسير نحو وحدة اشمل يلتقى فيها العرب جميعهم.

٠٤٠١٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

القاهرة

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٤

إشادة يمنية بدور مصر فى الوفاق العربى

صالح والبيض يجريان اتصالات إقليمية تمهيدا لتوقيع «اتفاق المصالحة» اليوم

قبيل مغادرته القاهرة فى طريقه الى دمشق اكد السيد على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى انه أطلع الرئيس محمد حسنى مبارك خلال استقبال الرئيس له مساء امس الاول على تطورات الأوضاع باليمن، وقال البيض ان مصر دولة شقيقة وتلعب دورا بارزا فى تحقيق الوفاق العربى، ووصف وثيقة «العهد والاتفاق» التى سيوقعها اليوم فى عمان مع الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بانها تعبر عن الاجماع الوطنى اليمنى وتم اعدادها بشكل جيد.

وصرح السيد عمرو موسى وزير الخارجية بأن مصر تتابع الموقف فى اليمن باهتمام، لأن تجربة الوحدة جزء من الواقع العربى، الذى تسعى مصر لدعمه. وتأتى زيارة البيض للقاهرة ضمن سلسلة اتصالات اقليمية مكثفة يجريها هو والرئيس اليمنى على عبدالله صالح لاطلاع المسئولين فى مصر واريتريا وسوريا على تطورات الوضع فى اليمن. فى الوقت نفسه أجرى الرئيس على صالح مباحثات مع أسياسى افورقى رئيس اريتريا فى العاصمة الاريترية أسمرا. وتناولت المباحثات المستجدات على الساحة اليمنية. بينما وصل المشير عبدالله السلال رئيس اليمن الأسبق وعدد من شيوخ القبائل وممثلى الأحزاب اليمنية الى عمان، لحضور حفل توقيع الوثيقة.

وأعرب المشير السلال عن أمله فى أن يضع مؤتمر المصالحة والتوقيع على الوثيقة نهاية للأزمة اليمنية. وقال: ان الوثيقة تشكل القاسم المشترك للشعب اليمنى.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٢/٢/١٩٩٤

بحضـــور الســلال وعلي نـــاصر ومســؤولين عـــرب

صالح والبيض يوقعان اتفاق المصالحة اليوم في عمان

قيادات يمنية تؤكد لـ «العرب» حرصها على تنفيذ الوثيقة

عمان من مراسل «**العرب**» الخاص طارق المومني و/ وكالات ـ

تدفق اكثر من ١٥٠٠ سياسيا يمنيا إلى عمان امس بينهم زعماء احزاب وقبائل ورؤساء سابقون لحضور حفل توقيع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض على وثيقة «العهد والاتفاق» بحضور العاهل الاردنى الملك حسين وعدد من المسؤولين العرب من بينهم سعادة السيد يوسف بن علوي عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان والدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وزينت مئات الأعلام اليمنية والاردنية في الشوارع احتفالا بأكبر تجمع سياسى من نوعه منذ اجتماع القمة العربى الذى عقد في عمان عام ١٩٨٧.

وعلقت لافتات الترحيب بالرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض اللذين سيوقعان اليوم وثيقة «العهد والاتفاق».

وقال الرئيس على صالح عند وصوله عمان امس نستطيع ان يكون التوقيع على الوثيقة هو المخرج المناسب لانهاء الازمة السياسية التى جثمت على صدر شعبنا وامتنا العربية أكثر من ستة اشهر وشكلت تهديدا خطيرا لمسيرة الوحدة والديمقراطية في اليمن.

وقال نائب رئيس الوزراء الاردنى الدكتور معن ابو نوار لـ «**العرب**» ان عمان العرب ستشهد اليوم الاحد لقاء تاريخيا سيعطى باذن الله دفعة قوية لوحدة عربية تتصافى فيه القلوب ويتم تناسى الماضى بكل سلبياته.

ومن جانبه قال المشير عبدالله السلال الرئيس الاسبق للشطر الشمالي قبل الوحدة لـ «العرب» اننا نحمد الله ان استطعنا تطويق الأزمة بمساعدة الخيرين من ابناء هذه الامة.

اما على ناصر محمد الرئيس اليمنى الأسبق للشطر الجنوبى قبل الوحدة أنه ليس المهم

التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» ولكن الأهم هو التنفيذ وحسن النوايا من قبل القيادة لنجاح هذا الاتفاق.

اما سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني قال لـ«العرب» عبر الهاتف اننا سنبذل قصارى جهودنا لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ الفعلي حتى لا تبقى حبرا على ورق.

في غضون ذلك اعتبر الرئيس علي عبداله صالح الحوادث الامنية التي تقع في بلاده عملا تخريبيا (وربما مدفوع الثمن).. معربا عن شكه في ان تكون بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية هي التي تقوم بهذه الاعمال لتقويض الامن والاستقرار في اليمن.

ولم يستبعد الرئيس اليمني في حديث خاص لتلفزيون قطر بثه الليلة الماضية ان تكون هناك دوافع خارجية وراء هذه الأعمال بالاضافة الى (مرتزقة بالداخل).

ونفى ان تكون بعض الاحزاب والتنظيمات قد تراجعت عن وثيقة «العهد والاتفاق» المقرر توقيعها اليوم في عمان.. مشيرا إلى التأييد الحزبي والشعبي الذي تحظى به هذه الوثيقة.

وقال الرئيس علي عبداله صالح أن أبرز التحديات التي تواجه بلاده هي عدم التئام القيادة السياسية في مجلسي الرئاسة والوزراء وبقية موسسات الدولة مؤكدا أن ذلك سيصعب من تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

واكد ان ضمانات استمرار الوحدة ومستقبل الشعب اليمني موجودة في وثيقة العهد والاتفاق وفي الدستور.

البقية ص ١٨

ونفى الرئيس اليمني صحة الانباء التي ترددت عن وجود اغتيالات وقال أن هناك اختلالات أمنية ولكن لا توجد اغتيالات وكل هذا يجري في اطار (المكايدة السياسية) لأن البعض لم يتعلم من بناء الدولة الا العمل الاعلامي والدعائي.

وقال أن أزمة الثقة الموجودة بين احزاب الائتلاف الحاكم مردها الانتخابات الماضية.

وفي حديث إلى وكالة فرانس برس رأى عبد الملك المخلافي، وهو أمين عام حزب التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري، أن غياب الشيخ الاحمر يثير الشكوك حول المصداقية والجدية والحرص على الخروج من الأزمة.

وكان الأحمر أعلن أمس في صنعاء عن مطالبته بضمانات لتطبيق اتفاق المصالحة اليمنية، معتبرا ان الاتفاق غير كاف لوضع حد للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ ستة أشهر.

وكان الرئيس اليمني علي عبداله صالح ورئيس مجلس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس وصلا على التوالي إلى عمان بعد ظهر أمس.

وعلم أن نائب الرئيس علي سالم البيض قد لا يصل قبل اليوم في ختام زيارة إلى دمشق.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٢/١٩٩٤

عمان.. لقاء «الاشقاء الاعداء» منعطف في الازمة اليمنية

دبي — ا.ف.ب — يحاول القادة في اليمن تحقيق المصالحة يسهم اليوم الاحد في لقاء يعقده في عمان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ويهدف الى تجنب تفكك البلاد.

ومن المقرر ان يوقع صالح والبيض بحضور العاهل الاردني الملك حسين وثيقة «العهد والاتفاق» التي تنص على تطبيق برنامج اصلاحات شامل في البلاد.

وكانت لجنة الحوار التي تضم ابرز القوى السياسية اليمنية وضعت هذه الوثيقة في ١٨ كانون الثاني / يناير الماضي بعد اشهر من المفاوضات الصعبة.

وشارك في صياغة هذه الوثيقة حزب المؤتمر الشعبي العام برئاسة صالح والحزب الاشتراكي اليمني برئاسة البيض ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح الشيخ عبدالله الاحمر واربعة تنظيمات صغيرة «معارضة». ووصفت الصحف اليمنية اجتماع اليوم الاحد بـ«المنعطف» واكدت انه سيضع حدا للازمة السياسية التي يمر فيها اليمن منذ ستة اشهر والناجمة عن اعتكاف البيض في عدن (عاصمة اليمن الجنوبي سابقا) منذ ١٩ اب / اغسطس الماضي واشترط البيض من اجل معاودة نشاطه في الحكومة المركزية اجراء تغييرات كبيرة على ادارة شؤون البلاد.

الا ان عمق الخلافات بين شطري اليمن اللذين توحدا في ايار / مايو من العام ١٩٩٠ يخفف من جو التفاؤل الذي يخلقه لقاء عمان. فقد تحركت النزعات الانفصالية مع بروز مركزين للقيادة في صنعاء وعدن مجددا منذ اكثر من ستة اشهر كنتيجة للازمة السياسية. واعتبر البيض اخيرا ان «الفدرالية» تشكل صيغة افضل بالنسبة الى البلاد فيما رفض صالح هذا الاحتمال رفضا قاطعا. كذلك فان اجواء انعدام الامن السائدة التي تساهم في تفاقم النزاعات السياسية في انحاء البلاد كافة، تولد شعورا بالقلق. وبسبب هذه الاجواء بالذات تعذر على البيض وصالح التوصل الى اتفاق حول عقد اجتماع المصالحة على الارض اليمنية

وجاء في بيان للمؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح نشر مساء الخميس ان عضوين كبيرين من هذا الحزب اغتيلا الثلاثاء قرب صنعاء. واضاف البيان ان المسؤولين احمد مسعود الصرفي ومهدي محمد شبيح قتلا في مديرية بني الحارث (محافظة صنعاء) على ايدي «مجموعة محترفة محسوبة على احد التنظيمات السياسية التي تتخذ العنف الثوري مبررا لازهاق ارواح من يخالفهم» ولم يات البيان على ذكر اسم هذا التنظيم مكتفيا بالقول ان اكثر من ١٥٠ عضوا في الحزب تعرضوا الى اعتداءات منذ العام ١٩٩٠. من جهة اخرى تشهد اليمن عمليات خطف رعايا اجانب على يد قبائل خارجة تماما على سلطة الحكومة.

ويركز برنامج الاصلاحات الذي سيتم التوقيع عليه بشكل خاص على اصلاح وسائل المحافظة على الامن في اليمن لاسيما وان السيطرة القوية للبيض واتباعه على هذه الاجهزة الامنية تثير قلقا شديدا في اوساط القادة الشماليين.



المصدر : الأنباء الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦-٢-١٩٩٤

البيض زار سوريا ومصر.. وصالح مر على ارتيريا

عمان تنتظر اليوم توقيع «العهد والاتفاق» اليمني

عواصم - وكالات - زار نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض وهو في طريقه الى العاصمة الاردنية لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق كلا من مصر وسوريا بينما زار الرئيس علي عبدالله صالح ارتيريا.

واجتمع البيض ليلة الجمعة السبت مع الرئيس المصري حسني مبارك لمدة ٩٠ دقيقة ورغم انه لم يعلن عما دار في اللقاء الا ان البيض كان صرح للصحافيين عند وصوله القاهرة انه سيجري مشاورات مع مبارك حول بعض القضايا العربية بصفة عامة ومايدور في اليمن بصفة خاصة.

وقال البيض انه سيصل عمان اليوم الاحد لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق التي تضع حدا لحوالي ستة اشهر من الخلافات مع الرئيس علي عبدالله صالح

في هذا الوقت نفى سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني الانباء التي تحدثت عن قيام البيض بزيارة الى المملكة العربية السعودية لتادية مناسك العمرة.

وقال المسؤول اليمني ان زيارة السعودية لاداء مناسك العمرة ممكنة في اي وقت مشيرا الى ان الموجود حاليا في السعودية لاداء العمرة هو الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس الشعب اليمني.

واوضح سالم صالح محمد الذي يشغل منصب الامين المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ان حزبه يحرص على ان يتم توقيع وثيقة العهد والاتفاق الذي يشكل المخرج الحقيقي للمعاناة والازمات التي عاشها الشعب اليمني بمشاركة عربية ودولية كجزء من ضمانات التنفيذ.

واشار المسؤول اليمني الى ان الحزب الاشتراكي مصمم على تنفيذ الوثيقة وعدم التهاون ازاء اية محاولات للالتفاف او التحايل عليها.

وفي الاردن اكتملت الترتيبات الخاصة بحفل توقيع وثيقة العهد والاتفاق بين الرئيس علي صالح ونائبه علي البيض وامتلات شوارع عمان بالاعلام واللافتات التي تعبر عن اهمية هذا الحدث.

وقد توافدت الى العاصمة الاردنية منذ يوم الجمعة مئات الشخصيات اليمنية من رؤساء وامناء الاحزاب والبرلمانيين والعسكريين ورجال القضاء والمستشارين وعقدت لقاءات جانبية شارك في بعض منها الجانب الاردني لترتيب كل الخطوات اللازمة لاجراء توقيع الوثيقة.

الى ذلك قال الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد ان الشعب اليمني ينظر باهتمام بالغ الى لقاء المصالحة في عمان مؤكدا انه ليس المهم التوقيع بحد ذاته وانما المهم هو التنفيذ وحسن النوايا من قبل القيادة تجاه هذا الاتفاق.

وطالب رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح ورئيس البرلمان اليمني الشيخ عبدالله الاحمر بضمانات اضافية لتنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق».

وفي رسالة وجهها الى لجنة حوار القوى السياسية التي وضعت هذه الوثيقة في ١٨ يناير الماضي اكد الاحمر ان «ورقة الضمانات الخاصة بتنفيذ ما جاء في وثيقة العهد والاتفاق اشتملت على نقاط ليست في حقيقتها من الضمانات اللازمة لوضع حد للازمة السياسية التي تشهدها البلاد منذ ستة اشهر.

وافاد الاحمر ان الوثيقة «تعكس جو انعدام الثقة السائد وتفتح بابا واسعا للمكايدات السياسية اضافة الى انها اغفلت اهم الضمانات الكفيلة بتنفيذ ما جاء في الوثيقة».

وطالب الاحمر بادخال بند على الوثيقة يؤكد «على الوقوف ضد كل عمل من اي طرف كان يستهدف تعطيل او اعاقة المؤسسات الدستورية عن اداء مهامها واعتبار ذلك خروجا عن الشرعية الدستورية».



المصدر : الشرق الأوسط / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ حزيران ١٩٩٤

توقيع وثيقة العهد اليمنية في عمان اليوم

لقاء «علبي الحزب» يخطف اهتمام عدن من لقاء «علبي الوحدة»

عمان - عدن - صنعاء: «الشرق الأوسط»

تتعلق انظار ابناء عدن اليوم بلقاء علي سالم البيض - الامين العام للحزب الاشتراكي ونائب الرئيس اليمني - وعلي ناصر محمد - الرئيس (الجنوبي) والامين العام السابق للحزب - في العاصمة الاردنية، في مناسبة التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» لانهاء الازمة اليمنية التي كادت تعصف بالوحدة، ويرون في ذلك طيا لصفحة خلاف جنوبي بدا في 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986.

وكانت صور وتصريحات الرئيس السابق على شاشة التلفزيون اول من امس قد اثارت مشاعر عميقة لدى ابناء عدن، وعبر كثيرون منهم عن املهم في عودته للمشاركة في عمل الحزب، والاسهام في بناء الدولة الحديثة في اليمن، والاستفادة من خبراته على مستوى القيادة.

وفي حين يوقع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح - الامين العام للمؤتمر الشعبي العام - ونائبه علي سالم البيض - الامين العام للحزب الاشتراكي - على «وثيقة العهد والاتفاق» اليمنية في العاصمة الاردنية عمان اليوم، تتوقع المصادر غياب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح ورئيس مجلس النواب - عن مراسم التوقيع، لانه لم يصل حتى ساعة متأخرة من مساء امس.

وتقول مصادر مطلعة ان الشيخ الاحمر ربما فضل البقاء «معتكفاً» في مكة المكرمة - حيث ادى العمرة - تعبيراً عن «تحفظه» على الوثيقة، وتتوقع ان يوقع نيابة عنه عليها عبد الوهاب الآنسي - الامين العام لتجمع الاصلاح ونائب رئيس الوزراء -

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

اليمن

الذي قيل انه يحمل تفويضا بذلك من رئيس «الاصلاح»، مما يثير تساؤلات عدة حول نوايا التنفيذ، واحتمالات استخدام مجلس النواب ـ كمؤسسة دستورية ـ مجدداً لإعاقة تطبيق الوثيقة على أرض الواقع

وجدير بالذكر ان علي سالم البيض ـ نائب الرئيس وزعيم الحزب الاشتراكي ـ اخّر وصوله الى عمان من دمشق حتى صباح اليوم، وقالت مصادر الوفود اليمنية انه سيغادر الى عدن عقب انتهاء مراسم التوقيع مباشرة، تحاشياً لاضفاء الطابع الشخصي على عملية انهاء الازمة السياسية اليمنية، بعد ان حاول كثيرون اضفاءه على اسبابها وتطوراتها.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان تاخير وصول البيض الى عمان ياتي تنفيذا لقرار من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، تفادياً لأي «احراج» في لقاء بينه وبين الرئيس علي عبد الله صالح.

وكان الشريف زيد بن شاكر ـ رئيس الديوان الملكي الاردني ـ قد أجرى مناقشات مع سالم صالح محمد ـ الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو مجلس الرئاسة اليمني ـ حول هذه القضية، فرد سالم صالح بأن الحزب الاشتراكي «لا يريد الزج بالأردن في مشكلة عويصة، ليس من المتوقع حلها بمجرد توقيع الوثيقة، وتحتاج الى خطوات تدريجية، تبدأ بتنفيذ بنود وثيقة العهد في الجانب الأمني».

وفي تقدير معظم اعضاء الوفود اليمنية ان توقيع الوثيقة «يمثل الخطوة الاولى في رحلة الالف ميل»، ولو ان التشاؤم يسيطر عليهم، ويقولون ان الوثيقة ربما تتحول الى «شهادة للتاريخ»، لان التباعد ما زال كبيرا، رغم الطابع الاحتفالي للحدث الكبير في عمان.

وكانت الأجراءات البروتوكولية الخاصة باستقبال علي سالم البيض في عمان قضية اساسية في مباحثات سالم صالح ومحمد سعيد عبد الله (محسن) ـ عضو المكتب السياسي للاشتراكي ووزير الاسكان اليمني ـ والشريف زيد بن شاكر والدكتور خالد الكركي المستشار الخاص للملك حسين. واكد الجانب الاردني ان ملك الاردن سيكون في استقبال البيض في قاعة التشريفات في مطار الملكة علياء الدولي في حضور الامير حسن ولي العهد، وتكون المراسم مماثلة لتلك التي جرت في استقبال الرئيس



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٢/١٩٩٤

لقطات لقطات

○ وصل إلى عمان امس المشير عبدالله السلال أول رئيس يمني وعددا من شيوخ القبائل واعضاء لجنة الحوار وممثلو مختلف الفعاليات والاحزاب اليمنية لحضور حفل توقيع وثيقة العهد والاتفاق.. وقد اعرب السلال أن يضع مؤتمر المصالحة والتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق نهاية للازمة اليمنية لأن الوثيقة تشكل القاسم المشترك للشعب اليمني.

● يقدر عدد الوفود اليمنية من مسؤولين وصحافيين الذين وصلوا أو ينتظر وصولهم إلى العاصمة الاردنية لحضور مراسم توقيع الاتفاق بـ ٣٥٠ شخصية.

○ أثارت زيارات الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض حيث زار الأول أريتريا والثاني مصر وسورية تكهنات واستنتاجات عديدة.

● ترى أوساط سياسية أن نجاح وساطة الاردن والملك حسين في انهاء الازمة اليمنية سيعزز من دوره السياسي في العالم العربي خاصة بعد التطورات التي أعقبت حرب الخليج عام ١٩٩٠.

○ من اليافطات المنتشرة في العاصمة الاردنية عمان «اهلا ومرحبا بكم في عمان التي ما خلعت عباءتها القومية أبدا».. «نناشدكم صيانة وحدتكم.. فهي قوة للعرب».. «عمان عاصمة الوفاق وليس الخلاف».

● الرئيس علي ناصر محمد كان أول الواصلين من الزعماء اليمنيين ولقد باشر اتصالات [illegible] مع الفعاليات اليمنية المختلفة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسـ...

القاهرة

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٤

هل التوقيع على وثيقة العهد ينهى الأزمة اليمنية ؟!

٣ سيناريوهات مستقبلية للبلاد بعد الوثيقة

العاصمة الاردنية .. عمان .. تستضيف اليوم طرفى النزاع فى اليمن .. الرئيس على عبدالله صالح زعيم المؤتمر الشعبى العام ونائبه على سالم البيض امين عام الحزب الاشتراكى اليمنى .. وذلك للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق التى تم التوقيع عليها بالاحرف الاولى بمدينة عدن فى ١٨ يناير الماضى .. وهى الوثيقة التى ينظر اليها على انها المخرج لايقاف تداعيات الازمة الحادة التى تعانيها اليمن من اغسطس الماضى عندما اعتكف على سالم البيض فى عدن رافضا ممارسة اعماله احتجاجا على ماوصفه بالتجاوزات الصادرة من قياديى الشمال .

أحمد عبد اللاه

ومن وقتها وترمومتر الازمة اليمنية فى صعود وهبوط ودخلت وسائل الاعلام لتسكب الزيت على النار وتهدد الوحدة اليمنية التى ظهرت للوجود عام ١٩٩٠ .. كما زاد الامر سوءا الاعتداءات المتكررة على مسئولى الحزبين الرئيسيين فضلا عن دخول حزب التجمع اليمنى للاصلاح فى الازمة .. علاوة على بعض الاسباب الاخرى .

تبادل اتهامات

يشير مراقب للاوضاع فى اليمن الى ان المتابع لاحداث الازمة بين صنعاء وعدن يرى ان اطراف الائتلاف الحاكم خاصة حزب المؤتمر والحزب الشعبى تتسابق فى تبادل الاتهامات فيما بينهما بهدف الحصول على مزيد من المكاسب السياسية قبل توقيع وثيقة العهد والاتفاق .. كما ان كل طرف منهما ينسب المسئولية عن تداعيات الازمة على الاخر فى محاولة لكسب الشارع اليمنى .

ولعل ابرز الاحداث التى تجسد الازمة اليمنية ماحدث فى اليومين الماضيين .. عندما اصدر حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء قرارا بتعيين محمد على احمد محافظا لـ «ابين» احدى المحافظات الجنوبية الشرقية التى يحكم الحزب الاشتراكى قبضته عليها ... غير ان الرئيس اليمنى اصدر قرارا بالغاء التعليم استنادا الى انه مخالف للقانون والدستور اليمنى .. ثم صدر سيل من بيانات الاستنكار والتنديد من قبل المسئولين الشماليين والجنوبيين

وقد اشار المراقبون الى ان من الصعب الحكم على الفترة المقبلة بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق خاصة فى اطار المكايدات والمماحكات السياسية التى درج عليها اطرف النزاع لتعطيل مسيرة الوحدة الديمقراطية وبناء الدولة اليمنية الحديثة .. لكن هل ستتوقف هذه المهاترات ؟! أم ان سير الازمة سيتخذ منحنى اخر يدخل اليمن فى اتون ازمة لاحقة وعندها يكون التنصل من توقيع وثيقة العهد والاتفاق امرا مطروحا من قبل الاطراف المتنازعة .

وهناك سيناريوهات متعددة لليمن بعد توقيع الوثيقة منها بقاء الوحدة واصلاح الخلل وتلافى الاخطاء السابقة وتقليل مساحة الاختلاف فى الرأى وهناك سيناريو اخر وان كان مستبعدا وهو تصاعد حدة الخلافات الامر الذى يحتم انفصال شطرى اليمن والعودة الى ماقبل الوحدة وهذا الامر يجد رفضا شعبيا الا ان مايجرى فى الواقع يدعمه .. اما السيناريو الثالث فهو ايجاد وجوه سياسية جديدة برؤى جديدة تستطيع اكمال المسيرة الوحدوية بما يحقق صالح الشعبين .



وزير يتهم رئيس الوزراء بالخيانة العظمى

اليمن

يبدو ان المواجهات بين الاحزاب السياسية فى اليمن انتقلت الى داخل الاحزاب نفسها ، ففى حزب الاصلاح وهو احد الاحزاب الرئيسية الثلاثة وقع خلاف كبير بين اعضاء الهيئة العليا للحزب وبين ممثليه فى لجنة الحوار القومى حول موقفهم من وثيقة الضمانات الدستورية والقانونية والاجرائية التى اصدرتها لجنة الحوار لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاقية .

وكان الشيخ عبدالله الاحمر رئيس الهيئة العليا للحزب قد ابلغ لجنة الحوار معارضته لوثيقة الضمانات مؤكدا التزام حزبه بكل بنود ونصوص وثيقة العهد والاتفاق .

ويرى المراقبون ان وثيقة الضمانات الملحقة بوثيقة العهد والاتفاق انتقلت بالازمة السياسية فى البلاد الى داخل الاحزاب .

وكانت لجنة الحوار القومى قد أصدرت بيانا قالت فيه انها هى المعنية وحدها بتفسير نصوص وثيقة العهد والاتفاق بعد توقيعها المقرر فى ٢٠ فبراير الحالى فى عمان عاصمة المملكة الاردنية .

وافاد البيان ان اللجنة وهى تضم ممثلين عن الاحزاب السياسية فى اليمن ستبقى فى حالة انعقاد دائم قبل توقيع وثيقة العهد والاتفاق وبعده لتتولى مهمات المتابعة والاشراف على تنفيذ القرارات التى نصت عليها الوثيقة .

واضافت اللجنة ان المسئول الاول فى الحزب أو التنظيم سواء كان رئيسا او امينا عاما يتولى التوقيع النهائى على الوثيقة واذا تعذر ذلك يقوم الشخص الذى يليه بالتوقيع .

على صعيد اخر اصدر المهندس ابوبكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى المعتكف حاليا بعدن قرارا بتعيين محمد على احمد محافظا جديدا لمحافظة ابين بدلا من يحيى الراعى الذى ينتمى لحزب المؤتمر الشعبى الذى يرأسه الفريق على عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة .

وقد تطور الامر عندما اصدر الرئيس اليمنى قرارا بالغاء القرار الذى اصدره مجلس الوزراء .

واوضح الرئيس ان تعيين المحافظين فى اليمن لا يتم الا بقرار جمهورى وبعد موافقة مجلس الرئاسة والوزراء واكد ان قرار العطاس مخالف للدستور والقانون .

من ناحية اخرى اتهم الدكتور عبدالكريم الاريانى وزير التخطيط والتنمية رئيس الوزراء العطاس بارتكاب الخيانة العظمى لاصداره قرارا انفصاليا يستهدف افتعال ازمة لارجاء توقيع وثيقة العهد والاتفاق .

